



الطور الثالث: دكتوراه

أطروحة دكتوراه موسومة بـ:

هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية
"قضية الصحراء الغربية نموذجاً"

بحث مقدّم لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصّص: دراسات دولية

إشراف الأستاذة:

د. مسيح الدين تسعديت

إعداد الطالبة:

بوزيد عائشة

لجنة المناقشة:

د. محمد سي بشير.....رئيساً
د. تسعديت مسيح الدين.....مقرراً
د. طارق تاحي.....عضواً
د. نرجس فليسي.....عضواً
د. سليم شيخاوي.....عضواً
د. زهرة تيغزة.....عضواً

السنة الدراسية: 1437-1438هـ / 2016-2017م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال الحقّ تبارك وتعالى:

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾

سورة هود، الآية: 117

شكر وعرفان

مصداقاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّيَ غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾

التوبة، الآية: 40

وعملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ"

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إتمام إنجاز أطروحة الدكتوراه في آجالها المطلوبة

شكراً لأبي وأمي وإخوتي على مساندتهم لي ووقوفهم إلى جانبي

شكراً لجميع القائمين على المجلة الجزائرية للدراسات السياسية للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على قبولهم نشر مقالي في العدد السابع شهر رمضان 1438هـ- جوان 2017

شكراً لأستاذتي المشرفة مسيح الدين تسعديت على إشرافها ودعمها لي في كل مراحل إنجاز الأطروحة

شكراً لمعالي سفير جمهورية الصحراء الغربية ووزير خارجيته والملحق الثقافي بالسفارة والقائم بالإعلام السيد محمد عالي على تقديمهم يد العون لي في بحثي الميداني

شكراً لجميع موظفي مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على تحملهم لي طيلة سبع سنوات من البحث بمكتبة المدرسة، وشكراً لمسؤولة المكتبة السيدة هجيرة بن بوزيد التي ساعدتني لولوج مكتبات: قصر الحكومة، الأرشيف الوطني، مكتبة وزارة الشؤون الخارجية ومكتبة المعهد الدبلوماسي، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام والصحوة، مكتبة المدرسة الوطنية للإدارة، المكتبة المركزية، وشكراً لجميع القائمين على هذه المكتبات.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للبرفسور هارتموت إيزنهانس على حسن استقباله لي بجامعة لايبزيغ بألمانيا. شكراً لكل من ساعدني بمكتبة ألبرتينا بجامعة لايبزيغ بألمانيا، مكتبة معهد العلوم السياسية باريس بفرنسا، مكتبة جامعة ستوكهولم بالسويد، وكل من أجاب عن سؤال البحث الميداني.

شكراً لجميع المبحوثين الجزائريين والصحراويين والأجانب الذين أجابوا على أسئلة استمارتي والذين لم يجيبوا لأنني تعلمت منهم الكثير.

شكراً للأستاذ عمار بلحيمر والأستاذة سكيبة دامية

شكراً لكل من أعارني كتاب، قال لي كلمة طيبة مشجعة من أساتذتي الأفاضل وزميلاتي وزملائي الطلبة

معذرة لمن لم أتمكن من ذكر أسمائهم

فجازاهم الله عني خير الجزاء

الطالبة: بوزيد عائشة

إهداء

إلى من أستمرد دعواتهما إلى أمي وأبي

إلى أخي وأخواتي

إلى كلّ القائمين على المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية كلّ باسمه ومقامه

إلى الأستاذة التي شجعتني مسيح الدين تسعديت

إلى اللجنة الكريمة التي ستكبد عناء مناقشة هذه الأطروحة

إلى الأستاذ جنوحات حسين الذي شجعتني على مواصلة البحث بعد أن رسمت وإياه طريق رسالة الماجستير

إلى كل من توسّم فيّ خيراً وانتظر أن أقطف باكورة اجتهادي لأسلمه نسخة عنها

إلى كل طالب علم مخلص في بحثه

إلى كل من ساعدني ولو بالصمت

إلى من عميت منهم الأبصار وأضاءت قلوبهم إلى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة....

... إلى روح "أسماء صدوقي" الطاهرة

تغمدها الله برحمته وأسكنها فسيح جنّاته

الطالبة: عائشة بوزيد

ملخص:

تستدعي مواقف السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة إزاء مختلف القضايا الدولية البحث والتمحيص، وهو ما سعينا القيام به من خلال موضوع الأطروحة الموسومة بـ "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية-قضية الصحراء الغربية نموذجًا".

إنّ مفهوم الثوابت السيادية مفهوم أصيل خاصّ بموضوع هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، باعتباره جداء للثوابت الوطنية والسيادة الوطنية، المستمدّ أساسًا من بيان أول نوفمبر 1954 الذي يعتبر وثيقة ميلاد الدولة الجزائرية المعاصرة بتأصيله للثوابت السيادية المتمثلة في وحدة التراب ووحدة الشعب والاستقلال. ويأتي بحث هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية لاستكمال بناء الهرم الذي قاعدته الثوابت السيادية، وامتداداته المبادئ المتمثلة في: عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. أمّا محوره فهو الاستقلال والمحافظة على الاستقلال الذي مثّل إستراتيجية هندسة السياسة الخارجية الجزائرية ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا.

يهدف البحث إلى تبيين السياسة الخارجية الجزائرية من خلال رصد ثباتها وتمسكها بالثوابت السيادية في ظلّ الرهانات الدولية، بالإضافة إلى محاولة تقديم مقارنة جديدة في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية الذي يجمع بين أكبر قدر ممكن من المفاهيم العديدة في ذات المجال من مثل: رسم وتخطيط وصنع، وتخطيط، ... إلخ في مقارنة شاملة للسياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية.

كما أنّ تطبيق هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية استندت أساسًا على أنّ الموقف الجزائري مستمدّ من الشرعية الأممية، ولأدلّ على ذلك من دعم الجزائر لمبدأ حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير، كما تمّ التوصل إلى أنّ موقف الجزائر المساند للشرعية الأممية مرهون بمدى قدرة هذه الهيئة الأممية على أداء مهامها، الأمر الذي برز لنا من خلال بحث منظور الصحراويين والأجانب لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية؛ حيث أكّدت نتائج البحث الميداني حالة الوضع الزاهن لقضية الصحراء الغربية من منظور الصحراويين أنفسهم، وتفاوت آراء الأجانب الذين شكّلوا عيّنة البحث بشأن قدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية والتي عكست مواقف بلدانها: ألمانيا البراغماتية وفرنسا المعطّلة لمسار التسوية والسويد المتردّدة، لتثبيت حالة الوضع الزاهن الذي لا يمكن الخروج منه إلاّ بإرادة شعبية شاملة للشعب الصحراوي.

الكلمات المفتاحية:

الثوابت السيادية، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، بيان أول نوفمبر 1954، قضية الصحراء الغربية، حق الشعوب في تقرير مصيرها.

Abstract:

Considering the importance and the hallowed national values of the Algerian foreign policy towards the different international issues, this present search-work deals with the engineering of foreign policy of Algeria in the light of its sovereign principles, the Western Sahara as case of study. We will try to shed light on the role of these principles in building a coherent external policy in general and in dealing with the Western Sahara case of study in particular.

As a concept, 'the sovereignty constants' is typically Algerian. It is correlated to the foreign affairs engineering. It is the result of a set of national constants affiliated to national sovereignty born in the aftermath of the revolution values of the 1st November 1954, enhanced by the first statement issued on the 1st November and considered as the birth certificate of the new Algerian state. The 1st November call for people identifies the sovereignty constants: territorial unity, people's unity, and independence one.

Therefore, this research paper tries to complete the building of the pyramid having as a basis the national constants, which include as a matter of extensions the noninterference in other states' affairs, self-determination right, and intangibility of borders inherited from the independence period, its axis being, of course, the independence of the state and its conservation. This latter represents the strategy engineering of the Algerian policy engineering in the past, present and future.

Moreover, this research paper aims to value the Algerian foreign affairs policy through its constancy and its attachment to the sovereignty constants towards the international challenges facing the nations that have abandoned their principles and values in the nowadays world. It is also a tentative to present a new analysis approach of the Algerian external policy through the notion of engineering policy and sovereign constants after the accumulation of knowledge in the foreign affairs policy reflected such as: conception, elaboration, planification, fabrication... to come up with the term engineering which includes the majority of these concepts in a globalizing approach of the Algerian foreign policy in the light of its sovereignty.

As a result, we consider the Algerian policy of foreign affairs as a procedural concept contributing in foreign policy and giving proof of its feasibility and efficiency in its analysis in the frame of sovereign constants. We can deduce therefore that the Algerian foreign policy engineering is a logic whose efficiency is assessed through its sovereign constants. It is also an operation whose efficiency is interpreted by results obtained by the constancy and attachment to sovereign constancy in time, its territorial space, and its non-sliding towards the so-called 'Arab spring' as well as its positions towards the Sahel security threats.

Through its diplomatic engineering based mainly on projects, the engineering of the Algerian foreign affairs policy, has contributed to the generalization of the Peace Charter and national reconciliation project in the neighboring countries to put an end to the different crises the region encounters.

Key Words :

The sovereignty constants, Engineering of foreign policy of Algeria, The 1st November call 1954, Self-determination right, Western Sahara question.

Résumé :

Vu l'importance et la constance de la politique extérieure de l'Algérie dans ses positions vis-à-vis des différentes questions et affaires internationales, le présent travail de recherche traite le thème de l'ingénierie de la politique extérieure de l'Algérie à la lumière des constantes de souveraineté ; la question du Sahara Occidental comme cas d'étude. Il s'agit d'étudier le rôle de ces constantes dans l'ingénierie de la politique extérieure de l'Algérie en générale et vis-à-vis de la question du Sahara Occidental en particulier.

'Les constantes de souveraineté', est un concept typiquement algérien qui dérive de l'ingénierie de sa politique extérieure. Il est la résultante du regroupement des constantes nationales, avec la souveraineté nationale issues principalement des valeurs de la révolution du premier novembre 1954 faisant objet d'authentification par le communiqué du premier novembre 1954 considéré comme l'acte de naissance de l'Etat algérien contemporain. Le communiqué identifie les constantes de souveraineté qui sont : l'unité du territoire, l'unité du peuple et l'indépendance. Cette recherche entre dans le cadre de l'achèvement de la construction de la pyramide ayant pour base les constantes de souveraineté, ses extensions se constituent par le principe de non-ingérence dans les affaires intérieures des Etats, le principe du droit des peuples à l'autodétermination et celui de l'intangibilité des frontières héritées du colonialisme successivement, et son axe par l'indépendance et sa conservation. Cette dernière représente la stratégie de l'ingénierie de la politique extérieure de l'Algérie dans le passé, le présent et le futur.

En outre, cette recherche vise la valorisation de la politique extérieure de l'Algérie à travers sa constante et son attachement aux constantes de souveraineté face aux enjeux internationaux frappant les nations ayant abandonné leurs principes et constantes dans le monde actuel. Aussi, il s'agit d'un essai de présentation d'une nouvelle approche d'analyse de la politique extérieure algérienne à travers les notions d'ingénierie politique et des constantes de souveraineté suite au cumul des connaissances dans le domaine de la politique extérieure reflété par la génération d'une dizaine de concepts qui lui sont liés tels que : conception, élaboration, planification, fabrication... pour arriver à celui d'ingénierie rassemblant la plupart de ces concepts dans une approche globalisante de la politique extérieure de l'Algérie à la lumière de sa souveraineté.

En conséquence, il faut concevoir l'ingénierie de la politique extérieure de l'Algérie comme concept procédural contribuant dans la politique extérieure prouvant sa faisabilité et son efficience dans l'analyse à la lumière des constantes de souveraineté. On peut en déduire donc que l'ingénierie de la politique extérieure de l'Algérie est une logique dont l'efficacité se mesure par les constantes de souveraineté. De plus c'est une opération dont l'efficience s'interprète par les résultats représentés principalement par la constance et l'attachement aux constantes de souveraineté dans le temps, la constance de l'Algérie dans son espace territorial, sa solidité et son non glissement vers ce qui est appelé 'le printemps arabe' ainsi que ses positions vis-à-vis des menaces de sécurité au Sahel.

A travers son ingénierie diplomatique fondée principalement sur les projets, l'ingénierie de la politique extérieure de l'Algérie a contribué à la généralisation du projet de la Charte de la Paix et de la Réconciliation Nationale sur les pays voisins afin de mettre fin aux différentes crises.

Mots clé :

Les constantes de souveraineté, l'ingénierie de la politique extérieure de l'Algérie, le communiqué du premier novembre 1954, l'autodétermination des peuples, la question du Sahara Occidental.

مقدمة

مقدّمة:

إنّ السياسة الخارجية الجزائرية هي امتداد ومرآة عاكسة لسياستها الداخلية، جاءت هندستها الراهنة مؤسّسة على أصول ثابتة استقاها الجزائريون من ماضيهم الأصيل. فالجزائري مواطننا بسيطا يرضى حرمة بيته وحرمة جاره قبل أن يكون سياسيا أو دبلوماسيا محنكا يرضى حرمة شعبه ويدافع عن حى بلده، "لا يستطيع أن ينفذ البشرية مادام مهملًا مشتتًا لا يهديه علم، ولا يمتنه خلق، ولا يجمعه شعور بنفسه ولا بمقوماته ولا بروابطه. وإنّما ينفذ المجتمع الإنساني ويؤثر في سيره من كان من الشعوب قد شعر بنفسه فنظر إلى ماضيه وحاله ومستقبله، فأخذ الأصول الثابتة من الماضي. وأصلح من شأنه في الحال، ومدّ يده لبناء المستقبل يتناول من زمنه وأمم عصره ما يصلح لبنائه، معرضا عمّا لا حاجة له به، أو ما لا يناسب شكل بنائه، الذي وضعه على مقتضى ذوقه ومصالحته"¹.

وبناءً عليه، تأتي أهمّية موضوع "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية - قضية الصحراء الغربية نموذجًا-"، من منطلق أنّ أصول السياسة الخارجية الجزائرية وهندستها لازالت أصولًا ثابتة مستقاة من الماضي، من تاريخ جزائر العمق، وتحديداً من الثورة التحريرية، ولهذا جاء هذا الموضوع للبحث في مفهوم جزائري أصيل لهندسة السياسة الخارجية في ظلّ الرهانات الدولية التي عصفت ولازالت تعصف بالأمم المتخلّية عن مبادئها وثوابتها في عالم معلوم تشوبه النزاعات والحروب.

وللوقوف على هندسة السياسة الخارجية الجزائرية التي كانت لبنتها الأولى وأصلعها الثلاثة المتمثلة في: التمسك بالثوابت السيادية الداخليّة وهي: وحدة التراب ووحدة الشعب، والاستقلال، وامتداداتها من الثوابت السيادية الخارجية هي: عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول، كان لابد أن نقف عند قضية متشعبة المخارج والمداخل قضية كما أسالت الكثير من الجبر أسالت الكثير من الدماء، قضية يقف أمامها الرأي العام موقفا متذبذبا غير واضح، قضية حرّكتها الرهانات الدولية السّابقة، هذه القضية لن تكون بعيدة عن الحدود الجزائرية وستضح من خلالها هندسة السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة في التمسك بالشرعية الأممية وما إسهاماتها في صياغة اللأئحة 1514 التي تقضي بحق الشعوب في تقرير المصير إلاّ دليل على هذا الثبات، فالجزائر مثلما دافعت أثناء ثورتها التحريرية على حقّها في تقرير المصير، هي اليوم تدعم حقّ الشعب الفلسطيني وحقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

¹ - ابن باديس، كتاب آثار ابن باديس، مقالات اجتماعية تربوية أخلاقية دينية سياسية، (إعداد وتصنيف: عمار الطالبي)، الجزء الثاني من المجلّد الثاني، الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 2016، ص: 17.

الإشكالية:

إنّ الجمع بين الهندسة بأبعادها العلمية المضبوطة وإسقاطاتها المنطقية وبين السياسة الخارجية المرنة المتفاوتة عبر الزمان وبين الثوابت السيادية التي تدلّ على نفسها بنفسها والتي تجمع بين الثابت الذي لا يتغير ولا يجب أن يتغير والسيادي الذي لا يجب أن يخضع لأيّ تغير مهما كان، تجعلنا نطرح سؤال الإشكالية الآتي:

ما هو دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عامّ وتجاه قضية الصحراء الغربية بشكل خاصّ؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بهندسة السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما المقصود بالثوابت السيادية الجزائرية؟
- ما هو دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية ؟
- ما هو أثر الثوابت السيادية على هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية؟

الفرضيات:

سيتمّ محاولة مقارنة الإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة المتفرّعة عنها بتقديم الفرضيات الآتية:

- 1- هندسة السياسة الخارجية هي منطق وعملية تتمثّل في رسم وتخطيط وتعميم وأداء السياسة الخارجية الجزائرية.
- 2- الثوابت السيادية محور أداء هندسة السياسة الخارجية الجزائرية وهي جداء الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية.
- 3- يبيّن الأداء الدبلوماسي الجزائري دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.
- 4- يتّضح دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية من خلال موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع، أساسًا، لكونه امتدادًا لبحوث سابقة تعود إلى البكالوريا، حيث كنت أفضل مراجعة تاريخ الجزائر فقط تحضيرًا لامتحانات البكالوريا لأنه ثابت في أسئلة امتحانات البكالوريا في مادة التاريخ والجغرافيا. وانطلاقًا من ملاحظة بسيطة هو ثبات الجزائر في مواقفها، جاءت محاولة التأصيل لهذا الثبات في عدة مقترحات لمشروع أطروحة الدكتوراه، الأول بعنوان: "فرص ورهانات مبادئ الثورة التحريرية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية"، الذي كان قاعدة لبناء المقترح الثاني لمشروع أطروحة الدكتوراه المعنون بـ: "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية - مبدئيًا وميدانيًا-"، والذي شكّل بدوره امتدادًا للمقترح الثالث وهو الموضوع الحالي "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية - قضية الصحراء الغربية نموذجًا".

كما أنّ اختلاف وتباين التنظير في حقل السياسة الخارجية من منظر إلى آخر، أفرز تعدادًا في المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بهذا الحقل المعرفي فمن الرسم إلى التخطيط إلى الصنع إلى الوضع إلى غيرها من المفاهيم التي لا نجد لأغلبها مقابلا في اللغات الأجنبية ضمن الحقل نفسه؛ وأمام هذا التعدد في الاصطلاح والذي حتى وإن دلّ على معناه ووجد له مبررًا ومسوغًا لاستعماله، إلا أنه يؤدي إلى تشتيت فكر الباحث وهو يحاول الخوض فيه، وأمام هذا التعدد والتنوع ارتأينا في هذا البحث الجمع بين عدة مصطلحات في صيغة مفهوم واحد شامل وهو مفهوم "الهندسة"، وهذا الاختيار لم يكن اعتباطيا لأنّ الهندسة تعتمد على مجموعة من الأبعاد أو مجموعة من التصورات وعلى مبادئ إسقاطية ضمن قواعد معروفة، كذلك سياسة الجزائر الخارجية جاءت هندستها قائمة على مجموعة من الثوابت السيادية كانت دائما تعتمد على كسالم إسقاط في تعاملها مع جميع القضايا.

ووقوفًا عند حقيقة تعدد المصطلحات الذي سيؤدي لا محالة إلى صعوبة استيعاب الكم الهائل من المفاهيم في حقل السياسة الخارجية، جاءت رغبتنا في محاولة إيجاد مقاربة جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، تحاول أن تتعد عن النمطية والتكرار والاستنساخ وتروم تقديم مصطلح "الهندسة" كبديل جامع للمصطلحات والمفاهيم الأخرى من رسم وتخطيط وتصميم وصنع وأداء، وإلحاق هذا البديل بالسياسة الخارجية في سياق تحليل دور الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية كأداة قياس لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة مرورا بالاستقلال إلى يومنا هذا، لرسم صورة واضحة المعالم عن هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام، وتتبع معالم هذه الهندسة إزاء قضية الصحراء الغربية بشكل خاص.

أدبيات الدراسة:

إنّ تعدّد المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بحقل السياسة الخارجية، أدّى إلى تعدّد وتنوّع الدّراسات الخاصّة بالموضوع والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: دراسات خاصّة بموضوع هندسة السياسة الخارجية، دراسات متعلّقة بموضوع السياسة الخارجية الجزائرية ودراسات متعلّقة بقضية الصحراء الغربية، والتي شكّلت في مجملها قاعدة الانطلاق في هذا البحث.

ففيما يتعلّق بالدّراسات الخاصّة بمفهوم هندسة السياسة الخارجية، هناك مقال وحيد¹ لفليب زليكو Philip-Zelikow بعنوان: "هندسة السياسة الخارجية: من النظرية إلى التطبيق وهكذا دواليك" "Foreign policy engineering: From theory to practice and back again" الذي تطرّق فيه إلى مفهوم الهندسة السياسية مرّكّزًا على آليات الهندسة السياسية، ومبرّزًا أنّ الهندسة السياسية هي ذلك الجمع بين التحليل السياسي والتحليل المؤسّساتي؛ الأمر الذي نجده مكملاً لمقاربة امحمد برفوق لمفهوم الهندسة السياسية في عملياتها الأربع والمتمثلة في الهندسة الانتخابية والقانونية والدستورية، والمؤسّساتية.

بالإضافة إلى مقال محمد بالروين، "من مفهوم الهندسة السياسية"، الذي عرّف فيه الهندسة السياسية باعتبارها "فرع من المعرفة الذي يستخدم المصادر الطبيعية والأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج عمليات وأنظمة ومؤسّسات اجتماعية وفقاً لمعايير محددة وأهداف متفق عليها"²، وهو تعريف تمّ الاستعانة به في تعريف الهندسة السياسية، إلّا أنّ هذه المقالات الثلاث لم تتطرّق إلى مفهوم هندسة السياسة الخارجية بما فيها مقال فيليب زليكو الذي اكتفى بمفهوم الهندسة السياسية. وهناك فرق بين الهندسة السياسية وهندسة السياسة الخارجية، فالأول مفهوم جامد والثاني مفهوم متحرّك، الأمر الذي استدعى ضرورة توظيف مفهوم الهندسة ومخرجاته في العلوم الأخرى للاستعانة به في تقديم مفهوم لهندسة السياسة الخارجية بشكل عامّ والسياسة الخارجية الجزائرية بشكل خاصّ، هذا عن الدّراسات السّابقة لمفهوم هندسة السياسة الخارجية.

¹ - وهو ما تأكّد بالبحث عن المفهوم في عديد الجامعات داخل الوطن وخارجه، كما أنّ قلة الدّراسات الخاصّة بموضوع هندسة السياسة الخارجية في الجامعات الأجنبية، أدّى باستغراب أستاذين بجامعة لايبزيغ بألمانيا ساعداني في القيام بالبحث البيبليوغرافي، متسائلين لماذا لم ينتبه أيّ باحث في الكتابة في هذا الموضوع ماعدا فيليب زليكو على الرّغم من أهمّيته، في حين قدّم معظم طلبة معهد العلوم السياسية بباريس تعريفاً للمفهوم حسب وجهة ونظرمهم، وكانت إجابة الباحثين في الدكتوراه: بما أنّ المفهوم واضح من النّاحية التركيبية، فهو موجود على المستوى النظري ويتعلّق بكيفية تنظيم الدّولة لسياستها الخارجية وفقاً لخطة واضحة".

² - محمد بالروين، "من مفهوم الهندسة السياسية"، www.mohamedberween.blogspot.com

أمّا عن الدّراسات السّابقة للسياسة الخارجيّة الجزائريّة فقد ركّزت في معظمها على أهميّة مبادئ السياسة الخارجيّة المستقاة من مبادئ الثورة التحريريّة الكبرى، كما ركّزت على محدّدات السياسة الخارجيّة وإسقاطاتها على السياسة الخارجيّة، وبذلك جاءت متشابهة في مدخلاتها وفي مخرجاتها ما عدا منها تلك التي اجتهدت في التركيز على أداة من أدوات السياسة الخارجيّة كأداة الدبلوماسية.

ركّزت نيكول غريمو Nicole Grimaud في كتابها "السياسة الخارجيّة للجزائر" La politique extérieure de l'Algérie على ممارسة السياسة الخارجيّة الجزائريّة في محيطها الإقليمي والدولي، بدءًا بدائرة الأخوة وهي الدائرة التي ترغب الدبلوماسية الجزائرية دائمًا المساهمة الفعّالة فيها فهي تعتبر محور السّلام في المنطقة، ثمّ دائرة الصّداقة من دول العالم الثالث، ثمّ دائرة الغرب المفروضة بالنّظر إلى التاريخ الاستعماري لهذه الدّول¹، وهذه الدّراسة أصبحت تندرج اليوم ضمن دراسة تاريخ السياسة الخارجيّة وقد تمّ الاستعانة بها في هذا الجانب.

في حين عبد القادر بوسلهام "نظرات على الدبلوماسية الجزائرية" Regards sur la diplomatie algérienne بالتفريق بين السياسة الخارجيّة والدبلوماسية، حيث يعتبر أنّ الأولى هي إستراتيجية الدّولة حيال محيطها الخارجي، أمّا الثانية فهي التقنيات الضّروية لوضع تلك الإستراتيجية². كما ركّز على تطوّر جهاز الدبلوماسية الوطنيّة منذ الاستقلال إلى غاية 2005، بالإشارة إلى نشاطات الدبلوماسية الجزائرية وعلاقات وزارة الخارجيّة برئاسة الجمهوريّة وجزء من مصالح الوزارات الأخرى، وهو بذلك يكون قد سلّط الضوء على أهمّ أداة من أدوات السياسة الخارجيّة، ألا وهي الأداة الدبلوماسية، إلّا أنّه لم يتطرّق إلى عملية صنع القرار في السياسة الخارجيّة الجزائرية باعتبارها عملية سرّية، وهو الأمر الذي تمّ مقارنته في هذا البحث من خلال أجهزة هندسة السياسة الخارجيّة الجزائرية التي تمّ تقسيمها إلى مؤسسات الرّئاسة وهي التي تمثّل السّلطات الثلاث، والوزارات السيادية التي هي بمثابة ورشات لهندسة السياسة الخارجيّة.

أشار عبد الله بالحبيب في كتابه "السياسة الخارجيّة الجزائرية في ظلّ الأزمة 1992-1997" إلى أنّ السّلوك الخارجي لدولة ما يتأثر -حيوية أو ضعفًا- تبعًا للوسط الدّاخلي، فرغم أنّ الدّاخلي والخارجي مختلفان عن بعضهما، ولكن يوجد بينهما ما يسمّى بالتأثير المتبادل فجميع الدّول مهما كان نوع نظامها، وطبيعة الحكم فيها، تتأثر سياستها الخارجيّة بأوضاعها الدّاخلية. كما اعتبر أنّ عالم الأزمة من بابه الخارجي يمكن أن يلقي بأضواء جديدة على طبيعتها وبروز جانب من سماتها التي يمكن أن تكون

¹- Nicole Grimaud, **La politique extérieure de l'Algérie**, Alger : Editions RAHMA, 1994.

²- Abdelkader Bouselham, **Regards sur la diplomatie algérienne**, Alger: CASBAH éditions, 2005, p75.

قد غابت عن نظر بعض المتخصصين. إذ لا يمكن لدراسة تعالج أزمة متعدّدة الأبعاد أن تتوقّف عند حدود الدّولة ودون اجتياز تلك الحدود بحثًا عن العوامل الدّاخلية¹، وهو ما تمّ التأكيد عليه بالانطلاق من مسلّمة أنّ السّياسة الخارجيّة هي امتداد وانعكاس للسّياسة الدّاخلية، إلّا أنّه وبعد محاولة القيام بعملية مسح لنشاط السّياسة الخارجيّة في المراحل الزّمنية المختلفة، وفقًا للوثائق المتوقّرة²، تمّ التوصل إلى نتيجة مفادها أنّ السّياسة الخارجيّة الجزائريّة وقت الأزمة لم تكن منكفئة وإنّما كانت نشطة وبتكيفة مع ضرورات المرحلة، ولأدلّ على ذلك من توقيع معظم اتفاقيات ترسيم الحدود في تلك الفترة والقيام بالوساطات المتعدّدة، إضافة إلى إعلان ميلاد الدّولة الفلسطينيّة في 15 نوفمبر 1988 بالجزائر.

أمّا عن الدّراسات السّابقة الخاصّة لمفهوم الثوابت السّيادة، فلا توجد كتابات في مفهوم الثوابت السّيادة، وإنّما في المبادئ والأسس التي قامت عليها السّياسة الخارجيّة الجزائريّة ممثلة في دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة. كما من الصّعوبة بما كان التّأصيل لمفهوم جزائري أصيل بمرجعية أجنبيّة بالدّرجة الأولى، لذلك تمّ محاولة الاطّلاع على أكبر قدر ممكن من مراجع الفكر السّياسي الجزائري بالعودة إلى التراث لاستيقاء منه مفهوم جزائري أصيل هو "الثوابت السّيادة"، جاء تركيز معظم هذه المراجع على المبادئ والأسس التي تقوم عليها السّياسة الخارجيّة الجزائريّة المستمدّة أساسًا من دبلوماسية الثورة.

ففي كتابه "فلسفة الثورة الجزائريّة" يؤكّد الدّكتور البخاري حمّانة على الأسس الفلسفيّة لثورة نوفمبر والمتمثّلة في: التّفاؤل والوضوح والعمل والديمقراطية والتكامل؛ وهو ما أكّد عليه كلّ من الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي: "من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة" والدّكتور محمد العربي ولد خليفة في مقاله "إشعاع الثورة الجزائريّة وأبعادها الجيوسياسية" بالإضافة إلى مقاله "الثورة الجزائريّة من المبادئ إلى الأهداف؛ والأسّاذ صالح بن قبي في مقاله "الدبلوماسية بين الأمس واليوم"؛ والأسّاذ أحمد حمدي في "دور الدبلوماسية من منظور صحافة الثورة"؛ والأسّاذ محمد بجاوي "النصر الدبلوماسي والسّياسي للجزائر". بالإضافة إلى شهادة محمد يزيد في "ذكريات من العمل الدبلوماسي" ومقال محمد بجاوي "النصر الدبلوماسي والسّياسي للجزائر" في 20 يونيو 1960 المجموعة كلّها في كتاب "الدبلوماسية الجزائريّة من 1830 إلى 1962" من إعداد

¹ - عبد الله بالحبيب، السّياسة الخارجيّة الجزائريّة في ظلّ الأزمة 1992-1997، عمان: دار الرّاية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 5.

² - لقد تمّ البحث عن الوثائق الخاصّة بالسّياسة الخارجيّة الجزائريّة تحديّدًا بالأرشفيف الوطني وبالمركز الوطني لوثائق الصّحافة والإعلام والصّورة.

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، بالإضافة إلى مراجع أخرى مثبتة في آخر قائمة المراجع.

أما الدراسات التي تناولت بالبحث والتحليل قضية الصحراء الغربية، تمّ التركيز على كتابات الصحراويين أنفسهم عن قضيتهم، حيث نجدها في معظمها ركّزت على حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وإبراز انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية والتركيز على ما كتبه الصحراويين أنفسهم عن قضيتهم نابع أصلاً من البحث الميداني الذي خصّص جزء منه لمنظور الصحراويين أنفسهم لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية وهو الأمر عينه الذي يتمّ اتّباعه مع الدراسات السابقة للتعرفّ على كتابات الصحراويين أنفسهم عن قضيتهم والتي نجدها قليلة أو غير منشورة بشكل موسّع مقارنة بالكتابات باللغة الفرنسية¹ مثلاً الواسعة الانتشار والمؤيِّدة للاحتلال المغربي.

من دراسات الصحراويين أنفسهم عن قضيتهم نجد كتاب "النزاع على الصحراء الغربية بين حقّ القوة وقوة الحق" ل: الكتاب مصطفى وبادي محمد، اللذان ركّزا على الجانب التاريخي لقضية الصحراء الغربية بالإشارة إلى مختلف الأطماع الأجنبية إلى غاية الاحتلال المغربي للصحراء الغربية ودحض مقولة "الحقّ التاريخي" المغربية، كما ورد في الكتاب كرنولوجيا قضية الصحراء الغربية، إلا أنّ الكاتبين لم يشارا إلى مستقبل القضية في ظلّ تقاعس الأمم المتحدة عن أداء مهامها الأمر الذي أكده السيد حمدي يحظيه في كتابه: "المقاومة الصحراوية السلمية لا بديل عن تقرير المصير" عندما كشف انتهاكات الاحتلال المغربي الصّارخة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، الورقة التي يمكن بها الضّغط على الأمم المتحدة للتعجيل في تنظيم استفتاء حرّ ونزيه لتقرير المصير في الصحراء الغربية.

وما يلاحظ على كتابات أصحاب القضية هو تركيزهم على التعريف بقضيتهم بالدّرجة الأولى ومشروعيتها وإبراز معاناتهم تحت الاحتلال. إلا أنّ هذا البحث سيسعى إلى إستشراف مستقبل القضية، يبحث قدرة الأمم المتحدة من عدمه لإيجاد حلّ عادل وعاجل لقضية الصحراء الغربية بسؤال الصحراويين أنفسهم عن هذا الدور وأجانب من ألمانيا، فرنسا والسويد، على اعتبار أنّ للقوى الأجنبية اليد الطولى في الإبقاء على الصحراء الغربية آخر المستعمرات في إفريقيا. وهي الدّراسة التي تمّ الاعتماد عليها في مبحث "الصحراء الغربية 132 سنة من الاحتلال".

¹ - حيث تمّ إحصاء كتاب واحد فقط من أصل ثمانية كتب على الأقلّ يمتاز بالموضوعية في التحليل عن الصحراء الغربية في مكتبة معهد العلوم السياسية باريس.

الإطار المفاهيمي:

يمكن تقسيم الإطار المفاهيمي للبحث إلى مفهومين أساسيين مبتكرين هما: مفهوم الثوابت السيادية ومفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية الجزائرية، وكلا المفهومين لم يتمّ بحثهما من قبل، وهو الأمر الذي دفعنا إلى اتّباع خطوات التنظير الأساسية المستندة أساساً على المنهج المسحي لمختلف النصوص الثورية والدستورية المؤسسة للدولة الجزائرية بدءاً ببيان أول نوفمبر 1954 إلى التعديل الدستوري 2016، والبحث الميداني، الذي تمّ التوصل من خلاله إلى أنّ تعريف الثوابت السيادية نوعان: داخلية وخارجية.

تتمثّل الثوابت السيادية الداخليّة في: وحدة التراب ووحدة الشعب والاستقلال؛ أمّا الثوابت السيادية الخارجية فتتمثّل في: عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول التي هي امتداد للثوابت السيادية الداخليّة.

وجاء بناء مفهوم هندسة السياسة الخارجية، باتّباع منطق الكليات الخمس، أنّها منطق مرتبط بمفهوم الهندسة المستمدّ من المعارف والعلوم المختلفة وعملية مرتبطة بالمراحل المختلفة التي تشهدها عملية صنع السياسة الخارجية في علاقتها بالبيئتين الداخليّة والخارجية؛ والجمع بين المنطق والعملية في هندسة السياسة الخارجية يسمح لنا برصد مواقف السياسة الخارجية الجزائرية إزاء مختلف القضايا والمسائل الدوليّة.

الإطار النظري

لقد فرضت طبيعة الموضوع بأبعاده النظرية، الإجرائية والتطبيقية الاعتماد على مجموعة من المقاربات والمناهج، فتمّ اعتماد المقاربة الواقعية الجديدة التي تقوم بتفسير سلوك دولة معينة في فترة زمنية محددة، قويّة كانت أو ضعيفة وفق منهجية تركز على ثلاثة أشياء هي: استخدام منهجية دراسة الحالة، وتقنية اقتفاء العملية والبحث الأرشيفي الميداني. فدراسة الحالة تهتم بتتبع مسار الظاهرة في تطورها الزمني وتراتبها السببي، وهذا لا يتمّ إلا بتقنية اقتفاء العملية والتي تساعد على استنتاج عدد كبير من المصطلحات من عدد صغير من الحالات مختصرة في صيغة "من...إلى..."، وتقنية الاقتفاء هذه تتطلب كمّاً كبيراً من المعلومات لذلك كان لزاماً اقتفاء أثر مصادر متنوعة للمعلومة تصدرها المواد

الأرشيفية ونجد كذلك الخطابات والبيانات الصحفية، والمجلات والمذكرات وغيرها وصولاً إلى المقابلات الشخصية¹.

وقد كان تتبع مفهوم الثوابت السيادية في مجال زمني يمتد من الثورة إلى يومنا هذا، والذي يلاحظ فيه أن السياسة الخارجية الجزائرية مرّت فيه بعدة محطات حاسمة أظهرت مواقفها إزاء عديد القضايا، ولم يكن ليتسنى كشف هذه المواقف بدون تصفح أرشيف الثورة والاستقلال الذي أفصح عن هذه السياسة الخارجية الثابتة والتي كانت دائماً تستمد مرجعيتها من الثوابت السيادية.

الأمر الذي استدعى الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج المسحي؛ الأول في محاولة الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وتغطية معظم مراحل هندسة السياسة الخارجية الجزائرية حسب المراجع والوثائق المتوفرة، خصوصاً خطابات رؤساء الجزائر ووزراء الخارجية بدءاً بأول رئيس للحكومة المؤقتة فرحات عباس إلى الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، وتمّ الاعتماد على منهج تحليل المضمون في تحليل الخطابات، الذي أوضح لنا ثبات الجزائر وتمسّكها بثوابتها السيادية عبر المراحل الزمنية المختلفة.

وفرضت طبيعة الموضوع الإجرائية القيام بالبحث الميداني من خلال إجراء المقابلات وتوزيع الاستمارات الاستبائية على عينات قصدية من جمهور المبحوثين داخل الوطن فيما يتعلّق بضبط مفهوم الثوابت السيادية، وداخل الوطن وخارجه فيما يخصّ دور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية موجّه للصحراويين وللأجانب.

الإطار المنهجي:

لقد تمّ تقسيم البحث إلى جانب نظري وآخر تطبيقي تتخلّهما مباحث ميدانية استدعتها طبيعة الموضوع الإجرائية موزّعين على أربعة فصول: تمّ تخصيص الفصل الأول للمرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية، في ثلاثة مباحث؛ الأول خاصّ بمفهوم السياسة الخارجية، أدواتها ومحدداتها، والثاني، تمّ تخصيصه لبحث المفهوم، الأدوات والخصائص، أمّا المبحث الثالث فتّم تخصيصه لمفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال رصد علاقة الهندسة بالسياسة الخارجية، وموقعة هندسة السياسة الخارجية باعتبار أنّ الأولى انعكاس للثانية؛ أمّا المطلب الثالث فتّم تخصيصه لعلاقة الهندرة وهندسة الدبلوماسية بالسياسية الخارجية.

¹ - سيد أحمد قوجيلي، الدولة والحرب في الواقعية النيوكلاسيكية منطلق الأناكسية وجذور السياسة الخارجية التوسّعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف الأستاذ: عبد القادر عبد العالي، جامعة الجزائر 03، ص.6.

أمّا الفصل الثاني المعنون ب: هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق، فقد تمّ تقسيمه أيضاً إلى ثلاثة مباحث: الأول تمّ فيه بحث محدّدات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تقسيم ثنائي للمحدّدات برؤية ثلاثية الأبعاد، فشكّلت ثنائية المحدّدات التاريخية والجغرافية المطلب الأول، وثنائية المحدّدات السياسية والاقتصادية المطلب الثاني، وثنائية المحدّدات الاجتماعية والشخصية المطلب الثالث، كما تمّ التطرّق في المبحث الثاني إلى مؤسّسات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بتقسيم ثنائي للمؤسّسات في رؤية ثلاثية الأبعاد، بدءاً برئاسة الجمهورية ومؤسّساتها باعتبارها تمثّل السّلطات الثلاث، ثمّ دور البرلمان بغرفتيه باعتباره مؤسّسة السّلطة التشريعية، ثمّ دور الوزارات السيادية في هندسة السياسة الخارجية؛ وزارة الداخلية والخارجية، وزارة الدفاع والطاقة، باعتبار كلّ مؤسّسة من هذه المؤسّسات تمثّل ورشة من ورشات هندسة السياسة الخارجية، مثلاً وزارة الداخلية ورشة لهندسة السّلم، وزارة الخارجية ورشة لهندسة الدبلوماسية، وزارة الدفاع ورشة لهندسة الأمن، وزارة الطاقة ورشة لهندسة الطّاقة، أمّا المبحث الثالث فتّم تخصيصه لمراحل تطوّر هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى مرحلة الاستقلال، للتوصّل في المطلب الأخير إلى الانتقال من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة لتصبح الجزائر قدوة¹ في فضائها الإقليمي.

أمّا الفصل الثالث فتّم تخصيصه لدور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مبدئياً وميدانياً، فكانت البداية بالتأصيل لمفهوم الثوابت السيادية الجزائرية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب: الأول خاصّ ببحث مفهوم الثوابت السيادية ضمن النصوص الثورية، والثاني ببحث المفهوم ضمن النصوص الدستورية؛ أمّا المطلب الثالث فجاء كمحصّلة للمبحثين السّابقين خاصّ بضبط مفهوم الثوابت السيادية مبدئياً باعتباره محصّلة الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية، وميدانياً من خلال تحليل مصفوفة مفهوم الثوابت السيادية بعد القيام بتوزيع الاستثمارات الاستبائية على عينة قصديّة من جمهور المبحوثين الجزائريين للإسهام في ضبط المفهوم الإجرائي للثوابت السيادية ليتمّ تطبيقه في المباحث القادمة.

أمّا المبحث الثاني من هذا الفصل فتّم تخصيصه للعناصر العملية للثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في الثوابت السيادية الخارجية من ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

¹ - عملاً بمنطق الاختزال في الرياضيات القاضي بحذف العناصر المتشابهة، فتصبح لدينا المعادلة الآتية:
دبلوماسية الثورة × دبلوماسية القدرة = ث و د / بإعادة ترتيبها، وتحويل الناء إلى تاء، تصبح الجزائر "قدوة" في فضائها الإقليمي.

للدول، التي هي امتداد للثوابت السيادية الداخلية المتمثلة في: وحدة التراب، وحدة الشعب والاستقلال، بالإضافة إلى ثابت عملياتي في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية المتمثل في حلّ النزاعات بالطرق السلمية ضماناً للمحافظة على الاستقلال. أمّا المبحث الثالث، فتمّ تخصيصه لتقييم دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المشاريع، ببحث فرص ورهانات تعميم مشروع السلم والمصالحة الوطنية وفرص تعميم مشروع مكافحة الراديكالية والتطرّف العنيف.

وفي الأخير، تمّ تخصيص الفصل الرابع لدور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية، في ثلاث مباحث: بدءاً بمبحث الصحراء الغربية 132 سنة من الاحتلال الذي تمّ فيه التطرّق إلى حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا لقضية الصحراء الغربية ومراحل مقاومة الصحراويين للاحتلال ومسألة تصفية الاستعمار من خلال الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ولوائح الأمم المتحدة ذات الصلة، أمّا المبحث الثاني فتمّ تخصيصه لدور الثوابت السيادية في دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية من خلال دعم الجزائر لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير والأسانيد المدعّمة لموقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية إضافة إلى قضية الصحراء الغربية من خلال موقع وزارة الشؤون الخارجية. أمّا المبحث الثالث والأخير، فتمّ تخصيصه لتقييم دور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية من خلال إجراء بحث ميداني لرصد هذا الدّور لدى الصحراويين أنفسهم أصحاب القضية والتطرّق إلى منظور الأجنبي لهذا الدّور في ألمانيا باعتبارها قوة محرّكة للاتحاد الأوروبي ومؤثّرة على الأمم المتحدة، في فرنسا باعتبارها دولة معرّقة لمسار التسوية، في السويد باعتبارها دولة مؤيّدة لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير. ليتّم في الأخير استشراف مستقبل قضية الصحراء الغربية بناءً على تحليل مصفوفات منظور الصحراويين والأجانب لدور الأمم المتحدة من خلال بحث أبعاد القضية وسيناريوهات مستقبل القضية وبناءً عليها تمّ استخلاص مستقبل دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية، الذي هو من مستقبل المبدأ الأممي نفسه.

صعوبات البحث:

وفيما يتعلّق بالصعوبات المعترضة في إنجاز البحث، فيمكن تقسيمها إلى مستويين مزدوجين: النظري المنهجي والتطبيقي؛ فمن أولى الصعوبات النظرية المنهجية التي واجهتنا في هذا البحث هي: عدم التطرّق إلى متغيّرات الموضوع: هندسة السياسة الخارجية والثوابت السيادية الجزائرية بالبحث والدراسة، ما عدا من قارب الموضوع من جانب دبلوماسية الثورة ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وغياب مراجع مباشرة خاصّة بالموضوع تسبّب في نوع آخر من الصعوبات وهي الصعوبات

الميدانية المتمثلة في الإشراف الشخصي¹ على توزيع الاستثمارات الاستبائية داخل الوطن وخارجه، وما ينجّر عنه من بذل وقت وجهد كبير في شرح وتفسير لكلّ مبحث بأنّ هدف الاستثمارة علمي بحث وإجابته ستساعدني في إنجاز أطروحة الدكتوراه، وعلى الرّغم من ذلك تمّ إحصاء أنّه من أصل خمس مبحثين طلب منهم الإجابة عن الاستثمارة أجاوب مبحث واحد فقط وهذا خاصّة في الجامعات الأجنبية، التي تتخوّف بعض نخبها من الإدلاء بأرائها حول موضوع معيّن، وهو ما لمسناه في معهد العلوم السياسية بباريس ومعهد العلوم الإدارية ومعهد العلوم السياسية بجامعة ستوكهولم.

ولتذليل هذه الصّعوبات المعترضة ولأجل الإخراج النهائي للأطروحة، تمّت الاستعانة بمجموعة من المصادر والمراجع المثبتة في قائمة المصادر والمراجع، وختمنا البحث بخاتمة عرضنا فيها لأهمّ النتائج المتوصّل إليها في أبعادها النظرية والإجرائية والميدانية وقد دعّمنا البحث بثلاثة أنواع من الملاحق: نظرية وتطبيقية وميدانية.

كما نتمنّى من الله التوفيق والسّداد، وأن ينيّر هذا البحث درب كلّ باحث في مجال الثوابت السيادية بشكل عام، وهندسة السياسة الخارجية الجزائرية بشكل خاصّ.

وخير ما نختم به مقولة العلامة الرّاحل ابن خلدون عندما أنهى كتابة مقدّمته: "وأنا من بعدها موقن بالقصور بين أهل العصور معترف بالعجز عن المضاء في مثل هذا القضاء، راغب من أهل اليد البيضاء والمعارف المتّسعة الفضاء النّظر بعين الانتقاء لا بعين الارتضاء، فالبضاعة بين أهل العلم مرجاة والاعتراف من اللوم منجاة، والحسنى من الإخوان مرتجاة والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وهو حسبي ونعم الوكيل"².

¹ - تمّ الإشراف الشخصي على توزيع الاستثمارات الاستبائية، نظرًا لطبيعة الاستثمارة الاسبائية لكونها استثمارة فورية وتتطلّب الإجابة الفورية عن السّؤال الوحيد المطروح، وهناك من المبحثين الجزائريين من علّق على السّؤال على الرّغم من بساطته بأنّ من السهل الممتنع، ومن المبحثين السّويديين بأنّه في حدّ ذاته أطروحة كبيرة Big thesis.

² - ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج1، ص:87، 88.

الفصل الأول:

المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها

- المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية
- المطلب الثاني: أدوات صنع السياسة الخارجية وخصائصها
- المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

المبحث الثاني: الهندسة السياسية وهندسة السياسة

- المطلب الأول: علم الهندسة وعلم السياسة
- المطلب الثاني: تعريف الهندسة السياسية
- المطلب الثالث: عمليات الهندسة السياسية

المبحث الثالث: مفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

- المطلب الأول: علاقة الهندسة بالسياسة الخارجية
- المطلب الثاني: هندسة السياسة الخارجية الجزائرية انعكاس لهندسة السياسة الداخلية
- المطلب الثالث: علاقة الهندرة وهندسة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

لقد شهد التنظير في حقل السياسة الخارجية تطوّرًا ملحوظًا شمل عدّة مفاهيم تسعى في مجملها إلى فهم مخرجات السياسة الخارجية لكل دولة من الدول؛ من هذه المفاهيم التي تسعى لخدمة حقل التنظير في حقل السياسة الخارجية "مفهوم هندسة السياسة الخارجية Engineering Foreign Policy"، المندرج أصلاً ضمن ذلك التراكم المعرفي المتعلّق بالمفاهيم المرتبطة بالهندسة بشكل عام وبالسياسة الخارجية بشكل خاص، ليرتبط بسيرورة عملية اتخاذ وصنع القرار في السياسة الخارجية الخاصّ بكلّ وحدة دولة إزاء فضائها الإقليمي والدولي.

إلا أنّ هناك بعض المصطلحات ارتبطت بالحقل المعرفي للسياسة الخارجية في الكتابات باللغة العربية، جعلت الباحث في السياسة الخارجية يتيه أمام الكمّ الهائل من المصطلحات المرتبطة بمفهوم السياسة الخارجية منها تلك التي لها علاقة بالتفكير والتخطيط المتمثلة أساسًا في صنع وتخطيط ورسم وتصميم ووضع السياسة الخارجية، أمّا تلك التي لها علاقة بالفعل والنشاط والتنفيذ من مثل: أداء وسلوك وتنفيذ السياسة الخارجية؛ أمّا تلك التي لها علاقة بالتحليل والتفسير، فبقيت على حالها أي تحليل السياسة الخارجية وتفسير السياسة الخارجية.

ومن هذا المنطلق جاء البحث في مفهوم هندسة السياسة الخارجية للجمع بين أكبر قدر ممكن من المصطلحات التي لها علاقة بالهندسة، باعتبار أنها تحوّل التصوّرات إلى مشاريع، فكيف يمكن للتصوّرات والإدراكات لصانع القرار في السياسة الخارجية أن تتحوّل إلى مشاريع لها قوّة البقاء في الزّمان والمكان؟

سيتمّ تحديد المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية بالاستناد أساسًا إلى المفاهيم المرتبطة بمفهومها والحدود الفاصلة مع مفهوم هندسة السياسة الخارجية، وذلك بتعريف السياسة الخارجية ومحدّداتها في المبحث الأول، ثمّ مفهوم الهندسة السياسية وعملياتها في المبحث الثاني، ليتمّ في آخر الفصل التوصل إلى مفهوم إجرائي لهندسة السياسة الخارجية المرتبط أساسًا بإحدى أدوات هندسة السياسة الخارجية الأكثر فعالية المتمثلة في الهندسة الدبلوماسية Engineering Diplomacy.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية ومحدّداتها

قبل التطرّق إلى مفهوم هندسة السياسة الخارجية من المفيد جدًّا الإشارة إلى التطوّرات الحاصلة في مجال السياسة الخارجية بمنظورها الحديث، والتي فرضت وجوب الاستعانة بما توصّلت إليه العلوم الأخرى من نتائج وتوظيفها في دراسة الظاهرة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية الحقل المعرفي الذي يدور حوله موضوع البحث ككل، بحيث لا يمكن بحث موضوع هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجاً"، دون الإشارة إلى المرجعية النظرية لمفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، والمتمثلة بداية في مفهوم السياسة الخارجية، بالتعريف: على محدداتها، أدواتها، وخصائصها.

ونظراً لتشابه تعاريف السياسة الخارجية المدرجة في عدة دراسات وبحوث، وعلى اعتبار أهمية إدراج تعريف موحد، وثابت لمفهوم السياسة الخارجية في هذا البحث، والابتعاد عن كل خلط منهجي بينها وبين مختلف المفاهيم المجاورة، سيتم العودة إلى الأصل في إدراج أي تعريف باتّباع منطوق الكليات الخمس* لتحديد مفهوم السياسة الخارجية بدءاً بالتعريف اللغوي ثمّ التعريف الاصطلاحي العام والخاص ثمّ علاقته بالمفاهيم المجاورة للخروج في النهاية بتعريف إجرائي لمفهوم السياسة الخارجية. ونظراً للطبيعة المركبة لمفهوم "السياسة الخارجية" سيتمّ تعريف المفهوم بتفكيكه إلى عناصره الأساسية أي: السياسة والخارجية في التعريف اللغوي فقط وإعادة الجمع بينهما في التعاريف الأخرى.

أ-التعريف اللغوي:

ورد في لسان العرب لابن منظور أنّ: "السياسةُ: القيامُ على الشيء بما يُصلحه، والسياسةُ: فعل السائس، والوالي: يَسُوسُ رَعِيَّتَهُ، وسوّسه القوم: جعلوه يسوسهم. ويقال سُوّس فلان أمر بني فلان أي كُلف سياستهم"¹. هذا عن التعريف اللغوي للسياسة؛ في حين أنّ التعريف اللغوي للخارجية ففعلها "خرج، يخرج وخرجت خوارج فلان إذا ظهرت نجابته، وتوجّه لإبرام الأمور وإحكامها، وعقل عقل مثله بعد صباه. والخارجي: الذي يخرجُ ويُشرف بنفسه من غير أن يكون له قديم. والخارجية: خيل لا عرق لها في الجودة فتخرج سوابق، وهي مع ذلك جيداً. وقيل: الخارجي كلّ ما فاق جنسه ونظائره"².

* وضع فرفوربوس بحثه في الكليات الخمس مدخلاً إلى مقولات أرسطو، وقد بين فرفوربوس غرضه في أول الكتاب، فذهب إلى أنّ معرفة المقولات تقتضي معرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام. ثمّ بين أنّ معرفة الكليات الخمس مفيدة في أمور ثلاثة هي: التعريف، والقسم، والبرهان. (أنظر: أحمد فؤاد الأهواني، إيساغوجي لفرفوربوس الصوري نقل أبي عثمان الدمشقي: مع حياة فرفوربوس وفلسفته وصلة مدخله بمدخل ابن سينا بمناسبة عيد الألفي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1952م، ص52).

¹ - ابن منظور، لسان العرب، (نسقه وعلّث عليه ووضع فهرسه: علي شيري)، المجلد السادس، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص429-430.

² - المرجع نفسه، ص53.

ب- التعريف الاصطلاحي:

ورد في موسوعة علم السياسة أن السياسة الخارجية هي: "تنظيم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمّعات الدولية. وتهدف إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية. ولما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيرًا خطيرًا على شؤون الدفاع والأمن والاقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة، فإنّ وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا: رئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الاختصاص والهيئة التشريعية. ويكون وزير الخارجية ومساعدوه والموظفون في وزارته وفي السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لهذه الوزارة مسؤولين عن تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها"¹.

فالسّياسة الخارجية هي جزء من نشاط الدولة الموجه نحو "الخارج"، الذي يهتمّ على عكس السّياسة الداخلية، بالقضايا المطروحة خارج الحدود². فهي بذلك مجموعة الأنشطة التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها المتمثلة أساسًا في تحقيق المصلحة الوطنية للدولة.

ج- علاقتها بمفاهيم مجاورة:

تتقاطع السّياسة الخارجية مع مفاهيم أخرى مجاورة لها تشترك معها في المنطلق والمبدأ وهي: السّياسة الدّاخلية، والسّياسة الدّولية، والسّياسة العالميّة، والعلاقات الدّولية، والإستراتيجية، والدبلوماسية إلى حدّ الخلط بينها أحيانًا كثيرة، لذلك يصبح من الضّروري إبراز علاقتها بهذه المفاهيم كالآتي:

1- السّياسة الدّاخلية:

يقال أنّ السّياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية وبالتالي فعندما تكون السياسة الداخلية مستقرة ومنسجمة فإن ذلك ينعكس مباشرة على استقرار وانسجام السياسة الخارجية كما أنّ التأثير متبادل³ بين السياستين فالسياسة الداخلية لها قابلية الانتشار والتوسع حتى خارج إقليم الدولة كما أنّ وضع النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي بفعل عولمة الاقتصاديات والثورة الهائلة للمعلومات والاتصالات .

¹ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج: 03، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1995، ص 387.

² - Marcel, Merle, **La politique étrangère**, Paris : Presses Universitaire de France, 1^{er} édition, 1984, p7.

³ - Ibid, pp 148-158.

كما يظهر التداخل في أن وضع أهداف ومعاليم السياسة الخارجية يتمّ ضمن بيئة داخلية، مع مراعاة الإمكانيات والأوضاع الداخلية؛ ويفترض محللو السياسة الخارجية أنّها تتواجد في بيئتين الأولى داخلية تتكون من الهيئات المتواجدة داخل الإقليم المسيطر عليه والثانية خارجية مكونة من بقية الدول وتفاعلاتها معاً¹.

لذلك فإنّ السياسة الداخليّة الصّالحة هي أوّل شرط من شروط السياسة الخارجية الرّشيدة². وقد أصبحت العلاقة بين السياسة الداخليّة والسياسة الخارجية واضحة من حيث التفاعل الدينامي بين القوى المحليّة والقوى الدوليّة³. بحيث أنّ السياسة الداخليّة هي عملية تنظيم وتخطيط لحياة المجتمع السياسي داخل حدود الدولة من خلال سن القوانين و تطبيقها، وتنتهي حدودها ومداها بحدود الدولة ولا تتعداها، أما بالنسبة للسياسة الخارجية فهي تتناول القواعد التي ترسم علاقات الدولة مع الدول الأخرى وخارج حدودها، وبالتالي فإن أهداف السياسة الخارجية تختلف عن أهداف السياسة الداخليّة التي ترسمها الدولة لنفسها⁴.

أمّا ما يميّز السياسة الخارجية عن السياسة الداخليّة لأيّ دولة ما، هو أنّ السياسة الخارجية تكون خارج حدود الدولة، بينما يدخل موضوع السياسة الداخليّة في إطار سيطرة تلك الدولة.

وغالبا ما تتأثر السياسة الداخليّة بمؤثرات خارجية تبعا لمعطيات السياسة الخارجية ومدى نفوذ الدول الكبرى عليها، فترابط السياسة الخارجية والسياسة الداخليّة يعني أن الظواهر والأحداث التي تحدث في أحد المجالين، تحدث ردود أفعال متوالية في المجال الآخر ثمّ ينعكس إلى المجال الذي بدأ منه⁵.

¹- CHRIS BROWN, **Understanding International Relations**, London: Palgrave publishers, 2nd ed., 2001, p.75.

²-Marcel, Merle, op.cit., pp.338-342.

³- أحمد نوري، النعيبي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 50.

⁴- بدوي، محمد طه، وليلى أمين مرسي، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مصر: منشأة المعارف، الطبعة الأولى، 2001، ص 25.

⁵- سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص ص 27-29.

2- السياسة الدولية:

هي حصيلة التفاعل للسياسات الخارجية الكبرى والمؤثرة في المجتمع الدولي، وبما أن العلاقات الدولية تعبر عن العلاقات بين الدول كانعكاس للسياسات الخارجية، فإن السياسة الدولية يظهر فيها التقارب في وجهات النظر السياسية السائدة في العالم إزاء القضايا العالمية المختلفة¹.

فالسياسة الدولية هي أشبه ما تكون انعكاسا للرؤى والتصورات السياسية للدول المتنفذة التي تريد فرض مخططاتها وأجندتها على باقي دول العالم، وذلك من خلال الضغوط والممارسات الدولية التي يتم طرحها وتبنيها عبر منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الفاعلة على المستوى الدولي².

3- السياسة العالمية:

يرى بعض المحللين السياسيين أن مفهوم السياسة العالمية يشير إلى نطاق بحث أوسع مما يتناوله مصطلح السياسة الدولية لا يشدد هذا المصطلح على أولوية العلاقات والعمليات الحكومية الدولية فقط، بل يسعى لاستيعاب الانتباه إلى شبكة العلاقات المتزايدة في التعقيد والقائمة الآن بين الفاعلين غير الحكوميين من غير الدول، كالمنظمات غير الحكومية وشركات متعددة الجنسيات، والتي لها تأثير واضح في النظام الدولي، لذا فإن السياسة العالمية تتميز بتناولها لعدد من أنواع الفاعلين ومجالات القضايا والنشطة على نطاق أوسع من سيناريوهات السلم والحرب والأمن والنظام الذي تعالجه السياسة الدولية³.

4- العلاقات الدولية:

تعتبر العديد من الدراسات تعتبر أنّ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مترادفتان، حتى أنّ قسمًا منها عرّف العلاقات الدولية بأنّها السياسات الخارجية لكلّ الدول. ولقد ميّز كلّ من جيمس دورتي وروبيرت بالاستغراف بينهما بالقول أنّ "العلاقات الدولية ليست هي مجرد السياسات الخارجية لمجموعة من الدول، إذ أنّ مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختيارات السياسية الخارجية في دولة واحدة على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط. وإنّ السياسة

¹ - محمد، زكي فاضل، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية. بغداد: مطبعة شفيق، 1975، ص29.

² - المرجع نفسه، ص46.

³ - غراهام ايفانز وجيفري نوبنهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص ص794-

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخليّة بغضّ النّظر عن مدى البعد الدّوليّ لهذه السّياسة، إذ أنّ السّياسة الخارجيّة تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدّولية تجري في الخارج في مكان ما، بين دولتين أو أكثر دون أن يعني ذلك إغفالنا للعلاقة بين العلاقات الدّولية والسّياسات الخارجيّة"¹.

وبالتالي، فإنّ العلاقات الدّولية أوسع وأشمل من السّياسة الخارجيّة التي تحضر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجيّة محددة، أما العلاقات الدّولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامّة وشاملة كما أنّ العلاقات الدّولية مجالها أوسع لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى².

5- الإستراتيجية:

الإستراتيجية هي علم من حيث المنهج، أو هي فنّ من حيث الخبرة، علم وفنّ بالنّسبة لعمل الإنسان المنتهي، والذي غالبًا ما يكون إراديًا وصعبًا في الوقت نفسه، إذ تسعى الإستراتيجية إلى إضفاء خاصيّة واعية ومحسوبة للقرارات التي تريد من خلالها إظهار السّياسة، فالإستراتيجية لا تهتمّ إلاّ بفعل الإنسان الذي أتّمه إراديًا وبصعوبة³. ومن هذه الرّؤية تشترك الإستراتيجية مع السّياسة الخارجيّة لكونها أولًا من فعل الإنسان، وهي عمل مخطّط، يتطلّب إجراء حسابات الكلف قبل اتّخاذ قرار ما، فقرار السّياسة الخارجيّة هو قرار إستراتيجي بالدرّجة الأولى.

وفي تعريف عامّ آخر، يرتبط مفهوم السّياسة الخارجيّة بالتخطيط، فهو الخطة التي ترسم العلاقات الخارجيّة لدولة معيّنة مع غيرها من الدّول الأخرى. وهي تنطلق من فلسفة نظامها السّياسي الدّاخلية ومصالحها الوطنيّة⁴.

6- الدبلوماسية:

تؤثّر الدبلوماسية والسّياسة الخارجيّة في القانون الدّولي؛ على أنّ تأثير الدبلوماسية والسّياسة الخارجيّة في العلاقات الدّولية يتوقّف على عدّة عوامل أبرزها إثنان: درجة قوّة الدّولة وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فهما يحدّدان اتّجاهات الدّولة وطبيعة حركتها¹.

¹ - جيمس، دورتي وروبرت، بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدّولية، (ترجمة: وليد عبد الحّي)، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، 1985م، ص420.

² - المرجع نفسه، ص421.

³ - Sous la direction de Thierry de Montbrial et Jean Klein, **Dictionnaire de Stratégie**, Paris : Presse Universitaires de France, 1^{er} édition, 2000, p527.

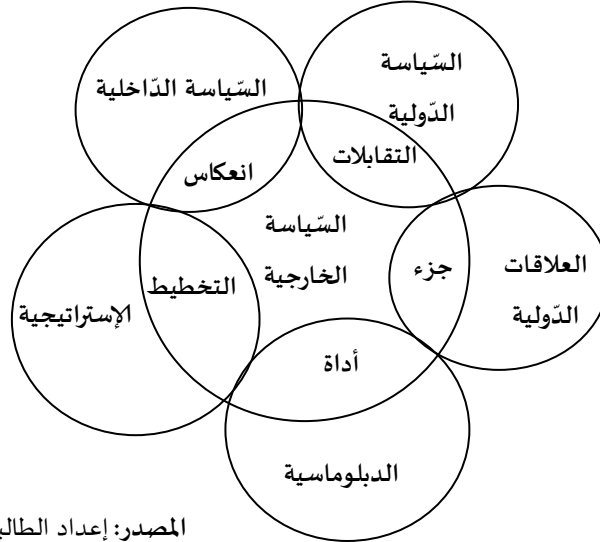
⁴ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسيّة والفلسفيّة الدّولية، بيروت: دار النهضة العربيّة، الطبعة الأولى، 2008، ص 354.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

قام الباحث الفرنسي ريمون أرون Raymond Aron بإرساء بناء فكري ناقش من خلاله كلا من متغيري الإستراتيجية والدبلوماسية باعتبارهما دالة لوحدة السياسة الخارجية، وأنهما وجهان متكاملان لفن السياسة، الذي هو إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية، ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول لاسيما في وقت السلم أما الإستراتيجية فهي تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب وهذا يعني أن كلا من الإستراتيجية والدبلوماسية يخضعان للسياسة الخارجية والقادة الدبلوماسيون والعسكريون ليسوا إلا عمالا لقادة السياسة الخارجية لحساب تحقيق المصلحة القومية. إن الإستراتيجية تعني فن الإكراه أما الدبلوماسية فتعني فن الإقناع وهما وسيلتان لهدف واحد هو إخضاع الآخرين لإرادتنا². وبالتالي فنجاحتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها.

وبناءً عليه، يمكن اختصار علاقة السياسة الخارجية بحقول معرفية مجاورة في الشكل رقم: 02 الآتي:

شكل رقم 02: يوضح علاقة السياسة الخارجية بمفاهيم مجاورة



المصدر: إعداد الطالبة بناء على ما سبق

د- التعريف الإجرائي:

يرجع تعدد مفاهيم السياسة الخارجية إلى غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، التي تعزى إلى الطبيعة المتحركة للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية، و انعكاسات بزوغ قوى

¹ عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004م، ص ص 26-27.

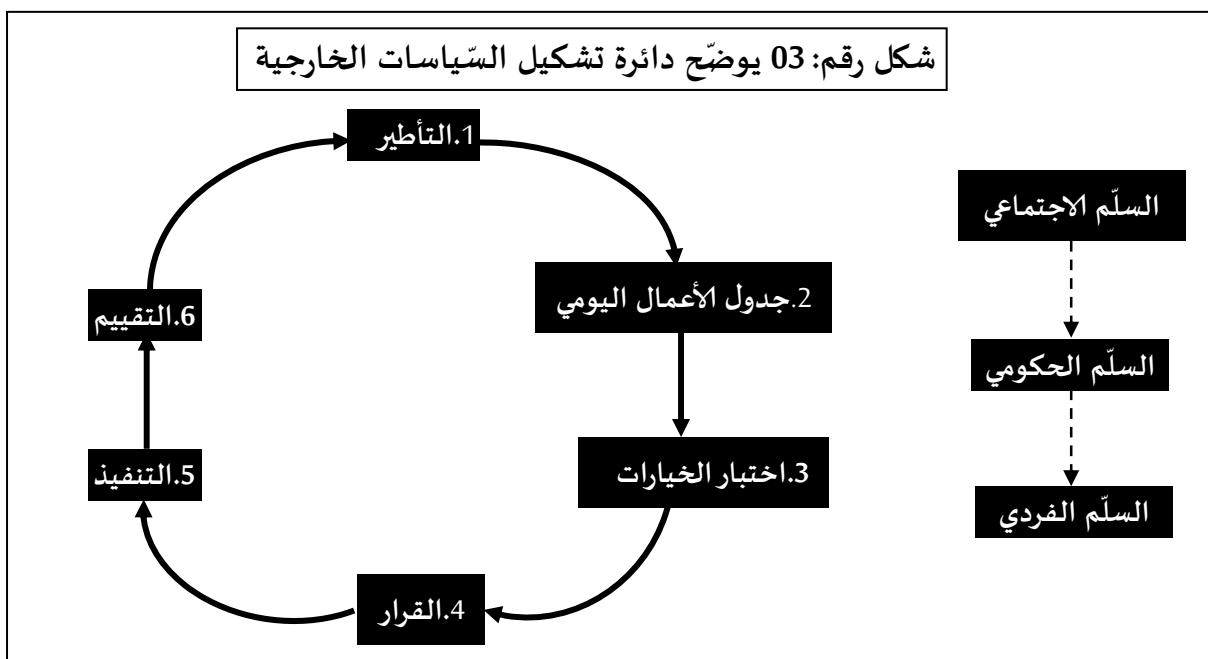
² فتحية، النبراوي، ومحمد نصر، مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985، ص ص 465-466.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

جديدة في السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى، وحدود الموضوع التي أضحت تمتد لتشمل السياستين الداخلية والخارجية¹.

ويقدّم جيمس روزنو² James Rosenau أكثر التعريفات شمولاً، فهو يعرف السياسة الخارجية على أنّها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرّسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معيّن في النّسق الدّولي بشكل يتّفق والأهداف المحدّدة سلفاً"³.

وبناءً عليه، تعدّ السياسة الخارجية مساراً ينتقل من المستوى المجتمعي إلى المستوى الحكومي ومن ثمّ إلى المستوى الفردي. كما هو موضّح في الشكل رقم: 03 الآتي:



Source : Jean-Frédéric Morin, *La politique étrangère, théorie, méthodes et références*, p57.

حسب هذا المخطط الدائري فإنّ أولى مراحل صنع السياسة الخارجية هي مرحلة التأطير، وتعني تحديد المشكل الذي يتوجّب إيجاد حلّ له، تليها مرحلة وضع جدول الأعمال اليومي، فالقادة السياسيون مدعوون إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة ولا يمكن الإفلات من أيّ واحدة منها⁴.

¹ - سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ص31.

² - جيمس روزنو (1924-2011)، أستاذ أمريكي وباحث في علم السياسة، متحصّل على شهادة الليسانس سنة 1948، ثمّ حصل بعدها على شهادة الماستر من جامعة جونز هوبكنز Johns-Hopkins، ثمّ شهادة الدكتوراه من جامعة برنستون Princeton سنة 1957.

³ - محمد السيد، المرجع نفسه، ص 11.

⁴ -Jean-Frédéric Morin, *La politique étrangère, théorie, méthodes et références*, Paris : Armand Colin, 2013, p 57.

بعدها تأتي مرحلة اختبار الاختيارات، ليتمّ بعدها اتّخاذ القرار المناسب وتنفيذه، لتأتي آخر مرحلة هي التقييم.

المطلب الثاني: أدوات صنع السياسة الخارجية وخصائصها

لا يمكن تحقيق السياسة الخارجية بدون أدوات، لذلك فمن الضّروري الإشارة إلى أدوات السياسة الخارجية التي تحدّد بدورها خصائص السياسة الخارجية، انطلاقاً من أنّ السياسة الخارجية هي سلوك الدّول حيال دول أخرى، ونظراً لارتباطها بأدوات أداؤها وصنعها، سيتمّ الإشارة إلى هذه الأدوات وبعض خصائصها كالآتي:

أولاً: أدوات السياسة الخارجية Foreign policy instruments

أدوات السياسة الخارجية وفق ما قدّمه تشارلز هيرمان Charles Hermann في تقسيمه لأدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محدّدة كالآتي:¹

1. الأدوات الدبلوماسية:

الدبلوماسية هي فعل عملي للتفاوض مع ممثلي دول أجنبية لعقد معاهدات ووضع قواعد قانونية للمستقبل.² وتضمّ الأدوات الدبلوماسية المهارات والموارد التي تستعملها الدّولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب؛ وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السّفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتّصال الدولي.³ ونظراً لأهمّية هذه الأداة، فقد فضّل البعض النّظر إليها ليس فقط كونها أداة من أدوات السياسة الخارجية، بل هي السياسة الخارجية نفسها، لذلك نلاحظ التداخل بينهما، نظراً لما للدبلوماسية من أهمّية بالنّسبة للسياسة الخارجية باعتبارها الأداة الرئيسيّة التي تتفرّع عنها الأدوات الأخرى، وكذلك باعتبارها واجهة السياسة الخارجية.

¹ - نقلاً عن: Charles Hermann, "Instruments of foreign policy", pp 159-161، ضمن: نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 22-23.

² - Arin Kerstein, « Tools for Achieving policy », www.borgenproject.org

³ - نجلاء مرعي، المرجع نفسه، ص 22.

2. الأدوات الاقتصادية :

تعتبر الأدوات الاقتصادية من أهم أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وقد ازدادت أهميتها بعد التطورات الحاصلة في العالم بفعل متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي والاعتمادية المتبادلة. حيث تركّز الاهتمام بالمسائل الاقتصادية أكثر من الاهتمام بالمسائل العسكرية. الأمر الذي ساهم في تحوّل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدوليّة إلى عامل تفعيل السياسة الخارجية للدول¹.

تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، وتمثل تلك الأنشطة في إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها. ومن أمثلة تلك الأنشطة أيضًا إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية²؛ كما تلعب الأدوات الاقتصادية سواء من حيث المساعدات الاقتصادية أو العقوبات الاقتصادية دورًا مهمًا في السياسة الخارجية.

3. الأدوات العسكرية:

الأدوات العسكرية أو القوة الصلبة Hard Power، تدفع الدول إلى استعمال قوتها العسكرية للتأثير في سلوكيات الدول الضعيفة أو التدخل العسكري مباشرة، فتستعمل الأدوات العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، عندما يتعلّق الأمر بالتعامل مع مواقف دولية ذات الصلة بشروط ومتطلبات الأمن القومي³. فهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضدّ الوحدات الدولية الأخرى؛ وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، وتقديم عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، والتهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة، وتغيير حجم المقدرات العسكرية، المشورة العسكرية، وعقد المحادثات العسكرية، والهجوم المسلح⁴. وهم ما استعملته الولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها للعراق في 2003.

¹ - حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، 2012، ص 105.

² - نجلاء مرعي، المرجع السابق.

³ - حسين بوقارة، المرجع نفسه، ص 101.

⁴ - المرجع نفسه، ص 23.

4. الدعم الداخلي:

هي تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، ذلك أنّ مثل هذا التأييد يشكّل موردًا من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى. ومن ثمّ، فإنّ قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته وفهمه لحركة النّظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.¹ كما أنّ للأحزاب السياسية وللرأي العام أهمية في تحقيق الدّعم الداخلي للسياسة الخارجية للدولة باعتبار أنّها مرآة عاكسة لها، وللرأي العام تأثير في السياسة الخارجية للدولة مهما كانت طبيعة النّظام السياسي لتلك الدولة.²

5. الأدوات الاستخباراتية:

المقصود بها تلك المهارات في جمع الحقائق والمعلومات الخاصة بكلّ المسائل والأفعال والظواهر ذات الارتباط بمقومات الأمن القومي والمصلحة العليا لمجتمع من المجتمعات. فضلاً على أنّ عمل أجهزة المخابرات غالبًا ما يشكّل المادّة الأساسيّة لاستشراف البدائل المستقبلية لمختلف الظواهر التي قد تواجه السياسة الخارجية، ومن تمّ الوقاية من التحدّيات والانعكاسات التي قد تفرزها التطوّرات المستقبلية لعدد من الظواهر الدوليّة. وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد على أنّ النجاح في استعمال أدوات السياسة الخارجية الأخرى، لا يمكن له أن يتحقّق من دون النشاط الذي تقوم به أجهزة المخابرات.³

6. القوّة الناعمة:

وهي عكس القوّة الصّلبة، وتندرج ضمنها مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدّعائية والإيديولوجية والثقافية، وهو ما يطلق عليه القوّة الناعمة Soft power، وتهدف إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرّسمية في الوحدات الدوليّة الأخرى. فالأداة الدّعائية تسعى لحثّ من توجّه إليهم الدّعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معيّن، أمّا الأدوات الإيديولوجية فإنّها تهدف إلى نشر تصوّر مثالي

¹ - المرجع السابق.

² - Paul D'Anieri, **International Politics Power and Purpose in Global Affairs**, USA: Wadsworth Cengage Learning, 2009, p 136.

³ - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 108.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل. وتختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية والإيديولوجية في أنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها إقامة العروض الثقافية في الخارج، والتبادل الثقافي بين الدول.¹ كما توصل جوزيف ناي إلى نوع آخر من القوة هو القوة الذكية Smart power والتي تحسن استخدام كلا القوتين لتحقيق مصالحها الوطنية.

لقد تمّ البدء بالأداة الدبلوماسية والختم بالقوة الناعمة تأكيداً على ضرورة بهندسة سياسة خارجية بهاتين الأدوات تحقيقاً للسلام والتعاون في العالم.

ثانياً: خصائص السياسة الخارجية:

للسياسة الخارجية عدة خصائص تمتاز بها وهي²:

1- بداية يمكن القول أن السياسة الخارجية هي سياسة متعلقة بقرارات الدولة وحدها، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنها تنفذ سياستها الخارجية بمعزل عن غيرها من الدول، أو أنها لا تتأثر بغيرها في صياغة تلك السياسة، فعلاقة الدولة بفضائها الإقليمي هي علاقة تأثير وتأثر. كما أن برنامج السياسة الخارجية يعبر عن حركة مستمرة إزاء البيئة الخارجية، والدول تسعى دوماً لإقامة علاقات مع غيرها من الوحدات الدولية بما يتناسب مع مصالحها وقدراتها بالدرجة الأولى.³

2- السياسة الخارجية هي مجمل الأقوال والأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة، وهي تستكشف مدى التوافق بين الأقوال والأفعال من ناحية، ونمط تعبئة الموارد من ناحية أخرى، فلا يكفي أن يعلن صانع السياسة الخارجية عن سعيه لتحقيق السلام الإقليمي لكي توصف سياسته بأنها سياسة سليمة، ولكن يجب أن يكون ذلك مقروناً بأفعال موازية، وأن يكون نمط تعبئة موارد دولته متجهاً نحو تحقيق هذا السلام، وهذا التناقض غالباً ما نجده في خطابات رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الذين يسعون لتحقيق السلام عن طريق الحرب.⁴

¹ -نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان، مرجع سابق، ص23.

² - مقلد، صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، كلية التجارة والعلوم السياسية، مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص14-25.

³ - سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ص 55.

⁴ - عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، ص28.

- 3- يختار صنّاع السياسة الخارجية سياستهم من بين سياسات بديلة متاحة، بيد أن توافر عنصر الاختيار لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة الخارجية في تبني أي سياسة، فصانع السياسة الخارجية لا يختار من بين بدائل نظرية متعددة، وإنما من مجموعة البدائل الممكنة في إطار المؤشرات والضغوط الناشئة من مجتمعه ومن البيئة الخارجية.¹
- 4- السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهي التي تسيطر على السياسات واتخاذ القرارات في هذا النظام، وأن دور العالم الثالث هامشي جداً، بل إنها لم تشترك بفاعلية في مناقشة بنود الاتفاقيات العالمية.²

المطلب الثالث: محدّدات السياسة الخارجية

يستند منطق هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عامّ على مجموعة من المحدّدات المادّية وغير المادّية، فالمحدّدات³ مفردتها محدّد ومصدرها وفعلها حدد، بمعنى عملية موقف جازم وقاطع في قرار ما، وعند إسقاط المعنى اللّغوي على محدّدات هندسة السياسة الخارجية نجد أنها تفيد الجوانب التي يأخذها مهندس السياسة الخارجية بعين الاعتبار في تصميمه لقرار السياسة الخارجية.

المحدّدات التي يُجمع المنظرّون على أساس أنّ لها علاقة وطيدة بتضييق أو توسيع قدرة الدّولة على المناورة في البيئة الخارجية تتناقض مع مبدأ المساواة في السّيادة بين الدّول في إطار القوانين والأعراف الدّولية⁴؛ فالمحدّدات هي مجموعة العوامل المؤثّرة والموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صنّاع القرار تضبط اختياره للبدائل، وهي مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية⁵، ويمكن تصنيفها إلى محدّدات مادّية وغير مادّية كالآتي:

¹ - سليم، محمد السيد، المرجع السّابق، ص 56.

² - شحاته، حسين، النظام الاقتصادي العالمي واتفاقيات الجات، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 1998، ص 147.

³ - محدّدة [مفرد]: ج محدّدات: صيغة المؤنث لفعل حدّد. المحدّدة: (جب) تشكيلة عددية من كمّيات لها قيمة محدّدة جبرياً ومستعملة في حلّ فئة معيّنة من المعادلات الآنيّة. (أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، ط 1، 2008، ص 458).

⁴ - Rais A. Khan and James D. McNivan, An Introductory to Political Science, Illinois: The Dorsey Press, 1984, p 409.

⁵ - لويد، جنسن، تفسير السياسة الخارجية. (ترجمة: محمد بن احمد، مفتي)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 317.

أولاً: المحددات المادية

تضمّ المحددات المادية للسياسة الخارجية المحددات الجغرافية والمحددات الاقتصادية كالآتي:

أ- المحددات الجغرافية:

العوامل الجغرافية، كمحددات ثابتة لقوة ومكانة الدولة في العلاقات الدولية، قد هيمنت على الكثير من النقاشات الفكرية والأكاديمية منذ العهد الإغريقي. تلعب العوامل الجغرافية دوراً أساسياً في تحديد النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها. ويندرج ضمن العوامل الجغرافية المحددة لطبيعة السلوك الخارجي الموقع الجغرافي، المساحة، المناخ، التركيبة أو الطبيعة الإقليمية، طبيعة وطول حدود الإقليم...إلخ. فالانفتاح الجغرافي غالباً ما يدفع الدول إلى تنوع نشاطها الدبلوماسي والعسكري لمواجهة مختلف التحديات التي قد تفرزها سياسات التوسع والتحالفات الدولية، كما أنّ الموقع الإستراتيجي للدولة قد يتيح لها التمتع بالعديد من المزايا، ولكنه قد يجعلها كذلك عرضة لأطماع الدول الأخرى¹.

تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتاً²، ولا أدل على ذلك من مقولة ونستون تشرشل Winston Churchill "إنّ السياسة هي بنت التاريخ، والتاريخ هو ابن الجغرافيا، والجغرافيا لا تتغير"³.

وللموقع البحري الأثر المهم في سياسة الدولة الخارجية، فقد جاءت حركات الاستعمار الحديث بواسطة دول كانت لها خصائص الدول البحرية وهذه المسألة واضحة في أوروبا الغربية و دول بحرية حديثة في شرق آسيا كاليابان مثلاً⁴.

وأما في يخص الحدود، فقد ورثتها معظم الدول عند استقلالها، فالمستعمر هو الذي قام بتخطيط الحدود على الخرائط من دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والجغرافية لتلك الدول.

وبالتالي يمكن القول أنّ الموقع الجغرافي¹ يعتبر عاملاً حاسماً في ضعف أو قوة الدولة، و"قد ثبت بالملاحظة أنّ دولاً صغيرة تركت بسبب أهميّة موقعها، آثاراً في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي

¹ - حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، ص 77.

² - المرجع نفسه، ص 264.

³ - أهمية التاريخ والجغرافيا في نشوء الأمم والشعوب" لجواد بولس: <http://www.chahadatouna.com/wordpress/?p=2906>

⁴ - النعيمي، المرجع السابق، ص 305.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

تركها دولاً أكبر منها من حيث المساحة والموارد. وبالعكس، فإنّ الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقلّ من تلك التي تملك هذه المواقع². إضافة إلى أنّ امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأنّ السواحل هي المنافذ الطبيعيّة للتجارة والنقل الدوليين³. كما أنّ اتّساع المساحة يوفّر للدولة عمقاً استراتيجياً للدّفاع أمام الغزو الخارجي⁴.

ب- المحدّدات الاقتصادية:

إنّ الموارد التي تتوفر عليها الدول، هي من أبرز عوامل قوتها السياسيّة، وواحدة من أهم أسباب القوة في سياستها الداخليّة والخارجيّة. وتأتي قوة الدولة بما يتوفّر لديها من موارد على أرضها، كما تمثل مدى نفوذ الدولة في المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة خارج حدودها الإقليميّة.

إذ هناك من يحصر المحدّدات الاقتصاديّة في تمتّع الدولة بالموارد الطبيعيّة فريمون آرون Raymond Aron يرى أنّ الموارد هي عبارة عن رأس المال الذي يمكن للدول أن تحرّكه، ولكن من النّاذر ما تبالغ فيه، مثل الإقليم، السكّان والموادّ الأوليّة. يمنح مؤشّر القوّة هذا المزايا المزدوجة لأن تكون مستقرّة عموماً ويمكن حسابها، سواء بالكيلومتر مرّبع، الطن أو بملايين السكّان⁵.

لقد أشار ريتشارد روزكرانس⁶ Richard Rosecrance، في عام 1986، إلى أنّ ذهاب الدول إلى العامل الاقتصادي سوف يقلل من لجوئها إلى الصراع فيما بينها، على اعتبار أنّ القوة الاقتصاديّة هي قوة ناعمة Soft power بتعبير جوزيف ناي Joshef Nye، وأنّ القوة العسكريّة لا تعد هي مصدر المكانة الدوليّة إذ أنّ هذه القوة تتحدد بعامل التجارة⁷، المرتبط بشكل عمودي بالمحدّدات الاقتصاديّة وبشكل أفقي بالمحدّدات الجغرافيّة.

¹ وللموقع الجغرافي أيضا أهمية في تأثيره على خيارات الوحدة الدولية وهذا ما أكدته العديد من التحليلات كتحلّيات ماكيندر¹ حول قلب الأرض Hartland وتأكيده على أنّ من يحكم أوروبا من الشرق سيطر على أرض القلب ومن يحكم أرض القلب يسيطر على الجزيرة العالميّة (الكتلة الأوراسيّة أوروبا وآسيا) ومن يسيطر على الجزيرة العالميّة يسيطر على العالم. (المرجع نفسه، ص 71)

² غضبان، المدخل للعلاقات الدوليّة، الجزائر: دارالعلوم، ص 272.

³ ينظر: محمد السيّد سليم، المرجع السابق، ص 152.

⁴ العايب سليم، الدبلوماسية الجزائريّة في إطار منظمّة الاتّحاد الإفريقي، إشراف الأستاذ الدكتور: بن عنتر عبد النور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة، شعبة: الدبلوماسية والعلاقات الدوليّة، قسم العلوم السياسيّة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 25.

⁵ Frédéric Morin, *La politique étrangère, théories, méthodes et références*, pp. 28-29.

⁶ باحث أمريكي في العلوم السياسيّة بجامعة كاليفرنيا، مختصّ في العلاقات الدوليّة تحديداً في الرّبط بين الاقتصاد والعلاقات الدوليّة، كذلك مهتمّ بالتاريخ، ينتهي إلى نظرية العلاقات الدوليّة اللبراليّة.

⁷ ألفن، وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، (تعريب: صلاح عبد الله)، بنغازي: الدار الجماهيريّة للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص 27-28.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

وقد أشار إلى الحقيقة نفسها ادوارد لوتواك Edwrđ Luttwak، قائلاً: إن القوة العسكرية فقدت أهميتها أمام بروز العصر الجيو الاقتصادي الجديد New Geo-economics، حيث أصبح بموجبه العامل الاقتصادي يحتلّ أولوية في ظل النظام العالمي الجديد. الأمر الذي أدى إلى بروز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى على مصادر الطاقة، والموارد الطبيعية في العالم¹، ولا أدلّ على ذلك من حروب النفط، وحروب المياه² في العالم المعاصر.

كما تلعب عوامل اقتصادية أخرى مثل التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات، حالة العملة الوطنية، الاستثمارات الخارجية، المديونية... الخ، دورًا حاسمًا في تحديد طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية. فكلما كان وضع الدولة قويًا وإيجابيًا في هذه المجالات الاقتصادية كلما زاد من مكانتها وقوتها على المستوى الإقليمي والدولي بما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى. ذلك أنّ القوى الاقتصادية الدولية غالبًا ما تلجأ إلى توظيف العوامل المادية لكسب مواقف الدول والتأثير في توجهاتها الخارجية خاصة تجاه الحالات النزاعية في العلاقات الدولية³.

ثانيًا: المحددات غير المادية

تشمل المحددات غير المادية في السياسة الخارجية، المحددات التاريخية والمحددات السياسية والمحددات المجتمعية كالآتي:

أ- المحددات التاريخية:

إنّ المقصود بالمحدد التاريخي أو العامل التاريخي في السياسة الخارجية، هو كل ما تركه التجارب التاريخية والقيم والتقاليد الاجتماعية لمجتمع من المجتمعات من تأثيرات مختلفة في نوعية سلوك أعضائه وكذلك في علاقاتهم المتبادلة من جهة، وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقويمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل من جهة ثانية، كما أن إسهام التاريخ في الحركة السياسية الخارجية يتوقف على إدراك صانع القرار لدلالات هذا التاريخ ومدى تحكم الصفات الثقافية الأيديولوجية في تشكيل التنظيم الاجتماعي السائد. وعلى الرغم من خصوصية التجارب التاريخية لكل مجتمع وكل دولة إلا أن هناك مجموعات من الدول من الممكن أن تكون قد عاشت تجارب مشتركة ومحددة مما يجعل أنماط سلوكها مشابهة أو متقاربة. وإلى جانب صعوبة تحديد آثار العامل التاريخي على السلوك السياسي

¹ - النعيمي، مرجع سابق، ص 210.

² - ينظر: صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

³ - حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، ص 82-83.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

الخارجي للدولة على اعتبار أن التاريخ لا ينكر رد الطبيعة آثاره غير المادية إلا أنه مع ذلك يبقى يحمل تأثيراً مهماً وفعالاً في السياسة الخارجية وفي عملية صنع القرار السياسي الخارجي¹.

ب- المحددات المجتمعية:

تتمثل المحددات المجتمعية في مختلف العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية، حيث تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز محددات السياسة الداخلية تأثيراً على السياسة الخارجية، والمقصود بالشخصية الوطنية الصفات العامة والقيم الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة والتي تميزهم عن غيرهم من المجموعات البشرية، فهي الركيزة التي يعرف بها الولاء والانتماء إلى مقومات تلك الأمة عن غيرها من الأمم².

تندرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ضمن المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية. ففي الأنظمة الشمولية ذات نظام الحزب الواحد لا يمكن الفصل بين توجهات الحكومات وتوجهات الحزب الحاكم في السياسة الخارجية مما ينتج عنه غياب قوى معارضة ومراقبة للسلوك الخارجي، الأمر الذي يتبلور في شكل حرية مناورة واسعة في النشاط الخارجي للدولة، بالإضافة إلى الرأي العام الذي يعدّ من أبرز المحددات المجتمعية في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية³.

ج- المحددات الشخصية:

يعتقد "اسماعيل صبري مقلد" أنّ "الدولة في النهاية هي واضعو القرارات فيها، فالدولة إذا كانت تتصرف خارجياً بشكل أو بآخر، فإن ذلك يكون نابغاً في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي، ومن تفسيرهم لأبعاده ودلالاته على ضوء الشواهد والحقائق والمؤشرات المختلفة المتاحة لديهم"⁴. حيث تلعب هذه الاعتبارات دوراً مركزياً في ارتسام الصورة النمطية الإدراكية لصناع القرار حول مختلف قضايا السياسة الخارجية. فالسمات والصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد تساهم في تحديد محتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدولة. وهو ما دفع بعض الاتجاهات النظرية في تفسير السياسة الخارجية إلى التركيز على المحددات الشخصية لفهم حقيقة وخلفيات السلوكيات الخارجية⁵.

¹ - النعيمي، المرجع السابق، ص 265.

² - حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، ص 89-90.

³ - المرجع نفسه، ص 91-92.

⁴ - اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987، ص 185.

⁵ - حسين بوقارة، المرجع نفسه، ص 86.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

كما تقرّ نظرية السمات الشخصية بأنّ تأثير الفرد في السياسة الخارجية مردّه إلى طبيعة مكوّنات شخصية صنّاع القرار. فالشخصية المنغلقة تميل إلى السيطرة على السياسة الخارجية أكثر من الشخصية المنفتحة التي ترجّح المشورة والمشاركة في اتخاذ القرار، كما تلعب الظروف التاريخية والأسرية التي تكوّنت شخصيات صنّاع القرار في إطارها دورًا معتبرًا في السياسة الخارجية¹.

المبحث الثاني: الهندسة السياسية وهندسة السياسة

عملاً بمنطق التفكيك وإعادة البناء الذي سبق توضيحه؛ يمكن بداية تفكيك مفهوم الهندسة السياسية إلى عناصره الأساسية: الهندسة والسياسة، لبناء مفهوم الهندسة السياسية وإبراز أهمّ عملياتها كالاتي.

المطلب الأول: علم الهندسة وعلم السياسة

إنّ مفهوم الهندسة السياسية هو مفهوم جامع بين علمي الهندسة Enginery والسياسة Politics اللذين يمكن إفراد تعاريفهما كالاتي:

أولاً- مفهوم علم الهندسة:

تحمل كلمة الهندسة في اللغة العربية معاني متعدّدة، ومن المتعارف عليه أنّ أصل كلمة هندسة هي كلمة فارسية "الإندازة" وهي القدرة على حلّ المشكلات. ولقد ارتبط تعريف الهندسة في لسان العرب لابن منظور بمفهوم المهندس فيقال: "فلان هندوسٌ هذا الأمر وهم هنداسة هذا الأمر أي العلماء به. ورجل هندوس إذا كان جيّد النّظر مجرّباً"².

والهندسة فرع من فروع الرياضيات الذي يدرس الأشكال الهندسية المجرّدة محاولاً إيجاد علاقات رياضية بين عناصرها وهذا ما يسمّى بالهندسة الرياضية.

وأما الهندسة التطبيقية Engineering فهي استخدام معارف رياضية هندسية وفيزيائية لإيجاد حلول وتطبيقات في فروع مختلفة من العلوم والحياة العملية³.

¹ - المرجع السابق، ص 89.

² - ابن منظور، لسان العرب، ص 252.

³ - ينظر: ماكس جيجر: هندسة التحويلات والهندسة التآلفية، (ترجمة: محمد عادل سودان، وموفق دعبول، ومحمد سعيد البرني)،

مؤسّسة الرّسالة، سوريا، الطبعة الثانية، 1993، ص 7-8، وينظر أيضاً: www.arab-eng.org

ثانياً- مفهوم علم السياسة

كانت السياسة عند العرب حتى عصر ابن خلدون تنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ يمكن تسمية أولها بالخلقي وموضوعه تحديد العلائق بين السلطان والرعية، والثاني عملي ويحدّد تصرّف الحكومة نحو الأفراد بما يتعلّق بالمسائل العامّة ويكون جزءاً من التشريع، والثالث نظري يختصّ بنظام الخلافة وضرورتها وأساسها من الدّين والعقل¹.

وعلم السياسة هو المجال الذي تدرس فيه السياسة الخارجية بشكل عامّ، وهناك عدّة مقتربات لتعريف مفهوم علم السياسة، فهناك من ربطها بمفهوم الدولة، وهناك من يذهب إلى أنّ السياسة بمظهرها الدّولي والداخلي المتمثل في صراع القوى، هي السّعي إلى السيطرة. وأخيراً، هناك المقرب القائل بأنّ أنسب طريق إلى تعريف "السياسة" هي التطلّع إليها من زاوية التخصيص السّلطوي للقيم². وهذا التعريف هو محاولة لتفادي نقائص المحاولتين السابقتين وتبقي على محاسنهما. ومن دعاء هذا المقرب دافيد إيستن D. Easton، الذي يدعو إلى الرّجوع إلى مستوى البحث الاعتيادي اليومي للأمور السياسية تفتيشاً عن مقوماتها البدائية والأساسية. فالسياسة في نظره، تصبح سلطوية عندما يسود الشعور بوجود الانصياع لها³.

ومنذ البداية كانت السياسة لا تنفصل عن القوّة وكانت الحرب، كما قال كلوزفيتز Clausewitz: "امتداد للسياسة بوسائل أخرى"⁴. ومن هنا فإنّ السياسة هي علم السّلطة، وفن علاقة الحكم، ومجموعة الشؤون التي تهتمّ الدّولة في إطارها الوطني فيما يسمّى السياسة الداخلية، وفي علاقتها الخارجية.

فالسياسة كما يراها العديد من الكتّاب، علم وفنّ معاً، فهي علم لأنّ في السياسة قواعد متواترة ومنظمة، يمكن إرساؤها ويمكن التنبؤ بها. وهذه القواعد تختلف بالطبع عن تلك القواعد العلمية التي تُستنبط في العلوم الطّبيعية لأنّ علم السياسة علم إنساني، تختلف قواعده عن علوم

¹ - مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 192.

² - ملحم قربان، المنهجية والسياسة، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1986م، ص 39.

³ - المرجع نفسه، ص ص 45-47.

⁴ - فيليب تايلور، قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، (ترجمة: سامي خشبة)، الكويت، عالم المعرفة، أبريل 2000، ص 8.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

الطبيعية والكيمياء. ولكن هذا الاختلاف، وتلك الصعوبة في استنتاج القواعد لا ينفي صفة العلم عن السياسة¹، وهو ما سيتم إبرازه من خلال مفهوم هندسة السياسة الخارجية.

والجمع بين الهندسة والسياسة يعطينا مفهوم الهندسة السياسية، الذي ينتهي في الأصل إلى نظرية الهندسة Engineering Theory وهي اتجاه في الفكر يعتمد على سياسة العلوم من أجل وضع وسائل تحقق أهدافاً اجتماعية مرجوة. وفي علم السياسة تحاول "نظرية الهندسة" أن تجد حلولاً للمشاكل السياسية بطريقة مشابهة لتلك التي يستخدمها المهندس المدني في تحديد إمكانية بناء جسر أو إنشاء طرق عامة. فمثلاً إذا واجه صانعوا السياسة مسألة البطالة وأرادوا أن يجدوا لها حلاً، فبإمكانهم أن يطوّروا "عرضاً هندسياً" يفسر الوسائل الكفيلة بمعالجة هذه المسألة. وقد يحدّد هذا العرض المتغيرات المتعلقة بتحقيق "التوظيف الكامل" كما يحدّد السبل التي يجب اتباعها للتوصل إليها².

كما تتضمن نظرية الهندسة منهجاً معيارياً للتحليل السياسي. ولهذا فإنها تختلف عن المناهج التجريبية الأخرى التي تركز على وصف أو تفسير أحداث سابقة، أو التكهّن بأحداث مستقبلية. ونظرية الهندسة هي تكهنية فقط بمقدار ما تستخدم في محاولة تحقيق نتيجة معينة. وكما يطلق عليها في الغالب اسم "سياسة العالم" فإن المنهج الهندسي لحلّ المشاكل السياسية يتضمّن في الأساس تحليلاً للغايات والوسائل³.

المطلب الثاني: تعريف الهندسة السياسية

إنّ الهندسة ضمن مفهوم الهندسة السياسية هي مفهوم جامع بين الهندسة الوصفية والهندسة التحليلية المرتبطين أساساً ببعدي التحليل المؤسّساتي والسياسي على الترتيب، كما تمّ توضيحهما في مخطّط الهندسة السياسية السابق.

فالأسلوب التحليلي في حلّ مسألة رياضية هو ردّها إلى مسألة حسابات عديدة. أمّا الأسلوب الهندسي فهو يهدف إلى إيضاح الأفكار عن طريق تمثيلها بالأشكال، ولكلّ من هذين الأسلوبين ميزاته الخاصة، ففي حين تكمن قوّة الأسلوب التحليلي في عموميته، يمتاز الأسلوب الهندسي بوضوحه.

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية، لبنان: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2008م، ص 349-350.

² - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلد: 06، ص 589.

³ - المرجع نفسه.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

وبالتالي فمن الأهمية بما كان الربط بين هذين الأسلوبين، ويطلق على فرع علم الرياضيات الذي يوفّر ترجمة الأفكار الرياضية من اللغة الهندسية إلى اللغة التحليلية أو بالعكس اسم الهندسة التحليلية، والموضوع الرئيسي للهندسة التحليلية يتلخّص في دراسة المسائل الهندسية¹.

ونجد هذا المضمون الهندسي للسياسة عند مالك بن نبي² حيث يعرفها على أنّها "تخطيط للحياة تتجلى فيه الخصائص الأخلاقية والفكرية والاجتماعية التي تتّصف بها بيئة معيّنة وشعب معيّن، وهي في جوهرها مشروع لتنظيم التغيّرات المتتالية في ظروف الإنسان وأوضاع حياته"³. الأمر الذي يقودنا إلى الإشارة إلى مفهوم الهندسة الاجتماعية عند كارل بوبر Karl Popper الذي يعدّ أول من أطلق هذا المصطلح على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الشامل الذي تعتمده الأنظمة الشيوعية، وقد بيّن الفرق بين الهندسة الاجتماعية وبين ما سمّاه "الهندسة التدريجية" piecemeal engineering، وهي سياسة حكيمة لتدخّل الدولة في الأماكن المناسبة وفي الأوقات المناسبة على نطاق غير شامل، وهذا يتوافق مع الحكومة الديمقراطية الاجتماعية⁴.

إنّ هندسة السياسة هي خلاصة التحليل السياسي الذي يبدأ بتحديد المشكلة ومعالجتها، وتنتهي بمجموعة من البدائل السياسية التي يوفرها التحليل المؤسّساتي ويعمل التحليلان السياسي والمؤسّساتي بناء على تحديد الأهداف التي ترعى المصالح ومراجعة الأهداف في كلّ مرّة من قبل المؤسّسات قبل أن يقسمها في شكل خطط، وتتّجه بها نحو التنفيذ. فالهندسة السياسية هي مفهوم جامع بين التحليل المؤسّساتي والتحليل السياسي كما هو موضّح في الشكل رقم 504⁵ الآتي:

¹ - خضر حامد الأحمد، الأسس المعاصرة للهندسة التحليلية: مع مقدّمة في الهندسة غير الإقليدية، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1997، ص 3.

² - مالك بن نبي (1905-1973)، من أبرز تساؤلاته: ما هي أسباب تقهقر المسلمين؟ وما هي شروط النهضة ليستعيد المسلمون دورهم وفعاليتهم المفقودة وليكونوا شهداء على النّاس؟ توصل بن نبي إلى وجود ارتباط قوي ووثيق بين الاستعمار وقابلية الشعوب له. فبالنسبة إليه القابلية للاستعمار منشأها نفسية الفرد عندما يكون في وضعية قابلة لأيّ استغلال وهيمنة، فالمستعمر -يقول بن نبي- يريد منّا بطالة وجهالة وانحطاطاً في الأخلاق وتشتيت المجتمع. (عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعال، الجزائر: دار القصب للناشر ومنشورات ANEP، 2009، ص 317).

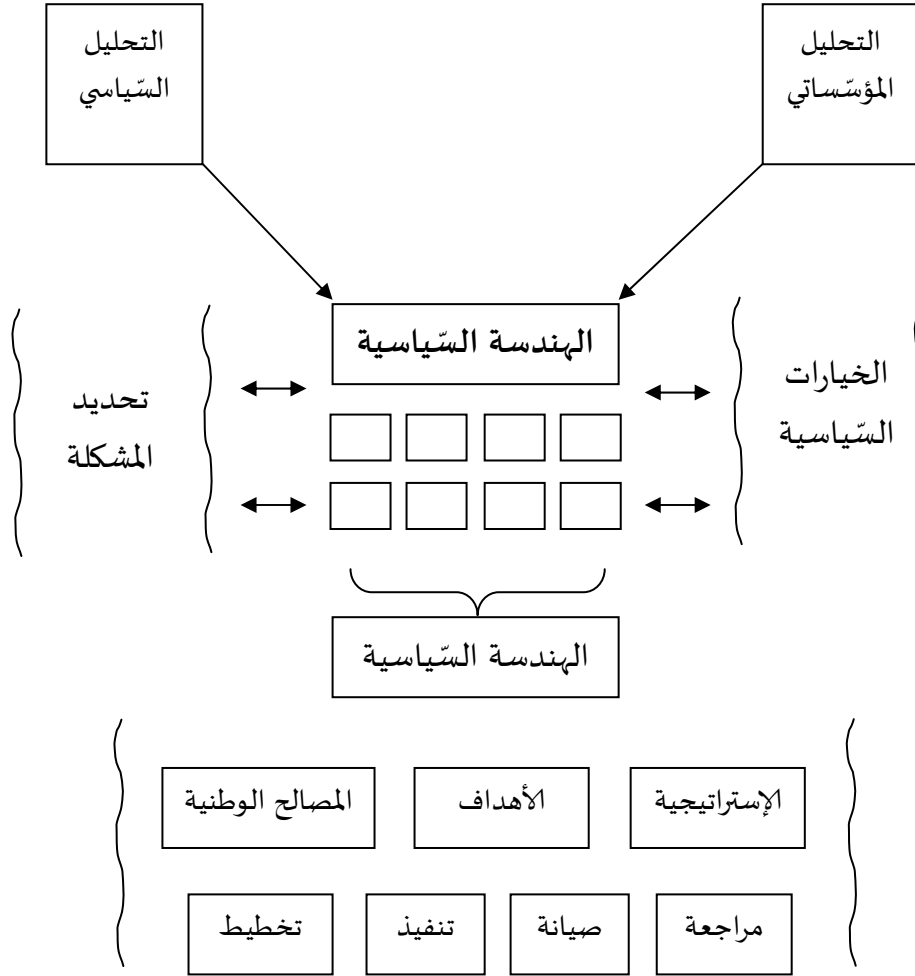
³ - مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 1981، ص 87.

⁴ - فرتنك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص 614.

⁵ - Philip-Zelikow: "Foreign policy engineering: From theory to practice and back again", **International Security**, Vol. 18, N° 4 (Spring 1994), pp 143-171, in www.jstor.org, p 158.

لقد تساءل فيليب زليكو في مقاله المنشور سنة 1994، الذي بحث فيه إشكالية إثبات هندسة السياسة الخارجية الأمريكية من عدمها.

شكل رقم: 04 مخطط توضيحي للهندسة السياسية



المصدر: ترجمة الطالبة لما ورد في مقال:

Philip-Zelikow: "Foreign policy engineering: From theory to practice and back again", www.jstor.org, p158

غير أنّ الملفت للانتباه هو الفرق بين هندسة السياسة والهندسة السياسية¹؛ فهندسة السياسة هي ممارسة عقلانية تبنى على دراسة علمية ملائمة ودقيقة، وهي من اختصاص المستشارين والخبراء المشرفين والمتدخلين في عملية صنع القرار واتخاذ القرار، أمّا الهندسة السياسية Political Engineering هي علم تقني للسياسة techno science de politique، يتم فيه الاستعانة بمعطيات العلوم الطبيعيّة². فهي مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعيّة تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات إلى واقع عملي ملموس وفقا لأهداف محددة سلفا. بمعنى أنّ الهندسة السياسية هي فرع

¹ - وهو ما نتهني إليه الأستاذة الفاضلة: سكيّنة دامية، في جلسة الاستفادة من ملاحظاتها حول خطة الأطروحة يوم: 2017-03-01.

² - تعريف الأستاذة الفاضلة سكيّنة دامية يوم: 2017-03-01.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

من المعرفة الذي يستخدم المصادر الطبيعية والأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج عمليات وأنظمة ومؤسسات اجتماعية وفقاً لمعايير محددة وأهداف متفق عليها¹.

تعنى الهندسة السياسية كفرع جديد في العلوم السياسية والدراسات السياسية المقارنة بين حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية المبادرة الفردية بما يتوافق مع الطبيعة العالمية والنمطية لحقوق الإنسان، وكذلك الطبيعة المنمذجة للمشاركة السياسية من أجل تحقيق توافق عالمي على المستويات القيمة والمؤسسية؛ ومن ثم يكون مركز اهتمامها هو البنية الداخلية للوحدة الدولية؛ في حين أنّ هندسة السياسة تهتمّ بالبعدين الداخلي والخارجي لذات الوحدة، وهو ما يهتمنا في موضوعنا هذا.

المطلب الثالث: عمليات الهندسة السياسية

ترتبط عمليات الهندسة السياسية بالبعد الداخلي للهندسة السياسية المرتبط بالدستور والقوانين، ومشروعية الأنظمة بالتأسيس لها بالديمقراطية المؤسسية والمشاركة عن طريق الانتخابات؛ أي الانتخابات والتأسيس بالفعالية الديمقراطية ضمن المؤسسات.

وبناء عليه، فإنّ عمليات الهندسة السياسية هي عمليات لبناء توافق مع منطلق عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية المشاركة، وبالتالي تقوم على أربع عمليات متكاملة، يمكن اعتبارها كأنواع في حدّ ذاتها للهندسة السياسية كالتالي:

1- الهندسة الدستورية Constitutional Engineering:

ترتبط الهندسة الدستورية بالدستور الذي يعتبر المرجع والضابط لكلّ العمليات السياسية والقانونية للدولة التي تسعى لضمان حقوق المواطن بحمايتها وترتيبها في الدستور²، ويختلف وضع الدساتير باختلاف أنظمة الحكم السائدة، واختلاف الظروف المحيطة بكلّ نظام سياسي؛ كما تنقسم الدساتير من حيث التدوين إلى دساتير مكتوبة وغير مكتوبة، ومن حيث قابليتها للتعديل إلى دساتير جامدة وأخرى مرنة³.

¹ - محمد بالروين، "من مفهوم الهندسة السياسية"، www.mohamedberween.blogspot.com.

² - امحمد برقوق، "الهندسة السياسية"، www.30dz.justgoo.com.

³ - حسني، بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003م، ص 82-85.

2- الهندسة القانونية Judiciary Engineering:

تهدف الهندسة القانونية إلى بناء دولة الحق والقانون، تحقيقاً لمبدأ التساوي في الفرص بين المواطنين مهما اختلفت أعرافهم، ثقافتهم، لغتهم، جنسهم أو دينهم. فبناء مجموعة قوانين عضوية لضمان المحاسبة هي أحد الشروط والضمانات الأساسية في منطق الهندسة السياسية. وذلك بهدف بناء دولة الحق والقانون¹. وضمان الحكم الرشيد وبتمسك بالمعايير المشتركة المكوّنة لمنظومة القيم الديمقراطية، ويتعلّق الأمر بالعناصر التي لا تقوم ديمقراطية حقيقية إلا بتوافرها من احترام مبادئ حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، وضمان احترام التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة مع فتح مجال الحريات السياسية وتأسيس الأحزاب السياسية².

3- الهندسة الانتخابية Electoral Engineering:

ترتبط الهندسة الانتخابية بالهندستين الدستورية والقانونية لأنهما تكفلان حق الانتخاب؛ إذ تسمح الهندسة الانتخابية للمواطن بالانتخاب أو الترشح في استحقاقات تعددية حرّة ونزيهة ومنتظمة، دونما تضييق للحريات أو تزوير، كما أنّها تتطلّب هندسة ديمقراطية للقواعد الانتخابية من تبني النظام الانتخابي المناسب لطبيعة المجتمع وطبيعة الدولة، وكذلك متغيّر الكثافة السكانية أو من حيث التوزيع أي: ضرورة خلق عدالة بين التمثيل من حيث عدد السكّان وشساعة الرقعة الجغرافية، وذلك باحترام شروط المساواة في الفرص وفي التصويت بإدماج شروط الهوية الوطنية والحاجات الإدارية والتسييرية للدولة، بتقريب الإدارة من المواطن³.

4- الهندسة المؤسّساتية Institutional Engineering:

ترتبط الهندسة المؤسّساتية بالمؤسّسات المركزية الأساسية في الدولة. فإذا كانت المؤسّسة التشريعية تختصّ بسنّ القوانين، والمؤسّسة التنفيذية تتولّى تنفيذها، فإنّ الجهة القضائية تتكفل بما يعرض عليها من منازعات⁴. وبالتالي، تأتي الهندسة المؤسّساتية لبناء تصوّر وظيفي لهيكله مؤسّسات تنفيذية تؤمن بالعقلانية الإيجابية المقدّرة للزمن والمقتصدّة للمال والحاكمة بمنطق شرعية القانون

¹ - امحمد برقوق، المرجع السابق.

² - عبد الغفار رشاد القصبي، التطوّر السياسي والتحوّل الديمقراطي، مرجع سابق، القاهرة: مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، 2003، ص 102.

³ - امحمد برقوق، المرجع نفسه.

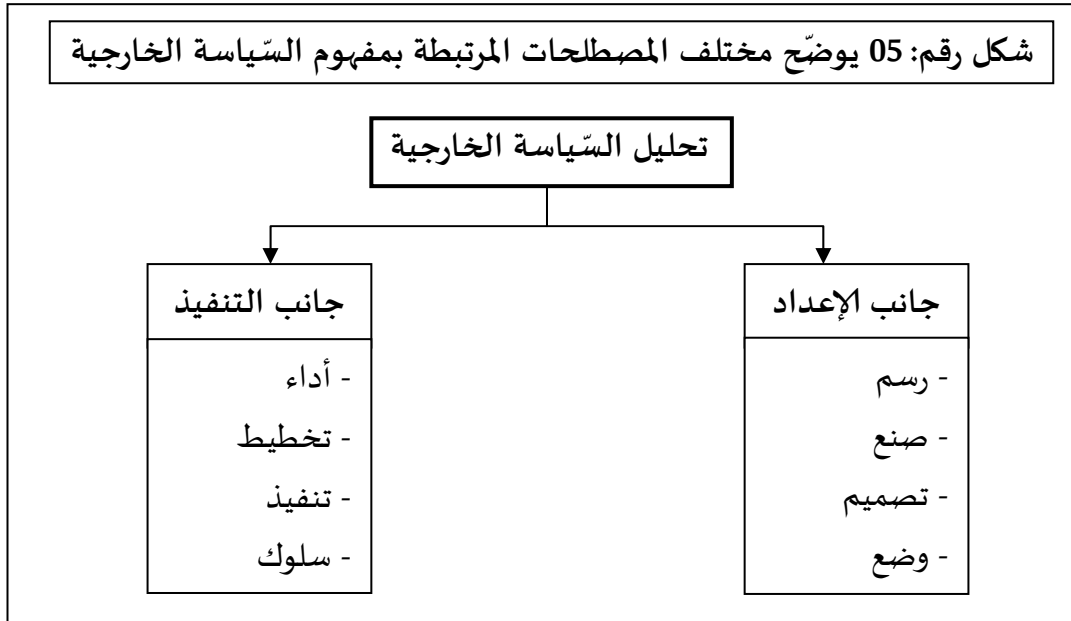
⁴ - سعيد، بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظم السياسية، طرق ممارسة السّلطة. أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عمها، ج 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.4، ص.31.

واستقلال القضاء، ومنطق حرمة التمثيل الديمقراطي والرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية باسم
الفعالية المرتبطة على أساس الوعود الانتخابية¹.

ومما سبق نستنتج أنّ الهندسة السياسية مفهوم مرتبط بسلوك الدولة داخلياً على المستوى
الجزئي، وذلك بتحقيق وإشباع حاجيات الأفراد وتحقيق الرفاه لهم، عبر احترام حقوق الإنسان، وبناء
دولة الحق والقانون، "فالعدل أساس الملك"²، إذ لا تستقيم معالم الهندسة السياسية للدولة مادامت
بعيدة عن تطبيق العدالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: مفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

سيتمّ الانتقال في هذا السياق من سلوك الدولة الداخلي والمستوى الجزئي Micro إلى سلوك
الدولة الخارجي والمستوى الكلي Macro مع السعي لتحديد مفهوم هندسة السياسة
الخارجية Engineering Foreign Policy. فلقد تعددت المصطلحات المرتبطة بالسياسة الخارجية
وتنوّعت من: صنع السياسة الخارجية، أداء السياسة الخارجية، تخطيط السياسة الخارجية، رسم
السياسة الخارجية، تصميم السياسة الخارجية، سلوك السياسة الخارجية، تنفيذ السياسة
الخارجية، وضع السياسة الخارجية، تحليل السياسة الخارجية، تفسير السياسة الخارجية... الخ، كما
هو موضح في الشكل رقم 05 الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاطلاع على المراجع السابقة في السياسة الخارجية.

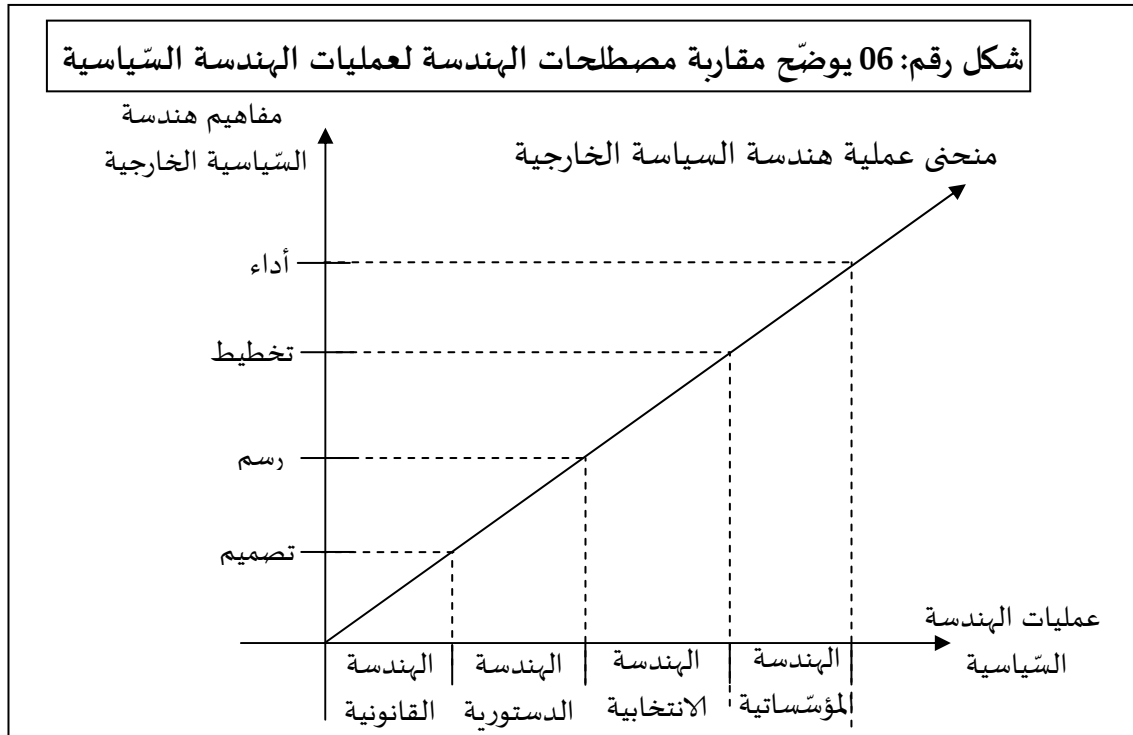
¹ - امحمد برفوق: "الهندسة السياسية مقارنة إستراتيجية" 08/02/2011, www.berkoukmand.maktoobblog.com

² - يربط ابن خلدون مفهوم الملك بالدولة، فهو القائل: "إنّ الدولة والملك هي صورة الخليفة وإنّ الدولة والملك غاية العصبية" (ساطع
الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، طبعة موسعة، القاهرة، مصر، 1953، ص ص 175-176).

المطلب الأول: علاقة الهندسة بالسياسة الخارجية

لظالما تكزرت هذه المفاهيم في كتب السياسة الخارجية بشكل ملفت للانتباه، ولأجل رفع اللبس والغموض الذي يكتنف بعض هذه المفاهيم ضمن الحقل المعرفي للسياسة الخارجية، تمّ الأخذ بمفهوم "هندسة السياسة الخارجية" الذي يعتبر امتدادًا منطقيًا لمفهوم الهندسة السياسية، والذي يقوم على أربع عمليات متكاملة هي الهندسة الدستورية والقانونية والانتخابية والمؤسّساتية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومقاربتها لمفاهيم هندسة السياسة الخارجية سيكون موضحا في الشكل رقم:

06 الآتي:



المصدر: إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

وبناءً عليه، تحديد مفهوم هندسة السياسة الخارجية على اعتبار أنّها تندرج ضمن هندسة السياسة بفرعيها المؤسّساتي والتحليلي ويجمع بين مفاهيم التخطيط والرّسم والتصميم والأداء، كما تمّ توضيحها في الشكل أعلاه؛ إذ كلّما ازدادت عمليات الهندسة السياسية عبّر ذلك عن هندسة السياسة الخارجية، وأحسن درجة تبلغها هندسة السياسة الخارجية هي أداء الهندسة المؤسّساتية.

إذا تمّ مَوْقَعَة - في المبحث السّابق- الهندسة السياسية بين الهندسة الوصفية، والهندسة التحليلية من جهة، وعلم السياسة من جهة أخرى، فإنّه سيتمّ هنا مَوْقَعَة هندسة السياسة الخارجية بين الهندسة الوراثية، الرياضية، الحاسوبية، المعمارية من جهة، والسياسة الخارجية من جهة أخرى.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

كما يضاف لهندسة السياسة الخارجية البعد الخارجي على البعد الداخلي لهندسة السياسة؛ وهو ما يقتضي الإلمام بمفهوم الهندسة في مختلف المعارف والعلوم للاستفادة منه والإفادة به؛ والقاسم المشترك بين الهندسة السياسية وهندسة السياسة الخارجية يبقى الهندسة الرياضية في بعدها الوصفي والتحليلي.

وبناءً عليه، سيتم تعريف هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بالاستعانة بمقولات مختلف العلوم والمعارف التي تشكل فيها الهندسة فرعاً من فروعها أو أداة من أدواتها التحليلية، كما هي موضحة في الجدول رقم: 02 الآتي:

جدول رقم: 02 يوضح الحقول العلمية لمفهوم الهندسة

الحقل العلمي	الهندسة	الفكرة المستوحاة لهندسة السياسة الخارجية
الرياضيات ¹	الهندسة الرياضية: تدرس الأشكال الهندسية المجردة في محاولة إيجاد علاقات رياضية بينها.	المتطابقات الشهيرة. المعلم المتعامد المتجانس، المعلم ثلاثي الأبعاد.
العلوم الطبيعية ²	الهندسة الوراثية علم يهتم بدراسة التركيب الوراثي للخلية الحية، ويستهدف معرفة القوانين التي تتحكم بالصفات الوراثية من أجل التدخل فيها وتعديلها، وإصلاح العيوب التي تطرأ عليها ³ .	المحددات التاريخية: بلغة الهندسة الوراثية، فإن الصفة الوراثية القيادية للجزائر في البحر الأبيض المتوسط كامنة في الحمض النووي، وما علمها سوى أن تستنسخ صفاتها الوراثية وتكون معبرة أو غير معبرة.
علم العمران	الهندسة المعمارية / من العلبة السوداء إلى العلبة الشفافة.	السمات الشخصية: كيفية تحويل مشروع في ذهن المهندس إلى مخطط ورسم ومن ثم تجسيده في عمران ميدانياً.
الإعلام الآلي	الهندسة الحاسوبية	المحددات المادية- المعلومات الإعلام- التكنولوجيا.

المصدر: إعداد الطالبة

¹ - تعتبر الرياضيات لغة العلوم التي لا تكتمل إلا عندما يتم تحويل نتائجها إلى معادلات، وتحويل ثوابتها إلى خطوط بيانية، ثم إن الاصطلاحات الرياضية تدل على الكم، والعدد يدل على كمية المعدود، والمقدار قابل للزيادة أو النقصان. (تاريخ الرياضيات، شمس العربية، ص1).

² - كما سيتم الاستعانة بمفهوم ADN: حمض نووي منقوص الأكسجين: عبارة عن خيط حامل لمج من المورثات، كل مورثة مسئولة على شيء معين. الصفة الوراثية المعنوية، قطعة المورثة سواء تكون معبرة أو غير معبرة.

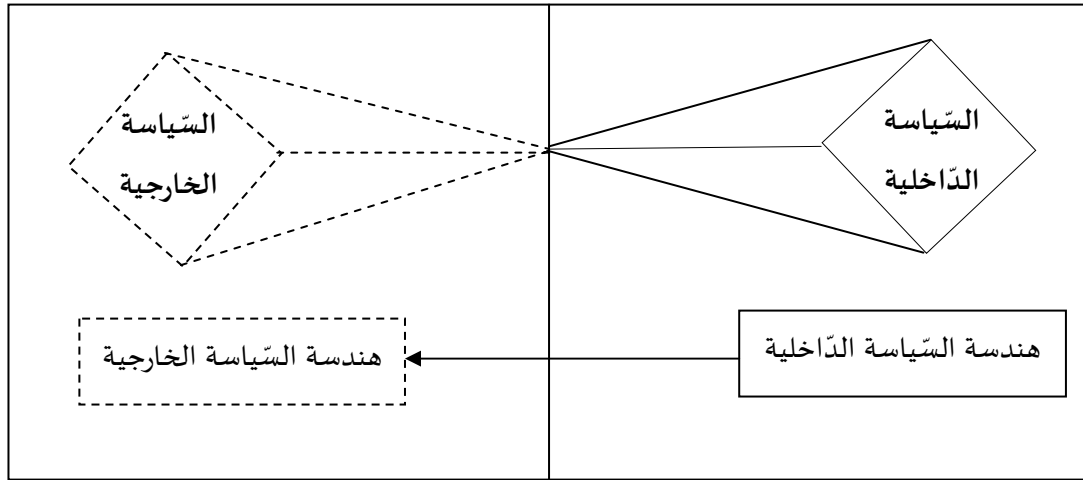
³ - أحمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية: موسوعة جامعة للأحكام الفقهية في الصحة والمرض والممارسات الطبية، بيروت: دار النفائس، ط1، 2000 م، ص 921.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

إنّ هندسة السياسة الخارجية مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعية تعمل من أجل ترجمة مجموعة من القضايا إلى خيارات عبر التخطيط الواعي، ومن ثمّ يصبح هندسة السياسة الخارجية مفهوم يشتمل على منطق مرتبط بمفهوم الهندسة الذي يستمدّ من المعارف والعلوم المختلفة وعملية مرتبطة بالمراحل المختلفة التي تشهدها عملية صنع السياسة الخارجية في علاقتها بالبيئتين الداخليّة والخارجيّة؛ والجمع بين المنطق والعملية في هندسة السياسة الخارجية يسمح لنا برصد مواقف السياسة الخارجية الجزائرية إزاء مختلف القضايا والمشاكل.

المطلب الثاني: هندسة السياسة الخارجية الجزائرية انعكاس لهندسة السياسة الداخلية
إنّ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية هي امتداد لهندسة السياسة الداخلية، وهي مرآة عاكسة لها؛ فبقدر ما تكون السياسة الداخلية قويّة بقدر ما تكون السياسة الخارجية أقوى، كما هو موضح في الشكل رقم: 07 الآتي:

شكل رقم: 07 يوضّح العلاقة الانعكاسية للسياسة الداخليّة على السياسة الخارجية



المصدر: إعداد الطالبة

ومن هذا المنطلق، فإنّ صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد-القائد-أو على المستوى الجماعي من ناحية طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية أو حتى على مستوى العلاقة السلمية¹.

¹- ربيع، حامد، نظرية الدعاية الخارجية، مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص ص 11-20.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

وتتقاطع هندسة السياسة الخارجية مع الأبعاد الداخلية لهندسة السياسة في جل المحددات الداخلية: الموارد الاقتصادية، المجتمع، النظام السياسي، وتحديدًا في مسألة اتخاذ القرار؛ إذ لا يمكن اتخاذ القرار الخارجي من دون الأخذ بعين الاعتبار للأوضاع الداخلية للدولة.

تشكل السياسة الخارجية مع السياسة الداخلية بعداً من أبعاد الحركة السياسية بحيث أن امتزاج الواحد منها بالآخر هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة الجماعية حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يرون أنه من العيب تصور الفصل بين الأبعاد الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية.¹

وقد كان كارل فريدريك Karl Friedrich في كتابه عن السياسة الخارجية الذي تم إصداره عام 1938 سبباً لهذه الحقيقة، حيث أشار إلى العلاقة الوثيقة بين السياستين، عندما قال : " أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولا سيما في النظم الديموقراطية، والى أن كل مشكلة داخلية تكون لها بالضرورة أبعاداً خارجية"². كما يقول هانريدر Hanrieder أن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية أصبحتا متداخلتين إلى حد بعيد وهو ما يطلق عليه تعبير تدخل Domestication السياسة الخارجية.³

إنّ هذه العلاقة دفعت أيضاً جلاستون Gladstone إلى القول : "السياسة الداخلية الصالحة أول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة"⁴. وهنا تنطبق عبارة السياسة الخارجية الرشيدة مع هندسة السياسة الخارجية.

ومما سبق تصبح الحدود بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية مجرد حدود صورية لأنه في الممارسة ينتقل الفاعلون بسهولة من هذه إلى تلك، وهما يمثلان في الواقع، وجهين للنشاط نفسه،

¹-المرجع السابق، ص 10 و-21 PP, Oxford: University Press, 1965, Frankel, Joseph: **The Making of Foreign Policy**,
80.

²- محمد السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 71.

³- المرجع نفسه، ص 71.

⁴- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية. عمان: دارزهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 50.

يراجع : جوزيف، فرانكل، العلاقات الدولية، (ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي)، جدة: المملكة العربية السعودية، ط2، 1980، ص58.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

وليسا وسيلتين مختلفتين تمام الاختلاف، وقد تحلّ إحداهما محلّ الأخرى، بل قد يحدث أحياناً مزجها معاً على مسرح المنافسة الدولية¹.

المطلب الثالث: علاقة الهندرة وهندسة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية

على الرّغم من أنّ مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية "الهندرة" لم يظهر إلّا في التسعينيات، إلّا أنّ أساسها وقواعدها تعود إلى مطلع هذا القرن مع بداية ظهور الإدارة العلمية لفريدريك تايلور F.W.Taylor وفي الثمانينات الميلادية ظهرت على السّاحة الأكاديمية اتّجاهات لإحياء هذا المفهوم العلمي من قبل أنصار إدارة الجودة BPR* في عام 1990م على يد مايكل هامر² Mikel Hammer ثمّ انتشر هذا المفهوم بصورة سريعة ومذهلة في الأوساط الغربية على السّاحة الأكاديمية وفي قطاعي الأعمال الخاصّ والحكومي³.

أولاً: تعريف الهندرة

إنّ كلمة الهندرة هي كلمة عربية جديدة مركّبة من كلمتي هندسة وإدارة. وهي ترجمة للمصطلح الإنجليزي Business Reengineering والذي يعني إعادة هندسة الأعمال، وبالتالي فإنّ اللفظ لم يكن يعني الهندسة الإدارية بالترجمة الحرفية إلّا أنّه يعني إعادة التصميم الجذري للعمليات والنّظم الإدارية المصاحبة، كما تدلّ عليه أدبيات هذه الآلية وتطبيقاتها.

فالهندرة: هي وسيلة إدارية منهجية تقوم على إعادة البناء التنظيمي من جذوره وتعتمد على إعادة هيكلة وتصميم العمليات الأساسية بهدف تحقيق تطوير جوهري وطموح في أداء المنظّمات يكفل سرعة الأداء وتخفيض التكلفة وجودة المنتج⁴. إعادة التفكير الجوهري في عمليات الشركة وإعادة تصميمها بشكل جذري لتحقيق تحسينات مهمة في الأداء⁵.

¹ - عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظلّ الأزمة 1992-1997، عمان: دار الزاوية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 2.

* Business Process Reengineering

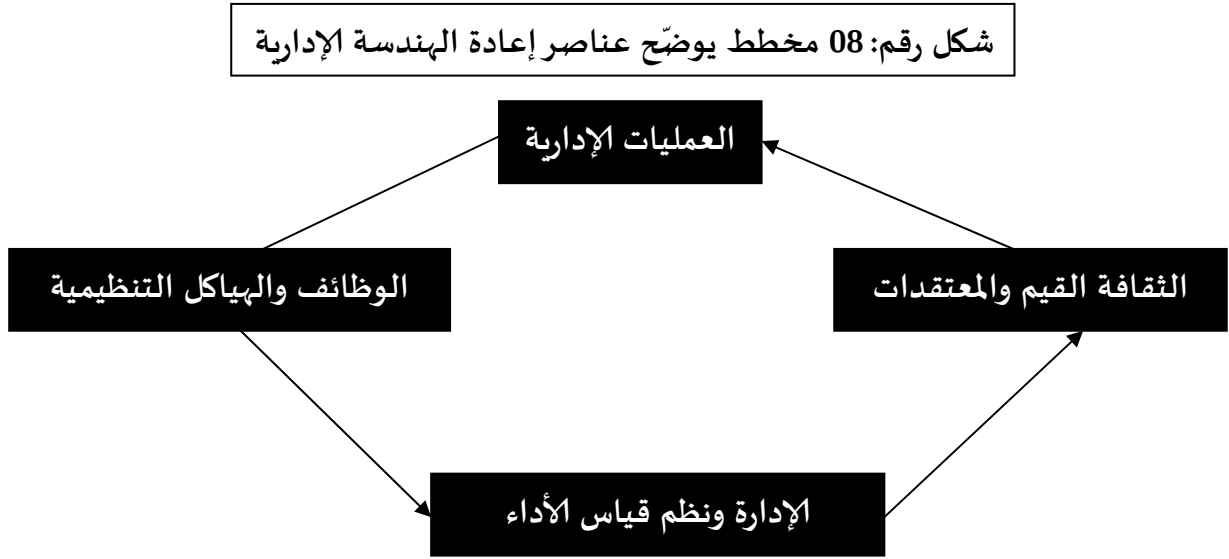
² - في مقالته التي نشرت في دورية Harvard Business Review عام 1990.

³ - مايكل هامر وجيمس شامي، ثورة إعادة الهندسة دليلك إلى ثورة إعادة هندسة العمليات الإدارية، (ترجمة: حسين الفلاح)، الرياض: آفاق الإبداع للنشر والإعلام، سلسلة آفاق الإدارة والأعمال، 11، الطبعة الأولى، 2000، ص 15.

⁴ - فهد سلطان، إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) نقلة جذرية في مفاهيم وتقنية الإدارة. الرياض، 1998، ص 63.

⁵ - المرجع نفسه.

يمكن النظر إلى إعادة الهندسة كنظام مفتوح من خلال النموذج التالي للباحثين Hammer&Champy اللذين أسّسا هذا المفهوم كآلتي: شكل رقم: 07



Source : Michael Hammer, James Champy, op cit, p. 94.

ويرى الباحثان أنّ إعادة الهندسة تؤدي حتمًا إلى تغيير كلّ شيء في المنظمة، وبالتحديد العناصر التي تمّ توضيحها في الشكل السابق، حيث تضمّ العمليات الإدارية والهياكل التنظيمية والموارد البشرية ممثلة بقيمها ومعتقداتها، والمسيرين ممثلين بالإدارة ونظم قياس الأداء. هذه العناصر متكاملة ومرتبطة جوهريًا هي التي تحدّد طبيعة العمليات والوظائف والهياكل التنظيمية، حيث تضمن إعادة هندسة العمليات تجميع كلّ العمليات الضرورية واللازمة في مكان واحد حتى يسهل تنفيذها بأقلّ جهد ووقت وتكلفة¹.

تشارك هندسة السياسة الخارجية مع هندسة الإدارة Reengineering في هدف المنطق وتحسين الأداء غير أنّ الهندرة² تكمل ما بدأت به الهندسة بحيث هي إعادة الهندسة.

إنّ الانتقال من تصوّر القيادة لهندسة السياسة الخارجية إلى تخطيط السياسة الخارجية يتمّ داخل العلبة السوداء، وتكون فيها عملية اتخاذ القرار في سرّية تامّة، أمّا المخرجات فتأتي في علبة شفافة³ boîte de cristal، فيظهر للجميع تصميم السياسة الخارجية في شكل قرارات أو مواقف معيّنة.

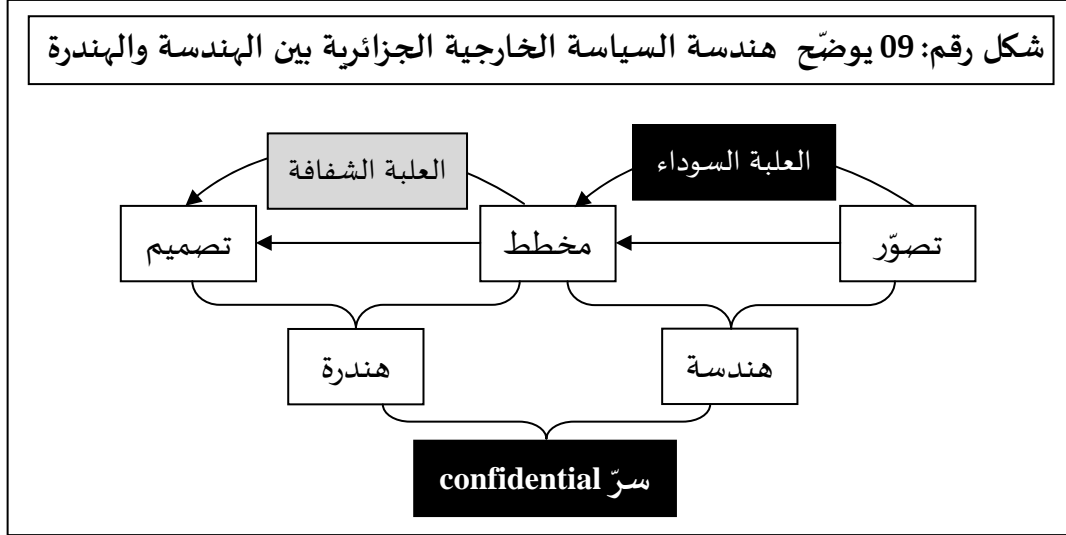
¹- Michael Hammer, James Champy, op cit, p 92.

²- كلمة عربية جديدة مركبة من كلمتين هما (هندسة) و(إدارة) وهي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Business Reengineering) والذي يعني إعادة هندسة الأعمال أو إعادة هندسة نظم العمل.

³-Boudon P. et Borillon M., **Cognition et création : Explorations cognitives des processus de conception**, Belgique :Pierre Mardaga, 2002.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

وبناءً عليه، فهندسة السياسة الخارجية كعملية هي سابقة للهندرة وتحوّل إليها لما تهدف الانتقال من صنع القرار داخل العلبة السوداء إلى صنع القرار داخل العلبة الشفافة، كما يوضّحه الشكل رقم: 09 الذي يوضّح عملية هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين الهندسة و الهندرة الآتي:



المصدر: إعداد الطالبة

تشارك هندسة السياسة الخارجية وهندسة الإدارة Reengineering في هدف تحسين الأداء، وهو المنطق والاختلاف في العملية، إذ تسعى الهندرة¹ إلى تكملة ما بدأت به الهندسة، باعتبار أنّ إعادة الهندسة تتمّ في علبة شفافة، فالانتقال من تصوّر رئيس الجمهورية لهندسة السياسة الخارجية إلى تخطيط السياسة الخارجية يتمّ داخل العلبة السوداء، من خلال عملية اتخاذ القرار التي تكون سرّية²، وغير معروف كيف تمّ اتخاذ القرار، أمّا المخرجات فتتمّ داخل علبة شفافة³ *boite de cristal*، فيظهر للجميع تصميم السياسة الخارجية في شكل قرارات أو مواقف معيّنة. وتطبيق عملية الاختزال الرياضية يصبح الانتقال من الهندسة إلى الهندرة أمر في غاية السرية ولا يتمّ الإعلان عنه، حتى لا تكشف الدولة طريقة تصوّرها لمواقف معيّنة وإدراكاتها لها⁴.

¹ - كلمة عربية جديدة مركبة من كلمتين هما (هندسة) و(إدارة) وهي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Business Reengineering) والذي يعني إعادة هندسة الأعمال أو إعادة هندسة نظم العمل.

² - والأمر نفسه حتى عند المهندس المعماري الذي لا يفصح عن الطريقة أو المنهجية التي اعتمدها في تقديم تصوّر معيّن ليتحوّل إلى مخطط ويتجسّد في الأخير في تصميم هندسي وبناء على أرض الواقع،

³ -Boudon P. et Borillon M., *Cognition et création : Explorations cognitives des processus de conception*, Belgique : Pierre Mardaga, 2002.

⁴ -Laeed Zaghلامي, "Public diplomacy and Soft Power in Algeria's Foreign Policy", p 326.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

وبناءً عليه، فهندسة السياسة الخارجية كعملية سابقة للهندرة هي مفهوم جامع بين الهندسة المؤسسية والهندسة الدستورية، وذلك بهدف الانتقال من صنع القرار داخل العلبة السوداء إلى صنع القرار داخل العلبة الشفافة.

ثانياً: الهندسة الدبلوماسية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

بعدما تمّ التطرّق إلى مؤسّسات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، سيتمّ التركيز على أداة من أدوات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، وهي الهندسة الدبلوماسية Engineering Diplomacy. إنّ أهمّ أداة من أدوات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية فاعلية وفعالية هي الأداة الدبلوماسية؛ لذلك ارتأينا في هذا المبحث التطرّق لواقع هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الهندسة الدبلوماسية Engineering diplomacy بين النظرية والتطبيق بين الواقع والممارسة. باعتبار أنّ الهندسة الدبلوماسية هي أداة من أدوات هندسة السياسة الخارجية، كما يتمّ التطرّق إلى الهندسة الدبلوماسية الجزائرية من خلال عرض مراحل تطوّرها لیتّم الانتقال في الأخير بمفهوم الهندسة الدبلوماسية الجزائرية من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة، لتصبح الجزائر قدوة في فضائها الإقليمي.

1- تعريف هندسة الدبلوماسية Engineering Diplomacy

انطلاقاً من مبدأ أنّ التصوّر الهندسي ليس سيرورة عملية خطية، وإنّما عملية تستند على مجموعة من المراجع العقلانية تعطي شكل ومحتوى بديل عن الحلّ الهندسي عمل التصوّر في الهندسة هو محاكي لسيرورة-عملية بناء للإجابة عن الأسئلة المصطلحية.

يمكن تعريف هندسة الدبلوماسية بأنّها العملية التي تتضمّن تصميم وتنفيذ وتقييم القرارات ذات الأثر الطويل الأجل، وهي تهدف إلى إبراز أهميّة الموقف والثبات عليه.

يقول بلومفيد أنّ الدبلوماسية تعني أساساً نقل المعلومات عن السياسة من حكومة لأخرى. ويقول إنّ تحليل النّظام السياسي يبدأ بالمدخلات التي تتمثل في الرّأي العام وأفعال الحكومات الأجنبية ومتطلّبات الأحداث العالمية، ثمّ المخرجات وهي القرارات التي تتصل باستراتيجيات وسياسات، وأخيراً عملية صنع القرار التي تقع فيما بين المدخلات والمخرجات¹.

¹ - نقلاً عن: Lincoln P. Bloomfield, **The foreign Policy Process**, U.S.A: Prentice Hall Inc, 1982 ضمن: مكتبة السياسة الدولية: عملية صنع السياسة الخارجية، ص: 202.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

المشاريع الهندسية المعاصرة، متعددة التخصصات بشكل كبير وتستعمل عدّة وجوه في طريقة التفكير يمكنها أن تساهم بشكل كبير في التطوّر الاقتصادي وتقلّص الفجوة ما بين الدّول. يمكن للهندسة أن تمتاز بصفّتين أساسيتين: أنظمة التوجيه ورسم تحت الضّغط.

"التعريف العملي للهندسة هي التخطيط تحت الضّغط"، منه استقى مفهوم الهندسة الدّبلوماسية الخارجية العمل تحت الضّغط، مثل الضّغط الذي مورس على الجزائر لجرّها إلى فوضى دول الرّبيع العربي أو دفعها إلى تهديدات دول السّاحل.

غالبًا ما تكون الهندسة حول الأنظمة، حدود الهندسة اليوم هي في الأنظمة الجزئية من جهة، وفي الأنظمة الكلّية من جهة أخرى¹.

هندسة الدّبلوماسية الجزائرية هي للتمكّن من زرع ثقافة المشاريع في ممارسات السياسة الخارجية الجزائرية، فالمشاريع لها قوة البقاء في الزّمان والمكان. انطلاقًا من مبدأ أنّ التّصوّر الهندسي ليس عملية خطّية وإنّما عملية تستند على مجموعة من المراجع العقلانية تقدّم البدائل والتّصورات للسياسة الخارجية.

2- علاقته بمفاهيم مجاورة:

لقد تمّ توسيع مفهوم الدّبلوماسية بشكل عامّ ليشمل الدّبلوماسية في جميع القطاعات المختلفة: الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الأمنية، وباعتبار أنّ مفهوم الهندسة الدّبلوماسية أداة من أدوات هندسة السياسة الخارجية، فإنّ علاقته بمفاهيم مجاورة، ستكون بمرتبة بأدوات من أدوات السياسة الخارجية وبالتالي أدوات هندسة السياسة الخارجية الأخرى المتمثلة أساسًا في الهندسة الاقتصادية والهندسة الأمنية، وهذا بهدف إضفاء طابع التحقّق العلمي للهندسة الدّبلوماسية مع مختلف أدوات هندسة السّاسة الخارجية المرتبطة بالمجالات الحيوية للدّولة المتمثلة في المجال الأمني والاقتصادي.

أ- هندسة الاقتصاد Engineering Economy

تشارك هندسة الدّبلوماسية بهندسة الاقتصاد² في منطق العملية المنبني أساسًا على فكرة المشاريع القابلة للتجسيد على أرض الواقع، وكيف يمكن للدّبلوماسية اقتراح مشاريع تكون ناجحة في التطبيق

¹- George Bugliarello, **Engineering, Foreign Policy, and Global Challenges** (editorial).

²- Donald G. Newman, Ted G. Eshenbach, Jerome P. Lavelle, **Engineering Economic Analysis**, London: Oxford University Press, 9th editions, 2004.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

على أرض الواقع، على واقع العلاقات الدولية، فمنطق الهندسة الاقتصادية لا يخرج عن منطق المشاريع المستند أساساً على وضع قائمة من البدائل المختلفة: مخطط أ، مخطط ب، ...، واستخرج البديل المناسب، مع الوضوح في الهدف وتطوير معايير الأداء المشتركة بالجمع بين المعايير المشتركة وحساب المخاطر المتوقعة وفي الأخير التحقق من نتيجة المخطط ومراجعته¹.

وتعدّ الجزائر في المجال الاقتصادي من رواد الحركة المطالبة بإقامة نظام عالمي جديد أكثر إنصافاً للدول النامية يعطيها حقّ امتلاك ثرواتها الطبيعية وحرية التصرف فيها وهي من الدول النامية القلائل التي تجرأت على ترميم كلّ ثرواتها الطبيعية من مناجم معدنية سنة 1967 واحتياطي البترول عام 1973 فاتحة الطريق أمام جميع بلدان العالم الثالث لتحدو حدودها ولم تكتف بإعطاء القدوة في هذا المجال بل أخذت تزود البلدان النامية بخبراء في مجال التأميم والتنقيب والاستخراج للثروات الباطنية خلقاً للخبراء الأجانب الذين كثيراً ما صاروا يغادرون مهامهم بأمر من حكوماتهم انتقاماً من بلدان الإقامة وطمعاً في إفشال تسييرها².

لقد مارست الجزائر حق التأميم، فبفضل هذا السلاح استرجعت الأرض لفائدة الذين كانوا يعملون بها، وهبّت رياح التحرير، فيما بين 1966 و1972 على قطاعات المناجم والبنوك وشركات التأمين ومنابع البترول وحقول الغاز، بعد أن وقع التمكن من السيطرة على شبكات توزيع الموارد الطاقوية ذات الحيوية البالغة لتنمية البلد اقتصادياً.

إنّ هذا العمل الإرادي قد كانت له طبعاً امتدادات دولية ربطها التاريخ باسم الجزائر، سواء تعلّق الأمر بإقامة وتنظيم تضامن حقيقي بين البلدان السائرة في طريق النمو، أو بخوض المعركة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وهكذا احتلت مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة في 1973، ومؤتمر منظمة الدول المصدرة للبترول -الذي كان فريداً من نوعه- والذي انعقد بالجزائر عام 1975، مثلما احتلت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974 التي خصصت للمشاكل الاقتصادية الدولية، مكانة معتبرة وشكّلت لحظات مميزة في تاريخ النشاط الدبلوماسي الجزائري الذي يسعى إلى تحقيق ذلك الهدف العملاق: إعادة هيكلة المجتمع الدولي وتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية³.

¹ - Edited by : Kal Renganathan Sharma, **Fundamentals of Engineering Economics**, p. 4, www.cognella.com

² - صالح بن قبي، ص 24.

³ - أحمد طالب إبراهيمي، "من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، ص9.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

ولقد أسهمت الدبلوماسية الاقتصادية¹ الجزائرية وتحديداً أحد فروعها النشط منذ الاستقلال ألا وهو الدبلوماسية الطاقوية في إرساء أسس استقرار اقتصاد كلي مما سمح للجزائر بالتصدي والتكيف مع الصدمات المتتالية للأزمات المالية والنفطية العالمية، على حدّ تعبير وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية السيد عبد القادر مساهل.

ب - هندسة الأمن Engineering Security

نظرًا للترابط الوثيق بين الهندسة الاقتصادية والهندسة الأمنية من منطلق مقولة روبرت ماكنمارا: "لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن"، تسعى الهندسة الأمنية إلى تحقيق مشاريع الهندسة الاقتصادية على أرض الواقع من خلال تحقيق الأمن والاستقرار، لأنّه بدونهما لا يمكن تحقيق التنمية كما سبقت الإشارة إليه.

وتكمن أهمية علاقة الهندسة الدبلوماسية بالهندسة الأمنية أساسًا من أجل تغليب استخدام حكمة الدولة وعقلها الرّاجح تجاه قوتها العسكرية²، فغالبًا ما يكون العسكريون مدرّبين على اليقظة والاحتراز ضدّ المخاطر، وهو ما يجب على الهندسة الدبلوماسية أن تقوم به، لأنّ الحلّ المثالي لمشكل ما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كلّ المخاطر الممكنة لتحقيقه من عدمه³.

تواجه الجزائر اليوم، المخاطر نفسها وتحيط بها بلدان عربية وإفريقية تشكو من الفتن الداخليّة والتوتر على كامل حدودها مما يفرض عليها اليقظة والحذر، وهو ما أكّده الفريق قائد صالح عند تطرّقه إلى الوضع الراهن الذي يعيشه العالم بأكمله، ممّا يتطلب مزيدًا من الحيطة والحذر. مؤكّدًا على دور الجيش الوطني الشعبي في ضمان استقرار وأمن الوطن والحفاظ على سيادتها الوطنية وصبونًا لحرمة أرضها ووحدتها الشعبية⁴.

¹ - وتلجأ الدول إلى تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية إلى بعض الأدوات كتقديم المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية والفنية أو تشجيع قيام ونموّ العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال أو تقديم إعانات للمنتجين أو المصدرين.. كما قد تطبّق الدول هذه الدبلوماسية بأسلوب الترهيب أو بأسلوب فرض العقوبات الاقتصادية من خلال نظام الحصاص أو المقاطعة الاقتصادية أو فرض الرسوم الجمركية أو اللجوء إلى سياسة الإغراق بهدف ضرب الصناعات الوطنية الناشئة. (هشام محمود الأقداحي، ص 26).

² - على حدّ تعبير الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون: "أتمنى أن تنمو حكمتنا مع قوتنا، وتعلّمنا بأنّه كلّما استعملنا قوتنا بشكل أقلّ كلّما كان ذلك أحسن". Najmedin Meshkati, "Engineering Diplomacy: An Underutilized Tool in Foreign Policy", Revue: Science & Diplomacy, Vol. 1, N. 2, 2 June 2012, www.sciencediplomacy.org.

³ - Ibid.

⁴ - صالح بن قبي، المرجع السابق، ص: 48.

الفصل الأول _____ المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية

كما عبّرت الدبلوماسية الجزائرية على لسان الوزير عبد القادر مساهل، بعد طلب انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي بأنّ الجزائر "ستذهب إلى هذه القمة في طمأنينة ويقظة"¹، طمأنينة من أنّ المغرب سيجلس جنباً إلى جنب مع الصحراويين وهذا في حدّ ذاته انتصار لقضية الصحراء الغربية، ومن أنّ إيجاد تسوية عادلة لقضية الصحراء الغربية قادمة لا محالة، ويقظة من محاولات المغرب إفراغ الاتحاد الإفريقي من محتواه.

ج-هندسة الطاقة Engineering Energy

هندسة الدبلوماسية هي أداة من أدوات هندسة السياسة الخارجية، تستعين الجزائر في هندستها الدبلوماسية بهندسة الاقتصاد وتحديداً هندسة الطاقة لمواجهة تقلبات أسعار السوق الطاقوية، وأبرز مثال على ذلك هو اجتماع الدول المصدرة للبترول الأوبك في الجزائر، الذي وضع أرضية للتفاهم بين الدول المنتجة للبترول على تخفيض الإنتاج بما يتواءم مع استقرار الأسعار. بالإضافة إلى الهندسة الأمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل مثلاً اتفاق السلم والمصالحة في مالي، ومن خلال هذين النموذجين، يمكن القول أنّ الجزائر نجحت في تعميم مشروع السلم والمصالحة الوطنية. وتحقيق أمنها الطاقوي.

إنّ تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر يكون من خلال إستراتيجية دبلوماسية الطاقة الجزائرية. إذ كلما تجسّدت دبلوماسية الطاقة على أرض الواقع بتحقيق مكاسب سواء في إعادة النظر في أسعار الغاز وربطه بالبترول أو بالاستثمار في الطاقات البديلة وكسب التكنولوجيات الحديثة يتحقّق الأمن الطاقوي في الجزائر؛ كما يوضّحه المنحنى التالي، والعكس صحيح؛ فإذا لم يُعاد النظر في أسعار الغاز وبقي محكوماً بعقود طويلة الأمد يصدّر إلى الدول المتطورة تكنولوجياً بأسعار زهيدة، فإنّ حدوث أيّ أزمة تقع حتى ولو كانت متعلّقة بارتفاع في أسعار المواد الغذائية سيؤدّي إلى تهديد الأمن الطاقوي في الجزائر.

¹ - تصريحات وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، مأخوذ من مواقع الأنترنت: www.elbiled.net و www.echorouk.com

خلاصة الفصل:

لقد استندت المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية أساسًا على مفهوم الهندسة في حقول علمية مختلفة كالرياضيات والعلوم الطبيعية والهندسة المعمارية والإعلام الآلي لبناء مفهوم إجرائي خاصّ بهندسة السياسة الخارجية الجزائرية، باعتبارها تشترك في منطق الهندسة مع العلوم والمعارف الأخرى، وتختلف في العملية من دولة إلى أخرى.

كما تعتبر هندسة السياسة الخارجية الجزائرية امتداد وانعكاس لهندسة السياسة الداخلية، المرتبطة بأربع عمليات متكاملة هي الهندسة الانتخابية، والهندسة القانونية والهندسة الدستورية والهندسة المؤسسية، وضمن هاتين الهندستين يتجلى محور الارتكاز لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية المؤصلة نظريًا دستوريًا والمثبتة عمليًا مؤسسيًا.

وضمن الهندسة المؤسسية يبرز التقاطع بين أهمّ أداة من أدوات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية ألا وهي هندسة الدبلوماسية مع هندسة الإدارة، إذ يؤدي الانتقال من تصوّر قرار في السياسة الخارجية أو مشروع ما إلى مخطّط في مجال الهندسة ويكون داخل العلبة السوداء، إلى مخرجات في شكل قرارات أي من المخطّط إلى التصميم يكون داخل العلبة الشفافة، وعملية الانتقال هذه تتمّ بتطبيق منطق الاختزال بين الهندسة والهندرة لتكون عملية هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في غاية السرية.

الفصل الثاني:

هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

المبحث الأول: محدّدات هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية

- المطلب الأول: ثنائية المحدّدات التاريخية والجغرافية
- المطلب الثاني: ثنائية المحدّدات السياسية والاقتصادية
- المطلب الثالث: ثنائية المحدّدات الاجتماعية والشخصية

المبحث الثاني: ورشات هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية

- المطلب الأول: دور رئيس الجمهورية في هندسة السّياسة الخارجية
- المطلب الثاني: دور البرلمان بغرفتيه مؤسّسة السّلطة التشريعية
- المطلب الثالث: دور الوزارات السّيادية في هندسة السّياسة الخارجية

المبحث الثالث: مراحل تطور هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية

- المطلب الأول: مرحلة ما قبل استقلال الجزائر
- المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال
- المطلب الثالث: من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

بعدما تمّ التطرّق، في الفصل الأوّل، إلى المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية بشكل عام، والجزائرية بشكل خاصّ؛ سيتمّ في هذا الفصل انطلاقاً من حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا بحث واقع هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال رؤية ثلاثية الأبعاد تحكمها محددات في شكل ثنائيات لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية، وهي جوهر الهندسة الوصفية لمحددات السياسة الخارجية الجزائرية، ليطمّ في آخر الفصل التركيز على أداة من أدوات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في الهندسة الدبلوماسية Engineering Diplomacy باعتبارها محرّك هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، لتكون الحلقة الرابطة للحديث عن دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقاً من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة لتصبح الجزائر قدوة في فضائها الإقليمي.

تحكم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من المحدّات التي يمكن اعتبارها ثوابت إذا أردنا توسيع وتعميق مفهوم الثوابت السيادية، فضمن ثنائية المحدّات: التاريخية والجغرافية، السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والشخصية يبرز مفهوم الثوابت السيادية الذي يشكّل العمود الفقري لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأوّل: محدّات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

يمكن تصنيف المحدّات في شكل ثنائي أبعاده ثلاثية في هندسة فضاء السياسة الخارجية الجزائرية، فنجد أولاً ثنائية المحدّات التاريخية والجغرافية، ثمّ ثنائية المحدّات السياسية والاقتصادية ثم ثنائية المحدّات الاجتماعية والشخصية، وقد تمّ مراعاة، في هذا التصنيف العلائقي الثنائي، مدى ترابط المحدّد الأوّل بالمحدّد الثاني وتكامله معه، فالجغرافيا مكّمة للتاريخ، والاقتصاد مكّمة للسياسة والعوامل الشخصية جزء من العوامل الاجتماعية.

المطلب الأوّل: ثنائية المحدّات التاريخية والجغرافية

انطلاقاً من حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا يمكن بحث المحدّات التاريخية والجغرافية المؤثّرة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء مقولة ونستون تشرشل Winston Churchill الشهيرة: "السياسة ابنة التاريخ والتاريخ ابن الجغرافيا والجغرافيا ثابتة لا تتغيّر". وعلى هذا الأساس

يمكن القول أنّ الجزائر أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة الجغرافية، وقامت بأكبر ثورة تحريرية في العالم وكانت قدوة¹ للعديد من حركات التحرّر في العالم.

أولاً: المحدّدات التاريخية

تتمثّل المحدّدات التاريخية أساساً في قوّة الجزائر التاريخية وسيطرتها الإستراتيجية على حوض البحر الأبيض المتوسط، وقدرتها على مواجهة ومجابهة الغزو الأجنبي الذي تعرّضت له، ولا أدلّ على تراكمات مناهضتها للظلم والاحتلال من قيامها بأكبر ثورة تحريرية في العالم المعاصر.

إنّ للجزائر في تاريخها لشخصية دولية، وهيبة عالمية²، على حدّ تعبير المفكّر الراحل مولود قاسم نايت بلقاسم وهي على مرّ التاريخ أمة عريقة³ ظلّت مدّة قرون ثلاثة متوالية سيّدة البحر الأبيض المتوسط؛ وكانت الخصم اللدود لقوى الشرّ؛ وكانت كلمتها القول الفصل، كما كانت بحريتها الفيصل؛ وكانت سفن وأساطيل العالم تقترب من ميناء عاصمة تلك الأمة بعضها بثقة واطمئنان، وأخرى بوجل وتردد، أمام هيبة تلك العاصمة التي كان يتردّد اسمها بصدى مدوّ بالغ، ووقع شديد بليغ، وهي تطلّ من عليائها شامخة ناصعة، بمآذنها وشرفات قلاعها⁴.

كما أخذت المقوّمات الأخرى للأمة الجزائرية تتجلّى تدريجيّاً منذ القرن الأوّل الهجري (السابع الميلادي)، متمثّلة في الوحدة الثقافية، واللّغوية، والقيم الرّوحية، وفي ضبط الشؤون الاقتصادية ضبطاً محكمًا يعبرّ عن إرادة قوية في الاستقلال، وتمسك شديد بالحرية⁵.

لطالما شهد التاريخ بكفاءة وعبقريّة الإنسان الجزائري وهي قيمة طبيعية خام موجودة في كل فرد جزائري، ويمكن اعتبارها صفة سائدة في مورثاته¹. يُعْغَلها ويطورها من خلال قيمة ثانية صناعية

¹ - للتفصيل في مسألة القدوة ينظر المبحث الثالث من هذا الفصل مراحل تطور هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، المطلب الثالث: من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة.

² - المرجع نفسه، ص 27-28.

³ - كانت الجزائر من أولى الأمم التي اعترفت باستقلال الولايات المتّحدة الأمريكية سنة 1776م، وعقدت معها معاهدة سلم وصدّاقة يوم 5 سبتمبر 1795م، تبعتها معاهدتان أخريان؛ كما كانت أول أمة، بدون أيّ استثناء، اعترفت بالجمهورية الفرنسية الأولى؛ وأقرضت حكومة الثورة الفرنسية قرضها مبلغه خمسة ملايين من الفرنكات الذهبية، بدون فائدة؛ كما أنقذتها من المجاعة، بأن أمدتها، أيام حروب تلك الثورة، ثمّ أثناء حروب نابليون، بقرض آخر لشراء القمح في بلد تلك الأمة، بدون فائدة أيضاً؛ وعقدت معها سبعين (70) معاهدة واتّفاقية؛ كما حمّتها مراراً من الغزو الخارجي، بل وحتى من التفتت والتمزّق. (المرجع نفسه، ص: 29)

⁴ - مولود قاسم نايت بلقاسم، ص 29.

⁵ - الميثاق الوطني، ص 1، من البند الأوّل.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

أو اجتماعية يكتسبها من وسطه الاجتماعي. هذه الصفة الوراثية والتي تمثل العبقرية القيادية التي تمتعت بها الجزائر تعرضت للعديد من الطفرات التي سببتها العوامل السلبية التي فرضت على الفرد الجزائري من قبل الاستعمار فيما يسميه مالك بن نبي بالمعامل الاستعماري، الذي يقصد به وجود الاستعمار خارج النفس البشرية، كواقع ظاهر للعيان، يعمل على تحطيم الفرد المستعمر بوسائل ظاهرة وذلك بوضع العراقيل أمام المستعمر فهو "تهديم في جوهر الفرد المستعمر ومحو عبقريته بالانتقاص من قيمته، وتحطيم قواه الكامنة فيه، وذلك عن طريق الحط من قيمته بطرق فنية كأنه معامل جبري وضع أمام قيمة كل فرد، بقصد التنقيص من قيمته الإيجابية"¹، فالاستعمار أدرك حقيقة الشعب الجزائري وما ينطوي عليه من عبقرية فذة إدراكا وضع بمقتضاه الطريقة المناسبة لمحو هذه الصفة السيادية، فحاول بداية اختيار معمرين تساوي قيمتهم قيمة الجزائريين، وعندما فشل وانتقصت هيئته، لم يشأ الاعتراف والبحث عن السبل لرفع قيمته، عمد إلى الانتقاص من قيمة الآخر، وتحطيم قواه الكامنة وبالتالي إحداث طفرة تقضي على الصفة الوراثية القيادية التي يمتلكها.

بدأ الاستعمار في محاولة إحداث الطفرة ليستنسخ جيلا منحط القيمة لا يحمل من الصفات إلا أحقرها، فبدأ بعملية المسخ من خلال شبكة مسمومة من الأحقاد، تسلبه كل وسيلة لإقامة حياته، وتنتشر من حوله الأفكار المحطمة لقيمه والمعرقله لمصالحه. فتحيطه بشبكة محكمة ينسجها خبت المستعمر الداهية، بالتأثير في حياة الفرد في جميع أطوارها، بحرمانه مما يقوي جسده وينمي فكره، لا يجد مقعد للدراسة، لا يجد وظيفة، لا ينال حياة اجتماعية.²

إنَّ للمحدّات التاريخية تأثير عميق وجوهري في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية والثورة التحريرية وحتى وإن لم يكتب عنها أهلها الكثير واكتفوا بالشعارات تؤثر فهي تؤثر عموديا في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، فجميع الثوابت السيادية أرسى قواعدها بيان أول نوفمبر 1954، ومبادئ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية هي انعكاس للثوابت السيادية لثورة التحرير الكبرى.

فهي واحدة من الثورات الإنسانية القليلة التي استطاعت أن تجسّد عملياً مبدأ حقّ الشعوب في الحرية، لا في الجزائر فقط، بل في كلّ أرض مكافحة من أجل تلك الحرية، ولكلّ ذلك أيضاً لها تلك

¹ - فالجزائر المتقدّمة والمتطوّرة سيّدة البحار ترفض الظلم والعدوان استنسخت ARN المتمثّل في قيامها بأكبر ثورة تحريرية ضدّ الاحتلال الفرنسي في العالم المعاصر. فهناك محدّات لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية تندرج ضمن الصّفات الوراثية المعبّرة، وهناك من تندرج ضمن الصّفات الوراثية غير المعبّرة، وهو ما تمّ الترميز له بالموجب + والسّالب -.

² - مالك بن نبي، شروط النهضة، ص.ص 197-199.

الفصل الثاني ————— هندسة السّياسة الخارجيّة الجزائريّة بين النظرية والتطبيق

الأصداء وتلك الآثار المتجدّدة في العالم الثالث بخاصّة وفي العالم عامّة¹. ومن هنا استمدّت السّياسة الخارجيّة الجزائريّة مبادئها في دعم حركات التحرّر في العالم.

ثانيًا: المحدّدات الجغرافية

تشمل المحدّدات الجغرافية مجموعة من الإحداثيات أهمّها الموقع والمساحة والتضاريس والموارد. وتؤثر هذه الإحداثيات على هندسة السّياسة الخارجيّة الجزائريّة تأثيرًا مباشرًا في طبيعة الدّور المخوّل للسّياسة الخارجيّة الجزائريّة ونوعية الخيارات المتاحة للدّولة في مجال هندسة السّياسة الخارجيّة؛ وغير مباشر على عناصر قوّة الدّولة التي تؤثّر بدورها في قدرة الدّولة على تنفيذ سياستها الخارجيّة من حيث مركزها الدّولي.

وانطلاقًا من أنّ الخرائط الجغرافية هي عبارة عن كتب مفتوحة للناظر فيها، والجزائر تتمتع بموقع استراتيجي هامّ كما توضّحه الخريطة الآتية:

خريطة رقم: 01 توضّح الموقع الجغرافي للجزائر



المصدر: من رسم الطالبة نقلًا عن أطلس العالم

¹ - البخاري حمّانة، فلسفة الثورة الجزائريّة، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، الطبعة الأولى، 2012، ص 134.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

بإطلالتها على حوض البحر الأبيض المتوسط، وتضرب في أعماق الصحراء الكبرى ومحاذاتها من جهتها الجنوبية عالما آخر من الأمم الإفريقية تحيط بها من جهتي الشرق والغرب بقية الدول المغاربية، مما جعلها همزة وصل بين القارتين الإفريقية والأوروبية، وهي قلب المغرب العربي. وقد سمحت لها حدودها المشتركة مع عدد من الدول الإفريقية، بأن تكون معبراً رئيسياً نحو عدة اتجاهات. وهذا الموقع ساعدها أن تكون محوراً لتقاطع الحضارات المختلفة، كما يفسره التنوع البشري والثراء الثقافي الذي تزخر به¹.

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش و12 شرقه وبين دائرتي عرض 19-37 شمالاً، كما تقدّر مساحة الجزائر بـ 2.381.741 كلم² يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كم على خط الساحل و1800 كلم على خط تندوف غدامس، تحدّها من الشرق تونس بطول حدود 965 كلم، وليبيا بـ 982 كلم، ومن الجنوب النيجر بـ 956 كلم ومالي بـ 1376 كلم وموريطانيا في الجنوب الغربي بـ 463 كلم، والصحراء الغربية بـ 50 كلم، والمغرب بـ 1559 كلم من الغرب².

يؤثر موقعها الجيوستراتيجي الهام على نظرتها لنفسها في هندستها لسياستها الخارجية من عدة نواحي. فهو يبرز إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الجزائر الخارجية، كما أنه يحدّد ماهية التهديدات الموجهة ضدها، فالدولة توجه سياستها الخارجية- في أغلب الحالات- إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في فضائها الإقليمي³، كما أنّ الجزائر تتمتع بموقع جيوستراتيجي هام جعلها محطّ أطماع منذ القديم، وهناك من يعتبرها مخبر جيوبوليتيكي لحوض البحر الأبيض المتوسط.

كما يلعب الفضاء الجغرافي دوراً مهماً في تحديد أهداف الخيارات الاقتصادية من هذا الجانب يبرز ويمتاز هذا الفضاء الاقتصادي بأنّه غير متوازن، لأنّ في الجزائر مناطق مستغلّة وأخرى غير مستغلّة، تتعدّد وتنوّع من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب⁴. وهذا أثر ويؤثر سلبيًا على الاقتصاد الوطني الذي يؤثّر بدوره على هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

¹ - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1246-926 هـ-1519-1830 هـ، الجزائر: دار الكتاب العربي والترجمة، الطبعة الأولى، 2009، ص 16.

² - Annuaire Statistique de l'Algérie, Office Nationale de Statistiques, Alger, 2005, pp51. Et www.elmouradia.dz.org

³ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 150.

⁴ - Mohamed Dahmani, L'Algérie Légitimité Historique et Continuité Politique, Paris : Editions Le Sycomore, 1979, p 20.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

حقيقة أنّ الموقع الجغرافي للجزائر يوفر للدولة مزايا اقتصادية، واجتماعية، وثقافية ولكنه في الوقت نفسه تسبّب في عدم استقرارها، ولاسيما في فترات اندلاع الحروب بين جيرانها. فخرطة الجزائر اليوم محاطة بحزام ناري على حدودها، وهي من الدول التي عانت الكثير ولازالت تعاني بسبب موقعها الجغرافي، وشساعة مساحتها حيث كان عليها من أجل حماية حدودها تنمية المناطق الحدودية تحقيقاً للأمن وحفاظاً على الاستقرار، أو مواجهة أخطار محدقة بها خصوصاً بعد تداعيات ما سمي بالربيع العربي وإفرازات التهديدات الأمنية في الساحل، وقد كلفها ذلك أموالاً طائلة، وخسائر بشرية معتبرة. وكان ذلك على حساب التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للبلاد. وهنا تكمن أهمية دراسة المؤثرات الجغرافية، لما لها من أثر كبير في الإنسان، وفي التاريخ.

وبناءً عليه، يمكن القول أنّ ثنائية المحدّات التاريخية والجغرافية تشكّل ملامح الأمن القومي الجزائري، وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي، بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسّطها لجمسين ضخمين؛ الأوّل بحري شمالاً وهو البحر الأبيض المتوسط، والثاني بري جنوباً والمتمثل في الصحراء الكبرى، فإنّ الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية¹، تفرض نفسها بثقلها الجيوستراتيجي على فضاءها الإقليمي.

المطلب الثاني: ثنائية المحدّات السياسية والاقتصادية

يتضمّن بناء الأمة أبعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية². وهي المحدّات الأساس إضافة إلى المحدّات التاريخية والجغرافية، وهو ما يصف ويحدّد السياسة الداخلية، وكذا السياسة الخارجية التي هي انعكاس لها.

ترتبط المحدّات الاقتصادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية ارتباطاً وثيقاً بالمحدّات السياسية، وذلك نظراً لتأثير التوجّه السياسي العام للبلاد منذ الاستقلال على التوجّه الاقتصادي بنهج

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص ص 45-46.

² - John Ruedy, **Modern Algeria the Origin and Development of a Nation**, Indiana University Press, Bloomington-Indiana Polis, 2nd editions, 2005, p 3.

قسّم مراحل النظام السياسي الجزائري وفقاً للمراحل التاريخية الآتية:

- 1- الغزو، المقاومة والاحتلال 1830-1877.
- 2- النظام الاستعماري وتحويل المجتمع الجزائري 1871-1919.
- 3- رهانات الاستقلال (1962-1978)
- 4- سنوات التعديل الهيكلي والأزمة
- 5- التمرد ومواصلة الديمقراطية.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

الاشتراكية كمذهب سياسي واقتصادي ، ومن ثمّ الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهذا كلّه بفعل تأثير العوامل السياسية التي أقرّها الانفتاح والتعددية الحزبية، فالاقتصاد يمكن أن يكون قوّة محرّكة أو كابحة¹ للسياسة؛ هكذا كان الاقتصاد قوة محرّكة للجزائر سنوات السبعينات وكابحة لها سنوات الثمانينات، لأنّه كلّما كانت إحدى القوتين أكبر من الأخرى اندفع الجسم أمّا إذا تساوتا في الشدّة يبقى الجسم في مكانه لا يتحرّك لأنّ القوّة المحرّكة والكابحة متساويتان في الشدّة متعاكستان في الاتجاه.

ويصبح التمثيل للمحدّدات السياسية والاقتصادية في هذا المطلب بشكل توازن القوى لأتّهما يشكّلان ثابت وحدة التراب، فالمحدّدات الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمحدّدات السياسية، وتتمثّل تأثيراتها وأساسها في التجربة الجزائرية خلال الانتقال الديمقراطي في نظام الحكم من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية التي انعكست منطقيّاً على المجال الاقتصادي في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي.

أولاً: المحدّدات السياسية

لقد مرّ النظام السياسي الجزائري في مراحل تطوّره بمراحل مهمّة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. تركت كلّ مرحلة بصماتها على المشهد السياسي في الجزائر، سواء المرتبطة بأشخاص مثل رؤساء الجزائر: أحمد بن بلة، هواري بومدين، الشاذلي بن جديد، محمد بوضياف، علي كافي، ملين زروال، عبد العزيز بوتفليقة أو المرتبطة بأحداث سياسية واقتصادية مهمّة مثل: التأميمات، التسيير الذاتي، الصناعات المصنّعة، الثورة الزراعية، التسيير الإشتراكي للمؤسّسات، إعادة الهيكلة الليبرالية، نظام الحزب الواحد، التعددية الحزبية، ونظراً لارتباط المحدّدات السياسية عضوياً بهندسة السياسة الخارجية يمكن التساؤل عن علاقة طبيعة النظام السياسي الجزائري في جوهره بهندسة السياسة الخارجية الجزائرية، بمعنى آخر كيف كانت هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في الاشتراكية وكيف كانت في الديمقراطيّة وكيف كانت في مرحلة الانتقال بينهما؟ وعلى هذا الأساس يمكن التطرّق للمحدّدات السياسية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مبدأين مهمّين في النظام السياسي لأيّ دولة هما: مبدأ الفصل بين السّلطات ومبدأ التحوّل الديمقراطي الذي يمكن من خلالهما قياس فعالية هندسة السياسة الخارجية باعتبارها مرآة عاكسة للسياسة الداخليّة وللنظام السياسي باعتبارها مكوّن من مكوّنات هندسة السياسة الداخليّة.

¹ - في الفيزياء، توازن القوى

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

وبناءً عليه، يمكن رصد المحددات السياسية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال إحدائتي مبدأ الفصل بين السلطات والتحوّل الديمقراطي، نظرًا لما لهاتين الإحدائيتين من تأثير كبير على هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

1- الفصل بين السلطات:

انطلاقًا من أنّ مبدأ الفصل بين السلطات هو عدم تركيز صلاحيات وسلطات الدولة في يد واحدة بل توزيعها على هيئات وسلطات منفصلة ومتساوية، بحيث توزع وظائف الدولة إلى ثلاث وظائف: تشريعية، تنفيذية، وقضائية تتولّاها هيئات مختلفة مستقلة الواحدة عن الأخرى¹،

فلم يكن مبدأ غريبًا أو مجهولًا إنّما كان منذ بدايات إرساء قواعد النظام السياسي طموحًا بارزًا في موثيق حزب جبهة التحرير والمؤسّسات المؤقتة للدولة الجزائرية، فقد جاء في نصّ المادة الثانية من الوثيقة التي صدرت عن المجلس الوطني للثورة في اجتماعه بطرابلس-ليبيا في 16/12/1959 ما يلي: "الفصل بن السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية هي لعناصر الأساسية لكلّ ديمقراطية وهي القاعدة في المؤسّسات الجزائرية"².

كما يعتبر رئيس الجمهورية المحور الأساسي والرئيسي في النظام الدستوري الجزائري³ نظرًا للصلاحيات الممنوحة له، فهو يمثل المؤسسة التنفيذية التي تمنحه نفوذًا كبيرًا، يمكنه بطريقة مباشرة التأثير في المقررات والإشراف على الجهاز الإداري، هذا وإنه يشرف ويؤثر على المؤسسة التشريعية، وإنّ هذه الهيمنة التي لرئيس الجمهورية على النظام السياسي تكون في الظروف العادية والاستثنائية على حدّ سواء.⁴

لقد نص دستور 1976 على أن الحزب هو الذي يقرر ويرسم ويطبق السياسة العامة، بل إن الوظائف الحاسمة في الدولة، كما هو معروف، كانت تسند لأعضاء من قيادة الحزب، كما حدد في دستور 1976⁵ وظائف وليس سلطات، حيث اعتمد توزيع السلطة السياسية بين عدة وظائف هي: تشريعية، تنفيذية، وقضائية تتولّاها هيئات مختلفة مستقلة الواحدة عن الأخرى.

¹ - سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 10، 2009، ص 129.

² - النصوص المؤسّسة للجمهورية

³ - عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر.

⁴ - سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، ط 2، 1993، ص 126.

⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، دستور 1976، المادة 104.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

وتبني هذا المبدأ كان الغرض منه هو تجنب تداخل السلطات والصلاحيات، واحتمال استحواذ سلطة معينة على سلطات واختصاصات السلطة الأخرى. وبهذا نصت الدساتير الجزائرية بعد الانتقال الديمقراطي على ضرورة فصل كل من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واستقلالها عن بعضها البعض وظيفياً¹.

ومن جملة الإصلاحات التي تم اتخاذها والتي تعبر عن بداية المسار التنموي الجزائري، والذي دفع ثمنه غالبا من دماء آلاف الشباب الجزائريين الذين خرجوا متظاهرين من أجل التأسيس للحريات والديمقراطية:

- تكريس الفصل بين الحزب والدولة، واحتكار الحزب لعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات، فالاعتماد على مبدأ الفصل بين السلطات هو الآخر، جاء كرد فعل، حتى لا يتم دمج السلطات²، مثلما أقره دستور 1976، حيث نجد تركيز السلطات كلها في يد رئيس الجمهورية، الذي تم اعتباره محور النظام السياسي، وعلى هذا الأساس، خول الدستور للسلطة التشريعية إعداد القوانين ومناقشتها، والتصويت عليها والرقابة على أعمال الحكومة، حيث ينص الدستور، على أنه لكل من رئيس الحكومة والنواب حق المبادرة بالقانون، وتكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة متى قدمها عشرون نائبا، أما السلطة التنفيذية فأصبحت ثنائية، حيث أسند رئيس الجمهورية المسؤولية لرئيس الحكومة، أمام البرلمان في تسيير الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وأن رئيس الجمهورية يتحمل المسؤولية في حالة فشل الحكومة.

- أما بالنسبة للسلطة القضائية فتم التأكيد على استقلاليتها، وتأمين حماية القاضي ضد أي شكل من أشكال الضغط أو التدخل³.

- تكريس مبدأ الشرعية القانونية والدستورية والرقابة الدستورية على المراسيم والقوانين.

لقد أقر دستور 1989، بالتعددية السياسية والثقافية والحزبية والجمعيات ومنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، كما أكد الدستور على ازدواجية السلطة التنفيذية، والتي تعتبر نقلة نوعية للمؤسسة الحكومية، فأصبح لها موقع ومكانة في النظام السياسي الجزائري، حيث ارتقى

¹ - سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 129.

² - أحمد وافي، إدريس بوكرا، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري، في ظل دستور 1989، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992، ص 182.

³ - المرجع السابق، ص 183.

الفصل الثاني هـندسة السّياسة الخارجيّة الجزائريّة بين النظريّة والتطبيق

منصب منسق للحكومة، للمناقشة والمصادقة على صلاحيات واسعة منها تعيين الطاقم الحكومي وتقديم برنامجه.

يؤكد البعض على خصوصية السّياسة الخارجيّة مقارنة بالسّياسات الأخرى التي تتبعها الدّولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، بحيث أنّ الرّقابة الديمقراطيّة قد تحدّ من فعاليتها، ولذا يجب ألاّ تخضع للرّقابة السّياسية¹، لأنّها تتعلّق بالمصلحة القوميّة والأمن والمصالح الإستراتيجية للدّولة، في محيط دولي مليء بالتناقضات، وتأسيساً على هذا تضطلع السّلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجيّة في العديد من دول العالم، والواقع أنّ ذلك استجابة لما يأتي:

- أ- تعقد وتزايد أهميّة الشؤون الدّولية، إضافة إلى السّرعة التي تتمّ بها مختلف التفاعلات الدّولية، أدّى إلى ضرورة أن تكون عملية صنع السّياسة الخارجيّة أكثر مركزيّة.
- ب- رسم السّياسة الخارجيّة بصورة فردية أفضل من الهيئات الجماعية التي تميّزها الاختلافات في المواقف².
- ج- السّريّة التي عادة ما تتّسم بها الشؤون الخارجيّة³.

إنّ مجال هندسة السّياسة الخارجيّة الجزائريّة تختصّ به السّلطة التنفيذية، وتخصيصاً مؤسّسة الرّئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك.

2- التحوّل الديمقراطي:

يشير طرح التعددية الحزبية إلى أنه ثمة اشتراك أو معنيين لهذا المفهوم، المعنى الأول يسمى بالتعددية السياسية⁴ والتي تعود إلى مشروعية تعدّد القوى والآراء السّياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والاعتراف بوجود التأثير على القرار السياسي في المجتمع الجزائري الذي ركز في تجربته أن تكون هناك تعددية سياسية، وبهذا يكون إقرار المشاركة والتنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع، وقد ساهمت المتغيرات الخارجيّة بشكل فعال ومؤثر في دفع عملية

¹ مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 271.

² لويد جنسن، تفسير السّياسة الخارجيّة، (ترجمة: محمد أحمد مفقي ومحمد السيّد سليم)، الرّياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989م، ص 135.

³ عديلة محمد الطاهر، أهميّة العوامل الشخصية في السّياسة الخارجيّة الجزائريّة 1999-2004، إشراف الأستاذ الدكتور: حسين بوقارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، فرع: العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السّياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 1425-1426هـ/2004-2005م، ص 82.

⁴ عمر عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذج، مجلة السّياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 56.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، حيث تزامنت الأحداث الابتدائية لعملية التحول، مع ما شهده النظام السياسي الدولي، من تطورات سريعة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

منذ الاستقلال وإلى حين صدور دستور 1989، ثم تبني النظام الجزائري لمبدأ الأحادية الحزبية، والتي كان يتولاها¹ حزب جبهة التحرير الوطني، الذي تولى السلطة بدون أي منافس وكان هذا لفترة طويلة أرسى دعائمها دستور 1963 ودستور 1976، كما تم التأكيد عليه في موثيق: 1964 و 1976 و 1986. إلا أن الدور الذي قام به نظام الحزب الواحد ظلّ محدوداً، نظراً لعدم إظهار نتائج تبين قدرته الفعلية والعملية على فتح باب المشاركة السياسية وتوسيعها.

لقد شهدت فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة تحالفات وصراعات بهدف الوصول إلى السلطة ولم تول اهتماماً بالديمقراطية، سواء كآلة لفض النزاعات، أو حتى كممارسة سياسية لنظام الحكم وإدارة شؤون البلاد. وفي هذا الإطار أظهر الرئيس الراحل هواري بومدين خلال حكمه للبلاد، رغبة وحرصاً كبيرين على تطبيق الاشتراكية، كما كان يدعو إلى "الثورة الزراعية"، التي بدأت تروج للنظام الاشتراكي. ومن هنا انطلقت مشاريع وبرامج في عدّة مجالات: اقتصادية وثقافية استهدفت النهوض بالدولة الجزائرية في شتى المحاولات.

وقد حاول الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد مواصلة المشروع الذي أتى به الرئيس الراحل هواري بومدين، والذي تمحور أساساً في بناء الدولة البيروقراطية القوية، إلا أن الركائز التي قام بها أدت بوجه أو بأخر إلى نشوب صراعات وخلافات حادّة، انعكست سلباً على النظام السياسي الجزائري.

كما استمرّ الوضع على ما هو عليه، إلى حين نهاية الثمانينات التي شهدت عدّة أزمات واجهتها الدولة الجزائرية، وجعلت منها دافعاً رئيسياً تمكنت من خلاله من النهوض والقيام بالإصلاح السياسي، والبدء في إعادة هيكلة الدولة وتطوير المؤسسات، ثمّ تحقيق التعددية الحزبية والدعوة إلى الديمقراطية.

لقد قرّر النظام السياسي الجزائري تبني فكرة الديمقراطية، سواء أكان هذا الاختيار ذو طابع سياسي، نتيجة لإدراكه الذاتي على ضرورة التكيف مع مدخلات البيئة الداخلية الوطنية، النسق الخارجي الدولي بعدما شهده من تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أخذت

¹ - عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: مديرية النشر، جامعة قلمة، 2006، ص

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

تطور شيئاً فشيئاً، إلى أن تفاقمت وشكلت أزمة عانى منها المجتمع والدولة على حدّ سواء، فتيقنت النخب الحاكمة أنه من الضروري الاستجابة وإدخال تعديلات، وإصلاحات، وكان محصلة ذلك إصدار دستور 1989، الذي نصّ على الانتقال من نظام الحزب الواحد في إطار الأيديولوجية الاشتراكية، إلى نظام ديمقراطي تعددي يتماشى ونظام الاقتصاد الليبرالي¹.

وبناءً عليه، يمكن القول أنّ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تتأثر وتؤثر في طبيعة النظام السياسي من خلال مبدأ الفصل بين السلطات والتحوّل الديمقراطي.

تتأثر هندسة السياسة الخارجية الجزائرية إيجابياً وسلباً بطبيعة النظام السياسي فبقدر ما يكون النظام السياسي منفتحاً ومقرراً بالتعددية الحزبية بقدر ما يتمّ هندسة السياسة الخارجية بأريحية، وما يلاحظ على علاقة طبيعة النظام السياسي بهندسة السياسة الخارجية الجزائرية أنّها لا تتأثر به إلاّ أنّها محكومة بأصول ثابتة كانت في زمن الأحادية الحزبية وظلّت في زمن التعددية الحزبية. إنّ التأثير يكون في الممارسة أين تكون في الثانية أكثر انفتاحاً من الأولى.

ثانياً: المحدّات الاقتصادية

نظراً لأهمية المحدّات الاقتصادية كونها قوّة محرّكة للنظام السياسي، إن على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي، سيتمّ التطرّق إلى دور المحدّات الاقتصادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية عبر مختلف المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين مرحلة ما قبل التحوّل الديمقراطي ومرحلة ما بعد التحوّل الديمقراطي.

1- مراحل الاقتصاد الجزائري قبل التحوّل الديمقراطي:

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال فضاءً جيو اقتصادياً غير متوازن منغلّقاً فقد بدأت السلطات بسياسة التخطيط الوطني، والإدارة المركزية يمكن وصفها بالفضاءات المنتجة. إضافة إلى فضاءات ثقافية، اجتماعية وسياسية. مدعّمة بقوانين التي شكّلت الإطار العام للإدارة والتسيير الاقتصادي². ومرّت السياسة الاقتصادية الجزائرية في مراحل تطوّرها من الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل، يمكن إيجازها كالآتي:

¹ - حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر، 1964، ص 107.

² - Mohamed Dahmani, L'Algérie légitimité historique et continuité politique, p 24.

أ- المرحلة الأولى (1962-1965):

حاولت الحكومة مواجهة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة في هذا المجال بوضع مشروع تنمية اشتراكي عاجل للبلاد يهدف إلى تطير العاطلين، وإدماج اللّاجئين والمجاهدين، وإخراج البلاد من تبعيتها وتخلّفها الاقتصادي والاجتماعي، فكانت أولى الخطوات التي قامت بها الجزائر في هذه المرحلة هي إزالة كل مظاهر التبعية للاحتلال بتأميم الأراضي التي تركها المستوطنون (2,4 مليون هكتار) منذ أكتوبر 1962، وتحويلها إلى تعاونيات مسيرة ذاتيًا بموجب مرسوم مارس 1963¹، وكان لهذه الخطوات الأولية تأثير على سياستها الخارجية، وخصوصًا على علاقتها التجارية مع المستعمر الذي أراد الإبقاء على امتيازاته في البلاد.

ب- المرحلة الثانية (1965-1978):

غطت هذه المرحلة ثلاثة مخطّطات هي، المخطط الثلاثي (1967-1969)، والمخطّط الرباعي الأوّل (1970-1973)، والمخطّط الرباعي الثاني (1974-1977) وركّزت جميعها على الصناعات الثقيلة، كالحديد والصلب والصناعة الميكانيكية والكيمياوية الثقيلة.

وقد حققت هذه المخطّطات إنجازات معتبرة تركّزت حول التأميمات، وبناء قاعدة صناعية للبلاد، غير أنّ هذه السياسة أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة والزراعة والتنمية الاجتماعية؛ فأحدثت هياكل ضخمة سرعان ما اعتري الصّدأ معظمها وأهملت².

واستندت إستراتيجية التنمية العامّة للجزائر في هذه الفترة إلى تحقيق ثلاث ثورات: صناعية، زراعية، وثقافية. فالثورة الصناعية كانت تسعى للتحويل المباشر للثروات الوطنية من أجل بناء قاعدة صناعية حديثة وكاملة، وهي التي علّقت عليها الآمال من أجل تنمية البلاد.

وأما الثورة الزراعية فقد سعت إلى تحقيق عدّة أهداف مرّة واحدة. كترقية مستوى معيشة سكّان الأرياف، والعمل على خلق سوق وطنية لاستهلاك المنتوجات الصناعية المنشأة حديثًا، فكان ذلك رابطًا بين الصناعة والزراعة، ممّا مكّن الجزائر من تحقيق اكتفاءها الغذائي.

في حين أنّ الثورة الثقافية فقد سعت إلى توفير الإطارات للدّولة من أجل تنميتها، فكان المشروع طموحًا للغاية عند مقارنة الاحتياجات الحقيقية للدّولة وعدد الإطارات المكوّنين في كلّ سنة.

¹ - بشير بلاح، المرجع السّابق، ص 146.

² - المرجع السّابق، ص 348.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

أما الجانب الآخر من الثورة الثقافية فكان الأكثر أهمية لأنه يتعلق بإعادة بعث الشخصية الجزائرية من جديد التي لطالما سعى الاحتلال الفرنسي إلى طمسها¹.

ولقد انعكست الثورات الاقتصادية على هندسة السياسة الخارجية الجزائرية فاتسمت هي الأخرى بالثورية الزافضة بداية للتواجد الفرنسي في الجزائر، فكانت ثورة التأميمات واسترجاع القواعد العسكرية والتحرير التهائي للجزائر من التبعية للاحتلال الفرنسي، ما أدى إلى قطع علاقاتها التجارية مع الجزائر ومحاصرتها اقتصاديًا، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تحويل علاقاتها التجارية تجاه روسيا ودول العالم الأخرى، والدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقضي على مظاهر البؤس والفقر في العالم.

ج- المرحلة الثالثة (1979-1989):

شهدت هذه المرحلة مخططين؛ المخطط الخماسي الأول (1980-1984) وجاء تحت شعار "من أجل حياة أفضل" مركّزًا على رفع مستوى معيشة السكان بالسعي إلى توفير السكن، وتطوير قطاع الخدمات ووسائل الترفيه. كما شهد عام 1980 افتتاح مصنعين آخرين لتمنيع الغاز في كل من سكيكدة وأرزيو، ومصفاة في سكيكدة. وأُنشئت مسبكتان بتيارت عام 1984، إحداهما للحديد الزمر (fonte)، والأخرى للفولاذ.

أما المخطّط الخماسي الثاني (1985-1989). ووضع تحت شعار "العمل والصّرامة. وتضمن "إصلاحات" اقتصادية جوهريّة².

وقد امتازت هذه المرحلة بسياسة خارجية نشيطة على المستوى الإقليمي والدولي بدءًا بترسيم الحدود إلى الوساطة في النزاعات بين الدول، وانتهاءً بإعلان ميلاد الدولة الفلسطينية في الجزائر، فالقول بأنّ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية وقت الأزمة كانت منكفئة على الذات، فهذا أمر مجاني للصحة لأنّ السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة واصلت خطّ السير الذي بدأت به وتكيّفت مع الظروف المحيطة بها، وهو ما تؤكده الثوابت السيادية للسياسة الداخلية وللسياسة الخارجية التي تسير وفقها. إلا أنّ الصدمة البترولية أثرت كثيرًا على اهتمامات وأولويات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، فعوضًا عن الاستمرار في الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

¹ - Voir : Salah Mouhoubi, *Les choix de l'Algérie le passé toujours présent*, OPU, 2011, P 9.

² - بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 349-350.

أكثر عدلاً، أصبحت هندسة الدبلوماسية الجزائرية مركزة أساساً في البحث عن الإعانات المالية من الدول الشقيقة والصديقة.

2- مراحل ما بعد التحوّل الديمقراطي:

بعد إقرار دستور التعددية الحزبية 1989 والانفتاح الاقتصادي، مرّت الجزائر في هذه المرحلة الأولى من التحوّل الديمقراطي بظروف اقتصادية صعبة يعود سببها إلى الصدمة البترولية، ليبدأ في المرحلة الثانية من التماثل للشفاء بسبب ارتفاع أسعار البترول ومباشرة الدولة في المشاريع التنموية المختلفة.

د- المرحلة الرابعة (1989-1999):

تعدّ هذه المرحلة الأصعب في تاريخ الاقتصاد الجزائري حيث عانت الجزائر فيها من أزميتين اقتصاديتين (1986-1993) كادت أن تعصف بمستقبل البلاد ككلّ، لولا الاعتماد على الذات في الخروج من الأزمة ورفض التدخّل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد، كما أنّ الظروف التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري لم تكن خاصّة به فقط، بل هي ظروف عرفت جميع الاقتصاديات الرّيعية، بحيث كانت ناتجة أساساً عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت تبرز مع نهاية السبعينات وتفاقت حدّتها في منتصف الثمانينات، لقد كانت الجزائر في وضعية صعبة للغاية، فالتغيير الشكلي لتحقيق التنمية لم يحقق نتائج حاسمة. بل أدّى إلى توقّف الاقتصاد. وبالتالي تمّ تجنيد موارد هائلة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني¹. فابتداءً من التسعينيات أصبح من الصّعب جدّاً مواجهة آجال دفع المديونية. وخلال هذه الفترة تعرّضت الجزائر لأزمة تراجعت على إثرها الواردات من 9,77 مليار دولار في سنة 1990 إلى 7,8 مليار دولار في 1993. ووصل عدد البطالين إلى 1,8 مليون، 85% منهم تقلّ أعمارهم عن 30 سنة. ولم يبق للجزائر في هذه الحالة إلاّ اللّجوء إلى صندوق النقد الدولي طلباً للمساعدة غير المشروطة².

لقد أمضت الجزائر مكرهة اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها القيام بإصلاحات الجيل الثاني وخصوصاً التحوّل نحو الليبرالية. كما وجدت الجزائر هامشاً للمناورة بفضل

¹- Salah Mouhoubi, *Les vulnérabilités cas de l'Algérie*, Alger : ENAG, 2002, pp138-139.

²- Ibid., pp141-142.

الفصل الثاني هـ_____هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

تحسّن الإطار العام لاقتصادها الجزئي وإعادة فتح حساباتها المصرفية. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحقّقة إلا أنّ ذلك فاقم من هشاشة الاقتصاد الجزائري¹.

هـ- المرحلة الخامسة: منذ 1999

ابتداءً من سنة 1999 بدأ الاقتصاد الجزائري يتمثل للشفاء، لكن ضمن ظروف تحوّل خاصّة. حكمتها ثلاثة عوامل هي: انطلاق الإصلاحات وتسوية المديونية الخارجية وانتعاش النمو الاقتصادي، ومثّلت مرحلة التحوّل من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، وشملت الإصلاحات النظام المصرفي والقطاع العامّ؛ أمّا المديونية الخارجية التي بسببها انفجرت الأزمة الأخطر في تاريخ الجزائر في منتصف الثمانينات، فلم يوجد لها حلّ إلا ابتداءً من سنة 2000، وتأكّد الانفراج المالي بفضل ارتفاع أسعار البترول، وبذلك تمّ تسديد المديونية الجزائرية.

وبفضل الانفراج المالي المحقّق تبنت الجزائر سنة 2001 مخطط ثلاثي لإنعاش الاستثمارات العمومية (برنامج دعم الإنتاج الاقتصادي)، وتمّ تخصيص في إطار هذا البرنامج 7,5 مليار دولار للمنشآت القاعدية. من أجل تدارك التأخّر المتراكم، وتلبية الحاجيات الاجتماعية الضرورية والبطالة ما بين 2001 و2003 معدّل نموّ الناتج المحلي الخام PIB ومجال البناء والأشغال العمومية BTP تضاعف بـ 3 مرّات ومرتين على التوالي وتراجعت نسبة البطالة بنسبة: 4,3%².

وتبقى الجزائر دائماً بلد اقتصاده هشّ وضعيف أمام الصّدّات البترولية ومهدّد بعوامة منتشرة وحتمية³. إذ لم تنجح الجزائر في بناء اقتصاد قويّ ومتنوّع من أجل التحرّر تدريجيّاً من التبعية للمحروقات. كما تنعكس التنمية غير الكاملة سلبيّاً على بنية الناتج المحلي الخام PIB وحجم التبادلات الخارجية وميزانية الدّولة⁴.

وبناءً عليه، وإسقاطاً لمراحل التطوّر الاقتصادي عند روستو⁵ Rostow على الإحداثيات الاقتصادية للجزائر، يمكن القول أنّ الجزائر ما زالت في مرحلة ما قبل الانطلاق أو في مرحلة التهيؤ للانطلاق، نظراً للطبيعة الرّيعية للاقتصاد الجزائري وهيمنة الممارسات السوسيو-ثقافية⁶ الاتكالية

¹ - Op.cit., p143.

² - Salah Mouhoubi, *Les vulnérabilités cas de l'Algérie*, p 157.

³ - Ibid., p145.

⁴ - Ibid., p 161.

⁵ - المتمثلة في المراحل الآتية: المرحلة التقليدية، ومرحلة ما قبل الانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة النّضج، ومرحلة المجتمع الاستهلاكي.

⁶ - Isabelle Werenfels, *Managing instability in Algeria –Elites and Political change since 1995*, Routledge, 1st published, 2007, p 6.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

التي تمنع الجزائر من الإقلاع الإقتصادي؛ كما أنه لا يمكن إرجاع اللّوم فقط في هذه الاتكالية، وإنما عامل الثقة عنصر مهمّ في النهوض بالاقتصاد لأنّ ضعف رابطة الثقة، تزايد الشكّ في القدرات يؤدّي إلى تهاوي المصدقية، وخاصّة في أوساط الشباب، ويتساءل المفكّر محمد العربي ولد خليفة في هذا السياق: كيف يقبل شبابنا التقشّف إذ لم يجد القدوة والمثال؟ وكيف يطلب منه الاعتماد على النّفس والغيرة على المصلحة الوطنية بينما تعرض عليه مزايا مجتمع الاستهلاك، وتزدهر النشاطات الطّفيلية، والتحايل لتحقيق الكسب السّريع والسّهّل¹؟

بناءً عليه، يمكن القول أنّ لهذه العوامل وأخرى دورًا مركزيًا في اختيارات السياسة الخارجية، لأنّ تنفيذ معظم السياسات يتطلّب توافر الموارد الاقتصادية، لذا فإنّ وضعية الاستقرار الداخلي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح الدولة القدرة على التفاوض والمساومة في سياستها الخارجية خاصّة إن كان لها قدرة على إنتاج وامتلاك السلع الأمنية في علاقاتها مع الدّول، وهذا ما يبرز لنا أساسًا في الدبلوماسية الطاقوية.

وعلى إثر الوضعية الاقتصادية الصّعبة التي عانت منها الجزائر، فقد تقلّص نشاط السياسة الخارجية بسبب تأزم الوضع الداخلي، حيث لم تعد الجزائر كما كانت في عهد الرّئيس الرّاحل هواري بومدين تجلب الانتباه وتستميل الأنظار والعقول وتعمل على تثوير الشّعوب والأمم المضطّدة²، كلّ ذلك بسبب استشراف ظاهرة الفساد³ والاستمرار في المراهنة على الاقتصاد الرّيعي الذي يبرز خصوصًا في الاستمرار في المراهنة على الاقتصاد الرّيعي بالتنقيب عن الغاز الصّخري. الجزائر التي بدّلت بوصلة التنمية الوطنية بالانخراط في نظام تجاري دون تمييز⁴.

¹ - محمد العربي ولد خليفة، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية-دراسة اجتماعية توصيفية لبعض دلائل الحاضر ومؤشّرات المستقبل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دط، دت، ص 39.

² - محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرّواج إلى التفكك"، ضمن: سليمان الرّياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999، ص 145.

³ - كلّ أعمال الفساد تشكّل خرقًا وانتهاكًا لأنماط الواجب والمسؤولية. معادلة الفساد = احتكار القوّة + الافتقار للشفافية - المساءلة. (خلفي علي و خليل عبد القادر، "قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته-دراسة اقتصادية حول الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، العدد 02/2009، ص 247).

⁴ -Hartumt Elsenhans, « L'Algérie acculée à vendre l'intégrité environnementale sans obtenir une rente », **El-Watan**, 26 janvier 2015.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

كما أنّ انضمام الجزائر إلى المنظّمة العالمية للتجارة يفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة وذلك بالتخلّي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية وعلمية في الوقت نفسه¹.

يرى الفيلسوف الجزائري الرّاحل مالك بن نبي أنّ تخلّف العالم الثالث بما فيه البلدان الإسلامية والعربية، ليس قضاءً محتوماً، وإنّما هو مجردّ عارض من أعراض التاريخ، كان نتيجة ظروف موضوعية منها الاستعمار والشخصية الموروثة المتنافية مع الأوضاع الاقتصادية التي حدّتها وفرضتها الحضارة الغربية، فالمشكلة في المجتمع الإسلامي ذات طابع نفسي، حيث إنّ المعنى الاقتصادي لم يظفر في ضمير العالم الإسلامي بنفس النموّ الذي ظفر به في الغرب في ضمير الرّجل المتحضّر وفي حياته².

فالتخلّف هنا في عقول وفي تراث وفكر الشرقيين، ولهذا فإنّ محاولات الاستفادة في مجال التنمية من الاستشارات الغربية واعتماد خططها للتنمية والتحديث لا يمكن أن تأتي بأية فائدة، لأنّ المستشار أو واضع خطة التنمية ينتمي إلى مجتمع يختلف في بنائه الفكري وفي واقعه ونظرتيه وفي تحليلاته للأمور عن المجتمع الذي تقدّم له الاستشارة أو توضع له الخطة. ولهذا يصبح من الضروري هنا النظر إلى الفكر والثقافة كأساس لانطلاق أية سياسة تنموية تستهدف تحديث المجتمع ونقله من حالة التخلّف إلى حالة أكثر تقدماً³. من هنا يصبح من الضروري الإشارة إلى ثقافة الرّبع، وما للرّبع من تأثير على ذهنيات الجزائري الذي يصبح اتكالي على الرّبع في جميع المجالات⁴. وهو الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن المحدّدات الاجتماعية والشخصية.

المطلب الثالث: ثنائية المحدّدات الاجتماعية والشخصية

من منطلق أنّ المحدّدات الشخصية هي نتيجة للمحدّدات الاجتماعية، ولا أدلّ على ذلك من أنّ جميع رؤساء الجزائر⁵ ينتمون لجزائر العمق، فلا يوجد رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبية لا يتذكّر ظلم الاحتلال الفرنسي للجزائريين، ولم يعيش في البؤس والفقر من جرّاء الاحتلال،

¹ - سليم سداوي، الجزائر ومنظّمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وأفاقه، الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م، ص 4.

² - ينظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، بيروت: دار الشروق، 1976، ص 17 وما بعدها.

³ - محمد سويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهمّ مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 100.

⁴ - See : Isabelle Werenfels, **Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995**, London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 1st published, 2007, p 138.

⁵ - ينظر: رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلّة، الجزائر: دار المعرفة، طبعة مزيدة ومنقحة، 2001.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

فالقاعدة المشتركة لرؤساء الجزائر أنهم خرجوا من رحم مجتمع المعاناة والظلم والاضطهاد الفرنسي للشعب الجزائري بأكمله، كما أنهم يشتركون في تقدير تراث المجتمع الجزائري، ولاسيما كل ما يتعلّق بالثقافة الشعبية، والحكم والأمثال والثقافة الإسلامية، وحفظهم للقرآن الكريم، وتمسّكهم بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري المحافظ، فلا يمكن فصل المحدّات الاجتماعية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية عن المحدّات الشخصية فالأولى هي مكّلة للثانية، وكلاهما يهدفان إلى إرساء دعائم الوحدة الوطنية.

أولاً: المحدّات الاجتماعية

تمثّل المحدّات الاجتماعية مجموع القيم والأفكار والخطابات والثقافات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع، والتي تعتبر بمثابة المعيار القيمي لقبول أو عدم قبول القرارات وفق الشرعية الاجتماعية المستمدّة من هذه المكونات بحكم أنّها ليست مجرد مواقف عارضة مؤقتة بل إنّها تتميز بثبات نسبي، يجعلها مصدرًا لشرعية أو عدم شرعية السلوكات الخارجية للدول، ولهذا تلعب التوجّهات المجتمعية دورًا كبيرًا في تحديد مسار السلوك الخارجي، وتعرّف بأنّها "مجموعة الأفكار السياسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، والتي تحدّد رؤيتهم للعالم السياسي"¹، ولعلّ أبرز المحدّات الاجتماعية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية هو العامل الثوري والعامل الحضاري الديني، وكلاهما مكّلت للآخر، فالثورة التحريرية اندلعت باسم "الله" و"الله أكبر".

1- العامل الثوري:

شكّلت الثورة التحريرية باعتبارها مشروعًا تغييريًا ضمن مجرى التاريخ ومرجعية نظرية وفعالية للمجتمع الجزائري لأنّها جاءت بميلاد الدولة الوطنية الحديثة وحدّدت الآفاق لبناء هذه الدولة التي خرجت من رحم معاناة دامت 132 سنة، ورسمت طبيعة الدولة والنظام الاقتصادي والاجتماعي ورسّخت لطبيعة إنسانها ومجتمعها في سيرورته التاريخية والحضارية معيدة بذلك كينونة وهوية الإنسان الجزائري وجوهريّة الدولة المغيبيّة بفعل عوامل الطمس والإلغاء.

جاءت الثورة التحريرية بالمشروع الثوري والمشروع الثورية وهما يمثّلان معًا مبدأ الكليّاتية أو الكليّة الذي لا يقتضي تعريف المجتمع الذي يكون فيه بل يقتضي أيضًا رؤية مستقبلية للمجتمع هذا الذي يراد بناؤه وهو المبدأ الذي يهبّ المشروع الجمعي للتحرير معناه الحقيقي ويجسّد على مستوى الضمير

¹ - محمد السيّد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 202.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

الجمعي ذلك الانتقال الكيفي من التمرد إلى الثورة لا تطمح إلى تغيير الحياة فقط بل تنشئ الصيغ المشخصة لهذا التغيير¹، فقد أسست مرحلة النضال المسلح لتصورات متعلقة بالمشروع الاجتماعي المستقبلي للجزائر فكانت البداية مع بيان أول نوفمبر الذي حدّد شكل ومعالم الدولة-الأمة ورسم الأطر المرجعية لمقومات الشخصية الجزائرية².

لقد شكّلت الثورة التحريرية متغيّرًا أساسيًا في المجتمع الجزائري، على اعتبار أنّها من أهمّ عوامل التغيّر الاجتماعي، الذي هو لبّ الثورة وجوهرها، لأنّه نبع من ذات الجماعة التي تستشعر الحاجة إلى الثورة، فكان تعبيرًا عن إرادة أفرادها معتمداً على إمكانياتهم وطاقاتهم الذاتية، مستوعبًا حاجاتهم ومشكلاتهم، هادفًا إلى تحقيق آمالهم في مستقبل أفضل³. ولقد ساهمت الثورة التحريرية الكبرى في بناء المجتمع الجزائري على أسس صلبة قوامها "الثوابت الاجتماعية" رفض الظلم واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان والدعوة إلى العدل والمساواة وهي قيم اجتماعية يمكن اعتبارها ثوابت تستند إليها الجزائر في هندستها لسياستها الخارجية، ولا أدلّ على ذلك منم دعوة الجزائر إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على العدل والمساواة.

لقد تمكّنت الثورة من وضع مشروع سياسي واجتماعي جديد مع استقلال الأمة والشعب ونيل الحرية المسلوبة. وبدأت معالم الدولة الناشئة تتضح، واختار النظام السياسي الرؤية الاشتراكية في تسيير شؤون الدولة وتطوير المجتمع الذي سوف يحتاج إلى إيديولوجية الحشد والتعبئة في معركة البناء والتنمية.

لقد شكّل بيان أول نوفمبر 1954 مشروع مجتمع متكامل، حيث صيغ البيان بأسلوب شمولي وواضح تندرج ضمنه الخيارات الكبرى للمجتمع الجزائري بالنصّ على الانتماء العربي-الإسلامي للجزائر، إذ ذكر أنّ صورة الاستقلال الوطني تتحقّق بإقامة "الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية وتحقيق وحدة شمال إفريقيا داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي"⁴، ويكون البيان بذلك قد ألغى فكرة الإنتماءات العرقية البالية ورفض الانقسامات أو التحيز لأيّ طرف كان. كما عكس البيان مطالب الشعب الجزائري بأمانة⁵. ولقد قصد البيان في نصّه أن يكون

¹ - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية، (ترجمة: محمد فاضل الجمالي)، بيروت: الدار المصرية-الليبية، ط1، 2003، ص 420.

² - هدى هكوشي، "مشروع المجتمع الجزائري: دراسة في النظرية والتأسيس"، فكر ومجتمع، العدد: 21، يوليو/تموز 2014، ص 434.

³ - محمد السويدي، المرجع السابق، ص أ.

⁴ - بيان أول نوفمبر 1954.

⁵ - هدى عكوشي، المرجع السابق، ص 438.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

جامعاً وداعياً لجميع الشرائح الاجتماعية والتوجهات السياسية ضمن جهة واحدة ترفع لواء التحرير حتى ينتفي الخلاف.

أكد ميثاق 1976 على أنّ الشعب الجزائري هو شعب مسلم وأنّ الإسلام هو دين الدولة، فإنّه قد أصرّ من جانب آخر على الدور الإيجابي الذي لعبه الدّين طيلة المسيرة التاريخية والثورية للأمة الجزائرية، كما ظهر الإسلام كعامل هامّ في تحقيق التعايش الاجتماعي، والذي شكّل نسيجاً لحماية الأمة الجزائرية من الأخطار والتهديدات¹ "... هذا الدّين الذي شكّل بالنسبة للشعب الجزائري منذ السّاعات الأولى للاحتلال الكولونيالي قوّة نفسية وروحانية التي حفظت المجتمع من فقدان الأمل وسمحت له بالاستمرار من أجل البقاء².

وإلى جانب معركة البناء الاقتصادي هذه، لم تهمل الثورة بناء الإنسان الجزائري عقلياً وثقافياً، فأعطت الأولوية للتعليم والتكوين، حيث تمكّن أكثر من خمس $\frac{1}{5}$ الشعب الجزائري من الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات، دون إهمال لمبدأ التعريب لأنّه ضمان لوحدة الأمة الجزائرية واختيار استراتيجي من اختيارات الثورة الجزائرية³.

إنّ عملية بناء مجتمع جزائري هي في عمقها عملية يتداخل فيها المحدّد السياسي بالمحدّد الاجتماعي في معناه الأوسع، وعندما جاءت مرحلة البناء الوطني امتزج العمل السياسي واضطلعت النّخب الفكرية بمختلف شرائحها بالنّضال الوطني أثناء مرحلة الاحتلال الفرنسي وبعده في مرحلة بناء الدّولة الوطنية لترفع بذلك لواء تحديث مختلف الهياكل الاجتماعية الفرعية الأخرى. إذ أنّ النّخب الفاعلة الأخرى التي تزعمت عملية البناء لم يقتصر مجال فعلها على الحقل السياسي بل توسّع ليشمل مختلف الحقول المكوّنة للبناء الاجتماعي العام بدفعها في ذلك الرّغبة في توفير حظوظ النّجاح لتصوراتها ومشاريعها التحديثية التي لا تنفصل عن المعيش اليومي. إضافة إلى حظوظ الصّعود الاجتماعي والسياسي، وبرزت النّخبة السياسية في الجزائر كأداة تغيّر وتنافس حول السّلطة هذا بمنظار العلاقة الاجتماعية التي تؤسّس لتوزيع النفوذ وتجسيد الحراك الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري ذي الجذور والمكوّنات العربية-الإسلامية، والمحدّدات التي يتداخل فيها العقلاني بالأعقلاني

¹ - المرجع السّابق، ص 442.

² - أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزائر: دار القصة للنشر، الجزء الثاني، ط1، 2008، ص 557.

³ - محمد سويدي، المرجع السّابق، ص 11.

الفصل الثاني هـندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

والموضوعي بالذاتي والظاهر بالخفي¹، فعلى حدّ تعبير الرّئيس الراحل أحمد بن بلة: "نريد إرساء إشترافية ثورية تأخذ بعين الاعتبار تقاليدنا العربية-الإسلامية"².

2- العامل الحضاري الديني:

"... إنّنا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر الأمم، وهي لا تزال حية، ولم تزل، ولهذه الأمة تاريخها اللامع كمثل سائر أمم الدّنيا، وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا... ولا تريد أن تصبح هي فرنسا... ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها..."³ الإمام عبد الحميد بن باديس.

انطلاقاً من هذه المقولة، يمكن القول أنّ الشخصية الجزائرية مرّت في صمودها أمام محاولات الاحتلال الفرنسي طمسها وتذويبها بثلاث مراحل كالآتي:

أ- مرحلة التحوّل الذي أراده الاستعمار للشعب الجزائري والذي يتمثل في التخطيط لإذابة شخصيته من 1830 إلى 1945.

ب- مرحلة الصّحو في الشخصية الجزائرية، وظهور ملامحها واضحة المعالم، خصوصاً خلال الرّبع الثاني من القرن العشرين، من 1945 إلى 1954.

ج- مرحلة الثورة التي تمكّنت فيها الشخصية الجزائرية من فرض نفسها خصوصاً بعد الاستقلال حيث اتخذت لنفسها صوراً جديدة في مختلف الميادين السّياسية منها والثقافية والاقتصادية⁴.

كما فسّر الجزائريون التجنيس والإدماج على أنّهما تخلّي عن دينهم وقوميتهم العربية الإسلامية الجزائرية، وهو أعلى وأثمن ما يتمسّكون به، ولذلك رفضوا بإصرار، وبصورة قطعية هذا الاتّجاه، وعبر ابن باديس عن رأيهم وباسمهم وعلى لسانهم جميعاً في صيحته الخالدة:

شعب الجزائر مسلم	وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله	أوقال مات فقد كذب
أورام إدماجاً له	رام المحال من الطّلب ¹

¹ عبد الحميد ابن باديس، آثار ابن باديس، مقالات اجتماعية تربوية أخلاقية دينية سياسية، (إعداد وتصنيف: عمار الطالبي)، الجزء الثاني من المجلد الثاني، الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 2016، ص: 334.

² أحمد بن بلة، خطاب ساحة الشهداء، يوم: 01 نوفمبر 1962، ص 39.

³ محمد العربي ولد خليفة، الثورة الجزائرية.. معطيات وتحديات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط: 01، ت: 1991، ص 35.

⁴ نفس المرجع، ص: 37.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

لقد أعادت الثورة التحريرية الكبرى للشعب الجزائري سيادته الوطنية واستقلاله، ولم تنته المعركة بذلك؛ بل استمرت بتوسيع ودعم انتصارات الكفاح المسلح بالتشييد الثوري للدولة والمجتمع.²

لقد عرف المجتمع الجزائري عدّة مراحل مختلفة امتازت بفترات من الانتصارات وفترات الغزو والاحتلال الذي كان له تأثير عمودي على التركيبة الاجتماعية في الجزائر، فقد استعاد الشعب الجزائري استقلاله بعد كفاح طويل، وثورة تحريرية خاضها بقيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، فكانت حربًا ضارية سيخلدها التاريخ ملحمة من ملاحمه الكبرى التي ميّزت انبعاث شعوب العالم الثالث. ومنذ الاستقلال اندفع الشعب الجزائري بكلّ حزم في بناء الدولة، وتشيد مجتمع جديد أساسه القضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وغائته ازدهار شخصية الفرد وترقية الجماهير الشعبية.³

لقد شهد المجتمع الجزائري تحولات عميقة على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي تتجاذبه تيارات فكرية وإقليمية وعالمية تريد أن تطبعه وتشكل شخصيته.⁴

ثانياً: المحددات الشخصية

تندرج المحددات الشخصية في معلم ثلاثي الأبعاد لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية مكّلة للمحددات الاجتماعية وتمثلة في تلك المتغيرات القيادية لصانع القرار، وهي مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي، وهي تتميز عمّا عداها من محدّدات هندسة السياسة الخارجية بأنّها تنتج أثرها على هندسة السياسة الخارجية بشكل مباشر، فإذا كان القائد السياسي "يدرك" ميزان القوى بشكل معيّن ويتصرّف بناء على هذا الإدراك، فإنّه لا يدرك الدوافع الذاتية ثمّ يتصرّف. ولكن تلك الدوافع تؤثر على تصرّفاته وسياساته بشكل يتعدى المتغير النفسي إلى حدّ بعيد.

تمثّل المتغيرات القيادية النفسية، أي المتغيرات المرتبطة بالبيئة النفسية للقائد السياسي، والإدراكات، والتصورات الذهنية للقائد السياسي الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية

¹ - يحي بوعزيز، سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 م ويليها السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص 96.

² - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، ص 74.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، وزارة الثقافة والإعلام، ص 9.

⁴ - العمري الطيب، "التحوّلات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاصّ بالملتقى الدولي حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظلّ التحوّلات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، ص 443.

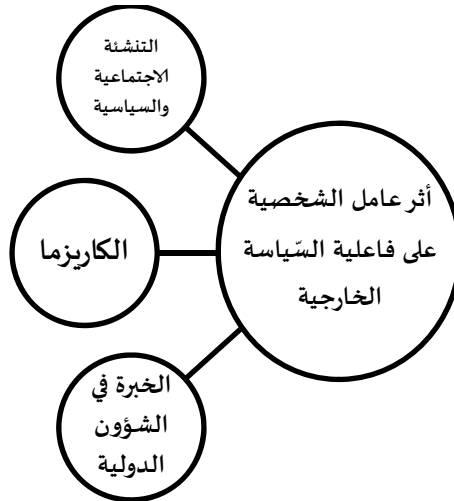
الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

البنوية لها تأثيرها على هندسة السياسة الخارجية¹، وكلّ هذه النّقاط لا يمكن رؤيتها في هندسة السياسة الخارجية وإنّما فقط من خلال المواقف المعلنة والقرارات المتّخذة.

إنّ المجتمع هو الذي ينتج النخبة الحاملة لقيمه بغرض أن تتولّى زمام القيادة والحكم، وتظهر الجزائر اليوم ككتلة جامعة تتمحور حول الإيديولوجية الوطنية بما تحمله من رموز وتمثيلات لأنّها تمثّل بالنّسبة للمجتمع وسيلة لإدماجه وتوحيده، وتدفع النّخبة السّياسية الحاكمة أو المعارضة إلى تبني قيم المجتمع لتوظيفها وجعلها قيماً ومحدّدات رئيسية للثوابت الوطنية².

ففاعلية صنع القرارات في السياسة الخارجية تستمدّ بدرجات متفاوتة في الخصائص التي يكتسبها أثناء تنشئته الاجتماعية، لذلك تمّ الجمع بين ثنائية المحدّدات الاجتماعية والمحدّدات الشخصية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، لأنّ ثقافة صانع القرار في السياسة الخارجية يستمدّها من بيئته الاجتماعية. فالعوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية التي نما فيها الطّفل-القائد فيما بعد- تؤثر على نمط شخصيته بالإضافة إلى العوامل المكتسبة التي تشمل: الاهتمام بالشؤون الدّولية، وخبرته في ذلك المجال المستمدّة من الدّراسة الواسعة والأوضاع السّياسية السّائدة، ودرجة وطنيته، وقوّة شخصيته، هي عوامل تؤثر على شخصية صانع القرار في السياسة الخارجية للجزائر، كما هي موضّحة في الشكل رقم 10 الآتي:

شكل رقم: 10 أثر عامل الشخصية على فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية



المصدر: إعداد الطالبة مستوحى من المرجع نفسه.

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 372.

² - هدى عكوشي، مرجع سابق، ص 446.

أ- التنشئة الاجتماعية والسياسية:

تؤثر التنشئة الاجتماعية والسياسية على صقل شخصية صانع القرار وبالتالي انعكاسها المباشر على هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، والمشارك لدى جميع رؤساء الجزائر أنه شاركوا في الثورة التحريرية، وهنا يظهر التأثير العمودي للثورة التحريرية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بشكل مباشر على شخصية صانع القرار، كما أن جميع رؤساء الجزائر دون استثناء يشتركون في تأثير العامل الديني فيهم، أنهم نشؤوا تنشئة اجتماعية أصيلة خاصة بالمجتمع الجزائري، حفظ القرآن الكريم، التمكن من اللغة العربية¹. كما أن التنشئة الاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في خلق كاريزما لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

ب- الكاريزما:

يتحدد دور كاريزما القائد السياسي في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في فرضية أنه كلما زاد اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية، زاد احتمال انعكاس المتغيرات القيادية على هندسة السياسة الخارجية لدولته². وهو ما يعرف بكاريزما القائد السياسي. فمعظم رؤساء الجزائر يتمتعون بشخصية كاريزمية في المحافل الدولية مستمدة من تاريخ الثورة التحريرية التي هزمت أكبر قوة أطلسية بعد 132 سنة من الاحتلال الاستيطاني في الجزائر، ومن الصور المعبرة عن كاريزما القائد الجزائري مثلاً مشهد الرئيس الراحل هواري بومدين عند دخوله إلى هيئة الأمم المتحدة سنة 1973، ونهوض جميع الوفود الحاضرة مصفحةً وكان التعليق المصاحب لدخول الرئيس الراحل هواري بومدين: "رئيس الثورة" ثم قدم خطابه الشهير ومنه المقطع الآتي:

"...فمما يدعو إلى الدهشة أن يدشن الإنسان العقد الحالي بغزو القمر، مبرهنًا بهذه البراعة الخارقة على أن قدرته العلمية والفنية هي في مستوى أعقد المشاكل التي تطرحها الطبيعة، في حين يكاد يكون عجزه مطلقًا أمام مأساة الفقر والبيؤس في العالم. إنَّ مشكل التنمية المطروح منذ ربع قرن على اعتبار أنه يمثل إحدى الأولويات في العالم، قد أصبح اليوم هو أولوية الأولويات التي ينبغي علينا

¹ - ينظر الملحق رقم: 01، ملاحق الجانب النظري، أولاً: تعاريف رؤساء الجزائر.

² - هدى عكوشي، مرجع سابق، ص 377.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

أن نواجهها دون انتظار، إذا كنا نريد تجنب الاحتمال المؤلم بتحوّل هذا المشكل إلى مصدر لانتشار يستحيل التحكم فيه"¹.

فالشخصية الثورية تفرض وجودها على السّاحة الدّولية، ومن ذلك ما فعله الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة في فترة وجيزة بعد انتخابه رئيسًا للجزائر من إرجاع مكانة الجزائر في المحافل الدّولية، حيث كانت إحدى أولويات برنامجه الانتخابي في 1999.

وهو الأمر الذي يدعونا إلى الإشارة إلى أهمّية النخبة السّياسية² أيضًا في تحديد مواقع الإحداثيات الشخصية في معلم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، فالمقصود بالنخبة السّياسية مجموعة من الأفراد التي تمتلك مصادر وأدوات القوّة السّياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامّة وصنع القرارات الرّئيسة في المجتمع، وتضمّ هذه المجموعات قيادات السّلطين التنفيذية والتشريعية الأحزاب السّياسية والمؤسّسة العسكرية³.

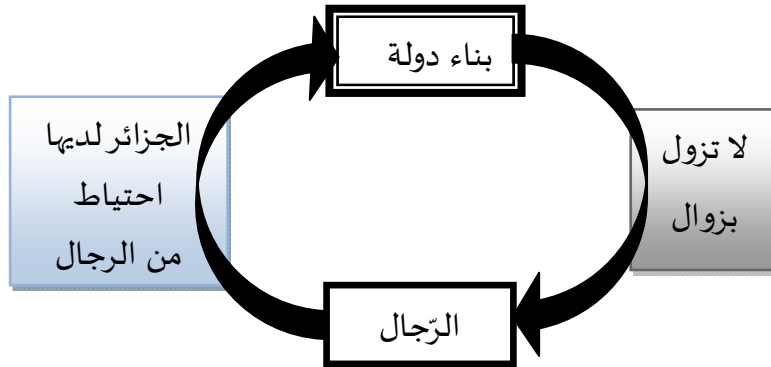
تتمثّل الإحداثيات الشخصية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في دور النخبة السّياسية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، وتحديدًا دور القيادة السّياسية، فكثيرًا ما يتمّ تصنيف المراحل الزّمنية المختلفة في الجزائر خصوصًا بعد الاستقلال وربطها بأسماء رؤساء ذلك الوقت فنقول الجزائر في عهد الرّئيس الرّاحل أحمد بن بلة والجزائر في عهد الرّئيس الرّاحل هواري بومدين، والجزائر في عهد الرّئيس الرّاحل الشاذلي بن جديد، والجزائر في عهد الرّئيس الرّاحل محمد بوضياف، والجزائر في فترة حكم الرّئيس علي كافي، والجزائر في عهد الرّئيس اليمين زروال، والجزائر في عهد الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة. فالجزائر وفيه في سياستها الخارجية للعوامل الشخصية الخاصّة بصانع القرار لديها، ويمكن تلخيص السّمات الشخصية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في مقولتين تشكّلان دعامة هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، كما هي موضّحة في الشكل رقم: 11 الآتي:

¹ - خطاب سيادة الرّئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الشعبية أمام الدّورة الاستثنائية للجمعية العامّة للأمم المتحدة، أفريل 1974، ص: 13.

² - ينظر: جيلالي صاري، بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850-1950)، الجزائر: منشورات ANEP، طبعة خاصّة، وزارة المجاهدين، 2007.

³ - محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 187.

شكل رقم: 10 السّمات الشخصية لصانع القرار في الجزائر



المصدر: إعداد الطالبة بناء على مقولة الرّئيسة الرّاحل

هواري بومدين والرّئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.

"بناء دولة لا تزول بزوال الرّجال" و"الجزائريون لديها احتياطي من الرّجال" مقولتان تلخّصان أهميّة المحدّدات الشخصية ودورها في بناء الدّولة الجزائريّة، ومن خلالها هندسة سياسة خارجيّة مستقلّة مبنية على الثّوابت السّيادية.

لقد اتّسمت هندسة السّياسة الخارجيّة الجزائريّة بسيطرة المحدّدات الشخصية فيها، وذلك راجع لتجربتها بعد الاستقلال، التي كانت مرّكزة في شخصيّة رئيس الجمهوريّة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسّسة الرّئاسة على حقل السّياسة الخارجيّة، تخطيطاً وتنفيذاً منذ الاستقلال، وذلك جزاء منح الدّساتير الجزائريّة سلطات واسعة للرّئيس في توجيه وتحديد السّياسة الداخليّة والخارجيّة للبلاد¹.

ج- الخبرة في الشّؤون الدّولية:

تلعب الخبرة في الشّؤون الدّولية دوراً بارزاً في هندسة السّياسة الخارجيّة الجزائريّة، فمثلاً خبرة الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة في الشّؤون الدّولية لسنوات السّبعينات عندما كان على رأس وزارة الشّؤون الخارجيّة مكّنته من إرجاع الجزائر إلى مكانتها الدّولية بعد انتخابه رئيساً للجمهوريّة عام 1999، على الرّغم من الظّرف الصّعب الذي كانت تمرّ به الجزائر بعد عشية من الإرهاب، تمكّن من إخراجها من عزلتها، وكانت ضمن برنامجه الانتخابي.

¹ - عديله محمد الطاهر، "أهميّة العوامل الشخصية في السّياسة الخارجيّة الجزائريّة 1999-2004"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص: 82.

جدول رقم:03 يوضح السّمات الشخصية لرؤساء الجزائر¹

الرئيس	فترة الرئاسة	السّمات الشخصية
أحمد بن بلة	(1962-1965)	-الضبابية الأيديولوجية -الزعة السلطوية -الإقدام والشجاعة وروح المغامرة -الأخلاق
هواري بومدين	(1965-1978)	-تكوين ثقافي عربي وإسلامي مع تفتح كبير على الغرب وثقافته -تتبع خطوات عبد الناصر في الوصول والحفاظ على السلطة -تحكم كبير في الأعصاب -التكنم الشديد وعدم الاندفاع -الاستناد على تناقضات النظام والمجتمع لتثبيت النفوذ -التريث في اتخاذ القرارات -قدرة وصرامة ومنهجية فائقة في التنظيم وتوظيف الكفاءات
الشاذلي بن جديد	(1979-1992)	-الزعة البرغماتية -محدودية تكوينه الثقافي -التأثر بالأقارب والمحيطين به -الخوف من الخطيرين عليه -حب الرفاهية والحياة الرغدة
محمد بوضياف	(1992)	-شخصية تاريخية كبيرة جدا، من جماعة الست الذين فجروا الثورة -لديه إيديولوجية قريبة جدا من التيارات الماركسية المعادية للتيارات الدينية -رجل صادق في وطنيته ونزاهته
علي كافي	(1992-1994)	-مجاهد ووطني مخلص. -رفض التفتح الديمقراطي الذي شرع فيه الشاذلي بن جديد -تسيير الشؤون العامة، خاصة الاقتصادية
ليامين زروال	(1994-1999)	-العودة الى القاعدة التي يجب أن تسود في الجزائر، والمتمثلة في ضرورة تمركز السلطة في يد شخص واحد للحفاظ على الاستقرار -الثقة التي يحظى بها زروال داخل الجيش -إعادة نوع من التوازن داخل دواليب السلطة بين دعاة الحوار والحل السياسي ودعاة الكل أممي أو ما يسمونهم بالإستئصاليين -الثقة التي يحظى بها لدى قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ
عبد العزيز بوتفليقة	منذ 1999	-إعادة الاعتبار للدولة الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي -الأخذ بعين الاعتبار بعض المطالب الشعبية التي قمعت في التسعينيات

¹ - حسب الدكتور رايح لونيبي في كتابه: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ - تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة.

<p>"المطالبة بحوار وطني ومصالحة وطنية -إقرار الوثام المدني -تطوير الوثام المدني الى قانون المصالحة الوطنية عام 2005، يقضي بمحو المرحلة السابقة ومعالجة انعكاساتها الاجتماعية والإقتصادية -دخول الجزائر مرحلة جديدة في عهده "مرحلة انتقالية"، تتطلب ضرورة نقل السلطة الى جيل آخر غير جيل الثورة</p>		
--	--	--

وبعد التطرق إلى محدّدات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، سيتمّ الانتقال إلى المؤسّسات والأجهزة المكلفة بهندسة السياسة الخارجية الجزائرية، فإذا كانت المحدّدات التاريخية والجغرافية محرّكة للأداة الإستراتيجية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، والمحدّدات السياسية والاقتصادية محرّكة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، والمحدّدات الاجتماعية والسياسية محرّكة للدبلوماسية الثقافية الجزائرية؛ فإنّ مؤسّسة الرئاسة ومؤسّسة الحكومة والوزارات السيادية هي المشاركة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: ورشات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

يشكّل موضوع هندسة السياسة الخارجية مادّة شديدة الصّعوبة، بالغة التعقيد، بسبب تداخلها مع العديد من القضايا التي تتجاوز نطاق الهندسة الدبلوماسية إلى المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ممّا يتطلّب إسهام كثير من الوزارات والأجهزة واللجان المشتركة في تشكيل السياسة الخارجية فضلاً عن تأثير القوى والمصالح المختلفة في هندستها¹. وترتبط مؤسّسات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية عمودياً بمنطق هندسة السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة في الثوابت السيادية التي تؤطر القرار الخارجي. وترتبط أجهزة صناعة السياسة الخارجية أحياناً بعملية هندسة السياسة الخارجية الجزائرية المؤكّدة دستورياً على أنّها من صلاحيات رئيس الجمهورية في وضع وتوجيه السياسة الخارجية². هذا التوجّه كرّسته الدساتير الجزائرية لسنتي 1989 و1996 والتعديل

¹ - مكتبة السياسة الدولية، "عملية صنع السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 85، يناير 1984، ص 198.

² - المادّة 3/77 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرّخ في 7 ديسمبر 1996، المتعلّق بإصدار نصّ تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 28 نوفمبر 1996، المعدّل والمتّم بموجب القانون رقم 02-03، المؤرّخ في 10 أفريل 2002، المتضمّن التعديل الدستوري، الجريدة الرّسمية رقم 25 الصّادرة بتاريخ 14/04/2002، المعدّل والمتّم بموجب القانون رقم 19-08، المؤرّخ في 15 نوفمبر 2008، المتضمّن التعديل الدستوري، الجريدة الرّسمية رقم 03 الصّادرة في 16 نوفمبر 2008.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

الدستوري 2016 بفضل التحوّلات السياسية التي شهدتها الجزائر وما رافقها من تنظيم مؤسّساتي جديد.

ترتبط هندسة السياسة الخارجية الجزائرية ارتباطاً وثيقاً بالهندسة الدستورية والهندسة المؤسّساتية في النّظام السياسي الجزائري ومحتوى الممارسة السياسية التي يفرزها، كما سبقت الإشارة إليه، فاتّخاذ وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية ووظيفة ومسؤولية تتقاسمها مجموعة من الأجهزة والمؤسّسات السيادية في الجزائر مستندة في ذلك إلى المعايير والمبادئ والقيم التي تؤطّر نشاط ووظيفة السياسة الخارجية هي التي تحدث الفوارق بين السلوكيات الخارجية للوحدات السياسية¹، كما أنّ عملية هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مسألة فصلت فيها الدساتير والمواثيق الوطنية، بأن أقرّت بدور الرّئاسة ومؤسّساتها ووزارات السيادة² في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية كالآتي:

المطلب الأوّل: دور رئيس الجمهورية في هندسة السياسة الخارجية

يمكن اعتبار مؤسّسة رئاسة الجمهورية المؤسّسة الأولى في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، فهي التي تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية معتمدة في ذلك على مؤسّساتها ووزارتها السيادية، ولذلك سيتمّ التطرّق لدور رئاسة الجمهورية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، بداية بمؤسّسات الرّئاسة، ومن ثمّ الوزارات السيادية باعتبارها ورشات لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

لقد أكّدت جميع دساتير الجزائر على دور رئيس الجمهورية المحوري في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، فهو الذي يحدّد ويوجّه السياسة الخارجية، وهو الذي يمثل الدّولة في الدّاخل والخارج، ويعيّن السّفراء والقناصل وهو الذي يقوم بإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدّولية والمصادقة عليها، كما أنّه يوافق على الهدنة والسّلم¹.

يحتلّ رئيس الجمهورية مكانة هامّة ورئيسية في النّظام السياسي الجزائري باعتباره رئيساً للجهاز التنفيذي وكذلك في مجال السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية مركّزة في يد رئيس

¹ - حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النّظرية للتحليل، ص 241.

² - محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الزّواج إلى التفكّك"، ص 153.

¹ - مصطفى آيت عباس، وضع وتوجيه السياسة الخارجية في الجزائر، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، قسم: القانون العام، فرع: الدّولة والمؤسّسات العمومية، إشراف الأستاذة الدكتورة: سعاد الغوثي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص 15-14.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

الجمهورية¹، وسلطة رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية حصرية، تستبعد أيّ تدخّل فعلي فيها من طرف السلطات الأخرى. ورئيس الجمهورية غير مسؤول أمام أيّ مؤسسة بخصوص موضوع السياسة الخارجية، لذلك فهو غير ملزم بتقديم أيّ حصيلة أمام أيّ مؤسسة، كما ليس لأيّ مؤسسة أن تدفع بمسؤوليته في هذا المجال².

يمكن اعتبار مؤسسة الرئاسة بمثابة الورشة الكبرى لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية، وتضمّ مجموعة من الورشات، كلّ ورشة يمكنها أن تتخصّص في جانب من جوانب اتخاذ القرار، سواء كان داخليًا أو خارجيًا.

تحدّد هذه الأبعاد الثلاثة إطار ممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته في مجال السياسة الخارجية وتسمح بفهم المجال الواسع الذي يتمتّع به، أولاً في وضع تصوّر لها وصياغتها في إطار مجموعة من الأسس الدستورية ذات الأبعاد السياسية، التاريخية والأخلاقية، وثانيًا في تعيين مختلف الفاعلين فيها.

ويتولّى رئيس الجمهورية سلطة التعبير عن مضمون السياسة الخارجية في الدّاخل والخارج، فهو صاحب الكلمة الفصل في كلّ ما من شأنه أن يشكّل التزامًا للدولة تجاه الخارج، بل وكلّ إجراء أو تصرّف أو تصريح يجب أن يجد مرجعيته في المضمون أو الإطار الذي يضعه رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية¹.

يعيّن رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول، الذي ينقذ برنامج رئيس الجمهورية وينسق من أجل ذلك عمل الحكومة. ويولي الوزير الأول وزير الشؤون الخارجية في الأهمية. لأنّه يعتبر رئيس الجهاز الدبلوماسي. وبناءً على مذكرته لرئيس الجمهورية يقوم بإعطاء قائمة إسمية لرئيس الجمهورية بموجبها يتمّ إرسال رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج. كما أنّ وزير الشؤون الخارجية يعتبر ممثّل رئيس الجمهورية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أنّ وزارة الشؤون الخارجية تعتبر بمثابة حلقة الوصل بين مختلف الوزارات الأخرى والدول الأجنبية.

¹ هذه القاعدة عرفت استثناءً واحدًا، وذلك عند تأسيس المجلس الأعلى للدولة والذي أصبحت بموجبه جميع صلاحيات رئيس الجمهورية في يده وكنتيجة منطقية، مورست صلاحيات وضع وتوجيه السياسة الخارجية بصورة جماعية من طرف المجلس الأعلى للدولة.

² مصطفى آيت عباس، المرجع نفسه، ص 10.

¹ نفس المرجع، ص ص 12-13.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

وكتابة الدولة المكلفة بالجالية الجزائرية في الخارج، بالإضافة إلى الوزارات الأخرى، السيادية منها، والتي تلعب دورًا في هندسة السياسة الخارجية، خصوصًا وزارة الشؤون الداخلية ووزارة الدفاع الوطني اللتان تهتمان بالجانب السياسي الأمني، وفي بعض الأحيان يلاحظ أنّ هناك تداخل في شؤون السياسة الخارجية. نظرًا لتداخل وتعقد العلاقات الدولية المعاصرة، وتشعب مجالاتها الأمنية، السياسية، الاقتصادية وغيرها¹.

غير أنّه من الناحية العملية، نجد أنّ رئيس الجمهورية ليس السلطة الوحيدة الموكلة لها التعبير في مجال السياسة الخارجية، إذ يقوم بتفويض فاعلين آخرين للقيام بذلك²، ومن ذلك استعانتها بفاعلين مؤسّساتيين في هندسة السياسة الخارجية¹، بدءًا بمؤسّسات الرئاسة ومن ثمّ الوزارات السيادية التي تمثل الوظيفة الأساسية لأيّ وزارة في القيام بتنفيذ السياسة العامة المقرّرة في القطاع الذي تمثّله. يتولّى الوزارة وزير يعتبر رئيسها الإداري الأعلى، وله من السلطات والاختصاصات ما يساعده على القيام بمهامه².

تتمثّل مؤسّسات رئاسة الجمهورية التي تسهم في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في مؤسّسات السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية ممثلة في رئاسة الجمهورية، السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بغرفتيه والسلطة القضائية ممثلة في المجلس الدستوري .

المطلب الثاني: دور البرلمان بغرفتيه مؤسّسة السلطة التشريعية

يعدّ مجلس الأمة³ الغرفة الثانية للبرلمان الجزائري، تأسّس هذا المجلس لأوّل مرّة بموجب دستور 28 نوفمبر 1996 المادة 98. ويمثّل مجلس الأمة بمعوية المجلس الشعبي الوطني السلطة

¹ محمد مسعود بونقطة، "دور الفواعل الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة فكر ومجتمع، العدد الثالث والعشرون، يناير/كانون الثاني 2015، ص: 15.

² تنصّ المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 403-02، المؤرّخ في 26/11/2002، المحدّد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرّسمية رقم: 79، الصّادرة بتاريخ 01 ديسمبر 2002 على ما يلي: "يعتبر وزير الخارجية عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة. ويمكن أشخاصًا مفوضي قانونًا من رئيس الجمهورية أن يتمتعون بسلطة مخولة من وزير الشؤون الخارجية عند الاقتضاء التعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسمه".

¹ خصوصًا بعد التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر، من إفرازات ما سمي بالربيع العربي والتهديدات الأمنية في السّاحل.

² علي زغود، الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية، الجزائر: المؤسّسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1984، ص 60.

³ يضم 144 عضوًا، ينتخب ثلثا (3/2) أعضائه أي 96 عضوًا عن طريق الاقتراع غير المباشر من بين ومن طرف أعضاء المجالس المحلية (المجالس الشعبية البلدية والولائية) ضمن كل ولاية، فيما يعين رئيس الجمهورية الثلث المتبقي أي 48 عضوًا. تدوم عهدة مجلس الأمة ست (06) سنوات، فيما تجدد تشكيلته بالنصف كل ثلاث سنوات. الأمر الذي ترتب عنه تطبيق الحكم الانتقالي المنصوص عليه في المادة 181 من الدستور لتحديد النصف الأول الواجب تجديده في جانفي 2001.

الفصل الثاني هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

التشريعية. وبهذا الصدد، فهو يصوّت على القوانين بأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) عدد أعضائه. ولا يمكن إخطار مجلس الأمة إلا بالنصوص التي تمت المصادقة عليها على مستوى المجلس الشعبي الوطني، علما أنه لا يتمتع بسلطة تعديلها. وفي حالة عدم الاتفاق بين المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، تُنشأ لجنة متساوية الأعضاء تكلف باقتراح نصّ معدّل يعرض على موافقة الغرفتين من دون أية إمكانية لتعديله¹.

تساهم الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها ممثلة السلطة التشريعية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية لمساعدة السلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا عندما يتعلّق الأمر بالعدوان مثلاً على دولة من الدول، فيبدي البرلمان عن طريق نوابه رأيه بهذا الخصوص، إضافة إلى المساهمة في سنّ القوانين الخاصة بمجال السياسة الخارجية ومساعدة السلطة التنفيذية في ذلك.

كما يقتصر دور السلطة التشريعية بالتعاون مع وزارة الداخلية في السياسة الخارجية، ما تعلقّ منها بمواضيع الحالة المدنية للجالية الجزائرية بالخارج، وما عدا ذلك يظلّ إسهام البرلمان في السياسة الخارجية الجزائرية ليس ذا أولوية بالنسبة لهذا الجهاز التشريعي المرتبط أساساً بهذه السياسة الداخلية المقترنة أساساً بالحياة الاقتصادية والأمنية والسياسية التي يعبر عنها ممثلو الشعب¹.

وبما أنّ مجال هندسة السياسة الخارجية من صلاحيات رئيس الجمهورية، لم يبق للبرلمان سوى بعض الأدوار الشكلية في السياسة الخارجية منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

2- فتح مناقشة حول السياسة الخارجية، بمناقشة البرلمان لبرنامج الحكومة وبيان سياستها العامة ومشاريع قوانين المالية².

المجلس الدستوري مؤسّسة السلطة القضائية:

¹ - www.elmouradia.dz

¹ - مسيح الدين تسعديت، دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية الجزائرية للفترة 1997-2002، إشراف الأستاذ: سعود صالح، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2003، ص72.

² - المرجع نفسه، ص 81.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

أنشئ المجلس الدستوري بموجب دستور 23 فيفري 1989، الذي ينص في مادته 153 : "يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور".

يحدد الدستور تشكيلة المجلس و اختصاصاته ومدّة عهده أعضائه و مجالات و فترات المراقبة المنوطة به و السلطات الدستورية المؤهلة لإخطاره و كذا آرائه بما يترتب عنها من آثار، كما توضح هذه المسائل نصوص تنظيمية أخرى¹.

وبخصوص السّطات المخوّل لها إخطار المجلس، فإن المادة 166 من الدستور تذكر في نصّها " رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة "

بالإضافة إلى صلاحياته في مجال مراقبة مدى مطابقة النصوص للدستور، فإن المجلس الدستوري وبموجب المادة 163 (الفقرة 2) من الدستور، يسهر على صحة عمليات الاستفتاء و انتخاب رئيس الجمهورية و الانتخابات التشريعية و يعلن نتائج هذه العمليات¹.

فهو الذي ينظر في دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية، إمّا برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في دخولها حيّز النّفّاذ. وبهذا يقوم المجلس الدّستوري باعتباره السّطة القضائية في الدّولة بمساعدة السّطة التنفيذية في مجال القوانين.

المطلب الثالث: دور الوزارات السيادية في هندسة السياسة الخارجية

يمكن اعتبار مؤسّسات الوزارات السيادية بمثابة ورشات لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية، فإذا كانت مؤسّسات الجمهورية تمثّل دور السّطات الثلاث في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، فإنّ الوزارات السيادية تمثّل ورشات لهندسة السياسة الخارجية كالاتي.

أولاً: وزارة الدّاخلية ووزارة الخارجية

نظرًا للترابط الوثيق والعميق بين السياسة الدّاخلية والسياسة الخارجية، تمّ الجمع بين هاتين الوزارتين لبحث دورهما في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، واللّتان تهدفان أساسًا إلى تحقيق

¹- تخضع تشكيلة المجلس الدستوري لإحكام الفقرة الأولى من المادة 164 من الدستور. وقد أصبحت هذه التشكيلة، منذ التعديل الدستوري ليوم 28 نوفمبر 1996، تضم تسعة أعضاء: ثلاثة (03) أعضاء من بينهم رئيس يعينهم رئيس الجمهورية، اثنان (02) ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، اثنان (02) ينتخبهما مجلس الأمة، وعضو واحد (01) تنتخبه المحكمة العليا وعضو واحد (01) ينتخبه مجلس الدولة. www.elmouradia.dz

¹- المرجع السابق.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

السّلم والاستقرار الداخلي والإقليمي، بالانتقال من تحقيق السّلم والمصالحة الوطنية داخليًا إلى تعميمه خارجيًا.

1- وزارة الداخلية ورشة لهندسة السّلم:

انطلاقًا من أنّ السياسة الخارجية هي امتداد ومرآة عاكسة للسياسة الداخلية، فإنّ لوزارة الداخلية دور في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التعاون في المسائل الأمنية من أجل هندسة الدبلوماسية الأمنية، إذ لا يمكن لوزارة الخارجية هندسة قرار ما دون معرفة أبعاده وتأثيراته الداخلية.

كما يتركز دور وزارة الداخلية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية أساسًا في المسائل المدنية المتعلقة بالحالة المدنية للجالية الجزائرية بالخارج والأجانب المتواجدين بالجزائر، بالإضافة إلى التنسيق في مجال التعاون الثنائي لمكافحة الجريمة المنظّمة والاتجار بالمخدرات ومكافحة ظاهرة الإرهاب، هذا كلّه بهدف تحقيق السّلم والمصالحة الوطنية، ولا أدلّ على ذلك من تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية باعتباره مخطّطًا لهندسة السّلم على مستوى هندسة السياسة الداخلية إلى مخطّط هندسة الاستقرار الإقليمي والدّولي على مستوى هندسة السياسة الخارجية.

2- وزارة الخارجية ورشة لهندسة الدبلوماسية:

يستمد وزير الشؤون الخارجية أهميته من رئاسته لأهمّ جهاز إداري ذي صلة بالشؤون الدولية وهو وزارة الخارجية، التي تسهم في هندسة السياسة الخارجية من خلال التمثيليات في مختلف الدّول والمنظّمات الدولية ممّا يسمح لهذه الوزارة السيادية بالحصول على امتيازات وسلطات لا تتوفّر لدى الوزارات الأخرى، وتعتبر كذلك من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، فمن حيث المعلومات تقوم مختلف المراكز الدبلوماسية بإرسال تقارير مفصّلة ومستمرّة عن أوضاع الدّول المختلفة التي توجد بها، وبعد وصول هذه التقارير يتمّ تحليلها عن طريق خبراء مختصّين يعملون إلى جانب رئيس ديوان الوزير، ورئيس ديوان كاتب الدّولة المكلف بالجالية الجزائرية في الخارج، ورئيس ديوان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية، وهو ما يطلق عليهم باسم المكلفين بالدراسات والتلخيص، الذين يقومون بالاتصال مع خبراء موزّعين على أقسام رئيسية في وزارة الشؤون الخارجية لدراسة وتحليل الأحداث الدولية لإعطاء

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

تقارير عن ذلك رئيسية في وزارة الشؤون الخارجية وهم في اتصال مباشر مع الوزير والوزيرين المنتدبين. ألغيت بموجب التعديل الوزاري 09 سبتمبر 2013 كتابة الدولة المكلفة بالجالية الجزائرية في الخارج¹.

لا تشير أحكام الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال بأي شكل من الأشكال إلى مهام أو صلاحيات وزير الشؤون الخارجية²، وإنما يستمد مهامه من سلطة رئيس الجمهورية وصلاحياته في مجال السياسة الخارجية وذلك بواسطة مرسوم رئاسي¹، فتوكل له مهام تنشيط هذا التصور وتنسيقه ونشر مبادرات التعاون الدولي والعلاقات الدولية للدولة وأعمالها، وفي هذا السياق، فهو مكلف بضمان تنسيق وانسجام كل مرحلة في تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية قصد تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد، إضافة إلى تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإدارتها في مجال العلاقات الدولية، كما يعمل على إعداد المعاهدات والاتفاقيات الدولية وكذا النصوص المتعلقة بالمهام المخولة للدائرة الوزارية وللممثلات الدبلوماسية والقنصلية والأعمال المسندة إليها²، كل هذا عن طريق الهندسة الدبلوماسية التي تعتبر أداة هندسة السياسة الخارجية الأكثر فعالية.

من الناحية العملية، يقوم وزير الشؤون الخارجية من خلال مصالح وزارته، وبصورة منتظمة بتقديم تحاليل وآراء وتوصيات بخصوص أهداف وخيارات السياسة الخارجية وهو بمثابة المستشار الأول لرئيس الجمهورية بخصوص تصور وصياغة السياسة الخارجية. بالإضافة إلى المستشار الدبلوماسي³، الذي يساعد وزير الخارجية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

كما أنّ هذه الأداة، أي الهندسة الدبلوماسية، هي التي سيتم التركيز عليها في ورشات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، من ناحية الدبلوماسية الأمنية والدبلوماسية الطاقوية.

¹ - محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص 16.

² - يستثنى من هذا الأمر دستور 1963 الذي نصّ في مادته رقم 41 على دور اقتراح للسفراء والمبعوثين فوق العادة.

¹ - مصطفى آيت عباس، وضع وتوجيه السياسة الخارجية في الجزائر، ص 19.

² - المرجع نفسه، ص 20.

³ - تعتبر وظيفة المستشار الدبلوماسي في الجزائر حديثة نوعاً ما، فقد تمّ استحداثها ضمن هيكل رئيس الجمهورية مع مطلع الثمانينات. ويطرح استحداث وظيفة المستشار الدبلوماسي مسألة طبيعية علاقته المهنية مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية. يقدم فيها وزير الشؤون الخارجية، من خلال مصالح وزارته، ملفات متعلقة بالسياسة الخارجية إلى رئيس الجمهورية ليقرّر فيها، وهنا يقوم المستشار الدبلوماسي بالأطلاع عليها ودراستها وتقديم حوصلة بشأنها إلى رئيس الجمهورية. في هذه الحالة إذن، تحمل العلاقة طابع التنسيق والتعاون بين المستشار الدبلوماسي من جهة، ووزير الشؤون الخارجية ومصلحه من جهة أخرى.

ثانياً: ثنائية وزارة الطاقة ووزارة الدفاع

نظراً لهذا الارتباط الوثيق بين تحقيق الأمن الذي توكل مهمته لوزارة الدفاع وتحقيق التنمية الموكلة لوزارة الطاقة نظراً لارتباط الاقتصاد الجزائري ببيع البترول، ثم الجمع بين وزارتي الدفاع والطاقة في بحث دورهما في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، ولا أدلّ على ذلك من سعي الجزائر الدؤوب إلى تحقيق أمنها الطاقوي ضمان لتحقيق أمنها الوطني، في انتظار تحقيق الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج ومنه إلى اقتصاد المعرفة.

1- وزارة الطاقة ورشة لهندسة الطاقة:

تبرز الهندسة الطاقوية في الجزائر من خلال دبلوماسية الطاقة، حيث يلعب قطاع الطاقة والنفط في الجزائر دوراً هاماً ورئيسياً في التنمية الاقتصادية، و يعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات والثروات الطبيعية التي يزخر بها الوطن.

يظهر دور مؤسسة وزارة الطاقة في هندسة السياسة الخارجية أساساً في علاقتها التجارية مع الدول المستوردة للبترول، ويبرز دور الدبلوماسية الطاقوية للجزائر بداية مع مرحلة دخول الجزائر إلى منظمة الأوبك سنة 1969 ومعها دخلت معطيات أخرى في منظمة الدول المنتجة للنفط. فقد كانت الجزائر تطالب برفع الأسعار. وبدأت منذ سنة 1965 في التفاوض مع فرنسا مطالبة بالمنافسة في الرّبح. بعدها انطلقت في عملية رفع الأسعار. جاءت حرب 1973 فرفعت الأسعار ولعبت الجزائر فيها دوراً كبيراً.

الدور الثاني الهامّ للدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة هو قضية مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر سنة 1973. حقيقة كان هذا المؤتمر تاريخياً، ولم يأت هكذا بل سعت الجزائر أن يعقد بها. وكانت تراهن على قضيتين: قضية الشرق الأوسط أو مسألة إعادة النظر في أسعار المواد الأولية التي بدأ طرحها في منظمة الأوبك.

عقد مؤتمر عدم الانحياز الذي كان تاريخياً وبرزت خلاله سياسة الجزائر وإستراتيجيتها وموقعها. وبرزت النظرة البعيدة للدفاع عن العالم الثالث. وانطلقت في ذلك الوقت الجمعية العامة

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

التي ترأسها عبد العزيز بوتفليقة وكانت حدثًا هامًا ثم جاءت الدورة الاستثنائية وكان بومدين هو المدافع عن العالم الثالث وطرح في ذلك الوقت النظام الإقتصادي الدولي الجديد¹.

وبذلك تظهر لنا الهندسة الطاقوية ضمن مؤسسة وزارة الطاقة باعتبارها ورشة للدبلوماسية الطاقوية، وتظهر نجاحات الجزائر في هذه الدبلوماسية في كل مرة كان آخرها ديسمبر 2016 عند تسقيف إنتاج منظمة الأوبك للحفاظ على استقرار الأسعار بعد انهيارها إلى أدنى المستويات.

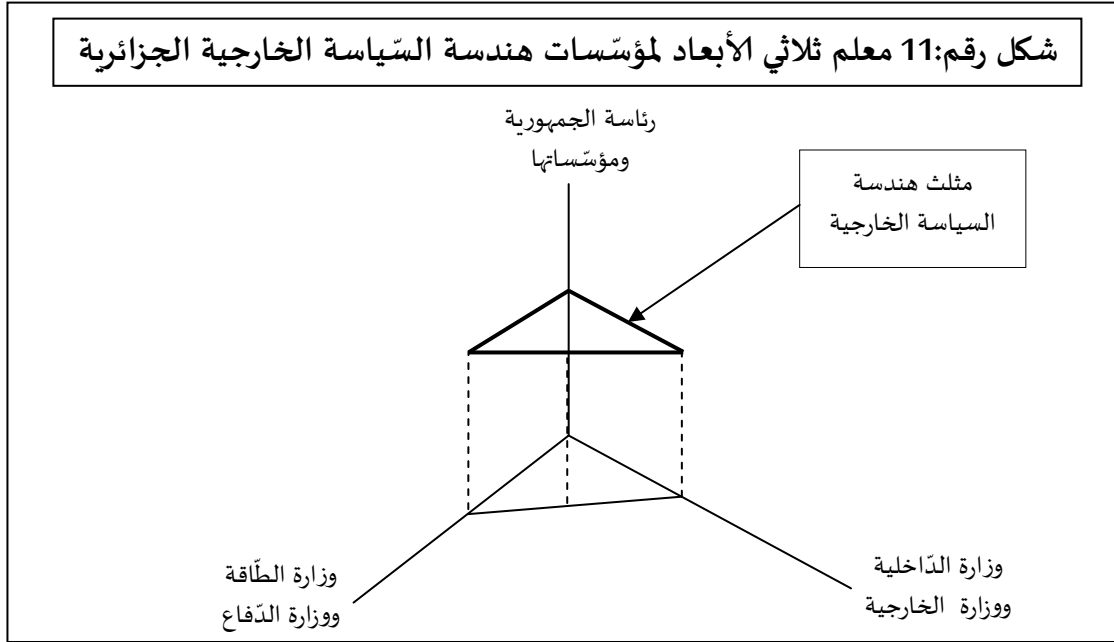
2- وزارة الدفاع ورشة لهندسة الأمن:

تمثل المؤسسة العسكرية مركز الثقل والقوة في النظام السياسي الجزائري، نظرًا لما يمثله من دور فعال أكسبه في تحقيق التوازن في البلاد. وفي هندسة السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في المجال الأمني، وتحديداً مكافحة الإرهاب.

لقد شكّلت وزارة الدفاع الوطني أهمّ الوزارات المساهمة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية لارتباطها بالرئاسة من جهة، ورئيس الجمهورية هو وزير الدفاع في الجزائر وهو المسؤول عن العمليات الخارجية الجزائرية، وعليه فإنّ وزارة الدفاع تسهم بطريقة مباشرة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية خصوصًا إذا كان الأمر يتعلق بمسألة حماية أمن البلاد من أيّ تدخل خارجي؛ ولارتباطها الوثيق بين أهداف السياسة الخارجية وتحقيق وصيانة الأمن من جهة ثانية، إذ تنصّ معظم الدساتير على أنّ رئيس الجمهورية هو من يتولّى مهام وزير الدفاع الوطني، طبقًا للمادة 77 من الدستور يعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يتولّى مسؤولية الدفاع الوطني، وهو صاحب الاختصاص في مجال إصدار القرارات المتعلقة بالدفاع الوطني، وهو الذي يتولّى رئاسة المجلس الأعلى للأمن، ممّا يعني تقوية مركز رئيس الجمهورية في المؤسسة العسكرية، باعتباره مجسّد لوحدة الأمة المنصوص عليها في المادة 70 من الدستور، والتي تتطلب بقاء رئيس الجمهورية على مرأى من القوات المسلحة التي تتولّى مهمة الدفاع عن السيادة الوطنية، وحماية الاستقلال الوطني.

ويمكن في الأخير، رسم مثلث هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في معلم مؤسسات هندسة السياسة الخارجية ثلاثي الأبعاد كالآتي:

¹ - محمد ملوح، "ملحة عن الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال"، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات وبحوث حول تطوير الدبلوماسية الجزائرية، طبعة ثانية منقحة ومزودة 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 112.



المصدر: إعداد الطالبة.

المبحث الثالث: مراحل تطوّر هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

لقد تعدّدت وتنوّعت تصنيفات مراحل تطوّر هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من طرف مختلف الباحثين والمختصّين¹، الذين أكّدوا على الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسيّة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، وبناءً على تصنيفاتهم، تمّ تصنيف مراحل هندسة الدبلوماسية الجزائرية في المراحل الآتية:

المطلب الأوّل: مرحلة ما قبل استقلال الجزائر

تشمل هذه المرحلة تحديداً مرحلة ما قبل الثورة التحريرية ومرحلة الثورة التحريرية، نظراً لترابط المرحلتين من خلال التطرّق إلى تاريخ الجزائر القديم، وعلاقات الجزائر الخارجية بالإضافة إلى تاريخ مقاومة الجزائريين لمختلف أنواع الاستعمار الذي تعرّضت له.

أولاً: مرحلة ما قبل الثورة التحريرية

تعود علاقات الجزائر بمحيطها المباشر، وباقي دول العالم، إلى العصر القديم، نظراً لموقعها الجغرافي الهامّ. فهي تطلّ من جهة، على البحر الأبيض المتوسط، مهد الحضارات الإنسانية كواجهة شمالية لإفريقيا صوب أوروبا وتشكّل من جهة أخرى معبراً برياً هاماً لمختلف المبادلات بين المشرق والمغرب. وتشيد الدولة النوميديّة العظمى في القرن الثالث قبل المسيح لم يتم اعتماداً على شجاعة

¹ - ينظر ملحق رقم: 01، ملاحق الجانب النظري، العنصر الخاصّ بمراحل تطوّر الدبلوماسية الجزائرية من خلال الكتاب الجزائريين.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

مؤسسها ماسينيسا، وقدراته القتالية وحسب، بل أيضًا لحنكة في مفاوضة منافسيه في المنطقة من أبناء جلدته وأعدائه من الرومان¹.

أما بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية في العهد العثماني، فقد قامت على أساس تعاقدية من أعيان العاصمة والإخوة بابا عروج، فكان القصد منها أساسًا، إفشال مخططات ملوك أوروبا الصليبية، وكان للدولة الجزائرية في تلك الفترة بالذات، نشاطًا دبلوماسيًا متميزًا مع باقي بلدان العالم الإسلامي والعديد من الدول الغربية، ولم تكن أساطيل البلدان الأوروبية تدخل مياه البحر الأبيض المتوسط²، إلاّ بشروط ومقابل رسوم تسددها لداي الجزائر عن طريق بعثاتها القنصلية المعتمدة لديه³.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر برهن الأمير عبد القادر الذي كان يحضى بمكانة مرموقة واحترام دوليين، على أنه رجل دولة بامتياز، فكانت معاهداته مع السلطات الفرنسية من النجاحات العسكرية والسياسية ذات الانعكاسات الدولية، وكانت الدولة التي أسسها الأمير عبد القادر نموذجًا للدولة المعاصرة بمفهومها القانوني الحديث والتي أثارت إعجاب العديد من الدول الأوروبية والعربية.

ومع الحركة الوطنية بدأ التأسيس الفعلي للدبلوماسية الجزائرية، غداة الحرب العالمية الأولى، أراد الأمير خالد طرح القضية الجزائرية أمام الرأي العام العالمي، حيث نظم عام 1919 اجتماعًا طلب فيه المشاركين بالتوقيع على مذكرة موجهة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون، بمناسبة انعقاد مؤتمر السلم بفرساي باريس 1919، بالنظر لمواقفه المساندة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولقد لقيت مطالب الأمير خالد صدى واسعًا حينها. ومع الأوضاع التي سادت العالم آنذاك المتمثلة في الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الساحة الدولية ضمن معادلات جديدة، خاصة مع انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي وكذا حدة الصراع الإيديولوجي، السياسي والدبلوماسي والإعلامي بين القطبين، وضمن هذا الحراك الدولي ظهرت هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وهي عوامل تمكّنت من فهمها الحركة الوطنية وتفاعلت معها لتحديد فضاءات نشاطها من أجل إيصال صوت الجزائر إلى المنظّمات الإقليمية والدولية. وهو توجه كانت له نتائجها المباشرة باعتماد مبادئ عمل على المستوى الداخلي والخارجي. وهو ما يمكن اعتباره كبداية التأسيس لمبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

¹ - صالح بن قبي، "مراحل الدبلوماسية الجزائرية"، ص 20.

² - فالجزائر كانت سيّدة البحار على حدّ تعبير المفكر الزاحل مولود قاسم نابت بلقاسم.

³ - صالح بن قبي، المرجع نفسه، ص 20.

كما تبوّأ كلٌّ من التيار الإصلاحي الليبرالي مع فرحات عباس والتيار الإصلاحي الثقافي ممثلاً في جمعية العلماء المسلمين والتيار الثوري ممثلاً في نجم شمال إفريقيا وحركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة، السياسة الخارجية الجزائرية 1919-1954 بطرح القضية على المستوى الخارجي¹.

ثانياً: مرحلة الثورة التحريرية

لقد شدّد بيان نوفمبر 1954 بنصّه الصّريح على أهميّة العامل الخارجي في الثورة التحريرية من خلال تحديده للخطوط العريضة للثورة المتمثّلة في:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا.
- تأكيد تعاطف الجزائر في دائرة ميثاق الأمم المتحدة وتعاطفها الفعال إزاء كلّ الأمم التي تؤيّد كفاحنا التحرّري².

كتب محمد العربي بن مهيدي غداة مؤتمر باندونغ الذي سجّل استيقاظاً للشعوب المستعمرة قائلاً: "إنّ الدبلوماسية الجزائرية بدأت من الأخوة الكبيرة والدعم اللامتناهي للشعوب العربية- الآسيوية"³. من هذه المقولة يمكن التأكيد على أنّ نشاط الثورة الخارجي استطاع أن يضطلع بنجاح لمختلف المهام الموكلة له، فأربك مساعي السّلطات الفرنسية على السّاحة الدوليّة وكسب لاتصالاته الخارجية تقدير العديد من رؤساء البلدان المستقلّة وطابع المرجعية لها، لدى قادة الشعوب المستعمرة في حروبها التحريرية.

ولم تمض على اندلاع الثورة، إلّا أشهر معدودة حتى أخذ نشاطها الخارجي في بعده الثنائي والدولي يرقى إلى مصاف المرجعية لكلّ حركات التحرّر في العالم.

ومن أهمّ انتصارات الثورة في المجال الدبلوماسي:

- مساهمة الجزائر في مؤتمر باندونغ في أفريل 55.
- تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدّورة العاشرة للجمعية العامّة للأمم المتحدة¹.

¹- المرجع السابق، ص 15.

²- بيان أوّل نوفمبر 1954.

³- الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 129.

¹- صالح بن قبي، ص ص 22-23.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

لقد كان الهدف الوحيد لدبلوماسية الثورة هو تحقيق الاستقلال، ولذلك تمحورت دبلوماسية الثورة مبدئيًا وميدانيًا على محور الاستقلال والمحافظة على الاستقلال للأجيال القادمة. فالقرار الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 19/12/1960 (أثناء الدورة الحادية عشرة) والذي ينص على أن الجمعية العامة قد أكدت الحاجة القصوى لوضع الضمانات الفعلية المناسبة التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح وعدالة، على أساس الاعتراف بالوحدة والسلامة الإقليمية للجزائر¹. هو من إسهامات دبلوماسية الثورة في المصادقة على اللائحة الأممية 1514 التي كرّست حقّ الشعوب المحتلّة في تقرير المصير، فالجزائر التي أسهمت في إقرار هذه اللائحة وانتزعت استقلالها بتطبيقها، تسعى دائمًا إلى دعم الشعوب المحتلّة في حقّها في تقرير المصير ونيل الاستقلال، بما فيها الشعب الفلسطيني والشعب الصحراوي.

ولقد كانت لدبلوماسية الثورة تأثير عمودي على دبلوماسية الجزائر المستقلّة، فقد أقرّ بيان أوّل نوفمبر 1954 أنّ العمل الدبلوماسي يعتبر من الأهداف الأساسية للثورة على المستوى الخارجية من خلال تدويل القضية الجزائرية².

فالجزائر التي اجتثت جذور الاستعمار الاستيطاني بالمقاومة المسلّحة والمفاوضات، قد زعزعت قواعد الاستعمار الفرنسي في إفريقيا وعجلت بتصفية الاستعمار المباشر في القارة.

وبذلك أعادت سيّدة البحار للبحر الأبيض المتوسط هويته بكونه أداة وصل بين حضارات، ومهدت بذلك الطّريق لحوار متساو بين ضفتيه³.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

ورثت الجزائر المستقلّة عن كفاحها الطّويل رسالة عالمية إنسانية المضمون تدعو إلى القضاء على جميع أشكال الاستعمار وتحطيم آخر معاقله في العالم، ولا شكّ أنّ هذه الرّسالة تتطابق مع رسالة عدم الانحياز وتبشّر بقيام مجموعة دولية متجدّدة نحو الأفضل¹. وقد بدأت وزارة الشؤون

¹ - محمد ختاوي: دور الدبلوماسية إبان الثورة الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرّر في العالم الثالث، www.essalamonline.com

² - ينظر: صالح بن القبي: "الدبلوماسية بين الأمم واليوم"، ضمن كتاب: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص 57.

³ - أحمد طالب الإبراهيمي، "من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدّولية، العدد: 06، الفصل الثاني 1987، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 8.

¹ - أحمد طالب الإبراهيمي، "من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، ص 8.

الفصل الثاني هـندسة السّياسة الخارجيّة الجزائريّة بين النظريّة والتطبيق

الخارجيّة عملها بخمسة عشر دبلوماسي، وكان هذا هو الجيل الأوّل الذي نقل الجزائر إلى العمل الدّولي إلى غاية مجيء الجيل الثاني¹.

يمكن لأيّ باحث في السّياسة الخارجيّة للجزائر منذ استقلالها القول بأنّها بقيت إلى اليوم، تعتمد في خطوطها العريضة، المبادئ التي قامت عليها الثورة التحريرية، وقد اتخذتها العديد من الشعوب المستعمرة منهجًا لكفاحها التحرّري ومرجعًا لضمان التعايش السّلمي بينها، والتعاون المثمر في استغلال مراجعها الفكرية وطاقاتها البشرية وثرواتها الطبيعيّة، بعيدًا عن التكتلات الإيديولوجية والعسكرية الخاضعة لنفوذ الدّول العظمى وراحت الجزائر تنفيذاً لهذا البرنامج الطموح. واعتماداً على مختلف انتماءاتها الإفريقية والعربية تنظّم عبر كبريات مدنها، المؤتمرات السّياسية والملتقيات الفكرية، والمعارض التجارية والمباريات الرّياضية ومن هذه الإنجازات: المهرجان الثقافي الإفريقي لسنة 1969، وقمة بلدان عدم الانحياز الشهيرة لسنة 1973 والتي حضرها أزيد من خمسين رئيس دولة وحكومة، وقمة البلدان العربية بحضور موبوطو بصفته الرّئيس الدّوري لمنظمة الوحدة الإفريقية، تأكيداً لعزم الكتلتين العربيّة والقارّية، التحرك المنسق على السّاحة الدّولية، بالإضافة إلى العديد من ندوات مجموعة السبع والسبعين (77)².

كما مكّنت الدبلوماسية الجزائرية الرّعيم الفلسطيني الرّاحل ياسر عرفات أن يُسمع لأول مرة صوت الشعب الفلسطيني المكافح المظلوم لدول العالم من أعلى منصة الجمعية العامّة للأمم المتحدّة في دورة 1974 للجمعية العامّة التي للتذكير ترأسها السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي كان وقتها وزيراً للخارجيّة³.

وبناءً عليه، يمكن القول أنّ دبلوماسية الجزائر المستقلّة مرّت بخمس مراحل يمكن إيجازها كالآتي:

1/- مرحلة الانتشار 1962-1965:

إنّ أوّل عملية قام بها الرّئيس الرّاحل أحمد بن بلة عند اعتلائه سدّة الحكم هو ذهابه إلى الأمم المتّحدة ورفع العلم وهذا هو الذي يُحتفل به اليوم وهو أنّ العلم الجزائري رفع في الأمم المتّحدة يوم 8 أكتوبر 1962. هذه المرحلة التي يمكن اعتبارها مرحلة الانتشار لأنّ الرّئيس بن بلة واجه موقفاً

¹ - ينظر: Nassim Mokrani : Les nouvelles diplomaties-génèse, qualification et accompagnement, p13.

² - أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع نفسه، ص 8.

³ - صالح بن قبي، المرجع السّابق، ص: 23.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

دبلوماسية عويصًا. لأنّ الأمريكيين آنذاك لا يحبّون زيارة كوبا لأنّها كانت تسمّى جزيرة الحرّية. وكانت بين الثورة الجزائرية والثورة الكوبية علاقة فاختار المبدأ والموقف، كان المبدأ في عدم التخلّي عن الصّديق وكان الموقف أن يزور كوبا ويتحدّى أمريكا التي كانت أكبر قوّة في ذلك الوقت.

2/- مرحلة التوسّع 1965-1978:

ومع مجيء الرّئيس الرّاحل هواري بومدين توسعت الدبلوماسية الجزائرية وأصبحت الجزائر في ذلك الوقت ممثلة في جميع القارّات تقريبًا؛ العالم العربي كلّه والعالم الإسلامي تقريبًا، آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية كندا وأوروبا كلّها. ولقد كان هذا الانتشار من أجل هدف سياسي وإستراتيجية لها أبعادها وأهدافها وعناصرها البشرية التي كانت مؤهّلة لمرحلة التوسّع.

إلاّ أنّه ومع احتلال الصّحراء الغربية من طرف المغرب سنة 1975، أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تركّز مع هذه القضية، وتحديدًا بالدخول في مرحلة أخرى وهي مرحلة الدّفاع عن حقّ تقرير المصير والدّفاع عن تصفية الاستعمار وبقيت تنادي بهذه المبادئ إلى أن جاءت المرحلة الثالثة وهي مرحلة الرّئيس الشاذلي بن جديد.

3/- مرحلة الارتباك 1978-1992:

عندما جاءت قضية الصّحراء أربكت الدبلوماسية الجزائرية. فساندت كلّ القضايا العادلة في العالم، كما أسهمت في إعادة النّظر في أسعار المواد الأوليّة، ومواصلة التأسيس لنظام اقتصادي دولي جديد، بالتركيز على التعاون جنوب-جنوب. ففي هذه المرحلة كان هناك تحرك واسع، زيارات وبيانات ولكن النتيجة لم تكن في مستوى طموحات الدبلوماسية الجزائرية، بسبب القرارات المتخذة في ذلك الوقت من أجل تحقيق شعار من أجل حياة أفضل، وعدم استشراف المستقبل، وخصوصًا بعد انهيار أسعار البترول، الصّدمة البترولية التي كادت أن تعصف بالجزائر.

4/- مرحلة الانكماش ابتداء من 1992

تبدأ هذه المرحلة بفترة الرّئيس الرّاحل محمد بوضياف من 1992، مدّتها ستة أشهر، حيث لم يتحرك فيها الرّئيس الرّاحل على الصّعيد الدّولي لقصر المدّة الزّمنية التي ترأس فيها البلاد مركزًا جلّ اهتمامه على معالجة المسائل الدّاخلية التي عرفتها الفترة الموالية لتوقيف المسار الانتخابي. وبعد اغتيال الرّئيس محمد بوضياف تولّى الرّئاسة علي كافي من 1992-1994، التي حاول فيها بحنكته

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

ودهائه الثوري أن يخفف الضَّغط على البلاد بتسييره للمرحلة الانتقالية بمعية مجلس انتقالي الذي نظّم تسليم السُّلطة للرئيس اليمين زروال فيما بعد.

كانت فترة حكم الرئيس زروال من 1994-1999 مرحلة صعبة لأنّ زروال لم يأت من أجل وضع دبلوماسية أمنية نظرًا للظروف الصَّعبة التي مرّت بها الجزائر، فكان كلّ تركيزه على السياسة الدّاخلية من أجل استتباب الأمن، وفي هذه المرحلة ركّزت الجزائر على محاولة الخروج من الأزمة¹.

5/- مرحلة الإنطلاقة الجديدة والعودة إلى السّاحة وهي مرحلة الرئيس عبد العزيز

بوتفليقة منذ 1999

الانطلاقة الجديدة والعودة إلى السّاحة من بابها الواسع. وهي مرحلة عبد العزيز بوتفليقة بعدما انتخابه سنة 1999²، والذي عمل على إرجاع الجزائر إلى مكانتها الدّولية، فكان الهدف من جميع تحركاته عبر العالم، التعريف بتاريخ الجزائر وجغرافيتها ومؤهلاتها الجيوسراتيجية لكسر الحصار المضروب عليها لأكثر من عشرية.

المطلب الثالث: من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة

بالرغم من كلّ الصّعوبات التي واجهتها الدبلوماسية الجزائرية في مراحل تطورها بعد الاستقلال إلا أنّها بقيت محافظة على مبادئها، بل جعلت من تلك المبادئ المستمدّة من دبلوماسية الثورة هي القلب النّابض للدبلوماسية الجزائرية على مرّ العصور.

وعلى مستوى القارة الإفريقية، ما فتئت الجزائر تسهم في كلّ النّضالات التي تخوضها شعوبها العالم من أجل استكمال تحريرها، وضمان تنميتها، كما تعمل الجزائر جاهدة بهدوء وفعالية ودون أيّ ضجيج إعلامي، من أجل تعزيز منظمة الوحدة الإفريقية سابقًا والاتحاد الإفريقي حاليًا، بإقامة تعاون نزيه ومثالي مع البلدان الإفريقية، حيث حققت مشاريع تنمية معتبرة في الوقت الذي فتحت فيه أبواب جامعتها لتكوين الآلاف من الأطارات الإفريقية في الدّراسات العليا.

لقد كان على الدبلوماسية الجزائرية غداة استرجاع السّيادة الوطنية أن تدعم حضور الجزائر في العالم، وتقود عددًا من الأنشطة بوصفها عضوًا كامل الحقوق في المجموعة الدّولية، وكان عليها زيادة على ذلك كلّها، أن تسهم في استكمال الاستقلال السياسي للبلد وفي صيانة وحدته الترابية

¹ - ملوح، "ملحة عن الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال"، ص 113-114.

² - المرجع نفسه، ص: 114.

الفصل الثاني ————— هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

والحفاظ على حدوده الثابتة، في إطار جهوي ودولي صعب. ومن هنا أعطيت أهمية خاصة للعمل من أجل تحقيق جلاء القوات العسكرية للدولة الاستعمارية بالأمس، والقضاء على جميع قواعدها في البلاد. وفي الوقت نفسه، وجدت حركات التحرير بإفريقيا والعالم العربي في جبهة التحرير، رفيق سلاح انتصر ومضرب مثل يحتذى به في خوض المعركة وتذليل وسائلها، وهكذا تلقت طلائع الكفاح التحريرية لشعوب المستعمرات البرتغالية في الجزائر تكوينها العسكري، وتزوّدت منها بالأسلحة، كما وجدت حركات التحرير في إفريقيا الجنوبية وناميبيا لدى الجزائر عوناً معنوياً ودعمًا ماديًا¹.

إذا كانت 132 سنة احتلال أثّرت عمودياً على هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، وإذا كانت عشرية الإرهاب أثّرت أفقياً عليها، فإنّ الثورة التحريرية الكبرى أثّرت وتؤثر أفقياً وعمودياً على هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، وهي مشروع ناجح أدّى إلى انتزاع الاستقلال الوطني ويسعى إلى المحافظة عليه اليوم.

من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة، القدرة على استكمال الاستقلال بالتأميمات، القدرة على الاعتماد على الذات، القدرة على خوض معركة البناء والتشييد، القدرة على مكافحة الإرهاب، القدرة على الخروج من الأزمات لوحدها، فقد كان هدف الدبلوماسية الجزائرية في التسعينات هو تجنّب عزلة البلاد².

¹ - أحمد طالب إبراهيمي، "من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، ص: 9.

² - Akram Belkaid, « La diplomatie algérienne à la recherche de son âge d'or », *Revue Politique étrangère*, N°2-2009, Ifri

خلاصة الفصل:

تؤثر في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من المحدّات، يمكن تصنيفها في شكل ثنائي في رؤية ثلاثية الأبعاد كالآتي: محدّات تاريخية وجغرافية، محدّات سياسية واقتصادية، ومحدّات اجتماعية وشخصية.

إنّ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية عملية متكاملة Integrated Process تقوم بها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات بدءًا برئاسة الجمهورية ومؤسساتها (رئاسة الحكومة، البرلمان بغرفتيه، المجلس الدستوري) إلى مؤسسة الحكومة ومن ثمّ الوزارات السيادية المشاركة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى مجموعة من الفواعل الأخرى، نظرًا للوضع الإقليمي والدولي الزاهن، خصوصًا بعد تداعيات ما سميّ "بالربيع العربي" والتهديدات الأمنية في الساحل. كما أنّ التعقّد المتنامي لقضايا السياسة الخارجية، وازدياد مجالات التعاون الدولي من العوامل الأساسية التي أدّت بالجزائر إلى الإشراف المباشر للوزارات السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية. ففي عصر الاعتماد المتبادل والعولمة لا يمكن إنجاز أيّ مهمّة للدولة دون أخذ البعد الدولي بعين الاعتبار، ممّا يفرض على الدولة إشراك مختلف سلطاتها الوزارية بأمر من رئيس الجمهورية، خاصّة بعد التغيرات التي طرأت على الجانب الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مبدئيًا وميدانيًا

المبحث الأول: التأصيل لمفهوم الثوابت السيادية

- المطلب الأول: الثوابت السيادية ضمن النصوص الثورية
- المطلب الثاني: الثوابت السيادية ضمن النصوص الدستورية
- المطلب الثالث: مفهوم الثوابت السيادية محصّلة للثوابت الوطنية والسيادة الوطنية

المبحث الثاني: العناصر العملية للثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

- المطلب الأول: عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال
- المطلب الثاني: حق الشعوب في تقرير مصيرها
- المطلب الثالث: عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدّول
- المطلب الرابع: حلّ النزاعات بالطّرق السلمية

المبحث الثالث: تقييم دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

- المطلب الأول: فرص تعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية
- المطلب الثاني: رهانات تعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية
- المطلب الثالث: فرص تعميم مشروع مكافحة الرّاديكالية والتطرّف العنيف

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تأتي أهمية بحث دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقاً من واقع العلاقات الدولية اليوم، الذي هيمنت عليه الكثير من المفاهيم العملية، والتي حاولت أن تجد طريقها إلى الممارسة، حتى وإن كان على حساب ما يسمّى بالثوابت أو القواعد الآمرة في القانون الدولي، كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، وحق الشعوب في تقرير مصيرها¹.

وعليه، وجب التأصيل لها نظرياً وإجرائياً؛ بالعودة إلى موقعة مفهوم الثوابت السيادية ضمن النصوص الثورية والدستورية، مع بحث هذه الثوابت في خطابات رؤساء الجزائر ووزراء خارجيتها إزاء قضايا معينة لمعرفة مدى تمسك الجزائر بثوابتها في كل مرحلة من المراحل الزمنية المختلفة لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: التأصيل لمفهوم الثوابت السيادية

إنّ الجزائر ضاربة جذورها في أعماق التاريخ² والثوابت السيادية آتية من ذلك العمق التاريخي للجزائر³؛ وبناءً عليه سيتمّ بحث مفهوم الثوابت السيادية ضمن النصوص الثورية، بتفكيك المفهوم إلى عنصريه الأساسيين "الثوابت" و"السيادة"، لأنّه لا وجود لمفهوم "الثوابت السيادية" بهذه الصياغة في النصوص الثورية، وعليه سيتمّ بحث هذا المفهوم ضمن هذه النصوص تأسيساً له من خلال مفهومي الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية.

المطلب الأول: الثوابت السيادية ضمن النصوص الثورية

يعتبر بيان أول نوفمبر⁴ 1954 مرجعية أصيلة للنصوص المؤسّسة للجمهورية الجزائرية منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، ولم يأت بيان أول نوفمبر 1954 من فراغ سياسي وطني أو دولي، بل جاء في ظروف دولية ووطنية أحاطت به، وفّرت له الأرضية الخصبة لبناء تلك الأفكار والعبارات المؤسّسة للبيان،

¹ - مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (ترجمة: حسن نفاع)، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1986، ص 15.

² - فرقة بحث المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسّساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2007.

³ - وهو ما تمّ التأكيد عليه في مبحث المحددات التاريخية والجغرافية لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

⁴ - فقد تساءل الكاتب محمد العربي ولد خليفة في تقديمه لكتاب محمد جغابة، بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، في قوله: "كيف يمكن للأجيال الصاعدة العمل والتعامل به ومع أي: بيان الثورة. من الواضح أنّ في هذا التساؤل نداء لتجديد شحنة البيان التاريخي للثورة باعتباره مشروعاً مستقبلياً يعبر بدقة عن طموحات الشعب الجزائري في السلم والحرية والعدالة والتقدم"، محمد جغابة، بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية والتي تعود في جذورها إلى الحركة الوطنية منذ انبعاثها في شكلها الوطني الثوري، مع بزوغ نجم شمال إفريقيا 1926، وما تلاها من أحداث هامة هزت الكيان الجزائري خاصة الاحتفالات المئوية التي بينت فيها الإدارة الاستعمارية نواياها المستقبلية وإرادتها في الاحتفاظ الأبدي بالجزائر كمفتاح ذي بعد جيوسراتيجي هام بالنسبة للتحكم في مصير القارة الإفريقية¹ ككل وبرز ذلك جلياً بعد اندلاع حركات التحرر في إفريقيا واتّباع فرنسا استراتيجية تفضيل الأهم عن المهم.

أولاً: الثوابت السيادية ضمن بيان أول نوفمبر 1954

وبناءً عليه، سيتمّ بحث مفهوم الثوابت السيادية ضمن بيان أول نوفمبر 1954 من خلال التحليل الأفقي والتحليل العمودي² للبيان، وذلك بالتوقّف عند نقاط التقاطع بين التحليلين والمتمثلة أساساً في مفهوم الثوابت السيادية إذا ما تمّ اعتبار التحليل الأفقي سيّشمل مفهوم الثوابت الوطنية والتحليل العمودي سيّشمل مفهوم السيادة الوطنية.

أ- التحليل الأفقي لبيان أول نوفمبر 1954:

افتتح البيان³ واختتم ببدء للجزائريين يدعوهم لمباركة هذه الوثيقة و الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني لإنقاذ الجزائر والعمل على استرجاع حريتها. مع تأكيد مفجّري الثورة على استعدادهم الكامل للتضحية كما جاء في عبارة " فإننا نقدّم للوطن أنفس ما نملك"⁴. وكذلك عزمهم على مواصلة الكفاح، وكلّهم ثقة في دعم الشعب لهم ومناهضة الإمبريالية. كما أقرّ محررو البيان بأنّ "النظرية الثورية" الوطنية قد تحققت ونضجت، وحن الوقت لانطلاق الحركة الثورية المسلّحة.

وقد تزامن ذلك مع الظّروف الإقليمية والدّولية الملائمة والمناسبة للعمل الثوري؛ حيث كانت ثورتا تونس والمغرب قد انطلقتا⁵، إضافة إلى تنامي المدّ التحرري في المستعمرات، وهزيمة فرنسا في معركة"ديان بيان فو" في ماي 1954 أمام الفيتناميين ورضوخها للتفاوض معهم، إلى جانب التعاطف والمساندة العربية والإسلامية للقضية الجزائرية.

¹ - زغدي محمد لحسن، " بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده"، مجلّة الدّراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، العدد: 14، 2012، ص: 271.

² - المقصود بالتحليل الأفقي هنا تتبّع مفهوم الثوابت الوطنية، أمّا التحليل العمودي فالمقصود منه تتبّع مفهوم السيادة الوطنية، والتقاطع بين التحليلين يشكّل مفهوم الثوابت السيادية.

³ - وفي أول نوفمبر ورّعت سكرتارية الثورة كتيباً يوضّح أهدافها ووسائلها، وكان الكتيب هو وثيقة حكيمة إلى درجة مدهشة موجّهة إلى شعب أغلبه لا يعرف القراءة والكتابة، تعبيراً متّزناً عن كثير من التفكير الذي كان يدور بين زعماء "لجنة الثورة والوحدة والعمل". أنظر: محمد الطيب العلوي، "قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر 1954"، مجلة الدّكرة، العدد: 2، ربيع 1995، ص: 208.

⁴ - بيان أول نوفمبر.

⁵ - سعد عليوان، قيم الإسلام في موثيق الثورة الجزائرية (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصّومام 56، وبرنامج طرابلس 1962م)، ص: 112.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
كما يتضمّن التحليل الأفقي للبيان الإشارة إلى أهداف الثورة التي نصّ عليها البيان و المتمثلة في تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة: إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية؛ وهنا يتقاطع التحليل الأفقي مع التحليل العمودي ويشتركان في الهدف من تفجير الثورة، إضافة إلى احترام جميع الحزبات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني¹، وإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد، وتجميع وتنظيم جميع طاقات الشعب، للقضاء على الاحتلال الفرنسي.

ولقد كان البيان دقيقاً شاملاً، إذ لا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون تحديد وسائل الكفاح المتمثلة في الوسائل العسكرية والوسائل الدبلوماسية، وذلك انسجاماً مع المبادئ الثورية واعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية.

ب- التحليل العمودي لبيان أول نوفمبر 1954

يشمل التحليل العمودي للبيان تتبّع مفهوم السيادة الوطنية الوارد في البيان، من خلال الوثيقة التي قدّمها محرّرو البيان لسلطات الاحتلال "تحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبة الجزائريين الحقيقية في السلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، باعتراف فرنسا النهائي بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك من خلال: "الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كلّ الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري، وفتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ وخلق جوّ من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة"².

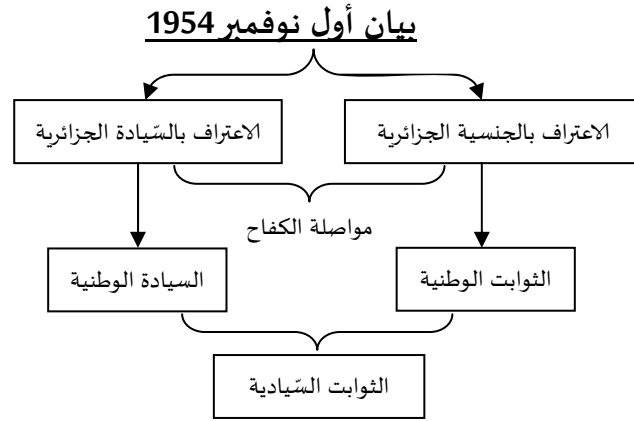
وبناءً عليه، يمكن القول أنّ مفهوم السيادة ورد في بيان أول نوفمبر مقترناً بضرورة الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، وتتجسّد هذه الوحدة باعتبارها ثابتاً من الثوابت السيادية للجزائر، فالوحدة تتجسّد أساساً في: وحدة التراب، وحدة الشعب، والاستقلال. كما جاءت السيادة الوطنية للتأكيد على "رفض صريح لكلّ أشكال الوصاية والتبعية للاحتلال وفق مبدأ "السيادة الكاملة" غير المنقوصة للدولة المستقلة، وأصرّ البيان على بعث "الدولة الوطنية" الحرة، "الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية.

¹ - وثيقة بيان أول نوفمبر 1954، إعداد: المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2014.

² - المرجع نفسه.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية والملاحظ أنّ مواصلة الكفاح هي نقطة التقاطع بين الثوابت الوطنية المتمثلة في الاعتراف بالجنسية الجزائرية والثوابت السيادية المتمثلة في الاعتراف بالسيادة وحدة لا تتجزأ وبذلك لا يمكن تحقيق لا هذا ولا ذلك دون مواصلة الكفاح الذي به تنتصر الثوابت السيادية للجزائر عن كلّ تهديد محقق بها. وهو الأمر الذي يمكّننا من استخلاص النقاط المشتركة والمرتبطة مباشرة بمفهوم "الثوابت السيادية" كما هي موضّحة في الشكل رقم 13 الآتي:

شكل رقم: 12 يوضّح الثوابت السيادية في بيان أول نوفمبر



المصدر: إعداد الطالبة مستوحى من بيان أول نوفمبر 1954

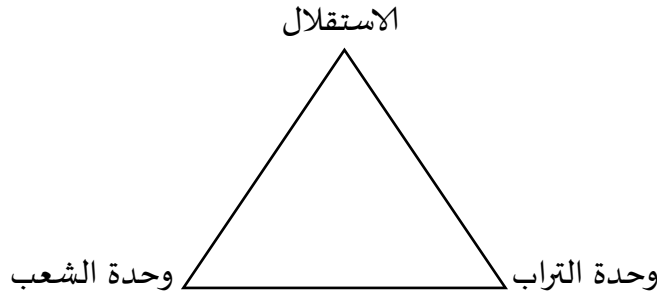
وبناءً عليه، يمكن التأكيد على أنّ نقاط التقاطع بين التحليل الأفقي والتحليل العمودي لبيان أول نوفمبر تكمن أساساً في الهدف من تفجير الثورة – كما سبقت الإشارة إلى ذلك- والمتمثل أساساً في الاستقلال الذي يعتبر ثابت من الثوابت السيادية، وقد نصّ البيان على أنّه لكي تحقّق جهة التحرير الوطني، هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل العسكري المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كلّه، وذلك بمساندة حلفاء الجزائر¹.

في الواقع كان الهدف من تفجير الثورة هو الاستقلال الضّامن للثوابت الوطنية وللسيادة الوطنية. وهكذا يتّضح منذ البداية أنّ الثوابت السيادية لا تكون إلاّ بالاعتراف بالثوابت الوطنية وبالسيادة الوطنية وحدة لا تتجزأ. ومن خلاله يمكن بناء مثلث² الثوابت السيادية¹ الجزائرية المنصوص عليه في بيان أول نوفمبر في المثلث الآتي:

¹-المرجع السابق.

²- شكل المثلث شكل هندسي غير قابل للتفكيك.

شكل رقم: 13 يوضّح مثلث الثوابت السيادية



المصدر: إعداد الطالبة

لقد وضع بيان أول نوفمبر اللبنة الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية²، حاملاً قيماً وأخلاقاً ومواقف لازالت صالحة إلى اليوم تغذي الفكر والممارسة، ولا أدلّ على ذلك من كونه مرجعية لجميع النصوص المؤسسة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ثانياً: الثوابت السيادية ضمن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

لقد استندت أرضية الصومام على مرجعية بيان أول نوفمبر 1954، ولا أدلّ على ذلك من افتتاح النصّ بهدف الثورة المعلن عنها في البيان "للمحافظة على انتصار الثورة الجزائرية في النضال من أجل الاستقلال الوطني"؛ وذلك بتقييم سنتين من اندلاع الثورة من خلال بحث الوضع السياسي، والتصوّرات المستقبلية، ومناقشة وسائل البدء في الدعاية للثورة بشكل عامّ والآفاق العامّة.

أ- التحليل الأفقي لمؤتمر الصومام

يشمل التحليل الأفقي لمؤتمر الصومام تتبّع مفهوم الثوابت الوطنية ضمن القرارات الهامة التي تمّ اتخاذها في جميع الميادين الإدارية والسياسية العسكرية كالآتي³:

- إعادة تسمية المناطق الجغرافية على المستوى الإداري.
- نبذ السلطة الفردية وإحلال محلّها قيادة جماعية.
- تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير الوطني، وتحريضه على الثورة العارمة ضد المستعمر ومحاربتة بكل الوسائل المتاحة.

¹ - وهو ما أكّده لي كذلك الصحافي المؤرّخ السيّد محمد عباس في مقابلته على هامش ندوة معرض الذاكرة يوم: 15 مارس 2016.

² - محمد جغابة، بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، ص 17.

³ - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر طرابلس)، ص ص 28-29.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

- اتخاذ موقف ثابت ضدّ كل الأعمال الفردية وضدّ كل متعامل مع العدوّ على حساب الثورة.
 - العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية المتمثلة في الحرية والاستقلال¹.
 - إقرار أولوية الداخل على الخارج.
 - إعطاء الصلاحيات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لاتخاذ أي موقف تتطلبه ظروف معينة للتفاوض حول وقف القتال. نبذ الاستعمار والإصرار على محاربتة، أي الإصرار على الاستقلال.
- ومن خلال هذه القرارات يتّضح ارتباط مفهوم الثوابت الوطنية في التحليل الأفقي لمؤتمر الصّومام لإرساء ثابت الوحدة: وحدة الشعب ووحدة التراب لدليل على شمولية الثورة.

ب- التحليل العمودي لمؤتمر الصّومام

بتتبع مفهوم السيادة الوطنية ضمن التحليل العمودي لقرارات مؤتمر الصّومام من خلال الدّفاع عن هذه السيادة في المحافل الدّولية، من خلال²:

- العمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية: الأمم المتحدة والمنظّمات الإقليمية.
- ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجهة التحرير الوطني.
- تحرير الوطن، وتحقيق الاستقلال التّام، وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير والتعامل في إطار المصالح المتبادلة.
- مواجهة المناورات السّياسية للعدوّ في الداخل و الخارج.
- فيما يخص إنشاء الحكومة المؤقتة، فقد تركت الصلاحيات للجنة التنسيق والتنفيذ التي يمكنها أن تدرس ذلك وثبتت فيه بالتنسيق مع وفد جبهة التحرير الوطني الذي يعمل أعضاؤه في الخارج.
- تزويد ممثلي جبهة التحرير الوطني لدى منظمة الأمم المتحدة بكل المعلومات والتعليمات التي يمكن أن تسهل أعمالهم وتساعدهم على خدمة القضية الوطنية، بما فيها رسالة وساعة أحمد زابانا التي أعطاهها محمد العربي بن مهيدي لوفد الخارج من أجل استخدامها لتدويل القضية الجزائرية، وكانت رسالة أحمد زابانا لأُمّه³ مؤثّرة جدًّا في الأعضاء الحاضرين في هيئة الأمم

¹- المرجع السّابق، ص 29.

²- المرجع نفسه، ص 31.

³- يقول فيها أحمد زابانا: "أقاربي الأعزاء، أمي العزيزة:

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية المتحدة، وهي من بين العوامل التي أسهمت في التأثير في الرأى العام الدّولي وتدويل القضية الجزائرية.

وبناءً عليه، يمكن القول أنّ مفهوم "الثوابت السيادية" الذي يمثّل نقاط التقاطع بين التحليل الأفقي للثوابت الوطنية والتحليل العمودي للسيادة الوطنية في مؤتمر الصّومام ازداد وضوحًا أكثر من خلال مطالب الجزائريين الآتية¹:

- اعتراف فرنسا بالجزائر كاملة، ومنفصلة عن فرنسا.
- جهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للثورة.
- وحدة التراب الوطني.
- المحافظة على السيادة الوطنية.

ثالثًا: الثوابت السيادية في برنامج طرابلس جوان 1962

إذا كان بيان أول نوفمبر أصل مفهوم "الثوابت السيادية"، ومؤتمر الصّومام تمسك بها؛ فإنّ ميثاق طرابلس أكد عليها وثمّنها بمنحها الأولوية، ولا أدلّ على ذلك من أنّ أولى النقاط التي عالجها برنامج طرابلس هي مسألة السيادة الوطنية؛ ففي 19 مارس 1962 أعلن وقف إطلاق النار الذي وضع حدًا لحرب إبادة طويلة غدّتها الرأسمالية الفرنسية ضدّ الشعب الجزائري. ووقف إطلاق النار هو نتيجة اتفاق تمّ في إيفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا بمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائر على أساس احترام الوحدة الترابية للجزائر²، والشعب الجزائري لم يبلغ فقط الهدف الذي حدّده في الفاتح نوفمبر 1954، والمتمثل في الاستقلال، بل واصل في إستراتيجية المحافظة على الاستقلال من خلال معركة البناء والتشييد بالاتّجاه نحو الثورة الاقتصادية والاجتماعية.

فالثورة الجزائرية ليست وليدة الفكر المجرّد أو الصيغ النظرية بل إنها وليدة ضرورة تاريخية حتمية تحكمها الحركة الموضوعية لكفاح التحرير الوطني. وعملاً بمنطق التحليل نفسه، سيتمّ بحث الثوابت السيادية في برنامج طرابلس من خلال نقاط التقاطع بين التحليل الأفقي والعمودي لبرنامج طرابلس كالآتي:

"أكتب إليكم وليست أدري أكون هذه الرّسالة هي الأخيرة، والله وحده أعلم. فإن أصابني مصيبة كيفما كانت فلا تيأسوا من رحمة الله. إنّما الموت في سبيل الله حياة لا نهاية لها، وما الموت في سبيل الوطن إلّا واجب، وقد أدبتم واجبكم حيث ضحيتم بأعزّ مخلوق لكم، فلا تبكوني بل افتخروا بي. وفي الختام تقبلوا تحية ابن وأخ كان دائماً يحبكم وكنتم دائماً تحبّونه."

¹ - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر طرابلس)، ص 32.

² - رضا مالك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السريّة 1956-1962، الجزائر: منشورات ANEP، ص 51.

أ- التحليل الأفقي لميثاق طرابلس

يشمل التحليل الأفقي لميثاق طرابلس شأنه في ذلك شأن بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام على تتبّع مفهوم الثوابت الوطنية من خلال الأبعاد الآتية:

- البعد الديمقراطي: يتطلب تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية انبعاث وتكوين طليعة واعية تتركب من عناصر منحدرّة من الفلاحين والعمال عموماً والشباب والمثقفين الثوريين¹.
- البعد الشعبي: لا يمكن تشييد دولة حديثة على أسس ديمقراطية مضادة للإمبريالية ومعادية للإقطاعية بدون مبادرة الشعب ويقظته ومراقبته المباشرة، بحيث يجب على الطليعة الثورية للشعب أن تعطي المثل برفع مستواها الثقافي الخاص وبأن تجعل منه شعارها الدائم².

وينصّ ميثاق طرابلس بأنّه لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، يتوجّب العمل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وعلى المستوى الدولي لتحرير البلاد من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع ووضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية ومعادية للإمبريالية. وقد نص برنامج طرابلس على خطوط العمل الضرورية والمساعدة في إرساء الثوابت الوطنية داخلياً من خلال³:

- ضرورة بناء اقتصاد وطني.
- انتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين الوضع الصحيّ وتحرير المرأة.
- اتباع سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومحاربة الامبريالية.

ب- التحليل العمودي لميثاق طرابلس

يتمحور التحليل العمودي لميثاق طرابلس أساساً في تتبّع مفهوم السيادة الوطنية من خلال مجموعة المبادئ التي يتوجّب على الجزائر المستقلّة القيام بها ضمناً للاستقلال والاستمرارية الثورية، والتي يمكن اعتبارها ثوابت سيادية في ميثاق طرابلس مرتبطة بالبعد الخارجي للسيادة الوطنية كالآتي:

- القضاء على النظام الامتيازي بين فرنسا والجزائر تدريجياً وحسب ترتيبات يتفق عليها.
- ضمان مبادلات متوازنة أساسها المساواة والمنفعة المتبادلة.

¹- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، ص 87).

²- المرجع نفسه، ص 81.

³- المرجع نفسه، ص 85.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

- تأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة.
- تأميم الثروات المعدنية والطاقة
- وهكذا، قرّر ميثاق طرابلس أنّ الاستقلال الاقتصادي هو ضمان للاستقلال السياسي¹.
فالاستقلال الاقتصادي هو محرك للاستقلال السياسي.
- بالإضافة إلى دعوة الميثاق إلى سياسة خارجية مستقلة، "فالتوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل مهمّ من بين عوامل: دعم الاستقلال وتشديد اقتصاد وطني قوي². وهي مبادئ تؤطّر هندسة السياسة الخارجية الجزائرية إلى يومنا هذا، لإرساء دعائم السيادة الوطنية وأبرزها:
- محاربة الاستعمار والإمبريالية؛ فقد أكّد ميثاق طرابلس على أنّ الثورة التحريرية ساهمت في تراجع الاستعمار والإمبريالية أمام الإرادة الراسخة للشعوب.
- دعم حركات النضال من أجل الوحدة؛ فتوسيع نطاق محاربة الإمبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في الاتجاه نفسه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب العربي والوطن العربي وإفريقيا³.
- دعم حركات التحرير؛ فقد عملت ثورة التحرير بكثافتها وقوتها على الإسراع في إتمام عملية تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية على وجه الخصوص، وستقدّم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلاً لتحرير بلادها، ومن واجب الجزائر أن تولي اهتماماً خاصاً بالوضع في أنغولا وجنوب إفريقيا وبلدان شرق إفريقيا، فالتضامن الفعال ضدّ الاستعمار سيمكّن الجزائر من توسيع جبهة النضال ودعم حركة الوحدة⁴.
- النضال من أجل التعاون الدولي؛ لأنّه أمر ضروري لاستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدّم في إرساء السلام، ولتحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضدّ الإمبريالية تعبئة دائمة⁵.

يلاحظ ممّا سبق العلاقة التكاملية بين الثوابت الوطنية والثوابت السيادية، التي يحقّق الجمع بينهما خطّ التمسك بالثوابت السيادية المستمر منذ الثورة التحريرية إلى يومنا هذا.

¹ - مقولة للرئيس الراحل هواري بومدين.

² - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، ص ص 98-99).

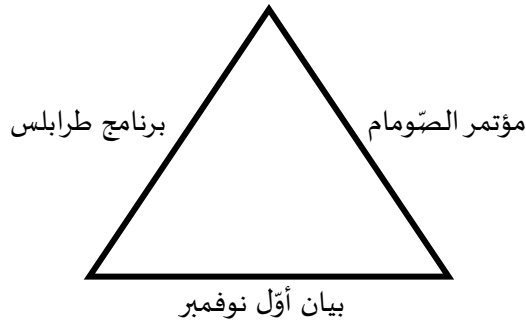
³ - المرجع نفسه، ص ص 99-100.

⁴ - المرجع نفسه، ص ص 100-101.

⁵ - المرجع نفسه، ص 201.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية وبناءً عليه، يمكن استخلاص الطابع التكاملي للثورة التحريرية في كلّ موثيقها وبياناتها التي جاءت مكتملة بعضها للبعض الآخر، فقد وضع بيان أول نوفمبر الخطوط السياسية والعسكرية العامة للثورة، في حين حدّد مؤتمر الصّومام 1956، كيفية سيرها العملي في الميدان، وفصّل ميثاق طرابلس 1960 في الأسس الإيديولوجية والاجتماعية للدولة الوطنية¹. وشكّلت هذه النصوص الثلاث أضلاع مثلث متماسك يشكّل مرجعية الثوابت السيادية الجزائرية، كما هو موضّح في الشكل رقم: 15 الآتي، وعلى غرار ذلك يمكن ملاحظة استمرارية هذه المرجعية في النصوص الدستورية.

شكل رقم: 14 مثلث النصوص المؤسّسة للثوابت السيادية الجزائرية



المصدر: إعداد الطالبة

المطلب الثاني: الثوابت السيادية ضمن النصوص الدستورية

بعدما تمّ التطرّق في المطلب الأوّل إلى مفهوم الثوابت السيادية ضمن النصوص الثورية، والمتمثلة في نصّ بيان أوّل نوفمبر 1954 ومؤتمر الصّومام في 20 أوت 1956 ووثيقة طرابلس في جوان 1962؛ سيتمّ التطرّق في هذا المبحث إلى مفهوم الثوابت السيادية ضمن الدساتير الجزائرية؛ بدءاً بدستور 1963 دستور 1976 ودستور 1989 ودستور 1996 والتعديل الدستوري في 2016.

أولاً: مفهوم الثوابت السيادية ضمن دستور 1963

يعتبر دستور 1963 هو المرجعية لكلّ دساتير الجزائر قبل عام 1989². ولقد جاءت الثوابت السيادية في دستور 1963 كأوّل دستور للجزائر المستقلّة؛ ضمن العنصر المتعلّق بالأهداف والمبادئ

¹ - البخاري حمّانة، فلسفة الثورة الجزائرية، ص 230.

² - رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلّة، الجزائر: دار المعرفة، 2011، ص 89.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية الأساسية والعنصر الخاص بممارسة السيادة، فأغلب المواد المرتبطة بمفهوم الثوابت السيادية وردت في هاذين العنصرين.

وقد ربط الدّستور السّياسة الخارجية للبلاد بثابت الاستقلال، فهي كما جاء في المقدّمة: "قائمة على قاعدة من الاستقلال، والتعاون الدّولي ومناهضة الاستعمار، والمؤازرة الفعلية للحركات النّضالية في العالم من أجل التحرير الوطني والاستقلال"¹، بالإضافة إلى مقاومة كلّ نوع من التمييز وخاصّة التمييز العنصري والدّيني، والدّعوة إلى السّلام في العالم.

كما أكّد الدّستور أيضًا على الثوابت الوطنية المتمثلة في: "الإسلام واللغة العربية"، فاللغة العربية هي اللغة القومية للجزائر وهي تستمدّ طاقتها الرّوحية من دين الإسلام، مع الاعتراف بحريّة ممارسة الأديان لكلّ فرد واحترام آرائه ومعتقداته"².

وقد أعيد ذكر الثوابت السيادية في المادّة العاشرة المعنونة بالأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبية، والتي نصّت على هدف صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية، وهي مادّة صريحة خاصّة بالسيادة الوطنية، وفي ذات السّياق حدّر دستور 1963 في مادّته 22 من أنّه "لا يجوز لأيّ كان أن يستعمل الحقوق والحريّات في المساس باستقلال الأمتة وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية ومؤسّسات الجمهورية. وطموحات الشعب الاشتراكية ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني، وهي إشارة واضحة إلى قدسية الثوابت السيادية الجزائرية وحمايتها دستوريًا"³.

ثانيًا: مفهوم الثوابت السيادية ضمن دستور 1976

ما يلاحظ على دستور⁴ 1976 هو إدراجه لمبادئ السّياسة الخارجية في الفصل السّابع، وذلك باعتبار مبادئها جزء من المبادئ التنظيمية للجمهورية، إذ يشير في المادّة 86 إلى "تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتّحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدّول العربيّة"⁵، إضافة إلى تحديد دوائر السّياسة الخارجية الجزائرية بدءً بدائرة الدّول العربيّة باعتبار وحدة الشعوب

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبية، دستور 1963.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - هو مفتاح لعقدة الصّرح المؤسّساتي الناتج عن التطبيق السّياسي والقانوني للميثاق الوطني، تمّ المصادقة عليه من طرف 99,18% من الأصوات المعبر عنها مباشرة بعد استفتاء 19 نوفمبر 1976.

⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبية، دستور 1976، ص 35.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية العربية في وحدة مصيرها وهو ما نصّت عليه المادة 87، أما المادة 88 فقد أكّدت على البعد الإفريقي لمبادئ السياسة الخارجية التي تهدف إلى "تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة كمطلب تاريخي وخطّ دائم في سياسة الثورة الجزائرية".¹

ونصّت المادة 89 على المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية المتمثلة في: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عدم اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وبذل أقصى جهد لحلّ النزاعات الدولية بطرق سلمية.²

والواقع أنّ نضال الجزائر من أجل السّلم والتعايش السّلمي، هو تكريس لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه؛ وهو ما نصّت عليه المادة 90 من الدّستور؛ كما منعت المادة 91 التنازل عن أيّ جزء من التراب الوطني، وهي المادة التي جعلت وحدة التراب كثابت من الثوابت السيادية في دستور 1976. بالإضافة إلى مكافحة الاستعمار و"الاستعمار الجديد"³ والإمبريالية والتمييز العنصري كمحور أساسي للثورة.

ويعتبر تضامن الجزائر مع كلّ الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحرّرها السياسي والاقتصادي من أجل حقّها في تقرير المصير والاستقلال، بعدًا أساسيًا من أبعاد الثوابت السيادية لهندسة السياسة الخارجية؛ التي يشكّل فيها كلّ من دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين لها. كما نصّت عليه المادة 93 آخر مادة في الفصل السابع من الدستور، وعليه يمكن القول بأنّ دستور 1976 أعلن صراحة عن المبادئ التي يتوجّب أن تقوم عليها.

ثالثًا: مفهوم الثوابت السيادية ضمن دستور 1989

يعدّ دستور 1989 دستورًا ديمقراطيًا وليبراليًا فتح المجال لاحترام الحرّيات في كلّ المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية مع وضع مادة للحفاظ على الممتلكات الإستراتيجية للدولة، فقد كان بالفعل دستورًا لتسيير الدولة، ومجرّد حكم بين كلّ أطراف ومكوّنات المجتمع الجزائري دون إقصاء، فلم يكن

¹ - أو الاستعمار المقنع على حد تعبير الرئيس الراحل هواري بومدين.

² - ينظر: مداخلة من إعداد الأستاذة الدكتورة مسيح الدين تسعديت، "الدبلوماسية الجزائرية من الفعل الجريء إلى رد الفعل الضمني"، ص5، مداخلة مقدّمة في الملتقى الدولي الأول حول دور الجزائر الإقليمي المحدّات والأبعاد من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة بالتنسيق مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية يومي: 28، 29 أبريل 2014.

³ - مفهوم يعني سياسة تهدف إلى بناء وحماية إمبراطورية تتكون من عدة دول وشعوب تنتشر عبر رقعة جغرافية واسعة وتحكمها دولة مهيمنة. والإمبريالية نقيض مبدأ تقرير المصير. والإمبريالية استعمار أو نزعة تسلّطية من بعض الدول للاستحواذ على بعض الأقاليم المستقلّة بالسيطرة الاقتصادية والسيادية.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
دستور يحمل إيديولوجية محدّدة مثل دساتير 1963 و 1976 ذو المضمون الإشتراكي وحكم الحزب
الواحد¹.

كما يمكن اعتبار دستور 1989 نقطة تحوّل فاصلة في تاريخ الجزائر، باعتباره نقلة نوعية تجاه
الانتقال الديمقراطي². ومن هذا المنطلق تمّ التأكيد على أنّ الشعب هو مصدر كلّ سلطة، وهو الذي يختار
مؤسّساته التي تهدف إلى المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه والمحافظة على الهوية الوطنية ودعمها³.
ومن ثمّ توالت الموادّ الخاصّة بمبادئ الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية كالآتي:

- عدم التنازل أو التخلّي عن أيّ جزء من التراب الوطني.
- مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول بامتناع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل
المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيّتها. مع بذل الجهود لتسوية الخلافات الدوليّة
بالوسائل السّلمية⁴، وكما نصّت المادّة التي تليها أنّ الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي
تكافح من أجل التحرير السّياسي والاقتصادي، والحقّ في تقرير المصير وضدّ كلّ تمييز عنصري،
الذي يعتبر جريمة ضدّ الإنسانيّة⁵.

وبناءً عليه، يمكن القول أنّ المبادئ الثابتة للجزائر، التي نصّ عليها أوّل دستور في عهد التعدّدية ما
نصّت عليه المادّة 27 من دستور 1989: "أنّ الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدّولي، وتنمية العلاقات
الوديّة بين الدّول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة، وتتبنّى
مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه"⁶.

كما أنّ الجديد في هذا الدّستور، هو إشراك للمواطن في المحافظة على الثوابت السيادية لأول مرة
في المادّة 58 بضرورة تحمّل مسؤوليته في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته ووحدته الترابية، وبذلك
أصبحت حماية الثوابت السيادية مسؤولية الجميع.

¹- رايح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ تقييم أماديي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلّة. ص 287.

²- الجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبيّة، دستور 1989.

³- المادّة: 8. دستور 1989.

⁴- المرجع نفسه.

⁵- مساهمة الدّكتور أحمد طالب الإبراهيمي، عضو المكتب السّياسي، وزير الشؤون الخارجية، في 29/09/1987، أمام الاجتماع السنوي
الحادي عشر لوزراء الخارجية لمجموعة 77، مجلة الجزائر والأحداث الدوليّة، وزارة الشؤون الخارجية، مديرية الصحافة والإعلام، العدد:
25، ديسمبر 1980، ص 8.

⁶- دستور 1989.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

رابعاً: مفهوم الثوابت السيادية ضمن دستور 1996

أكد دستور 1996 في ديباجته على أن "الشعب الجزائري شعب حرّ، ومصمّم على البقاء حرّاً. وأنّ الجزائر منبت الحرّية، وأرض العزّة والكرامة"¹. ليؤكد بعدها على مرجعيته لثورة الفاتح نوفمبر، وعلى الإسلام والعروبة والأمازيغية مكونات أساسية للهوية الوطنية².

وما يلاحظ على ديباجة الدّستور هو تأكّيدها على الثوابت الوطنية كعنصر رئيسي في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، وعلى السيادة الوطنية في آن واحد وذلك من منطلق أنّ الجزائر "أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عريقة، وبلاد متوسطية وإفريقية تعترّ بإشعاع ثورتها، ثورة أوّل نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وكيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كلّ القضايا العادلة في العالم"³. ومن أهمّ خصوصيات هذا الدّستور هو إعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية وضبطه للحياة السياسية في البلاد بشكل أكبر، حيث تمنع التسميات الدّينية للأحزاب أو استخدام مقوّمات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والأمازيغية والعربية في تسمية الأحزاب أو في خطابها السياسي، وبهذا الشكل صحّح الدّستور الخطأ الذي وقعت فيه الحياة السياسية عام 1989⁴.

أما في الفصل الثالث المخصّص للدولة، فقد نصّت المادّة 26 منه على مبدأ يعتبر بمثابة عقيدة في السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثّل في امتناع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وبذل قصارى جهدها لتسوية الخلافات الدّولية بالوسائل السّلمية؛ وهو تأكيد لمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية للدّول⁵.

كما أكّدت المادّة 27 على الثوابت السيادية للجزائر والمتمثلة في: تضامن الجزائر مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرّر السياسي والاقتصادي، والحقّ في تقرير المصير، وهي ضدّ كلّ تمييز عنصري. إضافة إلى أنّها تعمل من أجل دعم التعاون الدّولي، وتنمية العلاقات الودّية بين الدّول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية وتتبنّى ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه.

في حين نصّت المادّة 42 من الفصل الرّابع المخصّص للحقوق والحرّيات بتحريم المساس بالثوابت السيادية باسم التعدّدية الحزبية، فحقّ إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. ولا يمكن التدرّع

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبية، دستور 1996.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلّة، ص 370-371.

⁵ - دستور 1996.

الفصل الثالث، دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
بهذا الحق لضرب الحريّات الأساسية، والقيم والمكوّنات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية،
وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطّابع الديمقراطي والجمهوري
للدّولة وفي ظلّ احترام أحكام هذا الدّستور، كما يحظر على الأحزاب السياسيّة كذلك كلّ شكل من
أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية¹. وبذلك كانت هذه المادّة هي بمثابة تأمين للثوابت السيادية
في زمن أصبحت فيه الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية مهدّدة بسبب الإرهاب.

كما أكّدت المادّة 61 من الدّستور ضمن فصل الواجبات على ضرورة التزام كلّ مواطن بحماية
وصون البلاد واستقلالها وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدّولة، إذ يعاقب القانون بكلّ
صراحة على الخيانة والتجسس والولاء للعدوّ، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضدّ أمن الدّولة². وهذه مادة
يتحمل فيها كل مواطن مسؤولية المحافظة على الثوابت السيادية للجزائر.

خامسًا: مفهوم الثوابت السيادية ضمن التعديل الدستوري 2016

لقد أكّد التعديل الدّستوري لـ2016 بأنّ ثورة أوّل نوفمبر نقطة تحوّل فاصلة في تقرير مصير
الجزائر وتبويج عظيم لمقاومة ضروس، واجهت بها الجزائر مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها،
والمكوّنات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، التي تعمل الدّولة دومًا لترقيتها وتطويرها³.
وهو الأمر الذي يستدعي الإشارة إلى الثوابت الوطنية من خلال التأكيد على أنّ الجزائر أرض
الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعترّ بإشعاع
ثورتها، ثورة أوّل نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كلّ
القضايا العادلة في العالم.

وقد أشار الدّستور أيضًا إلى المأساة الوطنية⁴ التي واجهها الشعب الجزائري التي عرضت بقاء
الوطن للخطر، وبفضل إيمانه وتمسّكه الثابت بوحدته، قرّر بكلّ سيادة تنفيذ مشروع الميثاق من أجل
السّلم والمصالحة الوطنية التي أعطيت ثمارها وهو مصمّم على الحفاظ عليها.

كما أكّد التعديل الدّستوري على مسؤولية الشعب في المحافظة على الثوابت السيادية فهو الذي
جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كلّ تطرّف، من خلال ترسيخ قيمه الرّوحية والحضارية

¹ - دستور 1996.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - وهي عشرية الإرهاب الدموي الذي عانت منه الجزائر لوحدها من دون دعم ولا مساعدة لا من الأشقاء ولا من الأصدقاء على حدّ تعبير
الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وخرجت منه منتصرة لوحدها كذلك.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية التي تدعو إلى الحوار والمصالحة¹ والأخوة، وفي ظلّ احترام الدّستور وقوانين الجمهورية، وهنا تبرز المصالحة الوطنية كإحدى الثوابت الوطنية التي تطلّبها ضرورات المرحلة التي عانت فيها الجزائر من عشرية من الدّماء والدّموع.

وقد ربط التعديل الدستوري الأخير الثوابت السيادية بدور المؤسسة العسكرية في المحافظة عليها، فهي التي حافظت على الاستقلال بالأمس، ستحافظ عليه اليوم، وهو ضلع من أضلاع مثلث الثّوابت السيادية إضافة إلى وحدة التراب ووحدة الشعب. لذلك تسهر الدّولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصنّته بالصّورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدّفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البرّي والجوّي والبحري.

وبعدها ركّز الدّستور على الأداة الدبلوماسية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، التي تسعى إلى تعزيز حضورها ونفوذها في المحافل الدّولية عبر عمليات الشراكة القائمة على توازن المصالح التي تكون منسجمة كلّ الانسجام مع خياراتها السيادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية².

وقد نصّت المادّة 9 من الفصل الثاني على الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية من خلال ضرورة المحافظة على السيادة والاستقلال الوطنيين ودعمهما؛ والمحافظة على الهوية والوحدة وحدة التراب ووحدة الشعب ودعمهما. بالإضافة إلى ممارسة سيادة الدّولة على مجالها البرّي، ومجالها الجوّي، وعلى مياها.

كما حدّرت المادّة 14 من أنّه لا يجوز البتّة التنازل أو التخلّي عن أيّ جزء من التراب الوطني، لأنّ الحفاظ على الثوابت السيادية من منظور دستور 2016 ليس من مسؤوليّة الجيش وحده، وإنّما هي مسؤوليّة الجميع، كما تترتّب على الصّحافيين أيضاً مسؤوليّة الحفاظ على الثوابت السيادية، في عالم تتحكّم فيه تكنولوجيا الإعلام والاتّصال، فقد أكّد الدّستور أنّ حرية الصّحافة مضمونة ونشر المعلومات والأفكار والصّور والآراء بكلّ حرّيّة مضمون في إطار القانون واحترام ثوابت الأمتة وقيمها الدّينية والأخلاقية والثقافية³. وهذا تحميل للسلطة الرّابعة مسؤوليّة الحفاظ على الثوابت السيادية شأنها في ذلك شأن

¹ - لمزيد حول مشروع السّلم والمصالحة الوطنية، ينظر: المبحث الثالث من هذا الفصل.

² - دستور 2016، ص 4.

³ - المادّة 50 من دستور 2016، ص 16.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
الأحزاب السياسية. وفي الأوّل والأخير يجب على كلّ مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها
وسلامة ترابها الوطني ووحدة شعبها وجميع رموز الدولة¹.

بعدما تمّ التّأصيل لمفهوم الثوابت السيادية ضمن النصوص الدستورية، يمكن الإشارة إلى مفهوم
الثوابت السيادية ضمن نصّ اليمين الدستورية، انطلاقاً من أنّه النصّ الوحيد الذي يحمّل المسؤول
الأوّل في البلاد أمام الله وأمام الشعب مسؤولية المحافظة على الثوابت السيادية المنصوص عليها أساساً
في بيان أوّل نوفمبر وبما أنّ قسم الرّئيس بعد البسملة يبتدئ بمرجعية تضحيات شهداء الجزائر، فإنّ
مرجعية الدولة الجزائرية هي ثورة نوفمبر، من جهة والدّين الإسلامي من جهة أخرى لأنّ القسم يكون باسم الله
العليّ العظيم. كما يؤكّد نصّ اليمين² الدستورية على تضحيات شهداء الجزائر، الذين بفضلهم انتزعت
الجزائر استقلالها، وللمحافظة على الاستقلال يجب الوفاء للتضحيات الكبرى ولأرواح الشهداء ولقيم ثورة
نوفمبر الخالدة، التي نصّ عليها بيان أوّل نوفمبر والمتمثلة في الثوابت السيادية: وحدة التراب، وحدة الشعب،
والاستقلال.

وقد أكّدت جميع نصوص اليمين الدستورية على الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية شأنها في ذلك شأن
الدساتير بقسم رئيس الجمهورية وتعهدّه باحترام الدّين الإسلامي وتمجيده والدّفاع عن الدّستور وحماية
استمرارية الدولة بالمحافظة على الاستقلال وفاءً لتضحيات الشهداء.

كما نصّت اليمين الدستورية في جميع الدساتير صراحة على تعهد رئيس الجمهورية والتزامه
بحماية الثوابت السيادية المتمثلة في المحافظة على سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب والأمة اللّذين
يؤدّيان إلى المحافظة على الاستقلال الذي ضحّى من أجله الملايين من الشهداء الجزائريين طيلة 132 سنة
من ظلم الاحتلال الفرنسي.

المطلب الثالث: الثوابت السيادية محصّلة الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية

بعدما تمّ التطرّق إلى مفهوم الثوابت السيادية ضمن النصوص الثورية والنصوص الدستورية،
سيتم استنتاج تعريف إجرائي لمفهوم الثوابت السيادية-كما سبقّت الإشارة إليه في بداية الفصل، باعتباره
محصّلة الجمع بين الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية وهذا ما تمّ التأكيد عليه في النصوص الثورية
والدستورية المؤسّسة للدولة الجزائرية.

¹ - المادّة 75 من دستور 2016.

² - لقد عزّف الدكتور عبد الرزاق السنهوري اليمين بأنها: قول يتخذ فيه الحالف لله شاهداً على صدق ما يقول، أو على إنجاز ما يعد. (عبد
الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط3، ج1، 1998، ص674).

الفصل الثالث————— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
بعد إجراء عملية مسح للنصوص الثورية والدستورية اتضح عدم وجود مفهوم الثوابت السيادية في
النصوص الثورية ولا في النصوص الدستورية لفظاً وإنما توجد الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية اللتان
يؤدّي جداولهما إلى استخلاص مفهوم الثوابت السيادية كما هو موضّح في المعادلة الرياضيّة الآتية:

$$\text{الثوابت الوطنية} \times \text{السيادة الوطنية} = \text{الثوابت السيادية (الوطنية)}^2$$

وسيتّم التفصيل في مفاهيم العناصر المكوّنة لمعادلة الثوابت السيادية كالآتي:

أولاً: مفهوم الثوابت الوطنية

إنّ الذي يستعرض تاريخ الجزائر منذ القرن السادس عشر حتى فترة الاحتلال الفرنسي سيلاحظ أنّ
فكرة الوطنية كانت من بين العناصر المحرّكة لتاريخ الجزائر؛ إلاّ أنّه من الضّروري التمييز بين مفهوم
الوطنية والوعي بها، لأنّ الوطنية مفهوم يحتاج للتعبير عن نفسه هو ووجود كمرّكزية محرّكة ومنظمة من
جهة، وسهولة ويسر انتقال الأخبار والمعلومات إلى مختلف مناطق الوطن من جهة أخرى.¹

ويتجسّد مفهوم الوطنية في منظور حزب الشعب الجزائري في إيديولوجية التحرّر الوطني.² ففي
ديسمبر 1951 أصدرت حركة الانتصار وثيقة إيديولوجية هامة بعنوان "المبادئ الموجّهة لنضال الحركة
الوطنية"، يبرز من خلال سطورها مبدآن أساسيان متكاملان وهما "الوطنية" و"الديمقراطية"؛ فالوطني
هو من يخوض غمار الكفاح داخل بلاده في سبيل حلّ المشاكل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة،
بطريقة تكفل للشعب وللوطنيين أكبر قدر من الحرّية والرّقي الرّوحي والأخلاقي، ومن التنمية الثقافيّة
والرّخاء المادّي.

ومن مظاهر الوطنية التحرّرية حسبما جاء في الوثيقة ما يلي:

- ممارسة الشعب سيادته الكاملة.
- التحدّث باللغة العربيّة بكلّ حرّية.
- التمتع بحرّية العقيدة.
- العيش من ثماره وامتلاكه لثرواته.³

¹ جمال قنان، نصوص سياسيّة جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830،
الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، المجلّد الثالث، ص 130.

² في كتاب نصوص الحركة الوطنية لكلود كولو، ص 300-304.

³ محمد عباس، الأعمال الكاملة، النخبة والفاشي (مشكل النخبة المستلبة)، يرّحل الاستعمار ويبقى المستعمر (الاندماجيون الجدد)،
الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، الجزء الثامن، ص 289.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
وهذا هو المفهوم نفسه الذي نجد في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الصومام التي ترى أنّ الوطنية
الجزائرية تندرج ضمن ظاهرة عالمية نتيجة تطوّر طبيعي تسير عليه جميع الشعوب التي تفيق من سباتها
من أجل مناهضة الاستعمار.

لقد أسهمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التأسيس للوطنية الجزائرية القائمة على
"الإسلام، والعربية، ووحدة الشعب ووحدة التراب"¹؛ كما أنّ الوطنية بالنسبة للمرحوم بشير بومعزة² هي
كما قال "ميشلي مثل الجيولوجيا كلّما غصنا في باطن الأرض ارتفعت درجة الحرارة، ويؤكد المرحوم أنّ
نضاله هو من أجل جزائر عادلة لا يوجد فيها تهميش أو إقصاء لأيّ أحد؛ وبذلك تصبح التعددية هي
أفضل صورة للمواطنة، فالجزائر متعدّدة ومتنوّعة وكلّ منطقة لها خصائص تمتاز بها عن الأخرى، ولكن
الشعب الجزائري كلّه يشترك في خصائص معيّنة موجودة في الجينات عند ميلاده وهي: العدل، الحرّية،
والثورة. وكلّ حاكم لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الخصائص لن ينجح في إدارة هذا الشعب"³، وهو القائل في
السياق ذاته: "نخرج فرنسا ونأكل الحشيش"، وهذه المقولة تجسّد قمّة الوطنية لدى الجزائري بشكل عام،
ولدى المرحوم بشير بومعزة بشكل خاصّ.

ولطالما ارتبط مفهوم الثوابت الوطنية بثوابت الأمة المنصوص عليها دستوريًا والمتمثلة أساسًا في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من أنّها وحدة لا تتجزأ، وإسلام دين الدولة، واللغة العربية
هي اللغة الوطنية والرسمية، وأضاف التعديل الدستوري الأخير في المادة الرابعة أنّ تمازغت كذلك لغة
وطنية ورسمية باعتبارها من الثوابت الوطنية بالإضافة إلى العلم والنشيد الوطني من مكاسب الثورة
وهما غير قابلين للتغيير، وبأنّ عاصمة الجمهورية هي مدينة الجزائر، فهذا تأكيد على الثوابت الوطنية
وحمايتها بدسترتها.

¹ محمد الهادي الحسيني، "الثمر الداني من محاضرات الشيخ أحمد حماني"، جريدة الشروق اليومي، العدد: 5378، 26 جمادى الأولى
1438هـ الموافق لـ: 23 فيفري 2017م، ص17.

² بشير بومعزة: مؤلّف مشارك في "التسوس" La gangrène. ولد في 29 نوفمبر 1927 بخراطة (بجاية). درس المرحلة الثانوية بقسنطينة قبل
أن يقطعها ليلتحق بحزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة. بعد أحداث 8 ماي 1945 التي أملت بالجزائر، يعتقل بشير
بومعزة ويتعرّض للضرب المبرح لأنّه شكّل لجأناً لتقديم العون لضحايا القمع. ثمّ أصبح من المساعدين المقربين من مصالي الحاج بفرنسا.
وأصبح وزيرًا (1963-1966)، أسّس مؤسّسة 8 ماي 1945 (1990) ورئيس مجلس الأمة (1998-2001). (عاشور شرفي، معلمة الجزائر
القاموس الموسوعي تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم، ص401).

"فاليوم لاسيما في مجتمعنا الذي يمرّ بأزمة نظرًا لأنّ القيم التي كانت مصدر قوتنا أفسحت المجال لمعايير سلوكية أخرى، وحيث تغلّبت
الزّعة الفردية على الرّوح الجماعية والأناية على التضامن، وحيث يبدو أنّ الرّوح الوطنية هي بصدد التحوّل إلى مفهوم بال... للإنسان
بمفرده لا يساوي شيئًا إلاّ أنّه إذا كان مدفوعًا بحماس وحمية بني جنسه، ومدفوعًا بتضامهم فإنّ إيمانه يتضاعف عشرات المرات". (جريدة
المجاهد، العدد: 1526، 3 نوفمبر 1989، ص ص18-19).

³ أجرى الحوار: زيات كمال وعبد العزيز بوباكير، في ماي 2012، ونشر في جريدة الخبر الأسبوعي، العدد: 114، www.benbadis.org

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

لقد ظلّ التمسك بمبدأ وحدة التراب والشعب مبدأ راسخاً مقدّساً يمثّل أسس الأُسس في كلّ المفاوضات التي خاضها قادة الثورة مع الاحتلال، وفي النهاية ما كان من إدارة الاحتلال إلاّ الرضوخ لقادة الثورة بعد الإصرار والتمسك المبدئي الشديد للجزائريين بوحدة التراب والشعب¹، اللذين يجسّدان الثوابت الوطنية المتمثلة أساساً في التاريخ المشترك، الهوية والدين، الدائرة الحضارية والمعرفية والعلم، النشيد الوطني²، فحدود الوطنية، هي في الأصل قيم مجتمعية لاستمرارية الدولة وديمومتها³، وتمسك الجزائر بثوابتها الوطنية ضمان لسيادتها الوطنية. ولا أدلّ على ذلك من أنّ التمسك بالدين الذي هو عماد الثوابت الوطنية وحامي مقومات الشخصية الوطنية طوال فترة الاحتلال كما أنّه أساس الوحدة الترابية أثناء الثورة وبعد الاستقلال، فهو عامل إيجابي في بناء المجتمع، لأنه دين العدالة الاجتماعية الحقيقية⁴.

ثانياً: السيادة الوطنية

السيادة هي مبدأ مطلق عند الواقعيين، فهي وحدة لا تتجزأ⁵، فالدولة هي إمّا ذات سيادة أو هي ليست بدولة؛ كما أنّ السيادة لا يمكنها أن تكون منقوصة بل هي مطلقة، وهي أحد أركان الدولة ممثلة في السلطة إضافة إلى الإقليم والشعب، وهي السلطة العليا التي لا تعترف بسلطة أعلى منها أو من ورائها تملك صلاحية إعادة النظر في قراراتها. وهذا المعنى الأساسي لم يلحقه التغيير طيلة العصور الحديثة، ويعود إلى تعريف جون بودان⁶ Jean Boudin للسيادة من أنّها عبارة عن السلطة العليا من فوق المواطنين والرعايا والتي لا يقيدتها القانون⁷. وتعني حقّ الدولة في ألاّ يأمرها أحد بما يجب أن تفعله، وأن تكون قادرة على تقرير ما تفعله داخل حدودها.

والسيادة مفهوم حيوي وأساسي في الشؤون الدولية والوطنية وتمثّل المؤهل ومفتاح الدخول إلى الساحة الدولية وبسبب ذلك يسعى من لا يملكونها إلى الحصول عليها ويعمل من يملكونها على الحفاظ

¹ - بن يوسف بن خدة، مفاوضات إيفيان، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 13.

² - الأرض، الشعب، الحدود، العلم، التاريخ، اللغة، الدين، هو مجموع الثوابت السيادية التي أضافها الدكتور محي الدين عميمور على هامش ندوة " دور التاريخ في بناء الشخصية الوطنية" من تقديم المجاهد محمد كشود والدكتور عبد الستار، وتقديم الدكتور محي الدين عميمور، منظمّة من طرف متحف المجاهد ومعهد الآثار لجامعة الجزائر 2 بجامعة أبو القاسم سعد الله، يوم: 30 نوفمبر 2016.

³ - محمد سي بشير، "قضايا داخلية للأمن: بين قيم الأمن وقيم المجتمع"، ضمن: بهلول نسيم، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 468-489.

⁴ - تصريح الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد لمجلة "المستقبل العربي"، نقلاً عن جريدة الشعب، الصادرة بتاريخ: 1980/02/26.

⁵ - حسب هيوغو غروتوس المنظر القانوني وأب المفهوم الحديث للسيادة، ضمن:

David A. Lake, « The Nez Sovereignty in International Relations », **International Studies Review**, 2003, p303-323, www.citeseerx.ist.psu.edu

⁶ - (1530-1596) للسيادة في كتابه "الكتب الست للجمهورية" Six livres de la République الصادر في عام 1576م.

⁷ - جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، (ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي)، جدة: مطبوعات تهامة، الطبعة الثانية، 1984م، ص 25.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية عليها والسيادة لا تمنح الدولة حقوقاً مطلقة فقط بل أيضاً تحملها مسؤوليات مطلقة تجاه شعبيها وتجاه المجتمع الدولي¹. فالسيادة الوطنية لا تتأثر فقط بالبيئة الدولية، وإنما تؤثر فيها أيضاً².

ويرتبط مفهوم السيادة بمفهوم الاستقلال وحرية الإرادة، ولذلك يعدّ الاستقلال السياسي شرطاً لازماً لتمكين الدولة الوطنية من ممارسة مظاهر سيادتها على الصّاعدين الداخلي والخارجي. وكما تفقد الدولة من سيادتها بقدر ما تفقد من استقلالها الوطني. فالدول التي تخضع للاحتلال الأجنبي والاستعمار المباشر تفقد استقلالها، وبالتالي سيادتها، كلية³، فالاستقلال والسيادة وجهان لورقة واحدة.

يرتبط مفهوم السيادة الوطنية في الجزائر بالشعب فهو مصدر كلّ سلطة، فالسيادة الوطنية ملك للشعب⁴، وهو الذي يمارس سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، كما أنّ الثورة التحريرية التحريرية هي التي أثّرت على السّلطة من منطلق أنّ الثورة كانت من الشعب وبالشعب، ولا أدلّ على ذلك من مقولة الشهيد محمد العربي بن مهيدي "ألقوا الثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب"⁵.

كما أنّ السيادة الوطنية تتجسّد في الدّفاع عن الوحدة الترابية وسلامة الحدود الوطنية. هذه المبادئ تفاعلت وبشكل واضح مع الظروف الدولية لتتجاوب مع متطلّبات كلّ مرحلة، وخصوصاً مع ثورة المعلومات التي أثّرت بشكل أو بآخر في مفهوم السيادة⁶، بالإضافة إلى تأثير التبعية على سيادة الدول⁷.

ثالثاً: مفهوم الثوابت السيادية

بعد ما تمّ التطرّق إلى المكوّنين الأساسيين لمفهوم الثوابت السيادية، تأتي محاولة التّأصيل لمفهوم الثوابت السيادية ميدانياً من أجل ضبط مفهوم "الثوابت السيادية" إجرائياً، حيث تمّ العودة إلى الميدان باستشارة نخبة من الجزائريين للإسهام في ضبط مفهوم الثوابت السيادية من أجل إضفاء المصداقية على

¹ - بن شريط عبد الرحمان، الدولة الوطنية بين متطلّبات السيادة وتحديات العولمة، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011م، ص 39.

² - أحمد عبد الله، "السيادة الوطنية في ظلّ التغيرات العالمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 123، السنة: 32، ص 48.

³ - بن شريط عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص 41.

⁴ - المادّة 7 من دستور 2016، وفي الدساتير الأخرى أيضاً: المادّة 10 من دستور 1963، المادّة 5 من دستور 1976، المادّة 6 من دستور 1898، المادّة 6 من دستور 1996.

⁵ - الذكرى السابعة والأربعون لاستشهاد الشهيد محمد العربي بن مهيدي، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 29.

⁶ - ولتر ب. رستون، أقول السيادة كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، (ترجمة: سمير عزّت نصّار وجورج خوري)، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1994، ص 27.

⁷ - وهو ما أكّدته لي الصحافية ورئيسة تحرير بالإذاعة الوطنية القناة الثالثة السيّدة مريم عبدي في مقابلتها يوم: 31 أكتوبر 2016، حيث أشارت إلى ضرورة التساؤل عن الحدود بين سيادة الدولة ومصالحه الدولية، وذلك على هامش يوم مفتوح لحصّة فاشهدو بمنتهدي عيسى مسعودي.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية استمارة، وتليها في الترتيب الإذاعة الوطنية وجامعة بن يوسف بن خدة كلية الحقوق، كما هي موضحة في جدول توضيح أماكن توزيع الاستثمارات الاستبائية لضبط مفهوم الثوابت السيادية في الملحق.

وأماكن توزيع الاستثمارات تعكس طبيعة الجمهور المتمثل أساسًا في النخبة الجزائرية من مجاهدين، مفكرين، مؤرخين، إطارات في الدولة، صحافيين، مواطنين بسطاء يمتازون بوعي كبير، كلهم أسهموا في ضبط مفهوم الثوابت السيادية في بعده الداخلي والخارجي.

ج-مجتمع البحث:

تتمثل عينة جمهور المبحوثين في عينة قصدية تتوقف فيها المواصفات الآتية:

- 1- أن يكون المبحوث جزائريًا، إذ لا يمكن ضبط مفهوم جزائري أصيل باستشارة الأجانب¹.
- 2- أن يكون على دراية بالموضوع، ولم يتأخر في الثورة التحريرية أو مشاركًا فيها.

ولم تعط الأهمية إلى ضرورة تحديد الجنس أو السنّ أو الوظيفة حتى لا نضع المبحوث في حرج، بل تمّ تأشير على الجنس والسنّ بالتقريب بعد انتهاء المبحوث من الإجابة لتحديد عدد مساهمات الذكور من الإناث في صياغة مفهوم الثوابت السيادية، وعلاقة ذلك بسنّهم، فقد بلغ عدد المبحوثين 80 مبحوث، منهم 65 رجال بنسبة 81,25% و15 نساء بنسبة 18,75%. وكانت الإجابة عن السؤال المغلق وفقًا للنسب الموضحة في الجدول رقم: 04 الآتي:

جدول رقم: 04 يوضح النسبة المئوية لإجابات المبحوثين عن السؤال المغلق

المبادئ	ذ	إ	ذ	إ
عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال ²	63	14	96,92%	93,33%
حسن الجوار	57	12	87,69%	80%
حق الشعوب في تقرير مصيرها	62	15	95,38%	100%
عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول	64	13	98,46%	86,66%
المجموع	246	54	94,61%	90%

المصدر: إعداد الطالبة بعد تفريغ الإستمارات

¹ إنّ المبحوث الأجنبي الوحيد هو الأستاذ ماجد نعمة رئيس تحرير مجلة أفريقيا-آسيا، وقد تمّ طرح عليه سؤال الاستمارة الاستبائية على هامش محاضراته يوم 28 أكتوبر 2017، نظرًا لاهتمامه بكلّ ما يتعلّق بالجزائر وتحليله الموضوعي لتاريخ الدبلوماسية الجزائرية، وفي كلّ مرّة يخصّص ملفًا للدبلوماسية الجزائرية في مجلّته، وقد قال لي: "لقد أحطت بجميع الثوابت السيادية" ولم يضيف ثوابت أخرى.

² بناءً على ملاحظات بعض المبحوثين وتصحيحاتهم بضرورة القول بعدم جواز المساس بالحدود الموروثة من وقت الاستعمار بل عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، لأنّ الاستعمار لم يورثنا حدودنا وإنّما انتزعنا حدودنا بترسيمها بدماء تضحيات شهداء الجزائر.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
لقد وافق أكثر من 90% من المبحوثين على أنّ المبادئ المقترحة الموضّحة في الجدول أعلاه أنّها
تندرج جميعها ضمن مفهوم الثوابت السيادية، وكان اختلاف بعض المبحوثين فقط في مبدأ حسن الجوار
فهناك من اعتبره ثابتا من الثوابت السيادية وهناك من قال بأنه محصّلة للمبادئ الأخرى والمتمثلة في
عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون
الداخلية للدول؛ وبأنّ هذه الثوابت السيادية المقترحة تندرج ضمن أركان الدولة المتمثلة في: الإقليم،
السيادة، الشعب¹.

د- تحليل مصفوفة الثوابت السيادية:

بعد تحليل استمارات المبحوثين الخاصة بالسؤال المغلق، تمّ التأكيد على أنّ مفهوم الثوابت
السيادية يشمل على الأقل على المبادئ الثلاثة التي سبق الإشارة إليها، سيتمّ في هذا العنصر تحليل
إسهامات المبحوثين الإيجابية² من أجل الخلوص في النهاية بمفهوم إجرائي للثوابت السيادية.

لقد بلغ عدد المبحوثين الذين أسهموا في الإجابة عن السؤال المفتوح 54 مبحوث، أي بنسبة
67,5%، منهم 43 مبحوث كانت أعمارهم أكبر من خمسين سنة، أي ما نسبتهم 79,62%، في حين 10 من
المبحوثين سنّهم أقلّ من خمسين سنة ما نسبته 18,51%، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ مجتمع
البحث كان عيّنة قصدية تشمل المبحوثين الكبار الرّاشدين بالدرجة الأولى، الذين عايشوا معظم مراحل
تاريخ الجزائر، من أجل إضفاء المصداقية على بناء مفهوم "الثوابت السيادية".

وعليه، يمكن تحليل مصفوفة الثوابت السيادية الخاصة بإسهامات المبحوثين الجزائريين في بناء
مفهوم الثوابت السيادية في المصفوفة رقم: 01 الموضّحة في ملحق البحث الميداني الخاصّ بضبط مفهوم
الثوابت السيادية، حيث تتنوّع إسهامات المبحوثين الجزائريين في بناء مفهوم الثوابت السيادية—كما هو
مفصّل فيها في الملحق— أنّها تنوّعت من مصفوفات الوحدة³ خمس مرّات، ومصفوفات قطرية⁴ أربع مرّات.
ونظراً لطبيعة سؤال الاستمارة، فإنّ المهمّ في كلّ هذا هو تحليل مصفوفات الوحدة التي تكرّرت خمس
مرّات، والتي تمثّل عيّنة المبحوثين الذين تمكّنوا من تحديد الثوابت السيادية كما جاءت في بيان أوّل

¹ - على حدّ تعبير أحد المبحوثين، قبل بداية ندوة جريدة الشعب حول: "التجربة الجزائرية في نزع وتفكيك الألغام التي زرعها الاستعمار
الفرنسي على طول حدودنا الشرقية والغربية" من تنشيط خبير من سلاح هندسة القتال بالجيش الوطني الشعبي، يوم: 31-01-2017.

² - أي المبحوثين الذين أجابوا عن السؤال المفتوح إضافة إلى السؤال المغلق.

³ - في الجبر الخطّي مصفوفة وحدة La matrice identitaire هي مصفوفة مرّعة، (1,1)

Sous la direction de Jean-Pierre Marco, **La Matrice Inversible Mathématique N1 Cours Complet avec mille test
et exercices corrigés**, Paris : Pearson Education, 2007, p 412.

⁴ - في الجبر الخطّي مصفوفة قطرية La matrice inversible وتكون متناظرة في حالة نتائج المصفوفات من هذا النوع (1,0)

Ibid., p 418.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
نوفمبر، والتي تشمل: وحدة التراب، وحدة الشعب والاستقلال، وهو ما أكدّه 13 مبحث مؤرّعين على
خمس مصفوفات الوحدة، جميعهم سنّهم أكبر أو يساوي من خمسين سنة. وهذا إن دلّ على شيء إنّما
يدلّ على أنّ هؤلاء المبحوثين لا يزال بيان أول نوفمبر في ذاكرتهم بدليل أنّ السّؤال المطروح سمح لهم
بالإجابة مباشرة عن ما هو مطلوب¹.

في حين أنّ معظم المبحوثين مثل بالنسبة إليهم الاستقلال ثابت من الثوابت السيادية بنسبة
96,29%، الذي شمل في نظرهم استقلالية القرار السياسي، والديمقراطية، ومساندة القضايا العادلة،
وتحقيق الأمن الغذائي إضافة إلى كلّ ما يمثّل المبادئ العامّة للسيادة من لغة ودين وتاريخ وشخصية
وطنية، تندرج جميعها ضمن البعد الرّوحي لمبادئ الثورة التحريرية المتمثلة أساسًا في الإسلام² ركن الثورة
الأول ودعامتها الباقية واللغة العربية باعتبارها قاعدة الثوابت الوطنية ورمز السيادة ورابطة الانتماء
الحضاري للوطن العربي وحلقته الأولى المتمثلة في دول المغرب العربي³.

وما يلاحظ على هذه الأسس أنّها جامعة بين الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية، وهو ما أكدّه المجاهد
صالح بن قبي⁴ بإضافة للثوابت الآتية: اللغة العربية، الدّين الإسلامي إضافة إلى وحدة التراب، ووحدة
الشعب الاستقلال للثوابت السيادية للجزائر.

أمّا ثابت وحدة الشعب فجاءت إجابات المبحوثين ضمنية أكثر منها تصريحية وارتبطت الثوابت
الوطنية بأبعادها الثلاث: الإسلام والعربية والأمازيغية، في حين أنّ ثابت "وحدة التراب" وعلى غرار الثابتين
السّابقين، وعلى الرّغم من قلّة تواتره مقارنة بالاستقلال ووحدة الشعب، إلا أنّ التصريح به من طرف
المبحوثين كان بنسبة أكبر من الثابتين الآخرين، وهذا معناه أنّه إذا كان يمكن التعبير عن الاستقلال
ووحدة الشعب بعبارات أخرى إلا أنّ "وحدة التراب" المستمدّة من ثبات الجغرافيا لا يمكن التعبير عنها إلا
بوحدة التراب التي جاء التصريح بها أكثر من التصريح بالاستقلال ووحدة الشعب.

وبناءً عليه، يمكن استناداً على مثلث الثوابت السيادية الموضّح في الشكل السّابق وامتداداته
الموضّحة في مخطّط البعد الثالث للثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في مثلث

¹ - ومن بينهم المجاهد والوزير السّابق محمد لمين بشيشي، المجاهد والسّفير السّابق صالح بن قبي، الكاتب والمؤرّخ: محمد عباس، والدكتور
جمال الدّين ميعادي رئيس مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

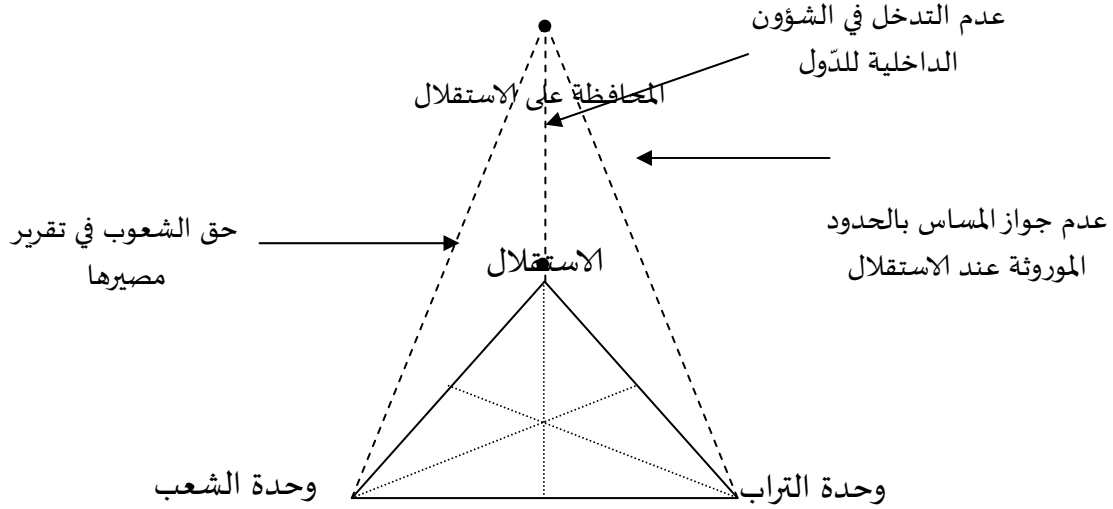
² - كانت لا تخلو وثيقة من وثائق الثورة التحريرية من آيات من القرآن الكريم.

³ - محمد العربي ولد خليفة، الثورة الجزائرية ... معطيات وتحديات، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1991م، ص 87.

⁴ - مقابلة مع المجاهد صالح بن قبي قبل بداية محاضرة "الدبلوماسية الجزائرية.. من دبلوماسية تقرير المصير.. إلى دبلوماسية تصدير السلام"
يوم: 30 أكتوبر 2016 بمجلس الأمة.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
ثلاثي الأبعاد مركز ثقله يمتدّ من الاستقلال إلى المحافظة على الاستقلال التي تشكّل إستراتيجية هندسة
السياسة الخارجية الجزائرية الكبرى.

شكل رقم: 15 مخطط توضيحي للبعد الثالث للثوابت السيادية الجزائرية



المصدر: إعداد الطالبة

وبناءً عليه، يمكن التأكيد على أنّ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية لا يمكن أن ترتقي بالتمسك بالثوابت السيادية فقط، وإنما يجب ترقية هندسة السياسة الخارجية وتوسيعها لتشمل الثورة الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني حتى لا تشكل الأزمات البترولية قوّة كابحة تمنع الجزائر من الإقلاع الإقتصادي. وبناءً عليه، فمن الضروري على الجزائر التمسك بمثلث الثوابت الاقتصادية أو ما يمكن أن يصطلح عليها مثلث الثورات السيادية التي باشرت بها الجزائر في الستينات ولم تستمر فيها لبناء معادلات الثوابت السيادية للثورات السيادية كالاتي:

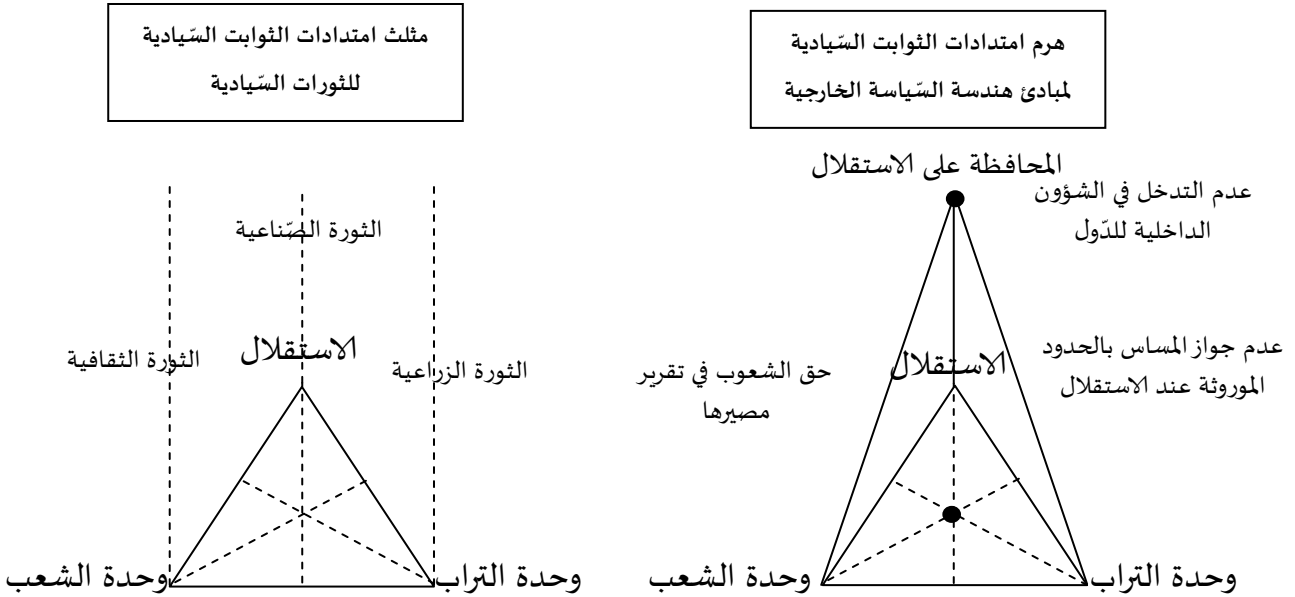
وحدة التراب=الثورة الزراعية
وحدة الشعب=الثورة الثقافية
الاستقلال=الثورة الصناعية

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
وبناءً عليه، يمكن القول أنّ أساس الثورة الزراعية هو ثابت وحدة التراب، وأساس الثورة
الثقافية هو ثابت وحدة الشعب، وأساس الثورة الصناعية هو ثابت الاستقلال، ولا يمكن الاستمرار في
تلك الثورات أو إعادة إحيائها دون الاستغلال الأمثل للوقت ضمن معادلة¹ الحضارة لمالك بن نبي الآتية:

الإنسان+ التراب + الوقت

فحسن الاستثمار في الوقت هو الذي يضمن استقلال الإنسان والتراب؛ وإن لم نحسن استغلال
الوقت لم نتمكن من جمع أبعاد الثورات تحقيقاً للاستقلال الصّناعي، والغذائي والفكري ولا تلتقي كما
هي موضّحة في الشكل رقم: 16 الآتي:

شكل رقم: 16 يوضّح مقارنة ومقاربة الثوابت السيادية للثورات السيادية



المبحث الثاني: العناصر العملية للثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

يمكن لأيّ باحث في السياسة الخارجية الجزائرية القول بأنّها بقيت منذ الاستقلال تعتمد في
خطوطها العريضة على المبادئ التي قامت عليها ثورتها التحريرية، وقد اتخذتها العديد من الشعوب
المستعمرة منهجاً لكفاحها التحريري ومرجعاً لضمان التعايش السّلمي بينها، والتعاون المثمر في استغلال
مراجعها الفكرية وطاقاتها البشرية وثرواتها الطبيعية، بعيداً عن التكتلات الإيديولوجية والعسكرية

¹ - مالك بن نبي، شروط النهضة، (ترجمة: عمر كامل مسقاوي وعبد الصّبور شاهين)، قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 1986، ص
111، 181، 188.

الفصل الثالث————— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
الخاضعة لنفوذ الدّول العظمى وراحت الجزائر تنفيذاً لهذا البرنامج الطموح¹ تهندس سياستها الخارجية
إقليمياً وقارياً ودولياً² بناءً على ثوابتها السيادية رافضة التدخل في الشؤون الداخليّة للدّول مهما كانت
الأحوال والظّروف.

وبناءً عليه، يمكن التطرّق إلى العناصر المكوّنة للثّوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية
الجزائرية مبدئياً وميدانياً، من خلال المبادئ التي أكّد معظم المبحوثين على أنّها تندرج ضمن مفهوم
الثوابت السيادية، وذلك من خلال هندسة السياسة الخارجية الجزائرية للعديد من القضايا في ضوء
مبادئ ثوابتها السيادية اعتماداً على خطابات رؤساء الجزائر ووزراء الخارجية، باعتبار أنّ التصريحات
الرّسمية والبيانات هي مصادر رسمية للمعلومة³؛ مع الأخذ بعين الاعتبار خلفية الأحداث التي نتجت عنها
مثل هذه التصريحات والخطابات⁴. فالثوابت السيادية هي التي ترسم معالم هندسة السياسة الخارجية
الجزائرية؛ إذ تتأثر هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بالثوابت السيادية للدّولة الجزائرية وتعمل على
المحافظة عليها والسير وفقها انطلاقاً من الصّفة النّضالية⁵ للأسلوب الدّبلوماسي الذي ترسّخ منذ عهد
الأمير عبد القادر إلى يومنا هذا باعتبار أنّ الهندسة الدّبلوماسية هي الأداة الفعّالة لهندسة السياسة
الخارجية الجزائرية.

وبناءً عليه، سيتمّ تقسيم هذا المبحث نظرياً إلى المبادئ الأساسية التي تمثّل ثوابت سيادية في
هندسة السياسة الخارجية الجزائرية لمؤقّعتها في الخطاب الرّسمي الجزائري، ولرصد ثبات الموقف
الجزائري في المراحل الزّمنية المختلفة في مساندة القضايا العادلة في العالم.
تعتبر دبلوماسية الثورة المرجعية الأساس للثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية
الجزائرية بشكل عامّ، كما نصّت ميثاق ونصوص الثورة منذ بيان أول نوفمبر 1954 إلى مؤتمر الصّومام
في أوت 1956 وميثاق طرابلس في جوان 1962 على الثوابت السيادية للجزائر المستقلّة، كما سبقت
الإشارة إليها.

تمثّل الثّوابت السيادية عقيدة الجزائر في هندسة سياستها الخارجية باعتمادها على الإدارة
الدّبلوماسية الفعّالة، والتي تراوحت في تاريخها من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة؛ سواء القدرة

¹ - صالح بنقي، "سياسة الجزائر الخارجية"، مجلة المجاهدين، عدد: 04، 2016، ص 23.

² - Nicole Grimaud, **la politique extérieure de l'Algérie**, Algérie : Editions RAHMA, 1994.

³ - Jean-Frédéric Morin, **La politique étrangère, théories, méthodes et références**, Paris : Armand Colin, 2013, p 27.

⁴ - Ibid., p 25.

⁵ - مادامت الجزائر متمسّكة بهذه الصّفة، مادامت محافظة على ثوابتها السيادية في مختلف المراحل الزّمنية.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية على الاستمرار في معركة البناء والتشييد بعد الاستقلال، أو القدرة على التحمل خلال الأزمات، وخصوصًا خلال عشية الإرهاب، وبذلك أصبحت الجزائر قدوة في فضائها الإقليمي. وفيما يلي عرض للمبادئ المكوّنة للثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، ضرورة الاستقلال والمحافظة على الاستقلال، كما سبقت الإشارة إليها.

المطلب الأول: عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال

لا يخف على أحد أنّ الحدود السياسية الحالية بين الدّول العربية هي حدود مستحدثة من قبل الدّول التي كانت تستعمرها، وقد أقرّت هذه الحدود من طرف منظمة الأمم المتّحدة واعتبرت، بعد زوال الاستعمار هي الحدود المشروعة للدّول المستقلّة، حيث نصّت اتفاقية فيينا لسنة 1978 في مادّتها 12 على: "توارث المعاهدات والاتّفاقيات الدّولية ذات الطّبيعة الفنيّة، ومنها الاتّفاقيات المتعلّقة بالحدود الدّولية، وأنّه لا يجوز التحلّل منها بالادّعاء أنّها قد أبرمت في الحقبة الاستعمارية¹. وقبلها كانت اتفاقية فيينا لسنة 1969 قد أقرّت في المادّة 62 فقرة 2 أنّه: "لا يجوز الاستناد إلى التغيّر الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها في الأحوال التالية: إذا كانت المعاهدة منشئة للحدود، كما أقرّت منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ الحفاظ على الحدود الاستعمارية الموروثة لتفادي المنازعات الحدودية بين دول القارة.

ولا يختلف اثنان على أنّ هذه الحدود، التي رسمت طبقًا لمصالح الدّول الغربية المستعمرة، التي لم تراعى في ذلك الوقت أيّ روابط عرقية أو اقتصادية أو إنسانية، كانت حدودًا مفروضة على الدّول المحتلّة لخدمة المصالح الخارجية للدّولة المستعمرة²، فقد تمّ إرساء مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، لتجنّب دول العالم كوارث حقيقية. والأصل فيه هو احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال UTI POSSIDETIS JURIS، الذي وضعته كلّ من إسبانيا وأمريكا ونصّ على عدم السّماح باحتلال الأقاليم، ووجوب المحافظة على الحدود الترابية القائمة إبان حصول الأقاليم المستعمرة على استقلالها، مثلما صرّح بذلك المجلس الفدرالي السويسري؛ فكان تطبيق هذا المبدأ تطبيقًا آليًا وفوريًا بمجرد ظهور إشكالات الحدودية في القرن العشرين في القارة الإفريقية، بعدما كانت قد ظهرت في أمريكا الوسطى والجنوبية في القرن التاسع عشر³.

¹ - عمر سعد الله، المطوّل في القانون الدّولي للحدود، الجزء الأوّل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 78.

² - طارق مبروك ترائي، عقبات تطبيق حقّ تقرير المصير في الصّحراء الغربية، ص ص 92-93.

³ - ينظر رسالة دكتوراه حول هذا المبدأ: Albine Gael : **Sur un nouveau principe général du droit internationale : L'uti-possidetis**, directeur de thèse : M. Kharad Rahim, Laboratoire Angevin de Recherches sur les actes juridiques (LARAJ), Université d'Angers, 2006, pp 74-94 .

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
وقد سارعت دول إفريقيا إلى الامتثال لهذا المبدأ بعزيمة وحسم وحكمة، فأقرته رسميًا في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ورغم وعي هذه البلدان أنّ هذه الحدود من صنع الاستعمار وغالبًا ما كانت تتنافى والجغرافيا الطبيعيّة والبشرية لكنّها رغم ذلك تعدّ واقعًا وأنّ تجاوزه لن يفض إلاّ إلى مزيد من الفوضى والكوارث والحروب المدمّرة¹.

أما الجزائر فتستند إلى مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال المبني أساسًا على عقيدة "حدود الدّم" التي سطرّها تضحيات شهداء الجزائر الذين حرّروا بدمائهم كلّ شبر من أرض الجزائر.

ومن بين أهداف مصادقة الجزائر على نصّ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 28 جوان 1963 هو إغلاق باب الأطماع التوسّعية، ولا أدلّ على ذلك من حرب الرّمال سنة 1963 التي واجهتها الجزائر بسبب المطامع التوسّعية المغربية، وهو ما قاله الرّئيس الراحل أحمد بن بلة:

"إنّ الاعتداء الذي ارتكبته قوات الحسن الثاني يرمي إلى الطعن في ثورتنا أكثر مما يرمي إلى خلق قضية حدود لا وجود لها في الواقع، فهدفه إذن ثورتنا وقدرتها على التأثير في البلدان المجاورة. إنّ المملكة المغربية المنهارة تظنّ أنها قادرة على إقامة سدّ في وجه غضب الجماهير الكادحة والضغط الشعبي الذي يشدّد حصاره لها من يوم إلى يوم وذلك بتوجيه ضربات ضدّ ثورتنا".

يعكس هذا المقطع مدى أهميّة ثورة التحرير الكبرى في استقلال الشعوب، وخاصّة الشعوب المجاورة التي وجدت في ثورة التحرير الكبرى الملاذ الآمن والإيمان في قدرة الشعوب وثقتها بنفسها على مناهضة الظلم والطّغيان، فالجزائر كانت واعية لاستهداف الفكر الثوري الجزائري من أقرب الدّول منها المغرب الذي ينتهج سياسة تسلّطيه في حقّ شعبه، "فالفلاحون المغاربة الذين ذاقوا الحرمان زمنا طويلا لن يقبلوا بعد اليوم أن يقفوا في الغلط. والشعب يحصي اليوم ويقارن بين النتائج المزرية التي حصل عليها النظام الملكي منذ أكثر من سبع سنوات من الاستقلال وبين النتائج التي حققتها الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية بعد سنة واحدة من ممارسة الحكم"².

ليذكّرهم في الأخير بالهزيمة النكراء التي لحقت أكبر قوّة أطلسية في ذلك الوقت، فيقول لهم: "إنّ الذين ظنوا أنهم نجحوا حين غدروا بنا نقول لهم. تذكروا 800 ألف عسكري فرنسي... إنّ الشعب الذي

¹ - الكتاب مصطفى وبادي محمد، النزاع على الصّحراء الغربية بين حقّ القوّة وقوّة الحقّ، سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطّباعي، الطبعة الأولى، 1998م، ص ص 72-74.

² - الأرشيف الوطني، خطب الرّئيس أحمد بن بلة، ستنصر الثورة الاشتراكية، وزارة الارشاد القومي، ن.03/1، ص.ص 01،02.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
حطم أضخم قوة استعمارية في العالم أرادت أن تسيطر عليه، هذا الشعب الذي استطاع بدون طائرات
ولا دبابات أن يكسر أكبر جيش، سيحطم جيشكم"¹.

وفعالاً توحدت القوى الجزائرية المهيكلة بعد 132 سنة من الاحتلال ودافعت عن كلّ شبر من أرض
الجزائر، وبعد هذه المعركة الميدانية انطلقت مباشرة المعركة الدبلوماسية لترسيم الحدود مع جميع دول
الجوار لمحوها على نحو أفضل معها جميعها.

وانطلاقاً من ترسيم الحدود مع دول الجوار، جاءت المواقف الدبلوماسية الجزائرية منسجمة
ومتوافقة مع هذا المبدأ في مختلف النزاعات الحدودية التي ظهرت فيما بعد من مثل تصريح الناطق
باسم وزارة الشؤون الخارجية في 10-09-1987 بمناسبة قبول كلّ من تشاد وليبيا لنداء وقف إطلاق
النار: "والجزائر التي يرتكز موقفها الثابت تجاه النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية على مبادئ ثابتة،
تعمل على تفضيل الحلول السلمية المتماشية مع العدالة والقانون على ممارسة علاقات القوة المولدة
للتصعيد العسكري والتدخلات الخارجية كما أكّدت الجزائر رسمياً وفاءها لمبدأ عدم المساس بالحدود
الموروثة عند الاستقلال وتمسّكها بوحدة تراب ليبيا والتشاد وواصلت الجزائر مجهوداتها للمساهمة
الفعّالة في إيجاد حلّ عادل ونهائي للخلاف الحدودي التشادي-الليبي"².

فالجزائر التي عانت من المطامع التوسّعية لجيرانها تسعى جاهدة لإنهاء الخلافات الحدودية بين
الدول العربية والإفريقية مستندة في ذلك على مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال ،
وهو ما أكّده المجاهد محمد كشود³ في إشارته إلى اجتماع الدول الإفريقية بأديس أبابا سنة 1963 لاتخاذ
هذا القرار واحترام قدسية الحدود.

المطلب الثاني: حق الشعوب في تقرير مصيرها

يمكن التأصيل لمبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها عملياً مع مصالي الحاج حيث لم يعد
استقلال الجزائر في ذلك الوقت حلمًا أو مطلبًا سريًا، بل صار فكرة إجرائية وهدفًا عمليًا وتنظيميًا،

¹ - نص الخطاب التاريخي الذي ألقاه رئيس الجمهورية يوم 15/10/1963، ص7.

² - مجلة الجزائر والأحداث الدولية، العدد: 53، جويلية-أوت-سبتمبر 1987، ص 40.

³ - في إجابته عن سؤال الاستمارة الاستبائية الخاصة بضبط مفهوم الثوابت السيادية على هامش محاضراته "دور التاريخ في بناء الشخصية الوطنية" بجامعة أبو القاسم سعد الله يوم: 30 نوفمبر 2016.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
فبفضل جرأة مصالي الحاج ومجهوداته المخلصة صارت فكرة الاستقلال هاجس سعى هو ورفاقه
لتحقيقه والاستماتة في الدفاع عنه¹.

ففي فبراير 1936 وخلال مؤتمر مكافحة الإمبريالية المنعقد في بروكسل طالب بصفة صريحة أمام
شخصيات وفدت من جميع أقطار العالم، بالاستقلال الكامل للجزائر، والانسحاب التام لقوات الاحتلال.
كما فاجأ الجميع أيضاً في أوت من العام نفسه في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة عندما قال: "هذه
الأرض المقدسة، هذه الأرض المباركة ليست للبيع وليست قابلة أن ترتبط بأي كان. هذه الأرض لها أبنائها
ولها ورثتها وهم هنا أحياء ويرفضون تسليمها لأي كان. وبالضبط فمن أجل هذا أتيت إلى هذا التجمع
باسم نجم شمال إفريقيا، حزبنا وحزبكم الذي يناضل من أجل استقلال الجزائر...والآن يجب أن ننتظم
ونتحد لنكون أقوياء، ولنكافح لتحقيق أهدافنا"، فالمستقبل يخص الجيل الصاعد، فهو وحده الذي يملك
الحق في تقرير مصيره وقدره².

فالجزائر لا يمكن أن تحيد عن مبادئها ومواقفها التاريخية الثابتة، وهي التي عانت ويلات الحرب
والإرهاب المقيت، ودفعت ثمناً باهظاً من أجل استقلالها وعزتها وكرامتها لا يمكن أن تحيد عن مبادئها،
وأن تتخلى عن مواقفها التاريخية الثابتة، فهي إلى جانب أعضاء الاتحاد الإفريقي، ومجموعة عدم
الانحياز، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغالبية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن،
وأوسع شرائح الرأي العام العالمي، قد جنحت إلى السلام العادل، وإلى حزبة الشعوب في تقرير مصيرها
كما كانت دوماً متضامنة مع المظلومين في كل أنحاء المعمورة، وضد كل استبداد مهما كانت المظلة التي
يستظل بها³.

وبناءً عليه، تتضح جلياً مكانة حق الشعوب في تقرير المصير الهامة في هندسة السياسة الخارجية
الجزائرية، لأنه بفضل دبلوماسية الثورة تمكنت الجزائر من انتزاع القرار الأممي رقم 1514 المتصل بحق
الشعوب في تقرير المصير والاستقلال⁴ يوم 14 ديسمبر 1960 وذلك بفضل جهود دبلوماسية مناضلي الوفد
الجزائري الذين خاضوا معارك كبيرة، كان لها صداها على مستوى اجتماعات اللجنة السياسية للأمم

¹ - تقديم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمذكرات مصالي الحاج، ص 4.

² - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ويليها السياسة الاستعمارية من خلال
مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1953)، ص 13.

³ - كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة يوم العلم، يومية الشعب، 2003/04/17.

⁴ - ينظر: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول
نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص 54-55.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية المتحدة في دورتها الخامسة عشرة التي تزامنت على صعيد النضال الداخلي مع مظاهرات 11 ديسمبر التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على حقه في تقرير المصير واسترجاع سيادته.

ولقد باشرت الجزائر ممارسة سياستها الخارجية وهي تدرك تمام الإدراك معاناة الشعوب المستعمرة ولما لحق تقرير المصير من أهمية بالنسبة لها. وفي ضوء هذا التصور المبدئي، تعاملت الجزائر مع حركات التحرر العالمية كلها دون تفرقة ولا تمييز. وقد قال عنها الزعيم الإفريقي أميلكال كابرال: «إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الأحرار والثوار»¹.

كما أشارت المادة 92 على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنصها² على أن "يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

كما يشكّل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، من أجل حقاها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية³، ولم تتغير مضامين المادة 26 من دستور 1989، ولا المادة من دستور 1996⁴.

ولم تكتف الدبلوماسية الجزائرية بالإشارة إلى المبدأ فقط، وإنما ألحقت القول بالعمل، فقد ساندت الدبلوماسية الجزائرية من الناحية العملية القضية الفلسطينية، حتى قبل استقلالها، فقد احتجّ حزب الشعب ضدّ أي مشروع يستهدف تقسيم فلسطين، حيث "صوّت أزيد من ستين ألف عربي اجتمعوا في عدّة مهرجانات أقيمت عبر القطر الجزائري تحت إشراف حزب الشعب الجزائري على بيان ندّدوا فيه بسياسة إنجلترا الاستعمارية في فلسطين العربية والرّامية إلى إقامة وطن قومي يهودي على حساب المصالح العربية؛ وأعربوا عن معارضتهم الشديدة للمشروع الذي وضعته اللّجنة الملكية الإنجليزية بشأن تقسيم فلسطين العربية؛ ودعوا جميع المسلمين الجزائريين إلى الاحتجاج على مشروع التقسيم والمطالبة بالاستقلال التامّ لفلسطين العربية"⁵. كما دعا قول فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة؛ في إحدى خطاباته بضرورة مساندة القضية الفلسطينية وكانت الجزائر مازالت حركة تحرّر، كما عبّر العلامة

¹ - مصطفى بوطورة، سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان، 2015/03/21، www.ech_chaab.com

² - مسيح الدين تسعديت، "الدبلوماسية الجزائرية من الفعل الجري إلى رد الفعل الضمّي"، مداخلة مقدّمة في الملتقى الدولي الأول حول دور الجزائر الإقليمي المحدّدات والأبعاد من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة بالتنسيق مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية يومي: 28، 29 أبريل 2014.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

⁴ - ينظر: مسيح الدين تسعديت، المرجع نفسه.

⁵ - بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص426.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

الراحل عبد الحميد بن باديس في مقالته "فلسطين الشهيدة"¹ عن مدى شعور الجزائر بخطورة النكبة منذ بدايتها، ومدى عزم الجزائر على مساندة فلسطين في محنتها بكل ما في وسعها بالرغم مما كانت تعانيه، هي نفسها، من ويلات الاحتلال الصليبي الاستيطاني الفرنسي، فاهتز لها الحاضرون اهتزازاً اعتزاز نبيل مسؤول يُمجّد المواقف البطولية وينشد القدوة الحسنة في قادتها العظماء الهادين المهتمين²!

فقد كانت الجزائر في ضمن الصفوف الأولى في حربي 1967 و1973، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ذلك سنة 1967 لعشر سنوات، كما فتحت الأبواب لأعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية المهجرة من أراضيها، واحتضنت في أراضيها دورات المجلس الوطني الفلسطيني، وهي: الدورة السادسة عشر (1982/2/22)، الدورة الثامنة عشرة (1987/4/25)، الدورة التاسعة عشرة (1988/11/15)، الدورة العشرون (1991/9/28)³.

وما شكّل عقيدة الدبلوماسية الجزائرية هي مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين، في إحدى حواراته قال بشأن القضية الفلسطينية "والحقيقة الموضوعية التي أودّ أن أسلّط عليها الضوء هو أن القضية الفلسطينية بطبيعتها أحد شيئين: إما الاسمنت وإما القنبلة، بين الدول العربية"⁴. فهو القائل بصريح العبارة "فلسطين هي الإسمنت الموحد والديناميت المفجّر. أنا مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"؛ إذ تعدّ هذه المقولة ثابت من الثوابت السيادية للجزائر على حدّ تعبير أحد المسؤولين الفلسطينيين⁵؛ ويرجع دعم الجزائر للقضية الفلسطينية أيضاً لأنّ هناك قاسم مشترك رئيسي بين الثورة الجزائرية وبين الثورة الفلسطينية وهناك أيضاً فارق جوهري؛ فالقاسم المشترك يتمثّل في التضحية من أجل تحرير الأرض، والفارق الجوهري هو في ظروف الثورة الفلسطينية أقسى وأصعب ليس فقط بسبب أن غالبية جسم الثورة خارج الأرض بل المساحة المحتلة هي في موقع جغرافي تمّ التمكن منه بقبضة المحتل⁶.

كما أكّد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إحدى خطاباته بمناسبة يوم العلم بأنّ الجزائر كانت دوماً، في السراء والضراء إلى جانب الشعب الفلسطيني، الذي كافح من أجل تحرير أراضيه، ونيل استقلاله⁷.

¹ المنشورة في مجلّة الشهاب ج6-م14 بتاريخ جمادى الثانية 1357هـ- أوت 1938م.

² الشيخ عبد الرحمن شيبان، الجزائر وفلسطين بين قوّة الحقّ وحقّ القوّة، الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2010م، ص ص115-116.

³ مسيح الدين تسعديت، "الدبلوماسية الجزائرية من الفعل الجريء إلى ردّ الفعل الضمني".

⁴ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974، ص: 190.

⁵ هو السيد: ماجد مقبل، على هامش محاضرة سعادة سفير فلسطين بالجزائر السيد: لؤي عيسى بعنوان: "أيّ مستقبل للدولة الفلسطينية في ظلّ المستجدّات العالمية"، بمنتهى يومية الشعب، يوم: 14-11-2016.

⁶ لطفي الخولي، المرجع نفسه، ص ص 194-195.

⁷ جريدة الشعب، 14/04/2003.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية وأشار في سياق آخر¹ إلى تجديد التأكيد على موقف الجزائر الثابت والمتمثل في نصرة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

فدعم الجزائر للقضية الفلسطينية مسألة مبدئية في السياسة الخارجية الجزائرية، فالجزائر التي نادت بالنصر أو الاستشهاد في سنة 1967، ورفضت الاعتراف بالهزيمة، واحتضنت استمرار المعركة، فهي ذات الجزائر التي نادت بكلّ ذلك سنة 1947 على لسان الشيخ البشير الإبراهيمي، حين قال: «أيها العرب، أيها المسلمون إنّ فلسطين وديعة الرسول محمد صلى الله عليه وسلّم عندنا، وأمانة عمر في ذمتنا، وعهد الإسلام في أعناقنا، فلئن أخذها اليهود منا ونحن عصبة فإننا إداً لخاسرون»².

ففي الفترة التي هبّ فيها الشعب الجزائري لنصرة إخوانه في فلسطين كان يعاني بدوره من ظلم الاحتلال الفرنسي وجبروته، وبعد الاستقلال كانت الجزائر السبّاقة إلى المعركة عندما اندلعت في 1967، وفي 1973 وساهمت فيها بكلّ ما أوتيت من رجال وسلاح ومال التزاماً ووفاءً لمبادئها، لدرجة أنّ الجزائر تعتبر أنّ استقلالها يبقى منقوصاً حتى تستقلّ فلسطين³.

المطلب الثالث: عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول

إنّ المقصود بمبدأ عدم التدخّل المنصوص عليه في المادّة 7/2 من ميثاق الأمم المتّحدة⁴ هو تحريم كلّ أوجه التدخّلات ضدّ شخصية الدّولة ومكوّناتها السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وكذلك تحريم مساعدة دولة أخرى على القيام بأعمال التدخّل في الشؤون الداخليّة لدولة ما.

تناولت المواثيق الرسميّة هذا المبدأ صراحة، ومنها ما جاء في دستور 1976 في المادة 89 وفيها: "تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن اللّجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها. وتبذل جهدها لحل النزاعات الدوليّة بالطرق السلمية"⁵.

¹ - رسالة الرئيس بوتفليقة التي وجهها إلى الأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر 2014 بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني 29 نوفمبر من كل سنة.

² - الإبراهيمي محمد البشير، عيون البصائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص 504.

³ - أحمد شفيق أحمد أبو جزر: العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظلّ الاحتلال الفرنسي مواقف وأسرار، ص 5.

⁴ - تنصّ المادّة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة "ليس في هذا الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة أن تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي للأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأنّ تحلّ بحكم هذا الميثاق، على أنّ هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع". محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، السّنة 1994، ص 110.

⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المرجع السابق.

الفصل الثالث————— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
وأشارت المادة 29 إلى مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول، باعتباره عقيدة جزائرية بأنّ
تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها. وتبذل
جهداً لتسوية الخلافات الدوليّة بالوسائل السّلمية.

وأكدت المادة 30 على أنّ مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المؤسّسة في دستور 1976 والمتمثلة
في مبدأ تضامن الجزائر مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرّر السياسي والاقتصادي، والحقّ في
تقرير المصير، وضدّ كلّ تمييز عنصري. كما تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات
الوديّة بين الدّول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة، وتتبنّى
ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه¹.

فانطلاقاً من رفض الجزائر المطلق للتدخّل في شؤونها الداخليّة الذي يمسّ ثابت الاستقلال، فهي
ترفض التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول الأخرى؛ لذلك شكّل هذا المبدأ ثابتاً سيادياً بالنّسبة للجزائر في
هندستها لسياستها الخارجية يضمن لها المحافظة على استقلالها؛ فقد كان موقف الجزائر صارماً وحازماً
من أولئك الذين أرادوا استجلاب قوى التدخّل السّريع في الجزائر، وهو ما عبّرت عنه الجزائر في بيانها
المتعلّق بلقاء سانت إيجيديو² Saint-Egidio في 7 جانفي 1995³ على لسان رئيس الجمهورية السّابق
اليمين زروال الذي أكّد أنّ "كانت السّلطات الجزائرية قد عبّرت عن رفضها القاطع لهذا المسعى الذي
يسيء إلى السّيادة الوطنية ويدعو إلى تدخّل أجنبي في شؤوننا الداخليّة"⁴، وأضاف أنّ السّلطات الجزائرية
تدين وتندّد بهذه المبادرة الخارجية للتدخّل في الشؤون الداخليّة للجزائر، فالجزائر التي تمسّكت دومًا
بالمبادئ التي تحكم العلاقات الدوليّة وخاصةً بمبدأ عدم التدخّل، لا يمكنها أن تسمح بتدخّل أجنبي في
شؤونها الوطنية. إنّ السّلطات الجزائرية، تندّد بشدّة مرّة أخرى بسلوك بعض الشخصيات وبعض
الأحزاب السياسيّة الوطنية لخرقها القوانين الوطنية إذ أنّ من شأن سلوك كهذا، أن يمسّ بسيادة
الشعب الجزائري واستقلاله وكرامته⁵.

ومن مواقف رفض الجزائر التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول موقف الجزائر من الاحتلال
الأمريكي البريطاني للعراق في 2003، حيث جاء على لسان وزير خارجيتها أنّ "الجزائر التي سعت سعيًا

¹ - دستور 2016، ص 9.

² - لقد أشار وزير خارجية الجزائر محمد صالح دميري في 1990-02-26 إلى وجود "سياسة خارجية موازية" للسياسة الرّسمية تحاول المعارضة
إرساءها، مشيرًا في ذلك إلى لقاء سانت إيجيديو (محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية من الرّواج إلى التفكّك"، ص 147).

³ - رايح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ - تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، ص 368.

⁴ - رئاسة الدّولة، خطب رئيس الدّولة اليمين زروال، بيانات، 7 جانفي - 16 سبتمبر 1995، ص 17.

⁵ - المرجع نفسه، 1995، ص 18.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
 دؤوبًا في سبيل ترقية حلّ سلمي يتماشى والشرعية الدّولية لتأسف لانقطاع الجهود الدبلوماسية وانطلاق
 الضّربات العسكرية ضدّ العراق فإنّها تدعو إلى التوقيف الفوري للنشاطات الحربية والعودة إلى السّبل
 السّلمية لتسوية الخلافات. فالجزائر تجدد المطالبة بالتقيّد الدّقيق باحترام استقلال الجمهورية العراقية
 وسيادتها وسلامتها الترابية، وإنّما لتتعاطف مع الشعب العراقي الشقيق وتتضامن معه في هذه المحنة
 المفروضة عليه"¹. وهنا تأكيد على ضرورة احترام استقلال العراق وسيادته.

كما ردّت الجزائر بقوة ثورية على طلب الولايات المتحدة غلق جميع السفارات في العراق، قالت
 الدبلوماسية الجزائرية آنذاك: أنّ الجزائر بلد سيد يقيم علاقات دبلوماسية مع البلد الذي يريد ويقطع
 العلاقات مع البلد الذي يريد، والجزائر لا تقبل أوامر فهي التي تقرر وبكلّ سيادة من هي الدّول التي نقيم
 معها علاقات².

كما رفضت الجزائر التّدخل فيما سمّي بثورات الرّبيع العربي لاعتبارها شأن يخصّ الدّول المعنية،
 رغم قوى الجرّ التي مورست عليها خصوصًا بعد التّدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا،
 وعدم التّدخل في مالي رغم قوى الدّفْع الممارسة عليها لجرّها إلى التهديدات الأمنية في السّاحل خصوصًا
 بعد التّدخل العسكري الفرنسي في مالي، بهدف ضرب عقيدة الجزائر. ولكن الجزائر واعية كلّ الوعي
 بخطورة ضرب ثوابتها السيادية على بقائها في زمن ضرب الثّوابت والمبادئ باسم حقّ التّدخل الإنساني³
 وغيره من الأعداء بهدف تشويه المبادئ الأممية والتشويش عليها كما هي موضّحة في الجدول رقم: 05 الآتي:

جدول رقم: 05 يوضّح محاولات تشويه الثّوابت السيادية

الثابت	مبدأه في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية	محاولات التشويه
وحدة التراب	عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال	انفصال جنوب السودان عن شماله
وحدة الشعب	حق الشعوب في تقرير مصيرها	تقرير المصير الداخلي، وباسم الأقليات.
الإستقلال	عدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدّول	حقّ التّدخل الإنساني، تّدخل الناتو في ليبيا.

المصدر: إعداد الطّالبة

وبناءً عليه، تسعى الجزائر جاهدة لقطع الطريق أمام أيّ تّدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات
 مكافحة الإرهاب. حيث جاء الردّ الجزائري سريعًا على لسان الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي أكّد على
 رفض الجزائر القطعي لأن تكون أراضيها مقرًا لقاعدة أفريكوم AFRICOM، ولم يُلزم الرّئيس بوتفليقة

¹ - جريدة الشعب، العدد: 13008، 28 محرم 1424 هـ الموافق لـ: 31 مارس 2003، ص 05.

² - جريدة الشعب، العدد: 13000، 19 محرم 1424 هـ الموافق لـ: 22 مارس 2003، ص 03.

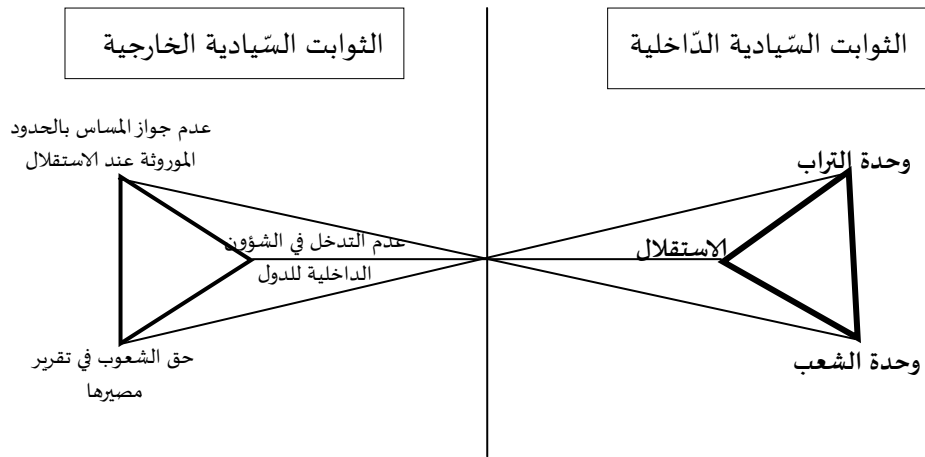
³ - محمد يعقوب عبد الرّحمن، التّدخل الإنساني في العلاقات الدّولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004، ص 8.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية الموقف للجزائر فقط. بل دعا دول الساحل الإفريقي بوضوح إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح، بعيداً عن الوصاية الأمريكية. وهي إشارة واضحة لأن تنتهج دول المنطقة خطة مشتركة للدفاع عن نفسها انطلاقاً من قناعة أنّ المطلب الأمريكي ينطوي على نوايا وأهداف تذهب إلى أبعد من ملاحقة القاعدة والتهريب، لتمسّ بسيادة وكرامة شعوب المنطقة¹. وبدأت تتبلور خطة الدول الإفريقية في الدفاع عن نفسها بنفسها لمواجهة مشروع الأفریکوم AFRICOM بمشروع الأفریبول AFRIPOL.

المطلب الرابع: حلّ النزاعات بالطرق السلمية

بعد بناء مثلث الثوابت السيادية الداخلية وامتداداتها في مبادئ هندسة السياسة الخارجية، كما هي موضّحة في الشكل رقم: 17 الآتي:

شكل رقم: 17 يوضح الثوابت السيادية الجزائرية داخلياً وخارجياً



يمكن القول أنّ دعوة الجزائر لحلّ النزاعات بالطرق السلمية يشكّل مبدئاً جامعاً ومحصّلة لمبادئ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية وحمائياً للثوابت السيادية.

إذا كانت الثوابت السيادية: وحدة التراب، وحدة الشعب، الاستقلال، جاءت لتحقيق الاستقلال، وإذا كانت الثوابت المتفرّعة عنها المتمثلة في: عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدول تندرج ضمن إستراتيجيه الانتقال من الاستقلال إلى المحافظة على الاستقلال، فإنّ مبدأ حلّ النزاعات بالطرق السلمية يندرج ضمن إستراتيجية

¹. ينظر : www.rimmedia.ne

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy للمحافظة على الاستقلال باحتواء النزاعات عن طريق
الوساطة في تسويتها واحتوائها حتى لا تنتشر Spillover.

وهندسة الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها أداة فعّالة من أدوات هندسة السياسة الخارجية مليئة
بالوساطات الناجحة، كما راح ضحيتها خيرة أبناء هذا الوطن من أمثال الوزير الراحل محمد الصديق بن
يعي والوفد المرافق له في حادثة تحطّم طائرة وبالنظر لمصادقية الجزائر، فقد أسهمت بوساطاتها المتعدّدة
في التسوية السلمية للعديد من النزاعات، منها على سبيل المثال لا الحصر الوساطات الموضّحة كالآتي:

جدول رقم: 06 يوضّح الوساطة الجزائرية في حلّ مختلف النزاعات

رقم	أطراف النزاع	أسباب النزاع	تاريخ الوساطة الجزائرية
01	تونس/ليبيا	نزاع حدودي على منطقة الجرف القاري	1974
02	إيران/العراق	الخلافات على ترسيم الحدود الخلاف حول السيادة الكاملة على شطّ العرب	1975
03	مصر/ليبيا	حرب حدودية دامت أربعة أيام	1977
04	إيران/أمريكا	إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين	1979
05	العراق وإيران	بسبب إعلان إيران إغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة البحرية	1983
06	إثيوبيا/إريتريا	نزاع حدودي	1993 1999
07	التوارقي المالي	إقصاء وتهميش سكّان التوارق	1994
08	الفصائل المالية	اتفاق السّلم والمصالحة الوطنية	2015
09	ليبيا	مساعي حميدة	2016

المصدر: المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام والصورة

وبناءً عليه، يمكن تلخيص العناصر النظرية والعملية للثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية
الجزائرية من منطلق مبدئين:

الأول هو أنّ الشعب الجزائري، هو الوحيد ضمن شعوب شمال إفريقيا والشعوب الإسلامية الذي
انتزع استقلاله بالقوة ولم يمنح له، ممّا أعطى صبغة تحرّرية للسياسة الخارجية الجزائرية بعد
الاستقلال.

الثاني أنّ الدولة الجزائرية هي الدولة الوحيدة ضمن الإطار الإفريقي، التي التزمت سياسة خارجية
واضحة المعالم في إطار القوانين الدولية، بخطّ دبلوماسي محايد بعيد عن كل المناورات.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
وقد ألزم هاذين المبدئين الجزائري إدانة كلّ أشكال استعمال القوة أو حتى التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدّول، وذلك إيماناً منها بضرورة التعايش السّلمي بين كلّ أفراد المجتمع الدّولي للحدّ من التهديد العسكري واستعمال القوّة في حلّ المشاكل بين الدّول¹، الأمر الذي يدعوها إلى الاستعداد دائماً للقيام بدور الوسيط في تسوية التّزاعات بالطّرق السّلمية إيماناً منها بأنّ العنف لا يولّد إلاّ مزيد من العنف، وأنّ الاستثمار في السّلم وحده كفيل بتحقيق السّلم والاستقرار؛ وهو ما قامت به الجزائر في التسعينات، وهي تعمل اليوم على تعميمه على دول الجوار، فأصبحت الجزائر بموجب مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية مثل الغابة والدّول التي تعاني من الإرهاب تحتطب من تجربة الجزائر "الغابة" الرّائدة في مكافحة الإرهاب.

لذلك، سيتمّ تقييم بمعنى التثمين لدور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية إرساءً وتطبيقاً لقاعدة التعميم.

المبحث الثالث: تقييم دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

نظراً لضرورة وأهميّة المشاريع في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، باعتبار أنّ لها قوّة البقاء في الزمان والمكان، قبل التطرّق إلى فرص ورهانات تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية، يمكن تعريف أيّ مشروع ما بأنّه تصوّر وتسيير لزمان الفضاء المعاش، وعقلنة توجيه الفعل، وسيرورة دينامية محرّك للفعل. والفرد من خلال المشروع لا يستهدف وضعية مستقبلية بل يقوم أيضاً وبشكل ملموس مجموع العمليات الضّرورية المؤدّاة إلى هذه الوضعية. ويعدّ المشروع سيرورة مفتوحة كون الفعل المسبق لم يحصل بعد وبالتالي يتّسم بطابع التغيّر وتلك إحدى الميزات الأساسية لكلّ مشروع، ولا يحمل المشروع طابع الإكراه والإرغام ولا يعتبر إطاراً صارماً أو مغلقاً معقداً ملزماً بل يحتاج إلى إجماع سواءً أثناء الإعداد أو التنفيذ، أو التسيير والتقييم².

وبناءً عليه، يتّضح أنّ من صفات المشروع الإستباق والإرساء، والمقصود بالأوّل هو تصوّر الشيء قبل حدوثه، أمّا الثاني فمعناه وضع الاستراتيجيات ومراحل الإنجاز والوسائل والأجهزة الكفيلة بتحقيق المشروع، كما أنّ كلمة مشروع تعني تحديد الأهداف والأفكار والنّشاطات لمن يهتمّ بها³.

¹ - لخضر سفير: حرب الخليج بنظرة جزائري، الجزائر: منشورات التبئين-الجاحظية، 2000، ص 56.

² - حاجي فريد، "مقاربة مشروع المؤسسة"، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 7.

³ - Oxford English Sictionary, p 2134

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية وبناءً عليه، سيتم تقييم دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من منظور عرض فرص ورهانات تعميم مشروع السلم والمصالحة الوطنية، ومشروع "القضاء على الراديكالية تجربة للتبادل"، فالشاريع لها قوة البقاء في الزمان والمكان على حدّ تعبير المرحوم محمد حسنين هيكل¹.

المطلب الأول: فرص تعميم مشروع السلم والمصالحة الوطنية

يعتبر حلّ النزاعات بالطرق السلمية ثابتاً من ثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية الاستباقية، فالجزائر التي أسهمت بوساطتها في حلّ العديد من النزاعات، كما تمّ توضيحها في الجدول السابق، سعت أيضاً إلى التسوية السلمية للنزاع الداخلي في عشرية الإرهاب، من خلال مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، الذي جاء في سياق نظرة مبنية على التدرج في معالجة الأزمة وأسبابها ومخلفاتها، فكانت في البداية سياسة الرحمة في 1995 ثم تلتها مبادرة الوئام المدني في 1999-2000 وأخيراً زكى الشعب برمته سياسة المصالحة الوطنية عن طريق الاستفتاء حول مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005².

وتسعى الجزائر اليوم لتعميمه على دول الجوار باعتباره نموذجاً ناجحاً في محاربة الإرهاب، من هذا المنطلق سيتمّ تقييم دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء فرص ورهانات تعميم مشروع السلم والمصالحة الوطنية في المبحث الآتي.

إنّ هدف قانون المصالحة الوطنية هو خلق ديناميكية السلم من وجهة النظر هذه، فإنّ الرّايح الحقيقي هو الشعب الجزائري الذي كان ضحية عشرية كاملة من التهديم الذاتى Self-destruction ليرتقي إلى تفعيل قيم السلم والسلم والتسامح والتضامن والرقى³ الكامنة في مورثاته، هذه القيم يمكن اعتبارها أيضاً ثوابت سيادية لأنها تؤدّي إلى تحقيق الثوابت السيادية الأصيلة في المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى مبادئ الحق، القانون، العدالة، والحرية⁴.

¹ - في إحدى حصصه التلفزيونية "هيكل .. تجربة حياة".

² - محمد كمال رزاق بارة، "الحقيقة (غير الإنتقائية) والعدالة (غير العقابية) في تفعيل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، مداخلة مقدّمة لليوم الدرامي البرلماني حول "السلم والمصالحة الوطنية والتنمية في الجزائر" يوم: 29 سبتمبر 2015، 14/04/2017، www.apn.dz

³ - مجموعة الحوارات الخاصة لفخامة السيّد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية لجريدة le jeune indépendant يومي 20 جويلية و30 أفريل 2003، ضمن: الجزائر أفاق 2010: التنمية والديمقراطية، الجزائر: نشرة مشتركة I/ADEM، ص 8.

⁴ - وهذا بناءً على إسهامات الأستاذ مجاهد، بقصر الثقافة مفدي زكريا قبل انطلاق محاضرة الأستاذ بلعيد عبان من تنظيم جمعية سليمان عميرات يوم: 12 نوفمبر 2016.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية وحرصًا منها على استتباب الأمن والسلم في المنطقة تسعى الجزائر من خلال دبلوماسيتها إلى تعميم مشروع السلم والمصالحة الوطنية في مالي¹، ليبيا، سوريا واليمن، إيمانًا منها بأهمية هندسة الدبلوماسية الاستباقية preventive diplomacy من منطلق معادلة جوار غير آمن وغير مستقر يشكّل خطرًا على الأمن القومي الجزائري، وقيمتًا منها بضرورة اليقظة والحذر في فضاء إقليمي ملغم .

تندرج فرص تعميق الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية ضمن إستراتيجية المحافظة على الاستقلال. ففي ظلّ عمق التهديدات الأمنية في الساحل لم تدفع الجزائر إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل، بل سعت إلى احتضان الفرقاء الماليين ودعم الحوار بينهم من خلال الوساطة الجزائرية وتحديدًا من خلال تعميم مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الجزائرية على دول الجوار التي تعاني من فوضى داخلية جزاء التهديدات الأمنية في الساحل وإفرازات ما سمي بالربيع العربي. وكان تتويج تعميم المشروع بالتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي ديسمبر 2015 والجمع بين الفرقاء الليبيين على طاولة الحوار.

فمن الضروري الإشارة هنا بادئ ذي بدء إلى موقف الجزائر الرافض لكلّ تدخل أجنبي مهما كان نوعه، لأنّ التدخلات العسكرية الخارجية، منافعها محدودة أو معدّمة وأضرارها كثيرة جدًّا، وهو موقف الجزائر حيال التدخل العسكري في ليبيا "فالتغيير كان ضروريًا" على حدّ تعبير كبير الدبلوماسيين الجزائريين الأخضر إبراهيمي ومطلوبًا في ليبيا لكن ليس بتلك الطريقة التي دمّرت ليبيا، فهي أشبه بالتدخل الأمريكي في العراق، فاحتلال العراق أدّى إلى تحطيمه. والجزائر من الدول التي تساعد بشكل جادّ في دعم الحوار الليبي-الليبي لأنّها لم تنس ولن تنس الدعم الليبي للثورة التحريرية ولا أدلّ على ذلك من اقتران اسم العاصمة الليبية طرابلس بأحد النصوص المرجعية للدولة الجزائرية²، ألا وهو برنامج طرابلس 1962.

ويمكن اعتبار توقيع اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي نموذجًا في طريق تعميم المشروع في كلّ من ليبيا وسوريا واليمن، مع ضرورة توقّف شرط صدق النوايا. فلقد قامت الجزائر بالمساعدة في فتح حوار بين الفرقاء الماليين الذي توجّ بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة المالية في ديسمبر 2015، وهي بصدد جمع الفرقاء الأشقاء في ليبيا بهدف العودة للسلم ونزع فتيل الصّراعات التي أتهكت جميع الأطراف والتي لا يستفيد منها إلاّ تجّار السلاح والصّهيونية العالمية التي تجني، منذ 1948، ثمار التشرذم والصّراعات البيئية في الدول العربية التي من المفروض أن تستهدف العدوّ الأوّل للأمة العربية ألا وهو الكيان

¹- Laeed Zaghlami, "Public diplomacy and Soft Power in Algeria's Foreign Policy", p333.

²- السيّد الأخضر إبراهيمي في لقاء خاصّ للتلفزيون الجزائري، يوم: 22 ماي 2016.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية الصّهيوني إلى صراعات داخلية بينية لإلهاء الأمة العربية عن القضية الأمّ "فلسطين"، فبقدر ما يتمّ الإبقاء على مساندة ودعم فلسطين بقدر ما يتمّ الابتعاد عن دعم ومساندة النزاعات الداخليّة بين الدّول العربيّة، ولا أدلّ على ذلك من دخول العالم العربي في فوضى مدمّرة لكياناته بعد تخليّه عن أمّه فلسطين¹.

المطلب الثاني: رهانات تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنيّة

لقد تعرّضت الجزائر لإحدى أخطر الاعتداءات التوسّعية الاستيطانية في العالم المعاصر، الشيء الذي أثر على البنى والأسس السّوسيو-سياسة والاقتصادية للجزائر المستقلّة بعمق تأثير 132 سنة من الاحتلال الاستيطاني للجزائر. في المقابل كان التأثير العمودي العميق للثورة التحريرية الكبرى على جميع مراحل تاريخ الجزائر² كبير الأثر، كما مرّت على الفضاء الإقليمي الجزائري، في مختلف المراحل الزّمنية العديد من خطوط النّار، ارتبطت في أصلها بإفراقات 132 سنة من الاحتلال الاستيطاني للجزائر، ومباشرة بعد الاستقلال تمّ البدء في معركة البناء والتشييد لتصطدم بالأطماع التوسّعية لدول الجوار، في حرب الرّمال 1963 مع المغرب، إضافة إلى التوتّرات بين دول الجوار، والاحتلال المغربي للصّحراء الغربية، وصولاً إلى إفراقات ما سميّ بدول "الرّبيع العربي"³ والتهديدات الأمنية في السّاحل التي تسبّبت في الاعتداءات الإرهابية على قاعدة تيغنتورين⁴ باليزي في عمق الجزائر.

لقد واجهت الجزائر صعوبات وعراقيل منذ الاستقلال بحكمة وذكاء سياسي، في كونها لم تحد قيد أنملة عن ثوابتها السيادية المستمدة أساساً من ثوابتها الوطنية التي تشكّل نواة الثوابت السيادية وحزامها الواقى هو السيادة الوطنية. بالرّغم من وضوح الرّؤية وثبات معلم هندسة السياسة الخارجية، إلّا أنّ خطورة التهديدات الإقليمية والدّولية المحيطة بالجزائر تدفعها بضرورة التكلم بنجاح وفعالية عن ثوابتها السيادية لبناء حزامها الواقى بأمننة ثوابتها السيادية.

¹ - مصير الدّول العربيّة، سوف لن يخرج عن مصير "الابن العاق" الذي رمى أمّه في دار العجزة، فقد رمى العرب قضيتهم الأمّ إلى دور العجزة، ولا أدلّ على ذلك من لعنة الله عليهم ومعاناة معظم الدّول العربيّة اليوم من التقتيل والتشريد والتحطيم الدّاخلية، "فالجزاء من جنس العمل". (بوزيد عائشة، دعم الجزائر لمبدأ حقّ الشعوب في تقرير المصير "القضية الفلسطينية نموذجاً"، بحث غير منشور، ص 47).

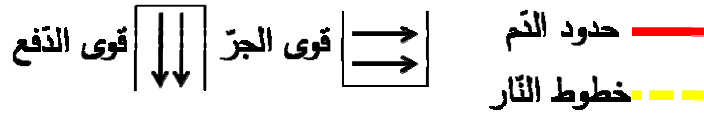
² - Mohamed Dahmani, *L'Algérie légitimité historique et continuité politique*, Editions le Sycomore, Paris-France, 1979, p 13.

³ - يقول الرئيس الراحل هواري بومدين في حوار مع لطفي الخولي: " الثورة لا تقع تكنولوجيا بالضغط على أزرار في ماكينة الدولة، وإصدار قوانين وقرارات إدارية. الثورة تنفجر فقط بالجماهير الواعية والمنظمة وفق برنامج محدد الأهداف. المهم هو الوصول إلى نقطة التفجير الصحيحة والمنتجة³. وكأنّه يتكلّم على ثورات ما سميّ اليوم بالرّبيع العربي، الثورات التي اندلعت بالضغط على زرّ التحكم عن بعد في مصائر الشعوب.

⁴ - مركب الغاز بتيغنتورين من أكبر المنشآت الغازية في الجزائر، بدأ تشغيله في 2006 ينتج الغاز الطبيعي والغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر بـ 09 مليار متر مكعب. مجلة الجيش، العدد 54، جانفي 2013، ص 15.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية فالجزائر تعيش منذ بداية الألفية الثالثة رهانات على جميع المستويات أخطرها ما تعيشه على حدودها؛ فالجزائر محاطة بحزام ناري تمارس عليها قوى الدّفع إلى التهديدات الأمنية في رمال السّاحل المتحرّكة وقوى الجرّ إلى فوضى ما سَيّ بالربيع العربي، والجزائر المحاطة بمنطقة رمادية¹ Zones Grises متمثلة في حزام التوترات على حدودها، حزام نار مشتعلة على كل الجهات-كما توضّحها الخريطة التالية- لا يمكن أن تكون الاستثناء أمام كرة النار² هذه لو لم تكن لديها إستراتيجية واضحة المعالم في هندسة سياسة خارجية قوامها ضرورة المحافظة على الاستقلال، الذي ضحّى في سبيله ملايين من الشهداء الجزائريين المخلصين لوطنهم وشعبهم³.

خريطة الجزائر توضّح حدود التّم في مواجهة خطوط النار المتقطّعة



المصدر: إعداد الطالبة

¹ مفهوم مأخوذ من كتاب: **Les zones grises dans le monde aujourd'hui le non-droit gangnère-t-il la planète ?**, L'Harmattan, Paris-France, 2006.

² على ميزان أو شاكلة كرة الثلج للتحوّل الديمقراطي عند صامويل هنغنتون في كتابه الموجة الثالثة أو مقال la boule de gaz ضمن مقال:

Ihsan El Kadi, Le gaz Algérien en passe de changer de religion, p 16

Natural Gas Market Review 2009, Non-OECD countries and regions, 2009, p 140.

فانفجار كرة الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثمانينات أدى إلى تعليق توزيع الغاز الطبيعي المميّع GNL وفاقم من الانهيار للنتائج الدراماتيكية للمداخل الطاقوية الجزائرية، وقد تركز ذلك في أزمة انهيار أسعار البترول بسبب تكرار كرة الغاز الآن مع الغاز الصخري الأمريكي الذي أدى اكتشافه إلى الحكم مسبقًا على أسعار البترول في سوق الطاقة العالمية من 50 إلى 55 دولار للبرميل.

³ وهو ما أوصى به أحد المجاهدين الجزائريين رفقة رئيس تحرير جريدة الشعب فنيدس بن بلا على هامش ندوة جريدة الشعب بضرورة عدم القول فقط بمليون ونصف مليون شهيد، وإنما يجب إحصاء عدد شهداء الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي يقدر بحوالي عشرة ملايين شهيد.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
تشكّل جميع هذه التهديدات رهانات أمام تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية
إضافة إلى الرّهانات الدّاخلية للدّول التي يشملها التعميم، إذ يتوجّب على ليبيا وسوريا مثلاً إيجاد مشروع
ليبي وسوري ويمني أصيل نابع من عمق مجتمعاتها، ومراعي لخصوصية كلّ دولة مع الاستفادة من
التجربة الجزائرية وليس التطبيق الحرفي بمعنى النقل الحرفي للمشروع الجزائري، لأنّه ولا بدّ سيصطدم
بعوائق داخلية مرتبطة بالبيئة الدّاخلية لكلّ دولة منفردة. إلّا أنّ المشترك بين مشروع الميثاق من أجل
السّلم والمصالحة الوطنية في هذه الدّول هو استنادها على مرجعية واحدة ألا وهي المرجعية الدّينية
مصدّقاً لقول الحقّ تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَنِحْ لَهُمْ﴾¹.

هذه المرجعية الدّينية التي تعتبر الإسمت الموحد للدّول العربية والإسلامية إذا ما تمّ حسن استثمارها
وهي الدّيناميت المفجّر إذا ما تمّ سوء استغلالها مثلما نعيشه اليوم مع ما يسمّى بـ"داعش".

تمثّل المرجعية الدّينية روح الثوابت السيادية، فالجزائر استعادت حرّيتها واستقلالها تحت راية الجهاد في
سبيل الله وباسم "الله أكبر"، ولا أدلّ على من الآيات القرآنية التي نجدتها في بطاقات الانخراط في جيش
التحرير الوطني. وقد عبّر عن ذلك الأخضر الإبراهيمي أحسن تعبير سنوات الإرهاب عندما كان الإيرانيون
يدعون في كلّ خطبة جمعة إلى الجهاد في الجزائر، أجاهم بأنّ "الله أكبر" عندما كانت في جبال الأوراس،
إيران كانت رابع أكبر قوّة في العالم موالية لأمريكا. والمقصود هنا هو أنّه لا يوجد من يعلمّ الجزائريين
الإسلام، فالجزائر الدّولة العربية المسلمة الوحيدة التي فيها الإسلام مازال محافظاً على طابعه العام مثلما
جاء في عهد الفتوحات².

وبناءً عليه، واحتراماً لترابط الأفكار – المشاريع لإحدى ورشات هندسة السّياسة الخارجية فمن الضّروري
ضروري الإشارة أيضاً إلى فرص ورهانات تعميم مشروع القضاء على الرّاديكالية تجربة للتبادل.

المطلب الثالث: فرص ورهانات تعميم مشروع القضاء على الرّاديكالية تجربة للتبادل

يأتي مشروع الجزائر والقضاء على الرّاديكالية تجربة للتبادل في ظرف جيوسراتيجي خطير تمرّ به
المنطقة العربية، بل العالم أجمع بظهور ما سمّي بـ"داعش" فجأة وهو تنظيم إرهابي لا يمتّ للإسلام بأيّ
صلة، يحتلّ الأرض وينتشر بسرعة البرق في مختلف الأقطار والأقاليم، تفوق ميزانية تسليحه ميزانية دول
بأكملها.

¹ - سورة الأنفال، الآية: 61.

² - محاضرة الدكتور أبوعبد الله غلام الله، "المرجعية الدّينية للجزائر ودورها في الحفاظ على الوحدة الوطنية ومكافحة العنف والتطرف" يوم:
2017-01-17 بمنتهى يومية الشعب.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية
في هذا الظرف بالذات يأتي مشروع القضاء على الراديكالية بعد عشر سنوات من اعتماد مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر، "وبفضل سياسة المصالحة الوطنية استعادت البلاد أمنها واستقرارها بصفة نهائية. واستخلصت الجزائر من تجربتها الصعبة مكافحة التطرف العنيف واستئصال الإرهاب من جذوره درسًا قيمًا مفاده أنه مهما كانت الأهمية التي قد تتسم بها الهزيمة الأمنية للإرهاب فإنها تظل دائمًا جزئية، إذ يسعى الإرهاب إلى إيجاد ما يبزره ويبرر ما لا تبرير له، ولذلك فإنه يستغلّ النقائص وأوجه القصور التي توجد في أيّ مجتمع"¹ للانتشار والعودة إلى ساحة كما تسعى الجزائر بكلّ قواها لمحاربة الإرهاب بلا هوادة، وتسعى على كلّ الجهات لنشر الأمن والسلم والاستقرار في جوارها القريب والبعيد. مستمّدة في ذلك كلّ المبادئ وتطبيقاتها الفعلية في هندستها الخارجية إزاء فضائها الإقليمي من تجربتها الثورية وبيانها المؤسّس في الأوّل من نوفمبر 1954.²

وتطبيقًا للدبلوماسية الوقائية، اعتمدت الجزائر إستراتيجية تهدف إلى جعل المجتمع برمّته بمنأى عن السيطرة والتضليل اللذين يفرضهما دعاة التطرف العنيف والإرهاب. وتنعكس هذه الإستراتيجية على مستويات عديدة، إذ تستند إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية على نحو مستمرّ إضافة إلى تعزيز التنمية التي تتيح فرصًا وحظوظًا متساوية لكلّ مواطن³. وإشراكه في إستراتيجية المحافظة على الإستقلال، بتحميله مسؤولية الحفاظ على الثوابت السيادية الداخلية والخارجية على حدّ سواء.

وتستند الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف على محورين أساسيين هما:

أولاً: الحفاظ على مستوى عالي من التعبئة واليقظة على مستوى كافة المصالح الأمنية أثناء قيامها بمهامها المؤسّساتية المتمثلة في حماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

ثانياً: تطبيق سياسة شاملة للقضاء على الراديكالية تمزج بين إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية في الآن ذاته، وتشارك فيها كافة المؤسّسات والمواطنين وتخصّص لها نسبة هامّة من موارد الدولة⁴.

¹ - وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، "الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل"، سبتمبر 2015، ص 2.

² - محمد العربي ولد خليفة، "مقدمات التحوّل الحضاري من غرب العالم إلى شرقه: المنطقة العربية والإسلامية من الغياب الحضاري إلى الإضعاف والتفكك"، الحلقة 1، جريدة الشعب، 10-01-2017، ص 9.

³ - المرجع نفسه، ص 2.

⁴ - المرجع نفسه، ص 3.

الفصل الثالث———— دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية والملاحظ على مشروع القضاء على الراديكالية تجربة للتبادل هو تركيزه على تجفيف منابع التطرف داخل المجتمع، باتباع استراتيجية اليقظة، والدعوة إلى مشاركة الجميع، للمحافظة على الأمن والاستقرار في ظلّ التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر من كلّ جانب. وبعد تعميم مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية في مالي وليبيا، سيتمّ تعميم مشروع القضاء على الراديكالية تجربة للتبادل ضمان لتحقيق الأمن والاستقرار، لفسح المجال فيما بعد لمشروع آخر هو "دور الديمقراطية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف"¹.

وبذلك أصبحت الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي مطالبة أكثر من أيّ وقت مضى بالعمل داخليًا ومحاربة التطرف وتعزيز الديمقراطية ومكافحة الإرهاب داخليًا وخارجيًا من خلال هندسة دبلوماسية قويّة عمادها التخطيط للمستقبل عن طريق المشاريع.

¹ - المشروع الذي أفصح عنه وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية السيّد عبد القادر مساهل في حصّة حوار الساعة يوم: 12 مارس 2017.

خلاصة الفصل:

بعدما تمّ التّأصيل لمفهوم الثوابت السيادية نظريًا وميدانيًا، يمكن القول أنّ مفهوم الثوابت السيادية يشمل مفهومي الثوابت الوطنية والسيادة الوطنية من النّاحية النظريّة، أمّا من النّاحية العمليّة، فالمفهوم له بعد داخلي وبعد خارجي، بعد داخلي مستمدّ من بيان أوّل نوفمبر وثيقة ميلاد الدّولة الجزائرية المعاصرة ويشمل: وحدة التراب، وحدة الشعب والاستقلال، وبعد خارجي يتمثّل في امتدادات هذه الثوابت في المبادئ الآتية بالترتيب الآتي: عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها، عدم التّدخّل في الشؤن الداخليّة للدّول.

وبناءً عليه، تمّ التطرّق إلى العناصر العمليّة لهذه الثّوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال رصد مواقف الجزائر الثابتة حيال عديد القضايا، فجاءت عقيدة ترسيم الحدود لمحوها على نحو أفضل امتداداً لثابت عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال الذي يعتبر امتداداً لثابت وحدة التراب، وموقف الجزائر الثّابت مع فلسطين ظالمة أو مظلومة ممثلاً لدعم حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها، وعدم التّدخّل في الشؤن الداخليّة للدّول الحزام الواقى لعدم للثّوابت السيادية الأخرى للمحافظة على الاستقلال من خلال الدبلوماسية الاستباقية وهو ما مثلتها مختلف الوساطات الجزائرية لحلّ النزاعات بالطّرق السّلمية.

وتطبيقاً لمنطق التدرّج في الأفكار، ونظرًا لارتباط مفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بهندسة المشاريع التي لها قوّة البقاء في الزّمان والمكان تمّ تقييم دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية في ضوء المشاريع ببحث فرص ورهانات تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية باعتبار أنّ نجاح هندسة السياسة الداخليّة وإخراج دول الجوار من أزمتها مع ضرورة توفّر الإرادة الصّادقة لدى جميع الأطراف.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية تجاه قضية الصحراء الغربية

المبحث الأول: الصحراء الغربية 132 سنة من الاحتلال

- المطلب الأول: الصحراء الغربية بين حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا
- المطلب الثاني: مراحل مقاومة الصحراويين للاحتلال
- المطلب الثالث: مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

المبحث الثاني: الثوابت السيادية في دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية

- المطلب الأول: دعم الجزائر لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير
- المطلب الثاني: الأسانيد المدعّمة لموقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية
- المطلب الثالث: قضية الصحراء الغربية من خلال موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: تقييم دور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

- المطلب الأول: تحليل مصفوفة منظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة.
- المطلب الثاني: تحليل مصفوفة منظور الأجانب لدور الأمم المتحدة
- المطلب الثالث: استشراف مستقبل قضية الصحراء الغربية

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

بعدها تمّ التطرّق في الفصل الثالث إلى دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مبدئيًا وميدانيًا، والتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ الثوابت السيادية للجزائر المتمثلة في مثلث وحدة التراب، وحدة الشعب والاستقلال، هي الثوابت السيادية للسياسة الداخلية الجزائرية ومرآتها العاكسة هي الثوابت السيادية للسياسة الخارجية والمتمثلة في مثلث: عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

سيتمّ في هذا الفصل إبراز دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية، من خلال التطرّق إلى قضية الصحراء الغربية 132 سنة من الاحتلال بالتركيز على الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية والأطماع الغربية فيها، وإبراز الموقف الجزائري الداعم للقضية، المستمدّ أساسًا من الشرعية الأممية في دعم حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير، الثابت السيادي الأساس في هذا الفصل، للقيام في آخر الفصل بعملية تقييمية لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية واستشراف مستقبل القضية، لأنّ الموقف الجزائري مستمدّ أساسًا من الشرعية الأممية.

المبحث الأوّل: الصحراء الغربية 132 سنة من الاحتلال

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أعقد القضايا التي واجهها المجتمع الدولي والتي ظلّت تراوح مكانها لمُدّة تفوق أربعة عقود من الزّمن، كما لا يمكن فصل النزاع في الصحراء الغربية عن واقع القضايا السياسية المعاصرة في العالم بصفة عامّة، والوطن العربي بصفة خاصّة¹، خصوصًا بعد تداعيات ما سُمّي "بالربيع العربي" والتهديدات الأمنية في السّاحل؛ فالجزائر من الدّول الثابتة في دعمها ومساندتها لقضية الصحراء الغربية مثلما تدعم وتساند جميع قضايا التحرّر في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فإذا كانت فلسطين على حدّ تعبير الرئيس الراحل هواري بومدين هي: "الإسمنت الموحد والديناميت المفجّر" فإنّ الصحراء الغربية هي كذلك بالنّسبة لدول المغرب العربي ولا أدلّ على ذلك من بقاء مشروع اتحاد المغرب العربي يراوح مكانه نظرًا لوجود منطقة جغرافية تنتمي إلى المغرب العربي ترزح تحت الاحتلال منذ 132 سنة ألا وهي الصحراء الغربية. فحقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا تفرض نفسها على أيّ مشروع.

¹ - مليكة بقاح، " الصحراء الغربية تاريخ وثروات"، مجلّة الجيش، عدد: 620، مارس 2015، ص 22.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

إنّ الأسئلة التي تفرض نفسها بعد 132 سنة من الاحتلال الإسباني ثمّ المغربي للصحراء الغربية هي ليست متى تنال الصحراء الغربية استقلالها؟ وإنّما لماذا تمّ احتلال الصحراء الغربية بالذات ولماذا بقيت آخر مستعمرة في إفريقيا؟ وكيف تمّ احتلالها؟ ومن هي الأطراف التي تقف وراء احتلالها؟ هي أسئلة البحث في الأسباب والمسببات لاحتلال الصحراء الغربية وبقائها آخر مستعمرة في إفريقيا شاهدة على ظلم العالم الغربي لإفريقيا ككلّ بتقسيمه لمناطق النفوذ في مؤتمر برلين 1884، مرآة عاكسة للدول الإفريقية اليوم بأنّ استقلالها لن يكتمل مادام هناك دولة في القارة لم تستقلّ بعد 132 سنة من الاحتلال.

المطلب الأوّل: الصحراء الغربية بين حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا

انطلاقاً من حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا يمكن بحث أهمية قضية الصحراء الغربية، ابتداءً من التاريخ وصولاً إلى الجغرافيا للإجابة عن التساؤل التقليدي: لماذا تظلّ الصحراء الغربية آخر المستعمرات في إفريقيا؟ الأمر الذي يقودنا إلى الإشارة إلى الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية والأطماع الغربية حيال ثروات وموارد وموقع الصحراء الغربية الإستراتيجي المطلّ على المحيط الأطلسي من خلال بحث حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا لتأكيد الأطماع الغربية في المنطقة.

أولاً: حقائق التاريخ للصحراء الغربية

لقد لعبت الصحراء الغربية أدواراً مهمّة في التاريخ الحضاري والاقتصادي والثقافي بفضل موقعها الجغرافي إذ وصلت أوجّ العظمة والقوّة لما استولت على مناجم الذهب الذي اشتهر بوجوده حتى أنّه كان يفضل عن جميع أنواع الذهب المعروفة في بلاد العالم. وذلك ابتداءً من القرن الثالث الهجري. كما كان لهذه المنطقة صلة بالحضارة من قديم الزّمان. أي من العهد الحجري، إذ عثرفها على عدّة صور شبيهة بصور طاسيلي، وأدوات فلاحية، وأسلحة حجرية، وفي منتصف القرن الرّابع قبل الميلاد احتلّتها قبائل صنهاجة، وأجلّوا سكّانها الأصليين الذين كانوا ينتمون إلى الحراطين والسّود. وكان اتّصال هذه النّاحية وثيقاً بجيرانهم سكّان غانة والسّودان فكانوا تارة يتبادلون معهم التجارة. وتارة يتحاربون

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

وقد تكوّنت في هذه الناحية عدّة أمارات، ومن بينها أمانة أدرار¹، والبراكنة، وقانت، وكونتهن والحوض والترازة، وقد وصلها الإسلام مع كتائب عقبة بن نافع الفهري في ولايته الثانية حوالي سنة 62هـ².

وقد ذكر بعض المؤرّخين أنّ هذه المنطقة صار يطلق عليها بعد فتوحات الملك يوسف بن تاشفين لبلاد المغرب والأندلس: سوس الأقصى وقسموا بلاد سوس حينذاك إلى ثلاث مناطق:

- 1- سوس الأدنى وقاعدته تارودانت.
- 2- سوس الأوسط وقاعدته تيزنيت.
- 3- سوس الأقصى ويشمل وادي نون ودرعة والسّاقية الحمراء³.

ويعود احتلال منطقة الصحراء الغربية والسيطرة الحقيقية عليها إلى القرن 19، بعد أن حصّنت إسبانيا نفسها في المنطقة: من الشمال، ضمنت ولاء السلطان العلوي في المغرب وإرغمته على توقيع معاهدة الصّح في 1860/04/26 والتي أطلق عليها اتفاقية تيطوان، بعدما ألحقوا به هزيمة نكراء في معركة اسلي، والتي بموجبها تنازل الملك عن منطقة سبتة وأقاليم عدّة من السّواحل المغربية، أمّا من الجهات الأخرى فقد حصّنت نفسها بحليفها القوية فرنسا التي بسطت سيطرتها على الجزائر وموريتانيا وحتى السنغال. قرّرت إسبانيا في ديسمبر 1884 أن تحتلّ إقليم وادي الذهب كلّية، وقامت بإعلام بريطانيا وفرنسا وباقي الدّول الكبرى في مؤتمر برلين في 1885 بذلك، وبكثير من التحايل استطاعت إسبانيا احتلال الصحراء الغربية وبسط سلطانها على سكّان المنطقة⁴.

وهكذا أصبحت الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية مرسّمة الحدود باتفاقيات دولية، وهذا الترسيم التاريخي هو الذي أبقى على حدود الصحراء الغربية الحالية كما هي عليه في جميع أطلس العالم. كما أنّ الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية تمّ عبر سلسلة اتّفاقيات بين ممثلي الملك الإسباني وشيوخ القبائل الصّحراوية، لأنّ الصحراء الغربية حينها كانت تحكم بمجلس قبلي محليّ مستقلّ ولم

¹ - والمقصود هنا بأدرار في موريتانيا حاليا، وهناك ولاية أدرار أخرى بالجزائر.

² - المهدي البوعبدلي، "ماضي وادي الذهب والسّاقية الحمراء وحاضرهما"، مجلة الأصاله، المجلد13، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدّينية والأوقاف، السّنة الخامسة، العدد31، ربيع الأول 1396هـ-مارس 1976م، ص19.

³ - المرجع السّابق، ص21.

⁴ - أرنو سير، رحلة في الجمهورية الصّحراوية، (تعريب: أنطوان صيداوي)، بيروت: دار الفرابي، 1978، ص18.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

تكن تابعة بأي حال من الأحوال للعرش المغربي بشهادة الرحالة والمستكشفين الأوروبيين وغيرهم الذين زاروا المنطقة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر¹.

ولم يسجل أي باحث أو مؤرخ مغربي اعتراض السلطة المغربية على الإعلان الملكي الإسباني عن ضم الصحراء للأراضي الإسبانية الصادر في ديسمبر 1884 وبيان ممثل إسبانيا في مؤتمر برلين لتقسيم المستعمرات الإفريقية والمعلن عن سيادة إسبانيا على الصحراء الغربية على الرغم من وجود سفير إسباني في المغرب حينها، وهو ما يظهر بجلاء أن السلطة المغربية حينها كانت ترى أن الصحراء الغربية أراضي مستقلة عنها بصورة كاملة، وعليه لم يكن هناك موجب للاعتراض ولا سياق قانوني أو سياسي للقيام به².

وعلى الرغم من أن المغرب قد نال استقلاله عن فرنسا في مارس 1956 فقد ظلت الصحراء الغربية ترزح تحت الاحتلال الإسباني حتى شهر فبراير 1976، فأين كان المغرب خلال عشرين سنة من الاستقلال عن ما يسميها صحراءه، فهو لم يظهر مطامعه التوسعية فيها إلا بعد تأسيس جبهة البوليساريو³ التي تمكنت خلال سنتين من تحرير معظم الأراضي الصحراوية في معارك غير متكافئة مع القوة الاستعمارية الإسبانية أرغمتها على الإعلان عن نيّتها في تطبيق القرارات الأممية القاضية بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية وهي القرارات التي ظلت الجمعية العامة تؤكد على ضرورتها منذ دورتها الواحدة والعشرين في سبتمبر 1966 إلى اليوم⁴.

لقد انتهجت إسبانيا لاحتلال الصحراء الغربية سياسة عدم المواجهة واقتناص الفرص، فقد أعلن الحاكم العام الإسباني للإقليم سنة 1903 فرانسيسكو بانس عن مبادئ سياسته مع القبائل الصحراوية وهي السلم والتعاون والصداقة، وبهذا كسب الإسبان ثقة القبائل وتمكنوا من الاستقرار في

¹ - وهو ما أكدّه الأستاذ موريس باربي أستاذ القانون بجامعة نانسي بفرنسا الصادر عن دار لامارتان سنة 1985 تحت عنوان "رحلات واستكشافات في الصحراء الغربية خلال القرن التاسع عشر" وقد عرض فيه شهادات 21 رحالة ومستكشف من فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وألمانيا وأمريكا والسّنغال وغيرها، أجمعت كلّها على استقلالية الصحراء الغربية عن الحكم المغربي خلال الفترة السابقة للاحتلال الإسباني للصحراء الغربية.

² - حمدي حمودي، نبضات من الصحراء الغربية، القاهرة: مركز النخبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص 14.

³ - الحركة الوطنية لتحرير ساقية الحمراء ووادي الذهب: أنشأها محمّد البصيري لتحرير الأراضي من الاحتلال الإسباني. تعرضت للقمع من طرف السلطات الإسبانية سنة 1970، ثلاث سنوات بعدها، أنشأ صحراويين يقطنون المناطق المجاورة للبلدتين جبهة البوليزاريو لتحرير الصحراء الغربية من الاحتلال الإسباني. وخلال 1974-1975، لمّا بدأت إسبانيا تتساءل عن "مهمتها" في الصحراء والانسحاب وجدت جبهة البوليزاريو نفسها أمام أعداء جدد.

⁴ - حمدي حمودي، المرجع السابق، ص 15.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

المنطقة ولو نسبياً¹، لكن في سنة 1911 شنّ حملة التوغّل داخل المناطق الصحراوية، فاحتلّ طرفايا ثم عطار، مروراً بالدخلة، وبعدها رأس جوبي وفي سنة 1920 الكويرة².

وتعتبر اتفاقية مدريد في نوفمبر 1912 بمثابة شهادة رسمية على خضوع المنطقة ككل، فبعد أن أعلنت المغرب محمية لفرنسا بموجب اتفاقية فاس في مارس 1912، رسمت إسبانيا وفرنسا حدودها بدقة في المنطقة في اتفاقية مدريد 1912، التي أكّدت من خلالها إسبانيا استحواذها على المنطقة الواقعة بين وادي دراع وطرفايا، بالإضافة إلى السّاقية الحمراء وإيفني، أمّا فرنسا فقد أخذت المنطقة الواقعة جنوب وشمال وادي دراع³.

وفي سنة 1934 وبعد سيطرة الفرنسيين على جنوب المغرب، نزع الإسبان إلى الأراضي الداخليّة في الصحراء الغربية بعد سيطرتهم على قبائل الرقيبات ولقواسم، واحتلّوا وادي الذهب والسمارة، كما استولوا على إيفني في أفريل 1934، وبعد أن أحكمت قبضتها على الجنوب عقدت معاهدة مع القبائل الصحراوية في السنة نفسها في مدينة طرفايا لحمايتهم من الفرنسيين قصد تثبيت الأوضاع واستقرارها بكسب تأييد أعيان القبائل، ومن ثمّ لجأت السّلطات الإسبانية إلى تقسيم الإقليم إلى ثلاثة مناطق⁴:

- 1- منطقة طرفاية، وصنفت منطقة مشمولة بالحماية.
- 2- منطقة الدّخلة ومنطقة إيفني، مناطق تابعة لإسبانيا وجزء منها.
- 3- منطقة وادي الذهب والسّاقية الحمراء أراض مستعمرة.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وتأجّج الحسّ الوطني في المنطقة وخاصّة في المغرب، أصدرت الحكومة الإسبانية مرسومًا في 1946/07/20 ينصّ على فصل إيفني والصحراء الغربية عن الشمال،

¹ معاهدة باريس السريّة بين إسبانيا وفرنسا في 03 أكتوبر 1904 والتي تقرّ في مادّتها السادسة بأنّ الحكومة الفرنسية تعترف بكامل الحرّيّة في التصرف للحكومة الإسبانية في المنطقة الواقعة بين: 26 درجة و 27 درجة 40' ارتفاعا شمالا و 11 جردة والخارجة عن التراب المغربي. Meriem Amimour-Benderra, *Le peuple Sahraoui et l'autodétermination*, Algérie : Entreprise Algérienne de Presse, pp 37-38.

² طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، الطبعة الأولى، دمشق: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1998، ص 27.

³ المرجع نفسه، ص 26.

⁴ تونسي بن عامر، المرجع السابق، ص 233.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

وبذلك أصبحت تابعة مباشرة لإدارة رئيس الجمهورية، ولم يتغير الوضع حتى سنة 1956 بعد الهجمات التي وجهها جيش تحرير الصحراء¹.

لقد أثبت التاريخ الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية، وما تكالب الاستعمار عليها إلا دليل واضح على ذلك، إذ أنّ وجوده بها مكنه من حراسة وضرب التحركات الشعبية في شمال وغرب إفريقيا، كما يضمن وجوده في جزر الكناري، هذا بالإضافة إلى الأهمية التجارية التي تزخر بها المنطقة، وخاصة تجارة الذهب التي كانت في السودان "مالي حاليًا" مصدره الأساسي، هذا ناهيك عن تجارة الرقيق، حيث تعتبر مدينة الدخلة أقرب نقطة إفريقيا التي استغلها الغزاة البرتغاليون لتصدير الرقيق إلى مناطق نائية من العالم². الأمر الذي يقودنا للإشارة إلى الأهمية الجيوستراتيجية للصحراء الغربية تؤكدها وقائع الجغرافيا.

ثانيًا: وقائع الجغرافيا للصحراء الغربية

سيتمّ التطرق إلى وقائع جغرافيا الصحراء الغربية من خلال نقطتين أساسيتين وهما: الموقع والموارد نظرًا لأهميتها الإستراتيجية في استجلاب الأطماع الغربية، وبقاء الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا لم تنل استقلالها بعد.

أ-الموقع الجغرافي:

يعتبر إقليم الصحراء الغربية امتدادًا طبيعيًا للصحراء الكبرى، التي تبدأ من الساحل الأطلسي غربًا وتمتدّ إلى مصر والسودان والعربية السعودية شرقًا³.

تقع الصحراء الغربية⁴ على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي بطول 1500 كلم وقُدّرت مساحتها باتفاقيات 1900، 1904 و1912 بين فرنسا وإسبانيا بحوالي 310.000 كلم²، ومنذ اتفاقية

¹ طارق مبروك ترائي، عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015م، صص 109-110.

² المرجع نفسه، ص 210.

³ عبد النبي مصطفى، موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية، إشراف الأستاذ: عنان عمار، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 7.

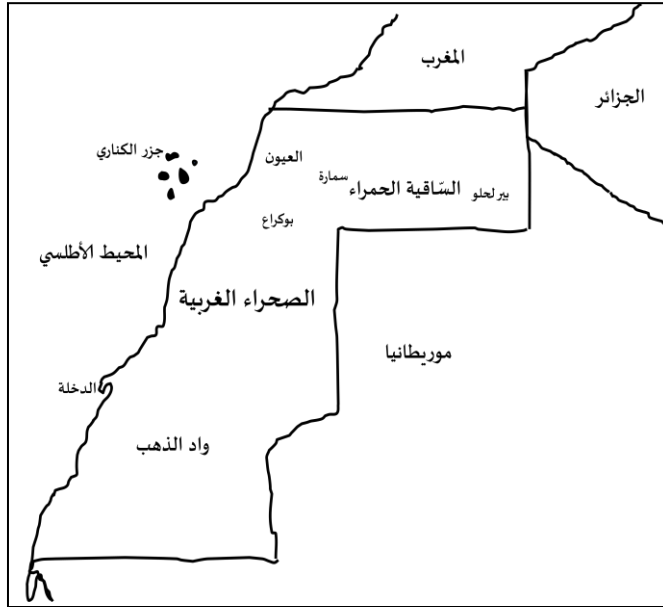
⁴ لم يكن إقليم الصحراء الغربية محددًا في السابق إذ أنه كان يشمل جزءًا من الصحراء الكبرى التي تبدأ من الساحل الأطلسي لإفريقيا حتى مصر والسودان ولكن الحدود الحالية للساقية الحمراء ووادي الذهب، كما هو الشأن بالنسبة للأقطار الإفريقية، قد تمّ تحديدها بمعاهدات واتفاقيات بين الدول المستعمرة أي بين إسبانيا التي كانت تحتل الساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة، وبين فرنسا التي كانت تحتل المغرب وموريطانيا من جهة أخرى.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

مدريد تمّ تحديد مساحة الصحراء الغربية من طرفاية بحوالي¹ 240.000 كلم²، مؤلفة من منطقة الساقية الحمراء ومقرّها الإداري في بلدة العيون ومنطقة وادي الذهب ومركزها بلدة الدخلة²، يحدّها من الشمال المغرب من الجنوب موريتانيا ومن الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي. أهمّ مدنها هي السمارة والدخلة والعيون التي تعتبر عاصمة للصحراء الغربية. وتتركز الحياة في الصحراء الغربية في منطقتي الساقية الحمراء في الشمال ووادي الذهب³ في الجنوب⁴، كما هي موضحة في الخريطة رقم: 03 الآتية:

خريطة رقم: 03 توضح الموقع الإستراتيجي للصحراء الغربية



المصدر: من رسم الطالبة نقلا عن: علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة، صفحة الغلاف.

¹- Ahmed-Baba Miské, *Front Polisario L'âme d'un Peuple*, Paris : Editions Rupture, 1978, p 12.

²- تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 210.

³- وأصل تسمية الساقية الحمراء هو نهر كان في منطقة تتلّون مياهه بالأتربة الحمراء التي تحملها من المرتفعات أما وادي الذهب فأطلقه البرتغاليون الذين وطئوا المنطقة في بداية القرن الخامس عشر، بسبب ما كان يروى عن وجود الذهب في تربته وقد استبدله المستعمر الإسباني باسم الصحراء الغربية، ويعني بها الأرض القاحلة، ولأنك أنه كان يريد من ذلك إبعاد الأطماع عنها. (أرنو سير، رحلة في الجمهورية الصحراوية، ص 16).

⁴- حدود الصحراء الغربية مثلها مثل الدول الإفريقية سطرّت من طرف الاستعمار الأوروبي، فموجب الاتفاقيات التي أبرمت بين إسبانيا وفرنسا (اتفاقية 1900/06/27 التي تمّ فيها ترسيم الحدود الشرقية والجنوبية لمنطقة وادي الذهب، واتفاقية 1904/10/03 التي تمّ بموجبها توسيع حدود منطقة وادي الذهب، ثمّ اتفاقية 1912/11/27 التي رسمت حدود إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب بصورة نهائية) تمّ ترسيم حدود الصحراء الغربية (Malek Boualem, op.cit., p 35-36)

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

كما تمثل الصحراء الغربية موقعًا استراتيجيًا هامًا لتوازن القوى في إفريقيا، وفي الوقت نفسه هي إحدى أغنى الدول من حيث الموارد في إفريقيا وتتمتع بإطلالة واسعة على المحيط الأطلسي وتجاه جزر الكناري. فالصحراء الغربية حقيقة هي مفتاح¹ إفريقيا الغربية².

تكتسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي، من خلال موقعها بين المغرب والجزائر وموريتانيا؛ فهي تشكل عمقًا إستراتيجيًا للمغرب في اتجاه الجنوب وموريتانيا في اتجاه الشمال، نظرًا لما تمثله الصحراء الغربية من حدود فاصلة وتباعد بين حدودها وحدود المملكة المغربية، وجوارها للجزائر، وإطلالها على المحيط الأطلسي يعطيها بعدًا جيوسياسيًا هامًا.

ب- الموارد الطبيعية

يعتبر الفوسفات أهمّ الموارد الطبيعية³ التي تزخر بها الصحراء الغربية، حيث بلغ احتياطي الفوسفات فيها إلى 10 مليار طن.⁴ ولقد قامت الحكومة الإسبانية ببناء ميناء بحري لتصدير الفوسفات بدأ تشغيله سنة 1972، أما النفط فبدأ في الظهور عام 1969 في المناطق البحرية، على عمق 3446 مترًا، كما تبين وجود مخزون كبير من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية⁵. كما تحتوي على الملح حيث يوجد حوالي 42 سبخة بأراضي الصحراء الغربية، لم يستغلّ منها سوى 9 سبخات لحدّ الآن. ولقد كشفت دراسات حديثة عن وجود احتياطي حديد في إقليم الصحراء الغربية يبلغ حوالي 700 مليون طن، وارتفاع نسبة اليورانيوم بشكل كبير في العينات الصخرية لما يزيد عن 20 موقعًا واكتشاف

¹ - أولى المحتلين البرتغاليين، الذين تبقى مقابرهم هناك شاهدة عليهم أدركوا ذلك جيدًا.

² - Ahmed-Baba Miské, *Front Polisario L'âme d'un Peuple*, p 11.

³ - قام بول بالطا باختصارها في مقولته الشهيرة les trois P : Phosphate, Pétrole, Poisson

⁴ - احتياطي الصحراء الغربية يصل إلى حوالي 2 مليار طن، ويمتدّ على مساحة 1200 كلم²، لم يُستغلّ منه بعد إلا منجم بوكراع بمسافة 700 كلم². ويعتبر الفوسفات الموجود في الصحراء الغربية من أجود الأنواع في العالم، أنظر في ذلك: كروم محمد صالح: سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير، الجزائر: 2011، ص 93.

⁵ - وقام المغرب في أكتوبر 2001 بتوقيع اتفاقيات للتنقيب عن النفط مع بعض الشركات أهمّها مع شركتي توتال فاينال إلف الفرنسية وكير مالك دي كورب الأمريكية، إلا أنّ جبهة البوليساريو اعترضت على ذلك، ما أدى إلى لجوء المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة وطلب المشورة القانونية، حيث صدرت فتوى قانونية من المستشار القانوني للأمم المتحدة "هانس كوريل"، حصلت بموجبها المغرب على الحق القانوني في القيام بعمليات التنقيب عن النفط في الصحراء الغربية بشرط ألا يستغلّ المغرب النفط تجاريًا دون موافقة السكان المحليين. مسعود شنعان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، إشراف الدكتور: اسماعيل ديش، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007، ص 48.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

مؤشراً من الذهب خاصة في مناطق من الصحراء الغربية مثل بولوتاد، الفويلة، قليببات الفهود، مدينة السدرة وشمال بئر قندوز¹.

كما تزخر الصحراء الغربية بثروة حيوانية معتبرة خاصة في الواحات والمناطق السهلية، التي تُربى فيها الماشية وتعتبر هذه الثروة التقليدية من أهم المصادر الاقتصادية التي يعتمد عليها سكان الصحراء الغربية منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم. كما تعدّ سواحل الصحراء الغربية من أغنى مصائد الأسماك، حيث يبلغ طولها 1500 كلم²، بطاقة إنتاجية تقدّر بحوالي مليون طن من الأسماك سنوياً بسبب طبيعة صخورها وانخفاض الكثافة السكانية فيها².

تمثل الصحراء الغربية البعد الأقصى للوطن العربي وهي منطقة الاتصال بين الأفرقة والعرب، خاصة وأنّ حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى 2000 كم، وبذلك تكون الصحراء الغربية بؤابة إفريقيا الغربية، وهذا ما أدركته جيّداً الدول الاستعمارية، وبذلك أصبح موقع الصحراء الغربية يشكل أهمية إستراتيجية للقوى الكبرى، فهو يواجه لجزر الكناري، التي تسيطر عليها إسبانيا، وتزداد أهميته الإستراتيجية لقربه من مضيق جبل طارق في البحر المتوسط، والتسهيلات التي يمكن أن يقدمها للتحركات البحرية في المنطقة، خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية في المنطقة وأماكن تواجد الفوسفات، لذلك تسعى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لإقامة علاقات متنوّعة مع الاحتلال المغربي، حتى يمكنها الاستفادة من الإمكانيات والموارد الموجودة في المنطقة³.

المطلب الثاني: مراحل مقاومة الصحراويين للاحتلال

منذ أن وطئت أقدام الاحتلال الأوروبي الأراضي الصحراوية والشعب الصحراوي يقاوم بضراوة من أجل الحفاظ على حرّيته مثله في ذلك مثل الشعوب المجاورة. وبناءً عليه، يمكن تقسيم مراحل المقاومة الصحراوية موازاة مع مراحل الاحتلال كالاتي:

لقد بدأت منذ المحاولات الإسبانية الأولى لاحتلال الإقليم في أواخر القرن الخامس عشر إلى غاية سيطرتها الكاملة عليه في سنة 1934، واتّسمت المقاومة في هذه الفترة بالقوّة، قادها زعماء صحراويون

¹ - كروم محمد صالح، المرجع السابق، ص 101.

² - المرجع نفسه، ص 97.

³ - مبروك ترائي، عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية، ص 106.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

أمثال أعلي ميارة، أحمد حمادي وكان أبرزهم الشيخ ماء العينين¹، الذي قاد انتفاضة كبرى ما بين 1890 و1910. حيث يعتبر موحد القبائل الصحراوية، فقد كان يهدف إلى بناء مدينة صحراوية، بدأ مشروعها سنة 1898².

ولم تنحصر مقاومة الصحراويين في الساقية الحمراء ووادي الذهب فحسب، بل شملت البلاد المجاورة، حيث أبلى الصحراويون البلاء الحسن في الدفاع عن هذه البلاد العربية الإسلامية، إيماناً منهم بأن الأمر لا يتعلق بهذا الاستعمار أو ذلك (فرنسي أو إسباني) فهما وجهان لعملة واحدة³.

كما تمّ التنسيق بين أبناء المغرب العربي في مقاومتهم للاحتلال الأجنبي لأراضيهم، حيث اندلعت الحرب سنة 1957، لكي تخمد سنة 1958 وهذا نتيجة للتواطؤ بين الإسبان والمغرب⁴، وقد استطاعت إسبانيا أن تقضي على روح الانتفاضة الشعبية داخل الصحراء الغربية، كما تميّزت هذه المرحلة الزمنية بأحداث إقليمية مهمة، ولها تأثير مباشر على التواجد الإسباني داخل إقليم الصحراء الغربية، والذي بقي متمركزاً على الرّغم من أنّ المغرب قد تحصل على استقلاله عام 1956، وبعدها موريتانيا في سنة 1960 بالرّغم من تنامي النزعة الاستقلالية، إلا أنّ إسبانيا لم تعط اهتمامات لمطالب تلك الانتفاضة الشعبية الصحراوية والتي تتلخّص في إيقاف الهجرة الإسبانية إلى الصحراء الغربية، والسّماح لأبناء المنطقة بممارسة حقّهم في الصّيد والتنقّل والتعليم والصّحة وغيرها، وقد برزت المقاومة الصحراوية من خلال العديد من التنظيمات والنّضالات والتي قادها الشيخ ماء العينين، ونجح في توحيد قبائل الصحراء ضدّ التواجد الإسباني.

لقد كانت المقاومة الصحراوية في مختلف مراحلها الزمنية مؤطرة بداية مع المنظمة الطليعية لتحرير الصحراء، التي نشأت عندما قام مندوبو القارة الإفريقية في سنة 1965 بالتطرّق إلى قضية الصحراء الغربية في الأمم المتّحدة، من خلال اجتماع لجنة الأربعة والعشرين لتصفية الاستعمار في أديس أبابا، وكذا عند مناقشة القضية من جديد في اجتماع الجمعية العامّة للأمم المتّحدة سنة

¹ - الشيخ ماء العينين ولد الشيخ محمد فاضل: عالم جليل أسس مدينة السمارة في أواخر القرن التاسع عشر، قاوم الاستعمار من المدينة التي تحوّلت إلى قلعة إشعاع علمي وقاعدة للمقاومة والجهاد. وألّف للأئمة كتاب في مختلف العلوم الدّينية، وكانت مكتبته تحتوي على 5000 كتاب حرقها الفرنسيون في 28 مارس 1913.

² - طاهر مسعود، المرجع السابق، ص 26.

³ - لمزيد من التفاصيل حول المعارك التي شهدتها الفترة الممتدة من سنة 1884 إلى سنة 1934 ينظر: الكتاب مصطفى وبادي محمد، النزاع على الصحراء الغربية بين حقّ القوة وقوة الحقّ، ص 29-31.

⁴ - المرجع نفسه، ص 33.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

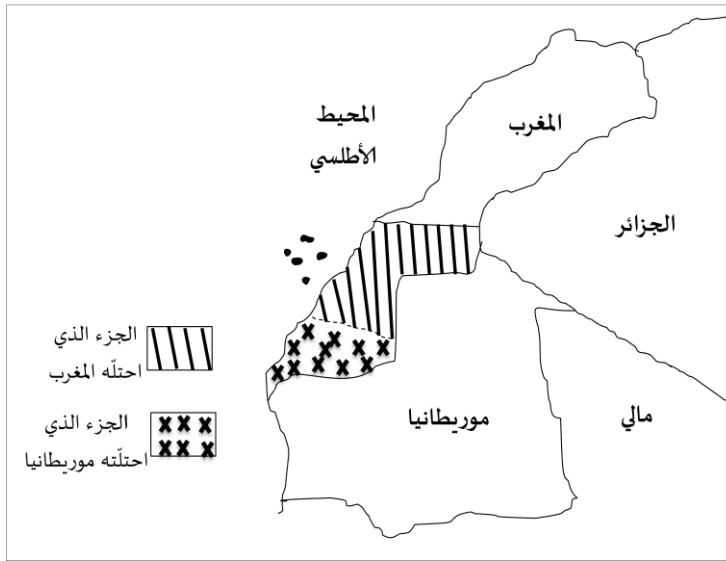
1966، يترأسها "محمد سيد إبراهيم بصير" الذي عمل بسرية تامة في تحضير البدء في مشروع المقاومة من خلال دعوته للأجثين الصحراويين إلى العودة من الدول المجاورة إلى أرضهم، وكذا الالتفاف حول المنظمة لطرد الاحتلال الإسباني، كما أنه حدّد إستراتيجية المقاومة سنة 1973 كنقطة لاندلاع الثورة المسلحة ضدّ الاستعمار الإسباني إلاّ أنه لم يتمكّن من تحقيق ذلك بسبب اعتقاله في 1970¹.

ومن جرّاء مذبحه 17 جوان 1970، قام بعض الصحراويين بمظاهرات صاخبة احتجاجًا على الأعمال الإجرامية ومطالبين الإسبان بالرحيل وإطلاق سراح القائد محمد إبراهيم بصير، إلاّ أنّه تمّ قمعها² من طرف إسبانيا والنظام المغربي، وقد تمكّن الصحراويون بذلك من إسماع صوتهم إلى العالم، الأمر الذي أدّى ببعض المنظّمات العالمية وحكومات الدول المجاورة إلى ضرورة تدعيم كفاح سكّان الصحراء الغربية ضدّ الاستعمار الإسباني وأعوانه؛ فدعت العديد من المنظّمات العالمية، وحكومات الدول المجاورة إلى ضرورة تدعيم كفاح سكّان الصحراء ضدّ الاستعمار الإسباني وأعوانه في الصحراء الغربية، وفي ظلّ هذا الجوّ الملغمّ قامت إسبانيا بإصدار وثيقة 20 فيفري 1973، كما اتّخذت مبادرة أخرى تتمثّل في إرسال رسالة إلى الأمم المتّحدة ثمّ ادّعت أنّ الجمعية العامّة قد صادقت على تلك الوثيقة، غير أنّ دولاً عديدة ومجاورة اتّخذت موقفًا سلبيًا من العمل الذي قامت به إسبانيا منها رفض الجزائر الاستقلال الداخلي للصحراء الغربية ضمن السيادة الإسبانية، كما اتّخذ المغرب موقفًا موازيًا جالبًا إليه الموقف الموريتاني، مع تبنيهما لفكرة اقتسام أراضي الساقية الحمراء ووادي الذهب³، كما هي موضّحة في الخريطة رقم: 04 الآتية:

¹ - معارف اسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتّحدة... وحديث عن الشرعية الدولية؟!، الجزائر: دار هومة، ص35.
² - وتشبه هذه المظاهرات إلى حدّ كبير مظاهرات الجزائريين في 8 ماي 1945 التي تحوّلت إلى مجازر ارتكبتها الاحتلال الفرنسي في حقّ ما يزيد عن 45 ألف جزائري راح ضحية هذه المجازر.
³ - المرجع نفسه، ص36.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

خريطة رقم: 04 توضح اقتسام الاحتلال المغربي والموريطاني للصحراء الغربية



المصدر: رسم الطالبة نقلاً عن: صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية وسياسية)، ص 28

إضافة إلى المنظمة الطليعية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، والحركة الجنينية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، تأسست الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو" وأعلنت اندلاع الكفاح المسلح في 20 ماي 1973. وجاء في بيانها التأسيسي: "...إزاء تشبث الاستعمار بالبقاء مسيطرًا على شعبنا العربي الأبي، ومحاولة تحطيمه بالجهل والفقر والتمزق وفصله عن الأمة العربية تتأسس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، كتعبير جماهيري وحيد متخذة العنف الثوري والعمل المسلح وسيلة للوصول بالشعب الصحراوي العربي الإفريقي إلى الحرية الشاملة من الاستعمار، وهي جزء من الثورة العربية"¹.

ولقد خاضت الجبهة الكفاح المسلح بضراوة ضد الإسبان، حيث استطاعت خلال سنتين من شن ثلاثة وثلاثين (33) هجومًا شاملاً، اعترف الإسبان من خلالها بقوة الجبهة وتجذرها داخل الشعب الصحراوي، وبتمثيلها لإرادته في الحرية والاستقلال، كما رافق العمل العسكري نشاط سياسي منظم، متواصل ودؤوب. ولقد شهدت بذلك بعثة تقصي الحقائق الأممية التي زارت المنطقة في تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 15 أكتوبر 1975، جاء فيه: "...على الجمعية العامة للأمم

¹ - البيان التأسيسي لجبهة البوليساريو 10 ماي 1973. نقلاً عن: فيلار فرانسيسكو، مسلسل تقرير المصير في الصحراء الغربية، ص 315، ضمن: معارف اسماعيل، المرجع السابق، ص 37.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

المتحدة اتخذت الإجراءات التي تمكّن ذلك الشعب من تقرير مستقبله في حرية تامة. وفي جو من السلم والأمن. وفقاً لأهداف القرار 1514 وكلّ قرارات الجمعية العامة بخصوص هذه القضية". وقد لاحظت البعثة ما يلي:

- 1- يؤيد السكان الصحراويون بحزم، الاستقلال، ويرفضون رفضاً قاطعاً الأطماع المغربية والموريتانية.
- 2- جبهة البوليساريو هي القوة السياسية المسيطرة في الإقليم¹.

واستطاعت جبهة البوليساريو التفاوض مع المستعمرين الاحتلال الإسباني وتوصّلت إلى إعلان هدنة وتبادلت الأسرى والمعتقلين تحضيراً للاستفتاء². وقد أصبح الشعب العربي الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال، وبشهادة من الأمم المتحدة، ولكن طمع الجيران وخيانة المستعمر حول الآمال والتطلّعات إلى جحيم ليدخل الشعب الصحراوي ومعه شعوب المنطقة في فصل درامي جديد دام لأكثر من ثلاثين سنة من الحرب الضروس بين الأشقاء، والتي كان من أهم أسبابها افتعال المشاكل الخارجية، للفت الأنظار عن الوضع الداخلي للمغرب.

ما يلاحظ على حركات المقاومة الصحراوية هو ثباتها جميعها على تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، ولا أدلّ على ذلك من تسمياتها، فسواء كانت منظّمة طليعية أو حركة جنينية أو جبهة شعبية إلا أنّها اتّفقت جميعها على ضرورة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب.

المطلب الثالث: مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

يمكن التطرّق إلى مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية بالتركيز أساساً على الرّأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بالإضافة لوائح الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار في هذا الإقليم، باعتبارهما يشكّلان الأسانيد القانونية القاضية بضرورة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

بعدما اشتدّ الخناق على الاحتلال الإسباني على كلّ المستويات مع إصرار الشعب الصحراوي على نيل حرّيته بالتفافه حول جبهة البوليساريو، إذ أكّد مطالبه في المظاهرات³ الشعبية التي نظّمها الجبهة

¹-GRANGUILLHOME Jessus Contreras, **La Independencia del Sahara Occidental (Un país nace en el desierto)**, México: Federacion Editorial Mexicana, 1ª edición, septiembre de 1983, p 62.

² - معارف اسماعيل، المرجع السابق، ص 37.

³ - حيث رفع شعار موحد (لتخرج إسبانيا، لا للمغرب وموريتانيا. لا إلحاق ولا تقسيم، نحن صحراويون وليس مغاربة ولا جزائريين ولا موريتانيين).

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

بمناسبة قدوم البعثة الأممية في ماي 1975¹. أعلنت الحكومة الإسبانية رسميًا لمنظمة الأمم المتحدة عن نيّتها في إجراء استفتاء شعبي في الصحراء الغربية خلال عام 1975 بإشراف المنظمة، وفعلاً شرعت السلطات الإسبانية بالعمل على ذلك وبدأت بتعداد السكّان، إلّا أنّ النّظام المغربي عارض هذا الاستفتاء وعمل على إفشاله وهذا ما حصل فعلاً عن طريق تنظيمه لمظاهرة شعبية سلمية كبيرة سمّاهَا المسيرة الخضراء، وذلك رغم التقرير الذي قدّمته لجنة تقصّي الحقائق للأمم المتّحدة في 1975/10/15، الذي جاء فيه أنّ غالبية سكّان الصحراء الغربية، قد عبّروا عن رغبتهم في الاستقلال ومعارضتهم للمطالب الإقليمية المغربية والموريتانية، إلّا أنّ المغرب أطلق المسيرة الخضراء وقضى على آمال الشعب الصحراوي الذي كان يطمح للاستقلال، وخيبت السلطات الإسبانية آمال الشعب الصحراوي الذي وضعت مصيره بين يدي المغرب وموريتانيا من خلال اتّفاقية مدريد الثلاثية².

أولاً: رأي محكمة العدل الدوليّة الاستشاري

على إثر الصّراع بين نظام الملك الحسن الثاني في المغرب ونظام الرّئيس المختار ولد داداه في موريتانيا من جهة والمستعمر الإسباني من جهة أخرى حول الاستفتاء في الصحراء الغربية، لجأت الأطراف في 1947/09/18 إلى محكمة العدل الدوليّة طالبة رأيًا استشاريًا، بعدما عارضت إسبانيا أن يكون رأيًا ملزمًا وذلك ما حقّقه لهم قرار الجمعية العامّة رقم 3292³ الذي يطلب من المحكمة إعطاء رأيها بالنّسبة للسّؤالين الآتيين⁴:

هل كانت الصحراء الغربية "السّاقية الحمراء ووادي الذهب" عند استعمارها من قبل إسبانيا أرضًا بدون سيّد؟

- وفي حالة الإجابة السّلبية: ما هي الرّوابط القانونية التي كانت قائمة بين هذا الإقليم وكلّ من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟

وبعد أن قرّرت محكمة العدل الدوليّة في 1975/01/10 قبول النّظر في الدّعوى، قدم بتاريخ 27 مارس من السّنة نفسها الأستاذ إدريس السّلوي الذي كان يمثّل المملكة المغربية ملقّه لمحكمة العدل الدوليّة ليثبت حقوق المغرب التاريخية في الصحراء الغربية، وفي المقابل كان على موريتانيا أن تثبت أنّ

¹- أرنوسبير، المرجع السّابق، ص 28.

²-Malek Boualem, opcit, p 65.

³- الصّادر عن الدّورة 29 للجمعية بتاريخ 1974/12/13.

⁴- علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980، ص 354.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

الشعب الصحراوي يشكل جزءاً من المجموعة الموريتانية، وبالرغم من أنّ جبهة البوليساريو كانت غائبة رسمياً عن مداوات المحكمة الدولية لعدم تمتّعها بصفة دولة إلا أنّها كانت مصرّة على حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير¹.

وبعد 27 جلسة علنية عقدتها محكمة العدل الدولية، استمرّت من 25 جوان إلى غاية 30 جويلية 1975، جاء قرارها الاستشاري بتاريخ 16/10/1975 وفي إطار إجابتها عن السؤال الأول المتعلّق بوضع الصحراء وقت استعمارها، رأت المحكمة -بعد أن شرحت معنى فترة الاستعمار وقالت أنّه يعني المدّة التي تبدأ من سنة 1884، أي من فترة الدخول الإسباني إلى ساحل وادي الذهب وإعلان حمايته عليه - أنّ سيادة الاستعمار في منطقة ما تشترط انعدام كافّة أشكال السيادة المحليّة حيث اعتبرت المحكمة أنّ الصحراء الغربية "تسكن فيها قبائل أو شعوب ذات نظام اجتماعي وسياسي وهي لا تعدّ أرضاً بدون سيّد وأصرت المحكمة في معالجتها لهذه المسألة على نقطتين:

الأولى: على أنّه "في فترة الاستعمار، كان يقطن الصحراء سكّان، وهؤلاء بالرغم من أنّهم رحل متنقلون فإنّهم مقسمون اجتماعياً وسياسياً إلى قبائل يشرف عليها رؤساء مؤهلون لتمثيلها.

والثانية: ترفض ربط السيادة القبليّة قانونياً بالسلطان المغربي أو بموريتانيا، فالسيادة هي للقبائل²، وبذلك، تكون المحكمة قد استبعدت تطبيق القانون الأوروبي الاستعماري، الذي كان قائماً على أساس أنّ كلّ إقليم يقع خارج مجال الدّول الأوروبية يعتبر إقليمياً بدون مالك.

وعلّت المحكمة قرارها على أساس أنّ أيّة دولة استعمارية من أجل أن تمارس سيادتها على إقليم ما يجب أن توقع معاهدات واتّفاقيات مع زعماء تلك القبائل، وهذا هو حال الصحراء الغربية التي كان يتواجد بها بعض القبائل البدوية المنتظمة تحت لواء سلطة قادة وزعماء أكفاء يقومون بتمثيلهم، وباحتلال هذا الإقليم من طرف إسبانيا، إلا أنّها لم تتصرّف كدولة وضعت تحت سيادتها إقليمياً أو أرضاً بلا مالك، لكن حمايتها كانت فقط على وادي الذهب، ابتداءً من سنة 1884، وكان ذلك بناء على اتّفاقيات أبرمتها مع زعماء القبائل، وفي الوقت نفسه لم تعتبر إسبانيا منطقة السّاقية الحمراء أرضاً بدون مالك³.

¹ - طارق مبروك ترائي، عقبات تطبيق حقّ تقرير المصير في الصحراء الغربية، ص ص 120-121.

² - المرجع نفسه، ص 357.

³ - تونسي بن عامر، المرجع السابق، ص 253.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

وبما أنّ المحكمة أجابت بالنفي على السؤال الأوّل فإنّها تعرّضت للإجابة عن السؤال الثاني الخاصّ بتحديد الرّوابط القانونية بين الصحراء الغربية، وكلّ من المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وردّت بالقول: "إنّ استنتاجات المحكمة حول طبيعة الرّوابط القانونية بين هذا الإقليم من جانب وبين كلّ من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية تختلف بشكل محسوس عن الآراء التي أدلى بها في هذا الشأن كلّ من المغرب وموريتانيا، ورأي المحكمة بهذه الرّوابط هو أنّها تتضمن سيادة إقليمية، ولا احتواء إقليمي في إطار كيان شرعي، وعليه فإنّ التداخل الجغرافي المدعى من طرف الدولتين المذكورتين ليس له بنظر المحكمة الصّفة المعارة لها في الأقوال الآنفة الذكر¹.

والغريب في الأمر هو أنّ النّظام المغربي والنّظام الموريطاني بعد ما اتّفقا على طرح قضية الصحراء على محكمة العدل الدّولية، تهرّبًا من اتّباع النتائج التي توصّلت إليها. فإنّ مجرد تقديم القضية لمحكمة العدل الدّولية يدلّ على ارتباط النّظامين وشكّهما في تبعية الصحراء الغربية لسيادتهما المزعومة. كما أنّ تقسيم الصحراء الغربية يفسد مزاعم كلّ من النّظامين في السّيادة. كما أنّ رفضهما لمبدأ استفتاء شعبي يؤكّد عدم تأكدهما من صحّة مزاعمهما².

فإذا كان الشعب الصحراوي حقًا تابعًا للمملكة المغربية أو لموريطانيا فكيف يرفض الالتحاق "بالوطن الأم"؟ ولماذا لم يخض المغرب وموريطانيا كفاحًا مسلّحًا لإنقاذ أرضهم حسب ما يدّعون، من الاحتلال الإسباني؟

فالجزائر التي كانت ترزح تحت الاحتلال الفرنسي ل132 سنة رفضت مرارًا وتكرارًا استقلال أرض جزائرية مبتورة من أيّ جزء من أجزائها. وهو ما يظهر جليًا في رفض الجزائر المطلق لمسألة فصل الصحراء. والمهمّ أنّ بحوث وأشغال محكمة العدل الدّولي أسفرت عن نتائج واضحة، وطبقًا للمادّة الثانية من قانونها الأساسي.

وبناءً عليه، يمكن اختصار النقاط الأساسية التي توصّلت إليها محكمة العدل الدّولية في رأيها الاستشاري كالآتي:

¹ - طارق مبروك ترائي، عقبات تطبيق حقّ تقرير المصير في الصحراء الغربية، ص: 123.

² - بوعلام بن حمودة، " قضية الصحراء الغربية والقانون الدّولي العام"، مجلة الأصدالة، المجلد 13، منشورات وزارة الشؤون الدّينية والأوقاف، السّنة الخامسة، العدد 31، مارس 1976 م ، ص 35.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

- 1- إن المحكمة تعترف بأن الصحراء الغربية لم تكن أرضاً مهجورة بدون مالك بل كان فيها سكان يعيشون في ظلّ نظام اقتصادي اجتماعي تحت سلطة رؤسائهم المحاطين بالجماعة.
- 2- التشريع المطبّق في الصحراء الغربية لم يكن تشريعاً مغربياً بل كان مستمداً من الفقه الإسلامي ومن العرف.
- 3- لا تنتمي الصحراء الغربية إلى التراب المغربي.
- 4- لم يمارس المغرب أو موريطانيا أعمالاً سيادية فعلية.
- 5- لم تجب الضرائب في الصحراء باسم دولة المغرب أو مجموعة موريطانيا¹.

بعد صدور الرأى الاستشاري عن محكمة العدل الدولية أعلن الملك المغربي الحسن الثاني في خطاب موجّه للشعب المغربي أنّه سيقوم بواجبه كأمر للمؤمنين، ويلتحق برعاياه في الصحراء مادامت بيعتهم له باقية في أعناقهم، وأنّه سينظّم لذلك مسيرة سلمية². وقد طلب موافقة من إسبانيا باعتبارها لم تعد طرفاً في الصحراء الغربية، وفي حالة اعتراضها للمغاربة بالقوّة ستكون مسؤولة أمام الرأى الدولي³.

فبعد هذا الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية امتنع كلّ من المغرب وإسبانيا وموريتانيا عن احترام واتباع نتائجه، وبعد الحالة التي أحدثتها تلك البلدان والتي تعرض السّلم للخطر في المنطقة، لم يبق لمجلس الأمن إلاّ أن يتّخذ التدابير اللازمة طبقاً للأحكام الموجودة في الفصول 5 و6 و7 من ميثاق الأمم المتحدة⁴، وهو ما سيتمّ التطرّق إليه من خلال بحث مختلف اللوائح الأممية ذات الصّلة بقضية الصحراء الغربية.

ثانياً: قضية الصحراء الغربية أمام الأمم المتحدة

لقد صاحب دخول قضية الصحراء الغربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وضع دولي متميّز بحضور حركات التحرير في نقاط عديدة من العالم، كما أنّ حصول العديد من المناطق على

¹ - المرجع السابق.

² - عرفت بالمسيرة الخضراء، وقد وتمّ فتح مكاتب في كافّة الأقاليم لتلقي طلبات التطوّع لانتقاء 350 ألف للمشاركة في المسيرة، مع تحديد نسبة 10 بالمئة للنساء، كما تمّ تعيين 44 ألف مشارك من الرّسميين والإداريين. بالإضافة إلى 470 طبيباً وممرضاً، وقبل نقل المتطوّعين إلى المخيمات التي أقيمت لهم بضواحي طانطان وطرفاية تمّ تدريبهم حوالي ثلاثة أسابيع في قاعدة ابن جرير. (طارق مبروك ترائ، عقبات تطبيق حقّ تقرير المصير في الصحراء الغربية، ص 125).

³ - الطاهر مسعود، المرجع السابق، ص 40.

⁴ - بن حمودة، المرجع السابق، ص 36.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

الاستقلال، بفضل اللائحة الأممية 1514، أسهم في إقرار المنظمة بضرورة تصفية الاستعمار من كل نقاط العالم عمومًا ومن غرب شمال إفريقيا، الصحراء الغربية خصوصًا¹.

فقضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية إستعمار وللشعب الصحراوي الحق في تقرير المصير، وهو ما نصت عليه لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المتعلق بإيفني والصحراء الإسبانية في 16 أكتوبر 1964 وقد طالبت فيها المنظمة إسبانيا باعتبارها قوة مديرة أن تتخذ التدابير العاجلة واللائمة للتطبيق الكامل واللامشروط للقرار المتعلق بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة حسب ما حدّته اللائحة الأممية رقم 1514² الصادرة عن الجمعية العامة بتاريخ 14/12/1960 والتي تدعو إلى القضاء على كافة أشكال الاستعمار وتحويل السلطة في البلدان غير المستقلة في أقرب الآجال إلى شعوب هذه البلدان دون شروط تقيّد إرادتهم في التعبير بكلّ حرية ودون النّظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس³. نصّت على أنّ لجميع الشعوب الحقّ في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحقّ أن تحدّد وضعها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الإقتصادي والاجتماعي والثقافي⁴.

ولقد توالى لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبلغت ثمان لوائح في الفترة الممتدة بين 1965 و1973، تدعو فيها السلطة الإدارية لأخذ كلّ الإجراءات اللازمة لضمان تحرّر ما كان متفقًا عليه تسمية "الصحراء الإسبانية"⁵.

أمّا بعد المسيرة الخضراء، فقد صادقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في نوفمبر 1980 على الحلّ النهائي والكامل لمسألة الصحراء وأدانت التدخل الأجنبي وشددت على دعم القضية وركّزت على أنّ القضية الصحراوية هي قضية تصفية استعمار ولذلك وجب تطبيق لوائح منظمة الأمم المتحدة وكذا منظمة الوحدة الإفريقية-الاتحاد الإفريقي اليوم- التي توصي بحقّ تقرير المصير والاستقلال والمحافظة على وحدة الإقليم⁶.

¹ - المرجع السابق، ص90.

² - معارف اسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحدث عن الشرعية الدولية؟!، ص89.

³ - البند السادس من القرار نفسه السابق.

⁴ - الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، www.onu.org

⁵ - THEOFILOPOULOU, A., "The United Nations and Western Sahara: Never-Ending Affairs", Washington: United States Institute of Peace, Special Report, No. 166.

⁶ - GRANGUILLHOME Jesus Contreras, **La Independencia del Sahara Occidental (Un país nace en el desierto)**, Facultas de Ciencias Políticas Y Sociales, p76.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

وبناءً عليه، يمكن إيجاز دور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية في

المراحل الآتية:

تمثّل المرحلة الأولى إقرار حقّ تقرير المصير لسكّان الصحراء الغربية في إطار التسوية باعتبار أنّ الصحراء الغربية إقليم تحت الاحتلال خلال الفترة 1965-1973، حيث أدرجت قضية الصحراء الغربية ضمن عدد من الأقاليم الخاضعة للاستعمار الإسباني في جدول أعمال اللّجنة الرّابعة المختصّة بمتابعة أحوال الأقاليم غير المتمتّعة بالحكم الذاتي.

ثمّ بدأت المرحلة الثانية بحسم المواجهة بين حقّ تقرير المصير والحقّ التاريخي لكلّ من المغرب وموريتانيا خلال الفترة 1974-1975 بصدور لائحة الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم 3292 لسنة 1974، التي تضمّنت ثلاث مسائل أساسية هي: تأجيل الاستفتاء، وإرسال بعثة من الأمم المتّحدة إلى الإقليم، وطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدوليّة.

أمّا المرحلة الثالثة فهي الانسحاب التدريجي وتسليم ملف قضية الصحراء الغربية إلى منظّمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة 1975-1985¹.

في حين تميّزت المرحلة الرّابعة بتشكيل بعثة الأمم المتّحدة لتنظيم الاستفتاء المينورصو في 1991 لمراقبة وقف إطلاق النار بين المغرب وقوات البوليساريو وإجراء استفتاء يسمح للشعب الصحراوي إمّا بالاندماج مع المغرب أو الاستقلال. وتمّ تعيين جيمس بيكر James Baker مبعوث الأمم المتّحدة للصحراء الغربية سنة 1997.

وذكرت اللائحة في ديباجتها بقراراتها المتعلقة بقضية الصحراء الغربية سيما القرارين 658 و690² اللذان يؤيّدان مخطّط التسوية والقرار 1495³ الذي يدعّم مخطّط السّلام أو مخطّط بيكر كحلّ سياسي ويحدّد مسؤولية الأمم المتّحدة في استكمال تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية من خلال تنظيم استفتاء لتقرير المصير حرّ ونزيه⁴.

¹ - سلمان قادم آدم فضل: حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات إريتريا-الصحراء الغربية-جنوب السودان، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد78الطبعة الأولى، 2002، ص56.

² - الصّادرين في: 27 جوان 1990 و29 أبريل 1991 على التوالي.

³ - الصّادر بتاريخ: 31 جويلية 2003.

⁴ - "انتصار سياسي باهر للقضية الصحراوية بالأمم المتحدة"، جريدة الشعب، العدد: 14400، 17 أكتوبر 2007، ص4.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

كما تميّزت هذه المرحلة بعقد اتفاقية هوستن Houston المراجعة لمخطط الأمم المتحدة للسلام، واتفق المغرب مع الجمهورية الصحراوية على القانون المؤدي إلى الاستفتاء وعلى سلطة الأمم المتحدة، وعلى المبادئ التي يقوم عليها تحديد قوائم الناخبين¹.

كما صادقت لجنة تصفية الاستعمار للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على لائحة هامة أكدت فيها من جديد حقّ الشعب الصحراوي الثابت في تقرير المصير، كما أبرزت مجدداً صحة مخطط السلام لتحقيق ذلك. وقد دعمت اللجنة بصرامة اللائحة 1754² التي تطالب من المغرب وجهة البوليساريو الشروع في مفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة قصد التوصل إلى حلّ سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان ويسمح للشعب الصحراوي بتقرير المصير³.

وقد جرت مفاوضات منهاست "طبقاً لتوصيات مجلس الأمن الذي صادق في هذا الخصوص على لائحتين جديدتين هما اللائحة 1754 الصادرة بتاريخ: 30 أبريل 2007 واللائحة 1783 الصادرة بتاريخ 31 أكتوبر 2007 اللتين تدعوان الطرفين إلى استئناف المفاوضات تحت إشراف الأمين العام دون شروط مسبقة وبنية حسنة، وهذا بهدف التوصل إلى حلّ سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان يسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره في سياق التفاهات المطابقة للأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة⁴.

وهكذا نالت القضية الصحراوية بعد اقتناع الأمم المتحدة ومعها الدول الكبرى بعدالتها الحقّ في التفاوض، كمنهج إجباري لكلّ دولة مستعمرة لنيل استقلالها، رغم أنّ المغرب يريد قتل القضية بالوقت والتماطل والتحايل فكلّ شيء سينعكس عليه بالسلب لأنّ التاريخ كفيل بإنصاف الشعوب المستعمرة والجغرافيا كفيلة بفرض نفسها، ومثلما نالت تيمور الشرقية وإريتريا والجبل الأسود استقلالها حديثاً فالصحراء الغربية مسألة وقت فقط وقبول المغرب بمبدأ التفاوض هو اعتراف

¹- LEHTINEN Terhi: "The Sanctitu of Borders and the Question of Western Sahara", www.fpip.org, 16.08.2013,13:56h.

²- الصّادرة في 30 أبريل 2007.

³- في منظور الصحراويين فإنّ تنظيم استفتاء تقرير المصير يأتي كجبر للضرر، فهو يشكل فرصة لمخرج سياسي للنزاع وأيضاً ضمانة بأن لا تنكرر الخروقات، وتعويض خسائر الشعب وقاعدة لممارسة حقه في عودة حرة وأمنة لوطنه. (واحة الذّاكرة، ذاكرة تاريخية لخروقات الإنسان في الصحراء الغربية، ص116).

⁴- "إستئناف المفاوضات بين البوليزاريو والمغرب اليوم لا بديل عن خيارات الشعب الصحراوي"، جريدة الشعب، العدد: 14407، 29 ذو الحجة 1428هـ/ 7 جانفي 2008م، ص24.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية
بالطرف الآخر ولو كان المغرب حقًا سيّدًا على الأرض لما تنازل عن موقفه وإذا كان فعلاً صاحب الأرض فلماذا يقترح حكمًا ذاتيًا؟¹.

المبحث الثاني: الثوابت السيادية في دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية

إذا كانت وحدة التراب، وحدة الشعب والاستقلال تمثل ثوابت سيادية خاصة بالسياسة الداخلية للجزائر، فإن الثوابت السيادية العاكسة لها في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية - كما سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق - هي: عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وإذا كان مبدأ حلّ النزاعات بالطرق السلمية هو عماد هندسة الدبلوماسية الوقائية preventive diplomacy الجزائرية، فإن مبدأ حلّ النزاعات بالطرق السلمية هو أساس دعم حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وهو استمرارية لمبدأ دعم حركات التحرر في العالم، وإيمانًا منها بضرورة تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية ككلّ، تأتي هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية انطلاقًا من أنّ الصحراء الغربية بلد جار للجزائر، شأنها في ذلك شأن جميع دول المغرب العربي والساحل المجاورة للجزائر. فالمبادئ الثابتة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية تكمن في ضرورة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية بتطبيق الشرعية الأممية الداعية إلى ضرورة تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي.

ومن منطلق مبادئ الثورة التحريرية الكبرى لا يمكن للجزائر أن تترك بدءًا شقيقًا بجوارها يعاني من الاحتلال انسجامًا وآنساقًا مع ثوابتها السيادية، فإنّ الجزائر التي لم تدخر أيّ جهد من أجل المساهمة² في التسوية السلمية للنزاع وبالذّعوة إلى تطبيق استفتاء تقرير المصير، وهو ما سيتمّ التطرّق إليه.

المطلب الأول: دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

لقد عملت الدبلوماسية الجزائرية ومن ورائها ثورة التحرير الكبرى على دعم حركات التحرر في العالم، وما صدور اللائحة الأممية 1514 المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها إلا دليل على ذلك، حيث صدرت هذه اللائحة بعد يومين من مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الجزائرية التي تعتبر تحوّلًا

¹ - بوغرة عبد الحكيم، "القضية الصحراوية في 2007: نجاح المؤتمر 12 للبوليساريو أهم المكتسبات"، جريدة الشعب، العدد: 14461، 30 ديسمبر 2007، ص 6.

² - مجلة الجزائر والأحداث الدولية، العدد: 53، جويلية-أوت-سبتمبر 1987، ص 38.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

حاسماً في مسيرة الثورة الجزائرية؛ ومساهمتها بذلك في استقلال العديد من الدول الإفريقية سنة 1960 بفضل تصاعد ثورتها ونضالها ضدّ الاحتلال الذي أعطته بعداً دولياً لا يستهدف الجزائر وحدها ولكن أيضاً الدّول الإفريقية، الشيء الذي أجبر الاحتلال الفرنسي على التخلّي عن مستعمراته للتفرّغ للجزائر وذلك بتفضيل الأهمّ على المهمّ.

من هذا المنطلق بدأت نظرة الجزائر لثورتها التحريرية تتوسّع لتشمل مبادئها كلّ الدّول التي تعاني من الاحتلال¹، هذا ما أبرز احتضان الجزائر لمعظم حركات التحرّر في إفريقيا بعد الاستقلال حتى أصبحت تلقّب "بمكّة الثّوار"² بناءً على مقولة الأميرال كابرال.

كما أنّ دعم الجزائر لقرارات الأمم المتّحدة مستمدّ من احترام دبلوماسية الثورة للشّرعية الأممية، وهو ما تؤكّده مقولة الرّئيس الرّاحل هواري بومدين في هذا الصّدّد: "انتهجت الجزائر وتنتهج طريقة الشّرعية الدّولية، وسنبقى سائرين في هذا الطّريق وسيبقى دائماً شعارنا العمل واليقظة، العمل من أجل تدعيم الثورة، واليقظة من أجل المحافظة على الاستقلال والدّفاع عن الثورة، فهي عبارة عن إرادة شعبية جبّارة لتحقيق الحرّية والاستقلال"³.

ومن هذا المنطلق أسهمت دبلوماسية الثورة التحريرية في رسم الأسس والمبادئ المؤسّسة لعقيدة الدّبلوماسية الجزائرية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً وفق "سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال، والتعاون الدّولي، ومناهضة الاستعمار، والموازرة الفعلية للحركات النّضالية في العالم من أجل التحرير الوطني والاستقلال"⁴. كما نصّت جميع الدّساتير الجزائرية على تبني مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه.

ومن هنا يشكّل دعم الدّبلوماسية الجزائرية لحقّ الشعب الصّحراوي في تقرير المصير جزء من دعمها لحركات التحرّر في العالم وانسجاماً مع مبادئها في مناهضة الاستعمار ودعم حقّ الشعوب في تقرير المصير. ومن منطلق إيمان الجزائر الرّاسخ بالشّرعية الدّولية، ومثلما انتزعت أكثر من ستين دولة

¹ - ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السّلاح أو زمن اليقين. دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلّحة، (ترجمة: محمد حافظ الجمالي ومسعود حاج مسعود)، الجزائر: دار القصب للناشر، دط، ت: 2002، ص 656.

² - مقولة للأميرال كابرال.

³ - بن مهيدي محمد العربي: "ثورتنا وأهدافها الأساسية"، جريدة المجاهد، عدد 11، 1957، ص 17.

⁴ - ينظر: أوّل دستور للجزائر 1963، والمادّة 90 من دستور 1976، والمادّة 27 من دستور 1989.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

إفريقية استقلالها بفضل تطبيق مبدأ "حق تقرير المصير" بما فيهم الجزائر، ستنتزع الصحراء الغربية استقلالها بفضل هذا المبدأ ونضال شعبها المستمر في انتزاع حقه في البقاء على أرضه.

لقد قال الرئيس الراحل هواري بومدين في هذا السياق: "إن كل مواطن يجب أن يدرك أبعاد هذه القضية في ضوء فلسفة الجزائر وسياستها ليتفهم جيداً موقف الجزائر ودوافعه إننا نتحدث عن مبدأ تقرير المصير، وهنا في هذه القاعة من يتذكر جيداً المناقشات التي جرت بيننا إبان الثورة التحريرية عندما طرح رئيس الدولة الفرنسية مبدأ تقرير المصير¹. لقد ناقشنا لمدة 24 ساعة في قاعة مغلقة لنحدد موقفنا آنذاك هل نقبل مبدأ تقرير المصير أم نرفضه، وهل نربط مصير الثورة العملاقة بورقة تصويت؟ وكانت محصلة المناقشات أننا نؤمن بشعبنا ونثق فيه ونعمل من أجله، ومعنى هذا أنه لا تحفظ ولا خوف من سماع رأي الشعب، فقبلنا مبدأ تقرير المصير لأننا كنا نكافح من أجل تحرير الشعب، ولم يكن من المنطقي أن نخشى رأي شعب نحن منه ونعمل من أجل تحريره وهكذا أصبحت قضية تقرير المصير، جزءاً من المعطيات الدائمة في السياسة الجزائرية ولا يمكن أن تتغير أبداً كواحد من المقومات الأساسية لفلسفة السياسة الخارجية الجزائرية". فالجزائر التي قبلت بمبدأ تقرير المصير وهي في عنفوان ثورتها المسلحة لا يمكنها أن تتخلى اليوم عن هذا المبدأ، كما أكدت جميع لوائح الأمم المتحدة - كما سبقت الإشارة إليها - إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير².

ومن هذا المنطلق يتبين أن موقف الجزائر الداعم لقضية الصحراء الغربية، يعتبر من المبادئ الثابتة للدبلوماسية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- إن الحرب الدائرة في الصحراء الغربية تهدد الأمن والسلم الدوليين وخاصة في منطقة المغرب العربي. والجزائر جزء من المنطقة علاوة على كون الصراع يدور بالقرب من حدودها.

2- إن قضية الصحراء الغربية قضية تحريرية، وتتعلق بتصفية الاستعمار من المنطقة.

¹ - خطب الرئيس بومدين من 2 جانفي 1975 إلى 23 ديسمبر 1975، الجزء السادس، ص 128.

² - المرجع نفسه، ص 136.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

3- إن مبادئ القانون الدولي وأخلاقياته تؤكد مشروعية مساندة حركات التحرير الوطني، وتطالب الدول بتقديم كلّ العون لها، من أجل استكمال عمليات تصفية الاستعمار. وهو ما نصّت عليه مختلف موثيق وقرارات المنظّمات الدولية¹.

وهو ما أكد عليه وزير الخارجية في ذلك الوقت أحمد طالب الإبراهيمي في قوله "نحن الجزائريون اتخذنا دائماً موقفاً واضحاً حول طبيعة نزاع الصحراء الغربية وحول ضرورة إيجاد حلّ سلمي له، ومنذ المصادقة في سنة 1983 على لائحة منظمة الوحدة الإفريقية رقم: 104 ولوائح الأمم المتحدة اللاحقة لها التي كملت النص الإفريقي فإنّ عمل الجزائر قد تمثّل في تسهيل تطبيقها من قبل الطرفين المتنازعين المغرب وجبهة البوليزاريو².

لقد اعترف المغرب بأنّ النزاع هو مغربي-صحراوي وأنّ إيجاد حل له يجب أن يتمّ من قبل الطرفين المتنازعين يلزم في مفهومه وتنفيذه سلطة المجموعة الدولية؛ وبأنّ الاستفتاء الخاص بتقرير مصير الشعب الصحراوي يهدف إلى إنشاء دولة صحراوية مستقلة يعترف بها المغرب³.

كما ورد في أحد تصريحات الرئيس بوتفليقة حول موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية قوله: "إنّ الجزائر بعد ثمان سنوات من الحرب مع فرنسا قبلت الرجوع إلى مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري. حيث لم تستقلّ الجزائر إلّا بعد ما قال الشعب الجزائري وهذا بعد ثمان سنوات من الحرب بأنّه يريد الاستقلال، ودافع منذ 1962 على هذا المبدأ في جميع أقطار العالم وبخاصّة في موضوع كهذا فقد دافعت عنه الجزائر في "بليز"⁴ وفي "بروناي"⁵، ودافعت عنه في

¹ وهو ما نصّت عليه صراحة المادة (3/6) من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك ملحق ميثاق جامعة الدول العربية الخاصّ بالبلدان المستعمرة، والعديد من قرارات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، لاسيما قرار رقم 2983 بتاريخ 14 ديسمبر 1972.

² مجلة الجزائر والأحداث الدولية، العدد: 53، جويلية-أوت-سبتمبر 1987، ص 37.

³ المرجع نفسه، ص 38.

⁴ بليز بالإنجليزية Belize: وهندوراس البريطانية سابقاً، هي دولة ذات نظام ملكي دستوري في شمال أمريكا الوسطى. تمتلك بليز مجتمعاً متنوعاً يضم العديد من الثقافات واللغات. على الرغم من استخدام الكريول والإسبانية بين السكان إلا أن بليز هي الدولة الوحيدة في أمريكا الوسطى حيث اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية. يحد بليز من الشمال المكسيك ومن الجنوب والغرب غواتيمالا وإلى الشرق البحر الكاريبي. يبلغ طول البر الرئيسي لبليز حوالي 290 كم و110 كم عرضاً.

⁵ برونوي (دار السلام) وتعرف رسمياً باسم برونوي دار السلام أو أمة برونوي أو أرض السلام، هي دولة تقع على الساحل الشمالي لجزيرة بورنيو في جنوب شرق آسيا. تنقسم برونوي إلى منطقتين تفصلهما بلدة لمبانج التابعة لولاية سراواك الماليزية التي تحيط ببرونوي بشكل كامل باستثناء ساحل برونوي الشمالي المطل على بحر الصين الجنوبي. برونوي هي الدولة المستقلة الوحيدة على جزيرة بورنيو، حيث تتقاسم ماليزيا وإندونيسيا بقية الجزيرة.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

"السورينام"¹، وفي "الصحراء الغربية"²، وهو مبدأ دعم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، كلّها مواقف الجزائر الداعمة لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

المطلب الثاني: الأسانيد المدعّمة لموقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية

تتمثّل الأسانيد المدعّمة لموقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية في تلك التصريحات والمذكرات التي قدّمتها الجزائر للأمم المتحدة منذ بداية النزاع. وعلى حدّ تعبير الرّئيس الرّاحل هواري بومدين في تصريحاته للأسبوعية الإسبانية كامبيو 16 بأنّ الجزائر لا تساوم على المبادئ، وسياستها في موضوع الصحراء كانت دائماً في منتهى الوضوح وليست الاتّفاقيات الثلاثية في مدريد هي التي ستحمل الجزائر على تغيير تلك السياسة، وبعد تأكيد الجزائر بأنّ تصفية الاستعمار تشكّل مطلباً حتمياً في العصر الحديث، تمّ تأييد مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، فقد قبلت الجزائر سلوك هذا الطّريق نفسه قبل إعلان استقلالها بعد أن انتزعت بالتّضال المرير والكفاح المسلّح الحقّ في السيادة الوطنية. إذن فموقف الجزائر فيما يخصّ قضية الصحراء الغربية هو موقف مبدئي وستظلّ الجزائر وفيّة لهذه الاختيارات السياسية، ذلك لأنّ واقع الجزائر معروف واختياراتها السياسية نابعة من كفاح شعبي وطويل، طبع تطوّرها التاريخي بطابع خاصّ وهذا يعني أنّ هذه المواقف ليست ظرفية أو رهينة وضعيات خاصّة، فهي مواقف تعكس المطامح العميقة للشعب الجزائري³.

ولمّا كانت الجزائر محلّ هجوم للصحافة المغربيّة أجاب بومدين في 19 جوان باستفهام مفاده أنّ الجزائر لا تطالب لا بالإقليم ولا بتقسيمه. وأضاف بأنّ الجزائر لن تسمح بالعبث بحق الصحراويين في تقرير مصيرهم وأشار بأنّه منذ كفاح جبهة التحرير الوطني لاستقلال الجزائر- أصبح مبدأ تقرير

¹ - سورينام بالهولندية Suriname: رسمياً جمهورية سورينام، هي دولة تقع في شمال أمريكا الجنوبية. هي أصغر دولة مستقلة في أمريكا الجنوبية. تقع على درع غيانا، يمكن تقسيم البلاد إلى اثنين من المناطق الجغرافية الرئيسية: المنطقة الشمالية: الأراضي المنخفضة الساحلية (ما يقرب من فوق خط ألبينا - بارانام - فاغينينغين) تم زراعتها. ومعظم السكان يعيش هناك.

المنطقة الجنوبية: وتتألف من الغابات الاستوائية المطيرة والسافانا قليلة السكان على طول الحدود مع البرازيل، وتغطي نحو 80 ٪ من أرض سورينام.

² - عبد العزيز بوتفليقة، تصريحات وأحاديث صحفية، ص 236.

³ - نشرته جريدة الشعب 28-11-1975، خطب الرّئيس بومدين من 2 جانفي 1975 إلى 28 ديسمبر 1975، ص 163.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

المصير " معطى ثابتاً *donnée constante* في السياسة الجزائرية " و " القاعدة الأساسية لفلسفة الجزائر السياسية " لا مجال للتراجع عنها¹.

بالإضافة إلى هذه التصريحات المبدئية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، يمكن التأكيد عليها من خلال مواقف الجزائر الداعمة لضرورة تطبيق الشرعية الأممية في الصحراء الغربية في إطار المنظمات الدولية وذلك بتقديمها لمجموعة من المذكرات إلى كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، على سبيل المثال لا الحصر باعتبارها أسانيد الدبلوماسية الجزائرية الداعمة لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير كالاتي:

أولاً: كلمة المندوب الجزائري الدائم في الأمم المتحدة

لقد ألقى المندوب الجزائري الدائم لدى الأمم المتحدة كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار يوم 19 نوفمبر 1975 بخصوص قضية الصحراء الغربية وتضمنت عشر نقاط أساسية هي:

1- رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب في احتلال الصحراء الغربية.

2- الإشارة إلى خطورة الوضع بالمنطقة.

3- عدم تمكّن مجلس الأمن من معالجة القضية الصحراوية التي هي من اختصاص الجمعية العامة فقط.

4- التذكير بقرارات الجمعية العامة العديدة حول الموضوع.

5- التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال².

7- الإشارة إلى أهمية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بصدد القضية.

8- التذكير بتقرير بعثة الأمم المتحدة الذي أكد بأن السكان الصحراويين يرغبون في الحرية ويطالبون بالاستقلال التام.

9- استنكار اتفاقية مدريد الثلاثية ورفضها.

¹ - جريدة المجاهد، عدد 22-23 جوان 1975.

² - صندوق عمر، المرجع السابق، ص 202.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

10-التذكير بأنّ النشاط الدبلوماسي للجزائر كان دائماً يتمّ في إطار منظمة الأمم المتحدة، ورفض أيّ حلّ يقرّر خارج هذه المنظمة، وكلّ اتفاق ثنائي أو ثلاثي مخالفاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة¹.

ثانياً: مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة

وجّهت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 12 فيفري 1976 بشأن القضية الصحراوية تضمّنت النقاط الآتية:

- 1-التنديد باتفاقية مدريد الثلاثية التي سلبت "الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير والاستقلال".
- 2-حقّ تقرير المصير مبدأً أساسياً، وعدم الاعتراف به يمسّ بتراث البشرية ومبادئ المجتمع الدولي.
- 3-التذكير باللقاءات الدبلوماسية ما بين كلّ من الجزائر والمغرب وموريتانيا سابقة الذكر بشأن تنسيق الجهود في سبيل تحرير الإقليم الصحراوي المحتلّ.
- 4-استنكار إخلال المغرب بالتزاماته الدولية².
- 5-التذكير بأهمية رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري.
- 6-المسيرة الخضراء ما هي إلاّ مناورة للغزو والاحتلال.
- 7-استنكار اعتداء كلّ من المغرب وموريتانيا على حرمة القوانين والمواثيق الدولية بغزوهما الصحراء الغربية.
- 8-تحميل إسبانيا مسؤولية دولية لكونها دولة مديرة للإقليم الصحراوي.
- 9-التأكيد على حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.

ثالثاً: مذكرة الجزائر إلى لجنة تطبيق الاستفتاء

لقد أسهمت الجزائر في البحث عن حلّ عادل وسلمي ونهائي لقضية الصحراء الغربية، بتقديم مذكرة إلى لجنة تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع لها

¹ - المرجع السابق، ص203.

² - المرجع نفسه، ص203.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

بنيروبي في شهر أوت 1981، مفصلة في الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح، واختصاص اللجنة ووظائفها، وشروط تنظيم الاستفتاء.

إنّ مثل هذه اللوائح وأخرى لدليل على دعم الجزائر الثابت لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ولا أدلّ على ذلك أيضًا، ممّا قاله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "إنّني أغتنم هذه السانحة لأؤكد لكم حرص الجزائر على الاحترام الصّارم لمبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها طبقًا للشريعة الدولية ولشريعة الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار"¹، وفي هذا الصّدّد أكّد الرئيس بوتفليقة أنّ الجزائر لن تدّخر جهدًا في إسداء مسانبتها ودعمها للمجموعة الدولية في مساعيها المتوخية ترقية حلّ مسألة الصحراء الغربية يضمن للشعب الصحراوي الشقيق ممارسة حقّه في تقرير المصير. وأضاف الرئيس مؤكّدًا: "وستواصل الجزائر كما دأبت على ذلك وبصفتها بلدًا مجاورًا تشجيع الطرفين على السّعي إلى بلوغ هذا الحلّ في كنف احترام الشّريعة الدولية"².

ولقد نبّه الرئيس بوتفليقة بأنّ مسألة الصحراء الغربية هي من اختصاص الأمم المتحدة، إذا تحمّلت الأمم المتحدة دورها: كاملاً كما استُقبل الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة من طرف كوفي عنان، وأكّد من جديد على الموقف الثابت للجزائر المؤسس على التطبيق الصّارم لمخطّط التسوية واللوائح الأممية ذات الصّلة. فالجزائر تلتزم بتنفيذ متناهي لمخطّط السلام واتفاقيات هوستن كما تلتزم الجزائر باحترام الشّريعة الدولية. ولقد رفضت الجزائر مخطط بيكر لأنّه حسب تصريح عبد القادر مساهل للإذاعة الوطنية "لا يدخل لا في إطار التحرير ولا في إطار حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"³. وبذلك تشمل الأسانيد المدعّمة لموقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية ضرورة تطبيق استفتاء حرّ ونزيه للشعب الصحراوي وحقّه في تقرير المصير.

كما أكّد أيضًا رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي الدكتور سعيد العياشي في سؤاله عن دور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، فكان جوابه:

¹ - في برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز في الذكرى 37 لإعلان ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

² - جريدة الشعب، العدد: 16040، 17 ربيع الثاني 1434هـ/ 27 فيفري 2013م، ص4.

³ -Martine de Froberville, *Sahara Occidental le droit à l'indépendance*, pp 184-197.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

"أنها قد وجدته منذ زمن وهو استفتاء تقرير المصير، ويجب عليها تطبيق الاستفتاء طال الزمن أم قصر"¹.

المطلب الثالث: قضية الصحراء الغربية من خلال موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية

يمكن بحث دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية من خلال موقع وزارة الشؤون الخارجية، باعتبارها امتداداً للأسانيد المدعّمة لموقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية، بتحليل مضمون حوالي 82 بيان من بيانات الوزارة من 01 يناير 2014 إلى 01 فبراير 2017، ما مجموعه 82 بيان موزّع على ثلاث سنوات بمعدّل 27 بيان كلّ سنة، بعدما تمّ اختيار المقاطع² المرتبطة بقضية الصحراء الغربية، سيتمّ تحليل مضامين هذه البيانات، من خلال تتبّع تواتر الكلمات المرتبطة بقضية الصحراء الغربية، كما هي موضّحة في الجدول الآتي:

جدول رقم: 07 يوضّح تكرار الكلمات المفتاحية الخاصة بقضية الصحراء الغربية

ترتيب التواتر	الكلمات المفتاحية	تواترها
01	الأمم المتحدة	90 مرّة
02	الصحراء الغربية (85 مرّة).	مسألة 26 مرّة قضية 17 مرّة نزاع 11 مرّة
03	حق تقرير المصير للشعب الصحراوي	31 مرّة
04	استفتاء حرّ ونزيه ومحايّد	15 مرّة
05	مجلس الأمن	14 مرّة
06	حقوق الإنسان	11 مرّة
07	تسوية سياسية عادلة ودائمة	08 مرّات

المصدر: إعداد الطالبة بناءً على بيانات الوزارة www.mae.dz.gov

¹ في مقابلة معه يوم: 21 فيفري 2017 على هامش مداخلة ألقاها الأستاذ بولاي سباستيان Boulay Sebastien أستاذ مشارك بجامعة السربون، بعنوان: "قضية الصحراء الغربية في ميزان القانون الدولي: بين قرار محكمة العدل الأوروبية ودور الاتحاد الإفريقية"، وتنشيط: الدكتور سعيد العياشي رئيس اللجنة الوطنية للتضامن مع الشعب الصحراوي، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

² لقد اختار المقاطع تمّ وفقاً للطريقة الآتية: بعد الدخول إلى موقع الوزارة على شبكة الأنترنت www.mae.dz.gov، ثمّ اختيار منطقة البحث، وكتابة عبارة الصحراء الغربية، بعد النقر على الموافقة، يتمّ إظهار النتائج التي هي عبارة عن بيانات الوزارة الخاصة بموضوع الصحراء الغربية، من خطابات رئيس الجمهورية ووزير الخارجية والمحادثات الثنائية الخاصة بالموضوع، حيث تمّ الإطلاع عليها جميعها ونقلها إلى مستند نصّي بعدها تمّ القيام بعملية الإحصاء اليدوي للكلمات المرتبطة بالموضوع كما هي موضّحة في الجدول أعلاه.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

أولاً: التحليل الكمي

يتضح من خلال نتائج تواتر الكلمات المفتاحية في متن البيانات موضوع التحليل، أن الأمم المتحدة هي الأكثر تواتراً، وهذا دليل على تركيز الجزائر على تحميل الأمم المتحدة كامل مسؤولياتها إزاء قضية الصحراء الغربية، وهو موقف الجزائر الداعم للشرعية الأممية المتمثلة في حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. تليها في الترتيب قضية الصحراء الغربية بـ 85 مرة وهذا أمر منطقي، لأن الأمر يتعلق بقضية أممية التي تفاوت التعبير عنها بكونها مسألة بـ 26 مرة، ثم قضية بـ 17 مرة، ونزاع 11 مرة؛ وهذا الاختلاف في التوصيف راجع إلى المراحل المختلفة التي مرت بها قضية الصحراء الغربية طيلة 132 سنة من الاحتلال. يليها في الترتيب حق تقرير المصير للشعب الصحراوي بـ 31 مرة عن طريق تنظيم استفتاء حرّونزيه بـ 15 مرة، ومن ثمّ يصبح من الضروري أن يتدخل مجلس الأمن بـ 14 مرة من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان وذلك بإقرار تسوية سياسية عادلة ودائمة للنزاع بـ 08 مرات، وهنا تكتمل حلقة ضرورة تطبيق الشرعية الأممية في الصحراء الغربية بتنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي الضامن الوحيد لحقوق الشعب الصحراوي المشروعة.

ثانياً: تحليل مضمون البيانات "التحليل الكيفي"

إنّ قراءة متمعّنة في مضمون بيانات وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تشير إلى ثبات الدبلوماسية الجزائرية في مسانبتها ودعمها لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وذلك من منطلق أنّ الجزائر بلد جارٍ لطرفي النزاع المغرب وجبهة البوليزاريو، والجزائر بلد ملاحظ لمسار تسوية النزاع منذ بدايته، فهي تعمل في جوارها الإقليمي الذي برز، على سبيل المثال لا الحصر ضمن أحد البيانات، من خلال محادثات الجزائر مع مصر واللجنة المختلطة للتعاون الإثيوبي-الجزائري بالتأكيد على ضرورة تنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي.

كما تعمل الجزائر في مجالها الدولي والأممي على التذكير دائماً بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، وضرورة وضع آلية مستقلة لوضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، إضافة إلى إدراج قضية الصحراء الغربية ضمن الحوار الإستراتيجي الجزائري-الأمريكي، وهذا إن دلّ على شيء

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

إنّما يدلّ على حرص الدبلوماسية الجزائرية على مسألة تصفية الاستعمار من القارة، وما تنوع الشركاء¹ إلاّ أبرز دليل على تنوع الدّعم الدّولي لقضية الصحراء الغربية العادلة.

إنّ الأمر يتعلق هنا، على حدّ تعبير رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، بمشكلة تصفية استعمار يكمن حلها من أجل تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. والجزائر، وإن كانت غير معنية مباشرة بهذا النزاع، فإنّها تهتمّ به، لأنّه يخل بالسلم والاستقرار في المنطقة. إنّ مسألة الصحراء الغربية يتكفل بها مجلس الأمن منذ أكثر من ثلاثين سنة؛ والجزائر على يقين من أنّ كلمة الفصل ستكون للشريعة الدولية طال الزمن أم قصر.²

كما ارتبط التحليل الكيفي لبيانات وزارة الشؤون الخارجية بضرورة الإشارة إلى أهميّة إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية من أجل إعادة بناء اتحاد مغرب عربي³ قاعدته الصحراء الغربية، لذلك يصبح من الضروري الإشارة إلى الحاجة الملحة - حسب توجّهات السياسة الخارجية- لتطوير اتحاد المغرب العربي يفرض نفسه بضرورة انضمام الصحراء الغربية لاتحاد المغرب العربي لتحقيق تطلّعات الشعوب المغاربية في ظلّ الظروف الدّولية والإقليمية السّائدة، وموقع الصحراء الغربية ضمن جغرافيا اتحاد المغرب العربي⁴، يفرض نفسه بضرورة انضمام الصحراء الغربية لاتحاد المغرب العربي لتشكّل قاعدة لبناء خماسي pentagone صلب لاتحاد المغرب العربي.

فالجهد الذي يجب على كلّ الأطراف أن تبذله في هذا النّطاق للتّعجيل بإقرار التقارب بين شعوب المنطقة لا يمكن تصوّره إلاّ على أساس الأخوة والتضامن والمصلحة المشتركة وتماشياً مع مبادئ حقّ تقرير المصير وعدم التّدخل في الشؤون الدّاخلية للغير والاحترام المتبادل للوحدة الترابية وللسيادة الوطنية، وبهذه الرّوح وباتّفاق مع الذين يلتزمون التّزاماً كلياً بها فإنّ الجزائر في مسيرتها الثورية تسعى للعمل في جوّ من الثقة من أجل تشييد المغرب العربي⁵.

¹ - لم تعد تكتفي الجزائر بشركائها التقليديين في عالم معولم تملأه التناقضات، وإنّما لجأت منذ بداية الألفية الثالثة ومجيء الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تنوع شركائها الاقتصاديين، من الصّين، والولايات المتحدة الأمريكية، الهند، ودول أخرى.

² - عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل جانفي - جوان 2006، ج1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار 2007، ص 24.

³ - بلعيد عبد السلام، هل الوحدة الاقتصادية المغاربية ممكنة؟ عودة إلى أصول الوحدة المغاربية، الجزائر: دار الخطاب، 2014.

⁴ - محمد جعوب، "السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2009): دراسة في موضوع القيادة السياسية"، مجلة فكر ومجتمع، العدد الثالث والعشرون، يناير/كانون الثاني 2015، ص 44.

⁵ - مجلّة الجواب، السنة الأولى، عدد: 06، 15 مارس 15 أبريل 1983، ص 10.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

كما "أكد مجلس وزراء الجمهورية العربية الصحراوية بأنّ الخطوة الأولى لبناء اتحاد المغرب العربي هي احترام المغرب لسيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والبدء في مفاوضات مباشرة لوضع حدّ للتّزاع القائم بينهما.

كما عبّرت الحكومة الصحراوية عن قناعتها الرّاسخة بأنّ سياسة المغرب التوسّعية المعتمدة على القوى الإمبريالية لإبادة شعب من شعوب المنطقة سيظلّان الحاجز الرّئيسي أمام تحقيق طموحات شعوب المغرب العربي في السّلم والوحدة والرقيّ والتعاون¹. وهو ما سيتمّ تأكيده من خلال البحث الميداني الخاصّ بقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: تقييم دور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

نظراً لأهمّية دور الأمم المتّحدة في إيجاد حلّ عادل وعاجل لقضية الصحراء الغربية بالنّسبة لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية التي لطالما عبّرت عن موقفها تجاه القضية بمساندتها للشرعية الأممية التي تقرّ بحقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير، سيتمّ تحليل الاستثمارات الاستثنائية الخاصة بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية من عدمه، للتمكّن من استشراف مستقبل قضية الصحراء الغربية عند الصحراويين أنفسهم تحليلاً أفقيّاً بمعرفة عدد المبحوثين وتوزيعهم على مجموعات، وتحليل النسب المئوية للإجابات عن السّؤال المغلق والمفتوح، وتحليلاً عمودياً برسم مصفوفة منظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ لقضية الصحراء الغربية، مقارنة بالإجابات النموذجية التي تمّ اقتراحها في المصفوفة تكون بمثابة مرجعية في تحليل نتائج المصفوفات.

المطلب الأوّل: تحليل مصفوفة منظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة

قبل تحليل مصفوفة منظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، سيتمّ اتّباع منهجية تحليل الاستثمارات بدءاً بتحليل السّؤال، ثمّ التعرّف على مكان البحث ومجتمع البحث، ومن ثمّ، تحليل مصفوفة منظور الصحراويين.

¹ - المرجع السّابق، ص 11.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

أولاً: تحليل السؤال

نظراً لطبيعة الاستمارة الاستبائية¹ تم تفضيل طرح سؤال وحيد على مجتمع البحث والخاص بدور الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية كالاتي:

هل تعتقد أن الأمم المتحدة بإمكانها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية؟ نعم / لا

- إذا كانت إجابتك نعم، وضّح كيف ذلك؟

- إذا كانت إجابتك لا، وضّح لماذا؟

إنّ الهدف من السؤال هو استشراف مستقبل دور الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية، وكانت الإجابات المرجعية عن السؤال التي تم أخذها بعين الاعتبار في المصفوفة لتقييم الإجابات هي كالاتي:

- نعم بتطبيق استفتاء تقرير المصير.

- لا بسبب تدخّل القوى الكبرى، خاصّة الفيتو الفرنسي.

ثانياً: مكان البحث

لقد تراوحت أماكن البحث الميداني للتعرف على منظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل وعاجل لقضية الصحراء الغربية بين مقرّ سفارة الصحراء الغربية بالجزائر ودار الصحراويين القريبة من مقرّ السفارة وبمركز الإعلام للصحراء الغربية، فجاءت الاستثمارات موزعة على الأماكن وتواريخها كالاتي:

جدول رقم:08 أماكن توزيع الاستثمارات الاستبائية لدعم الأمم المتحدة للقضية الصحراوية

التاريخ	المكان	المحاضرة	عدد الإستثمارات
2016-11-15	مركز الإعلام للصحراء الغربية	لقاء إعلامي نشطه السيد محمد لامين ممثل جهة البوليزاريو بالمشرق العربي بمعية الأستاذ اسماعيل ديش وبحضور السفير الصحراوي بشرايا حمودي بيون.	03
2016-11-26	سفارة الصحراء الغربية بالجزائر	لقاء إعلامي من تنشيط معالي وزير الشؤون الخارجية الصحراوي السيد محمد سالم ولد السالك.	03

¹ - ينظر عينة من الاستثمارات الاستبائية في ملحق البحث الميداني الخاص بمنظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، والتي جاءت هي الأخرى أيضاً في شكل نصف ورقة مقوى موزعة على الصحراويين، بدون طلب البيانات الشخصية للمبحوثين لوضعهم في أريحية للإجابة عن السؤال المطروح.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

02	إجابة إطرارات في السفارة	سفارة الصحراء الغربية بالجزائر	2016-12-26
01	إجابة المكلف بالإعلام بالسفارة	المركز الإعلامي للصحراء الغربية	2016-12-27
09	بمساعدة المكلف بالإعلام بالسفارة بتوزيع الإستثمارات بإدارات سفارة الصحراء الغربية بالجزائر.	سفارة الصحراء الغربية بالجزائر	2016-01-18
15	بمساعدة المكلف بالإعلام بالسفارة بتوزيع الإستثمارات بدار الصحراويين	دار الصحراويين بالجزائر	
08	وزّعها المكلف بالإعلام في السفارة السيد محمد عالي على صحراويين بالسفارة وبارالصحراويين	سفارة الصحراء الغربية بالجزائر	2016-12-22
19	وزّعها المكلف بالإعلام في السفارة السيد محمد عالي على صحراويين بالسفارة وبارالصحراويين.	سفارة الصحراء الغربية بالجزائر	2017-01-31

المصدر: إعداد الطالبة

الملاحظ على الاستثمارات أنّ أكثرها عددًا تمّ توزيعه بسفارة الصحراء الغربية وبارالصحراويين بمساعدة المكلف بالإعلام بسفارة الجمهورية العربية الصحراوية بالجزائر السيد: محمد عالي، وهذا التباين يهدف إلى الأهمية المولدة للتحليل العمودي لارتباطه بأصحاب القضية أنفسهم لأنهم أصحاب الحقّ فإن طالبوا به تبعهم الرأى العام الدّولى عن قناعة بواقع الأحداث وإن تنازلوا عنه فلن يجتهد غير أصحاب الحقّ في المطالبة به لأنّه يعدّ تدخلًا في الشؤون الدّاخلية للآخر.

ثالثًا: مجتمع البحث

تتمثّل عيّنة جمهور المبحوثين في عيّنة قصدية، شرطها الوحيد أن يكون المبحوث صحراويًا، كما لم تعط الأهمية إلى ضرورة تحديد الجنس أو السنّ أو الوظيفة حتى لا نضع المبحوث في حرج، بل تمّ تأشير على الجنس والسنّ بالتقريب بعد انتهاء المبحوث من الإجابة¹ لقراءة النتائج مقارنة بمتغيّر السنّ بالدرجة الأولى، والجنس بدرجة أقلّ؛ فقد بلغ عدد المبحوثين 60 مبحوث، منهم 53 رجل بنسبة 88,33% و07 نساء بنسبة 11,66%. ولقد كانت الإجابة عن السّؤال المغلق بدلالة متغيّر السن كما هو موضّح في الجدول رقم: 09 الآتي:

¹ وذلك بالنسبة للاستثمارات التي تمّ توزيعها شخصيًا، والتي قدّرت ب38 إستمارة، أما ما تبقى أي: 22 إستمارة فقد قام المكلف بالإعلام بالسفارة السيد محمد عالي بتوزيعها.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

جدول رقم: 09 نسب إجابات المبحوثين عن قدرة الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية

>50 سنة		≤50 سنة		النسب %	العدد	
16	%53,33	14	%46,66	%50	30	نعم
21	%70	09	%30	%50	30	لا
27		23		%100	60	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بعد تفريغ الاستمارات

لقد شمل الاستبيان المتعلق بعينة المبحوثين الصحراويين حول دور الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية بلدهم إجابات توزعت مناصفة بين من يرى أن الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حل وبين من يرى أنه لا يمكنها، لا بل ذهب البعض منهم إلى أبعد من ذلك إلى إعفاء هذه الهيئة من مهامها باعتبارها لم تعد قادرة على تطبيق ما أنشئت لأجله.

ما يلاحظ على جدول النسب المئوية هو تعادل الصحراويين في الإجابة عن السؤال المغلق إيجاباً وسلباً بنسبة 50% - 50%، وهو ما يفسر حالة الوضع الرأهن الذي تعيشه القضية الصحراوية لأن عدد القوى التي تقول نعم يمكن للأمم المتحدة أن تجد حلاً عادلاً لقضية الصحراء الغربية هي نفسها التي تقول لا، لا يمكن للأمم المتحدة أن تجد حلاً عادلاً للقضية، وهذا يمكن تعميمه على كل قرار يحاول الصحراويون اتخاذه بأنفسهم، فهناك دائماً حالة البقاء على الوضع الرأهن Statuquo لأن شدة القوة المحركة هي نفسها شدة القوة الكابحة أو المقاومة -بلغة الفيزياء- التي تترك القضية (الجسم) في مكانها ثابتة، وخصوصاً إذا كانت الأرضية خشنة، وهو ما يفسر بالأوضاع الإقليمية الملتهبة فيصعب تحريكها إلا بإرادة شعبية شاملة، تكون القوة المحركة للقضية فيها أكبر بكثير من القوة الكابحة.

كما أن الملفت للانتباه -أيضاً- في نتائج الجدول السابق هو نسبة 70% من الصحراويين الذين تقل أعمارهم عن خمسين سنة، الذين يرون بأن الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية بسبب تدخل القوى الكبرى، وبأن المغرب هو حليف لفرنسا التي لا تتوقف عن استخدام حق الفيتو الظالم في وجه أي قرار، فالحل الوحيد هو العودة إلى الكفاح المسلح، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نفاذ صبر الشباب الصحراوي من حالة الوضع الرأهن القائمة.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

وبناءً عليه، يمكن الانطلاق في تحليل مصفوفة إجابات الصحراويين، مقارنة مع مرجعية الإجابة النموذجية المقترحة والمتمثلة كالاتي:

رابعاً: تحليل مصفوفة منظور الصحراويين

لا يمكن تحليل مصفوفة منظور الصحراويين في إيجاد حلّ عادل وعاجل لقضية الصحراء الغربية دون عرض لنتائج المصفوفة الموزعة على مجموعات كما هي موضحة في ملحق البحث الميداني لمنظور الصحراويين¹.

وبناءً عليه يمكن القول أنّ مصفوفة منظور الصحراويين لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، يمكن القول أنّها تشتمل على إثنين وعشرين مصفوفة قطرية التي تأتي من شاكلة (0، 1) وهي كذلك المصفوفة المتناظرة في هذه الحالة، إذ يمكن القول أنّ منظور الصحراويين الإيجابي لدور الأمم المتحدة هو في حالة تناظر مع منظور الصحراويين السلبي لدور الأمم المتحدة.

الأمر الذي يعود إلى تنوع المبحوثين الصحراويين فمنهم من يشتغلون بسفارة الجمهورية العربية الصحراوية وهناك أفراد عاديين، وكان التباين واضحاً حول تعليل اختيارهم. فنجد من بين الذين اعتقدوا بعدم إمكانية أن تجد الأمم المتحدة حلاً عادلاً لقضية الصحراء الغربية 21 مبحث ممّن يشتغلون بالسفارة، يمكن اعتبار آرائهم تمثل الموقف الرّسمي و14 من المبحوثين أفراد صحراويين عاديين يمكن تصنيف آرائهم على أنّها تمثل الموقف الشعبي. ولقد جاءت تعليلاتهم مركزة في نقطتين أساسيتين:

1- لا يمكن للأمم المتحدة أن تجد حلاً عادلاً لقضية الصحراء الغربية بسبب تدخل القوى

الكبرى، وخاصة الفيتو الفرنسي الظالم على حدّ تعبير أحد المبحوثين في حرقه.

2- عدم أخذ القضية مأخذ الجدّ من قبل هيئة الأمم المتحدة.

وكان الحل برأيهم كذلك واحد من اثنين:

• إمّا إعفاء هيئة الأمم المتحدة التي أصبحت عاجزة عن القيام بدورها.

¹ - ينظر الملحق رقم: 03، ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، أولاً: منظور الصحراويين، 2- مصفوفة منظور الصحراويين.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

- أو اختيار الكفاح المسلح كبديل وحيد لحل القضية.

أما إجابات المبحوثين الإثباتية لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية، كانت إجاباتهم كلها تصب في ضرورة أن تلعب الهيئة دورها المنوط بها وتفرض قراراتها بتنظيم استفتاء تقرير المصير، من بين آراء الصحراويين في كيف يمكن للأمم المتحدة أن تجد حلاً عادلاً لقضية الصحراء الغربية وذلك من خلال:

- لعب الأمم المتحدة دورها وتحمل مسؤولياتها، وفرض قراراتها بتنظيم استفتاء حرونزيه يُمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

- إجبار مجلس الأمن فرنسا على تخليها عن دعم المغرب، وعن استعمالها لحق الفيتو الظالم .

والملاحظ أنّ اعتقاد هؤلاء بإمكانية إيجاد الأمم المتحدة لحل عادل كان دائما يتبعه استدراك "لكن" يعلّق الإمكانية بشرطين هما:

- إقامة استفتاء شعبي،

- وعدم تدخل القوى الكبرى وخاصة الفيتو الفرنسي الظالم.

وهي الأسباب نفسها التي جعلت النصف الآخر من العينة لا يعتقد بإمكانية إيجاد الأمم المتحدة لحل عادل للقضية.

وتصبح بذلك كل الإجابات "بنعم" بالاستناد إلى التعليق هي إجابات "بلا". ويصبح بذلك الاستدراك بشروطي إقامة الاستفتاء الشعبي، وعدم تدخل القوى الكبرى هو نفي للإجابة "بنعم" لتصبح منطقيا "لا"¹.

المطلب الثاني: تحليل مصفوفة منظور الأجانب لدور الأمم المتحدة

لبحث قدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، تمّ توزيع استمارة استبائية في ثلاث دول أوروبية هي ألمانيا²، فرنسا¹، والسويد²؛ وذلك من أجل استشراف مستقبل القضية عند عيّنة من الطلبة والأساتذة في الجامعات الثلاث.

¹ - حسب منطق القضايا في الرياضيات، نفي الإيجاب نفي، ونفي النفي إيجاب.

² - تحديداً بجامعة لايبزيغ Leipzig ومكتبة ألبارتينا بلايزيغ بألمانيا.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

إنّ اختيار هذه البلدان يعود إلى اعتبار أنّ فرنسا حليف المغرب التقليدي، وألمانيا قوّة محرّكة للاتّحاد الأوروبي والسويد بلد مؤيّد لقضية الصحراء الغربية. هي بلدان ثلاث يمكن أن يكون لها تأثير على القضية وعلى قرارات الأمم المتحدة، وإضافة إلى ذلك فإنّ هذا الاختيار يعود إلى شهرة تلك البلدان في مجال تخصّص العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، الأمر الذي يساعد في توزيع إستثمارات على مبحثين من عدّة بلدان في العالم يمثّلون بلدانهم لكي يتسنى التعميم كراي عام دولي؛ طلبة من: ألمانيا، السويد، فرنسا، الصّين، أمريكا، اليابان، الهند، طلبة من دول إفريقية وعربية وإسكندنافية.

ولقد اختلفت الآراء وتعدّدت حسب المكان، لذا سيتمّ تحليل مصفوفة الاستثمارات لكلّ مكان على حدة، باتّباع منطق التحليل نفسه الذي تمّ اعتماده في السّابق.

أولاً: سؤال البحث

لقد تمّ طرح السّؤال نفسه الذي تمّ طرحه على الصّحراويين - كما سبقت الإشارة إليه - على طلبة وأساتذة بمعهد العلوم السياسيّة بجامعة لايبزيغ بألمانيا باللّغة الإنكليزية، مع ترك حريّة الاختيار في الإجابة للمبحوث باللّغة الإنكليزية أم باللّغة الألمانية، وقد أجاب طالبان باللّغة الألمانية³. أمّا بمعهد العلوم السياسيّة باريس بفرنسا، فتمّ اقتراح استمارتين الأولى بالفرنسية والثانية بالإنكليزية نفهما التي تمّ طرحها في ألمانيا، نظرًا لوجود طلبة من جنسيات مختلفة. أمّا عن السّؤال الذي طرح في جامعة ستوكهولم بالسّويد فكان باللّغة الإنكليزية مع ترك المجال مفتوحًا للإجابة باللّغة السّويدية، وقد أجاب ثلاث طلبة باللّغة السّويدية⁴.

ثانيًا: أماكن البحث

لقد تراوحت أماكن البحث الميداني للتعرف على منظور الأجانب لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل وعاجل لقضية الصحراء الغربية بين مكتبات جامعات لايبزيغ بألمانيا، معهد العلوم السياسيّة باريس بفرنسا، جامعة ستوكهولم بالسّويد. فجاءت الاستثمارات موزّعة على الأماكن وتواريخها⁵ كالآتي:

¹ - تحديدًا بمكتبات معهد العلوم السياسيّة بباريس.

² - تحديدًا بمعهد العلوم السياسيّة ومعهد العلوم القانونيّة بجامعة ستوكهولم ومكتبة جامعة ستوكهولم.

³ - تمّ ترجمة إجاباتهم بمساعدة طالبة تدرس لغة ألمانية بجامعة أبو القاسم سعد الله.

⁴ - تمّ ترجمة إجاباتهم بمساعدة قبل مغادرة السّويد.

⁵ - إنّ إدراجنا لتواريخ البحث الميداني يهدف إبراز أنيّة وحينية البحث وبالتالي حينية الآراء وتفاعلها مع تطوّرات القضية على المستوى الدّولي.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

جدول رقم:10 أماكن توزيع الاستمارات في الخارج لدعم الأمم المتحدة للقضية الصحراوية

التاريخ	البلد	المكان	عدد الإستمارات
2016-05-27	ألمانيا	معهد العلوم السياسية بجامعة لايبزيغ	04
		مكتبة ألبرتينا Bibliotheca Albertina	03
2016-05-28	ألمانيا	مكتبة ألبرتينا Bibliotheca Albertina	02
2016-09-02	فرنسا	معهد العلوم السياسية باريس	06
		مكتبة معهد العلوم السياسية باريس	12
2016-09-03	فرنسا	معهد العلوم السياسية باريس	02
		مكتبة معهد العلوم السياسية باريس	06
2017-09-04		مكتبة معهد العلوم السياسية باريس	10
2016-09-06	السويد	مكتبة جامعة ستوكهولم	05
		معهد العلوم القانونية والإدارية بجامعة ستوكهولم	03
		مكتبة جامعة ستوكهولم	05
		معهد العلوم السياسية بجامعة ستوكهولم	03

المصدر: إعداد الطالبة

ثالثاً: مجتمع البحث

إنّ مجتمع البحث مكوّن من النخبة الممثّلة في طلبة وأساتذة التخصّص علوم سياسية وعلاقات دولية، وذلك لإضفاء المصداقية على نتائج البحث، وبالتالي على التحليل والاستشراف المتوخّى من المنهجية المتّبعة في البحث.

رابعاً: تحليل مصفوفة منظور الأجانب

يمكن تقسيم تحليل مصفوفات منظور الأجانب إلى ثلاث مصفوفات كلّ بل على حدة.

1-مصفوفة منظور الأجانب في ألمانيا:

ما يلاحظ على مصفوفة¹ ألمانيا - كما هي موضّحة في ملحق البحث الميداني بألمانيا- أنّ النخبة الألمانية لديها يقين راسخ بأنّ الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية بسبب

¹ ينظر الملحق رقم: 03، الخاصّ بملاحق البحث الميداني، ثانيًا: منظور الأجانب، 1-منظور الأجانب في ألماني لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، 2-مصفوفة منظور الأجانب في ألمانيا.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

تدخل القوى الكبرى وتحديدا فرنسا، ومن بينهم البرفسور هارتموت إيزنهانس¹ Hartmut Elsenhans. فقد شملت العينة تسعة أفراد من بينهم أساتذة كانت إجاباتهم بأن الأمم المتحدة غير قادرة على إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية، ومن تعليقاتهم نجد أن:

- فرنسا تريد ترسيخ علاقاتها مع المغرب .
- الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حل للقضية بدون موافقة القوى الكبرى وتحديدا دعم مجلس الأمن الذي بإمكانه الفصل في القضية متى أراد ذلك.

وأمام هذه البراغماتية الألمانية يلوح الرهان الكبير الذي يواجهه الصحراويون ليجعلوا العالم الغربي يدرك أحقيتهم في تقرير المصير.

2-تحليل مصفوفة منظور الأجانب في فرنسا:

من خلال تحليل مصفوفة² منظور الأجانب في فرنسا - كما هي موضحة في ملحق البحث الميداني بفرنسا- والمشملة على إثني عشر مصفوفة قطرية، وهي نفسها المصفوفة المتناظرة في هذه الحالة، تؤكد تقارب الآراء النافية والمثبتة لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية. فموقف الأساتذة في مدرسة الدكتوراه لمعهد العلوم السياسية بباريس من موقف دولتهم فرنسا المؤيدة والحليف الاستراتيجي الدائم للمغرب، ولا أدلّ على ذلك من تأكيد أحد الأساتذة بالمعهد المذكور: "بأنّه لا يجب على أيّ أحد أن يجيبك على هذا السؤال"، ممّا يدلّ على تبنيّ الموقف الرسمي الفرنسي³.

ما يلاحظ على مصفوفة إجابات المبحوثين بمعهد العلوم السياسية بباريس بفرنسا هو وجود نوع من التقارب في النتائج، فهناك 26 من المبحوثين قالوا بأنّ الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، في حين أنّ 20 مبحوث قالوا بأنّه الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حلّ عادل

¹ - خبير دولي وأستاذ العلوم السياسية بمعهد العلوم السياسية بجامعة لايبزيغ Leipzig، لديه عدّة مؤلّفات عن الجزائر أبرزها: L'Echec du colonialisme français en Algérie، قدّم عدّة محاضرات في الجزائر، وفي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية مثلاً يوم: 04 نوفمبر 2015 قدّم محاضرة بعنوان: "أزمة البترول وتأثيرها على العلاقات الدولية".

² - ينظر الملحق رقم: 03، الخاصّ بملاحق البحث الميداني، ثانيًا: منظور الأجانب، 2-منظور الأجانب في فرنسا لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، 2-مصفوفة منظور الأجانب في فرنسا.

³ - هذا الصّنف من المكوّنين لمشاريع أساتذة ومحلّلين وصانعي القرار في فرنسا وخارجها (لأنّ المعهد يدرس به جميع الجنسيات) لا يمكنه إلا أن يكون له تأثير على هذه النخبة.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

لقضية الصحراء الغربية، ويرجع هذا أساساً إلى تنوع العينة التي شملت طلبة من مختلف الجنسيات¹. فممن رأى بأن الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حل عادل للقضية نجد 26 من أصل 46 مجموع المبحوثين، وكانت إجاباتهم تشمل مجموعة من الحلول والاقتراحات يمكنها أن تكون حلاً للقضية. ويمكن ذلك من خلال:

- لعب الأمم المتحدة دور الوسيط بين المغرب وحركة التحرر "البوليزاريو".
- تنظيم استفتاء حرونزيه.
- الضغط على المغرب وإشراك المنظمات الإقليمية لحل النزاع بما في ذلك الاتحاد الإفريقي.
- إجبار المغرب على الاعتراف بالصحراء الغربية، وبالتالي الإقرار بحقها في تقرير مصيرها.
- تدخل أطراف أخرى غير حكومية لمساعدة الأمم المتحدة لأنها ليست الطرف الوحيد الذي يتوجب عليه حل القضية في ظل الرهانات الإقليمية.

أما الذين نفوا إمكانية أن تجد الأمم المتحدة حلاً عادلاً لقضية الصحراء الغربية، فكانت تعليقاتهم تتمحور حول غياب القدرة على إيجاد حل وغياب إرادة تطبيقه لعدة أسباب منها:

- سيطرة المغرب على الإقليم وعجز الأمم المتحدة على فرض سلطتها في المنطقة.
- قضية الصحراء الغربية ليست من اهتمامات الأمم المتحدة.
- دور العامل الاقتصادي والجيوسياسي، ومصالح القوى الكبرى.

3-تحليل مصفوفة منظور الأجانب في السويد:

إنّ توزيع الاستثمارات الاستبائية بجامعة ستوكهولم بالسويد، جاء من منطلق أنّ السويد بلد مؤيد ومناصر لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير استناداً إلى البرفسو بول ورانغ² Pal Wrangle الذي يقرّ في كتاباته بأنّ الصحراء الغربية ليست جزءاً من المغرب، وعلى المغرب أن يستجيب لواجب

¹ - يدرس بمعهد العلوم السياسية لباريس طلبة من جميع بلدان العالم تقريباً، فمن الذين أجابوا على سؤال الاستمارة: الفرنسيين، والأمريكيين والصينيين، والعرب والأفارقة واليابانيين والهنديين.

² - مدير معهد العلوم القانونية بجامعة ستوكهولم ومستشار قانوني في مجال القانون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية السويدية، تمّ مقابلته يوم: 06 سبتمبر 2016 بمكتبه بمعهد العلوم القانونية بجامعة ستوكهولم.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير¹. إلا أنّ النتائج الميدانية تثبت عكس ذلك، ف52,95% من المبحوثين السويديين رأوا أنّ الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية بسبب تدخّل القوى الكبرى، وخصوصاً فرنسا وبما فيها إجابة البرفسور بول وراغ Pal Wrangle نفسه على سؤال الاستمارة.

من خلال تحليل مصفوفة² منظور الأجانب في السويد - كما هي موضّحة في ملحق البحث الميداني بالسويد- والمشمّلة على ستّ مصفوفات قطرية، وثلاث مصفوفات وحدة، تؤكّد تقارب الآراء النافية والمثبتة لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى تردّد السويديين في إبداء آرائهم في الموضوع، وهو ما تفسّره ثلاث مصفوفات وحدة، أي كانت إجابتهم من نوع (1، 1) أي إثباتاً ونفيّاً في الوقت نفسه لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية.

وبناءً عليه، يمكن تقسيم إجابات السويديين إلى ثلاثة أقسام، فمن بين 18 مبحوث نجد 8 أجابوا "بنعم" و12 "بلا" و3 أجابوا "بنعم" و"ولا" في الوقت نفسه ومبحوث واحد³ لم يجب عن سؤال الاستمارة، وتراوحت معظم آرائهم بأنّه يمكن للمفاوضات أن تلعب دوراً إما بدفع عجلة التسوية إلى الأمام، وإما بترك الأحوال على ما هي عليه. وكذلك دور فرنسا التي تعد الطرف الأساس المعرقل لتطبيق استفتاء حرونزيه باستعمالها لحقّ الفيتو، فيمكن بتراجعها أو إقناعها بالالتزام بالشرعية الأممية أن تفسح بتخليها عن دعمها للمغرب المجال أمام الأمم المتحدة لتطبيق حق تقرير المصير، وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتخذ موقفاً سلبياً .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يعتقدون بإمكانية إيجاد الأمم المتحدة لحلّ عادل فنجد أنّ السبل الكفيلة بالنسبة لهم تتمثّل في:

- تطبيق استفتاء تقرير المصير المنصوص عليه دولياً.
- الضغط على طرفي النزاع لتطبيق الشرعية الدولية.

¹ - Pal Wrangle, « La position suédoise a l'égard du conflit au Sahara occidental et du droit international », in : Vincent Chapaux et autres, Le droit internationale et la question du Sahara Occidental, Publié par : International Platform of Jurists for East Timor, 1^{er} publication en Français, 2009, p301.

² - ينظر الملحق رقم: 03، الخاصّ بملاحق البحث الميداني، ثانياً: منظور الأجانب، 3-منظور الأجانب في السويد لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، 2-مصفوفة منظور الأجانب في السويد.

³ - بعدما أكّد لي بأنّ لديه فكرة عن الموضوع، ولكن لما قرأ السؤال رفض الإجابة عن الاستمارة رفضاً قاطعاً.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

- قبول انضمام المغرب ضمن الاتحاد الإفريقي سيجبره على تحمل كل مسؤولياته والرضوخ إلى القوانين الدولية. وهذا الرأي كان استشرافيًا من طالب في الدكتوراه بجامعة ستوكهولم أشهر قبل انضمام المغرب رسميًا إلى الاتحاد الإفريقي.

في حين أنّ الإجابات "بلا" النافية لقدرة الأمم المتحدة أن تجد حلاً لقضية الصحراء الغربية فكانت التعليقات بسبب:

- تدخل القوى الكبرى.
- عجز الأمم المتحدة عن معالجة قضايا من هذا النوع.
- حماية فرنسا للمغرب، وسلطة ونفوذ ملك المغرب وحاشيته الكبيرة في الإقليم.
- تقادم تطبيق قرار تقرير المصير من قبل الأمم المتحدة، جعل ذلك يصبح أشبه بالمستحيل في ظل الأوضاع الراهنة.

الملفت للانتباه في تحليل مصفوفة طلبة جامعة ستوكهولم وبعض الأساتذة هناك، هو إمتناع عدد كبير من الطلبة والأساتذة عن الإجابة عن السؤال دفعًا بعدم التخصّص أو بأنهم لا يملكون الوقت¹، وهذا الارتباك تؤكّده ثلاث إجابات بدون تعليل قالت بـ "نعم" يمكن للأمم المتحدة أن تجد حلاً عادلاً لقضية الصحراء الغربية ولا في الوقت نفسه، وامتنعت عن تقديم السبب، ومن بينهم أستاذ في معهد العلوم القانونية بجامعة ستوكهولم. وهذا الارتباك لدى السويديين يذكّرنا بارتباك ألوف ريديباك Olof Reydbek المبعوث الأممي إلى الصحراء الغربية لدراسة تطبيق اللائحة الأممية 1514 الخاصة بحق تقرير المصير في الصحراء الغربية، فلم يكن لديه الكثير من الوقت، ولم يتمكن من لقاء إلا عدد محدود من الصحراويين وزيارة جزء فقط من مخيمات اللاجئين الصحراويين، الأمر الذي يفسّر ارتباك الدبلوماسي السويدي وتردّده²، وهي النتيجة نفسها التي تمّ التوصل إليها من خلال تحليل مصفوفة السويديين.

من خلال التحليل الأفقي والعمودي لمصفوفة دور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، يمكن القول أنّه مهما يكن أصل المبحوث، صحراوي صاحب قضية، سويدي مؤيد، ألماني براغماتي، وفرنسي معارض فإنّ القول بأنّ الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية

¹ - تمّ إحصاء 1 من أصل طلبة فقط طلبت منهم الإجابة أجب والباقي اعتذر.

² - Ahmed-Baba Miské, *Front Polisario l'âme d'un peuple*, pp235-236.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

الصحراء الغربية كان شاملاً. ومهما كان جنس المبحوث ذكراً أو أنثى أو سنّه شاباً أم كهلاً فإن ذلك لم يؤثر على نتائج البحث بقدر تأثير أصل المبحوث وموقف بلده منها، فقد عبّر عنها الإمام البشير إبراهيمي¹ أحسن تعبير لما قال عن الأمم المتحدة بأنّها: "هذا الشيء الذي يسمّونه "مجلس الأمم المتحدة" لم يبلغ من العدل والرّحمة أن يقسّم الحقوق بالسوية، وأن يقتصّ للجّماء للقرناء، بل دينه وديده أن يركب للقرناء قروناً أخرى تنطح بها المستضعفين، وتذودهم بها عن مراتع الحياة ومواردها²". وهو ما تقوم به الأمم المتحدة اليوم، تجاه قضية الصحراء الغربية، وما تعبير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في زيارته للمنطقة بعد مرور 132 سنة من احتلال الصحراء الغربية أنّها إقليم منسي، إلّا أبلغ تعبير عن ذلك، فهذا الإقليم لم يكن له أن يكون منسيّاً لو لم تنسأه الأمم المتحدة أصلاً، فهو منسي بسببها بسبب تقاعسها عن أدوارها المنوطة بها، بسبب ارتهاؤها في يد القوى الكبرى. وليس بسبب انشغال العالم بفوضى الرّبيع العربي والتهديدات الأمنية في السّاحل.

المطلب الثالث: استشراف مستقبل قضية الصحراء الغربية

يمكن استشراف مستقبل قضية الصحراء الغربية ومن خلالها مستقبل تنظيم الأمم المتحدة لاستفتاء تقرير المصير، من خلال تحديد أبعاد القضية، والسّيناريوهات المحتملة لمستقبل القضية، ومستقبل دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية كالآتي:

أولاً: أبعاد قضية الصحراء الغربية

تشتمل أبعاد قضية الصحراء الغربية، الأبعاد المحلية والإقليمية والدّولية نظراً للموقع الجيوستراتيجي الهامّ الذي تتمتع به قضية الصحراء الغربية:

1- الأبعاد المحليّة:

الصحراء الغربية دولة محتلة منذ 132 سنة، شعب محاصر في أرضه بستّ جدارات رملية، يتعرّض يومياً للتعذيب والتشريد والتنكيل به.

¹ البشير إبراهيمي (1889-1965) فقيه مصلح، شاعر وخطيب مفوّه. إسمه الحقيقي محمد بن البشير بن عمر طالب. أهم مؤلفاته: عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة (1963)، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص: 700؛ آثار إبراهيمي، 3 مجلّدات (1979-20) (1983-1982)؛ في قلب المعركة 1954-1962، دار الأمانة، 1994، ص249. (عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم، ص21).

² البشير إبراهيمي، عيون البصائر، ص 445.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

2- الأبعاد الإقليمية:

الصحراء الغربية دولة مجاورة لأكبر دولة في إفريقيا الجزائر شرقاً، وموريطانيا جنوباً والاحتلال المغربي شمالاً، تقع الصحراء الغربية في إقليم مغربي وإفريقي غير مستقرّ خصوصاً بعد إفرازات ما سمي بالربيع العربي والتهديدات الأمنية في الساحل.

3- الأبعاد الدولية:

تندرج قضية الصحراء الغربية ضمن إستراتيجية دولية، عمادها السيطرة على المنافذ البحرية في المتوسط بحجة الحق التاريخي، فبريطانيا احتلت مضيق جبل طارق من إسبانيا، وإسبانيا احتلت جزيرتي سبتة ومليلية المغربيتين، والمغرب احتل الصحراء الغربية. فعلى الرغم من حركات التحرر التي سمحت لجميع دول إفريقيا بالتحرر إلا أن إسبانيا سلّمت الصحراء الغربية لكل من المغرب وموريطانيا بحجة الحق التاريخي، الفكرة الصهيونية التي وعد فيها بلفور يهود العالم بوطن في فلسطين.

انطلاقاً من هذه المؤشرات يمكن استشراف مستقبل قضية الصحراء الغربية، تأكيداً على النتائج المتوصل إليها في إجابة الصحراويين عن سؤال قدرة الأمم المتحدة لإيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية من عدمه، والتي جاءت متساوية إيجاباً وسلباً. ولا أدلّ على ذلك من مقولة الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون بأنّ الصحراء الغربية "إقليم منسي".

ثانياً: سيناريوهات مستقبل قضية الصحراء الغربية

يمكن استشراف مستقبل الصحراء الغربية وفقاً للمنظورات الثلاث للسيناريوهات: السلبية، الإيجابية، والممتازة.

1- السيناريو السلبي

بناءً على نتائج البحث الميداني، وخصوصاً منظور الصحراويين أنفسهم لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، يمكن القول أنّ السيناريو السلبي لمستقبل قضية الصحراء الغربية يتمثل في بقاء الوضع على حاله بسبب عجز الأمم المتحدة عن فرض الشرعية الدولية، ودعم

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية
القوى الكبرى خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للاحتلال المغربي لتقاطع مصالحهم الإستراتيجية مع بقاء الوضع الزاهن في الصحراء الغربية على ما هو عليه.

خصوصًا بعد متغيرات ما سمّي بالربيع العربي الذي قال عنه ناعوم تشومسكي¹: "كل ما يقع في العالم العربي من أحداث وثورات كانت بدايته وشرارته من مخيم أكديم إزيك بالصحراء الغربية"، وبذلك ترك العالم القضية الأصلية، وحوّلت أنظاره إلى نسائم ربيع لم تكن بردًا ولا سلامًا على البلدان التي حلّ بها والتي لم يحلّ بها، فقد امتدّت نسائمه المسمومة إلى تثبيط تقدّم مسار التسوية الأممي المعطل منذ أربعين عامًا.

بالإضافة إلى منطق اللأعدالة في التمثيل في مجلس الأمن الدولي، فلو كانت إفريقيا ممثلة وهذا ما تدعو إليه الجزائر ومعظم الدول الإفريقية إلى ضرورة أن تكون إفريقيا ممثلة بمقعدين على الأقلّ في مجلس الأمن الدولي تحقيقًا للعدل والإنصاف بين القارّات، تبقى الدول الكبرى "بحق الفيتو الظالم"² تتحكّم في مصائر الشعوب.

2- السيناريو الإيجابي

يتمثل السيناريو الإيجابي في قدرة الصحراويين على الانتفاضة ضدّ الاحتلال المغربي لإسماع صوتهم للأمم المتّحدة، وإثبات وجودهم في العالم، في زمن لا يسمع فيه إلاّ لصوت الرصاص؛ فلو كان صوت الصحراويين عاليًا مدويًا بالانتفاضات والتحركات المكثّفة في جميع دول العالم، لما قال الأمين العام للأمم المتّحدة عن الصحراء الغربية بأنّها إقليم منسي، أثناء زيارته للمنطقة بعد 132 سنة من الاحتلال. إلاّ أنّ الظروف الإقليمية والدولية مواتية لتفعيل نشاط الصحراويين لإجبار الأمم المتحدة على تنظيم استفتاء تقرير المصير.

يندرج قرار محكمة العدل الأوروبية ضمن العوامل الإيجابية لصالح قضية الصحراء الغربية، إذ تعبّر المحكمة في نتائج وخلصات تحقيقاتها بأنّ إقليم الصحراء الغربية إقليم غير مستقلّ، ولا

¹ - مفكر أمريكي من أصل يهودي "لقناة الديموقراطية الآن"، السيد حمدي يحظيه. المقاومة الصحراوية لا بديل عن تقرير المصير، ص104.

² - على حدّ تعبير أحد المبحوثين الصحراويين في حرقه.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

تعترف بسيادة المغرب على هذا الإقليم، وتدعم الجهود في إطار منظمة الأمم المتحدة بصدد التوصل إلى حل سياسي عادل ومستديم يسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره¹.

وبالتالي، فإنّ قرار المحكمة مساهمة هامة في البحث عن حلّ سلمي لنزاع الصحراء الغربية، ويندرج بعد أربعين سنة في منطق الأمم المتحدة نفسه، مستبعداً الاعتراف بسيادة المغرب على الإقليم الصحراوي ويشكّل فشلاً ذريعاً للمغرب².

وردّاً على قرار محكمة العدل الأوروبية والانتصارات التي حققتها قضية الصحراء الغربية في العالم طلب المغرب الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي لإفراغه من محتواه، ولكن يتوجّب على الصحراويين أيضاً الاستغلال الأمثل لانضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي بطرح قضية استفتاء تقرير المصير في كلّ اجتماع من اجتماعات الاتحاد الإفريقي، وليس اتباع سياسة الكرسي الشاغر عند حضور المغرب.

بما أنّ موريطانيا وليبيا والجزائر وتونس تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية فلم لا تطلب الصحراء الغربية الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي؛ موازاة مع انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي. فإذا كان انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي يهدف التشويش على القضية ومحاولة لإفراغ الاتحاد من محتواه، فإنّ الصحراء الغربية ستنضمّ إلى اتحاد المغرب العربي لتفعيله. لأنّ مغرب الشعوب لا يجمع الشعوب، ولا ينتهك حقوقها، فالشعوب لديها الإرادة وقابلية تقبل بعضها البعض بحكم الروابط الدينية والتاريخية والجغرافية والحضارية التي تجمع بينها. ستقوم الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها، مجبرة بذلك الأمم المتّحدة على التحرك لتنظيم استفتاء تقرير مصير عاجل وعادل لقضية الصحراء الغربية.

3- السيناريو الممتاز:

يرتبط السيناريو الممتاز لمستقبل قضية الصحراء الغربية بالسيناريو الإيجابي، لأنّه إذا ما تمكّنت الأمم المتحدة من تنظيم استفتاء تقرير المصير للصحراء الغربية، ستقوم الصحراء الغربية بالانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، وبذلك ستشكّل قاعدة لخماسي pentagone صلب يشكلّ بناء اتحاد المغرب العربي. خصوصاً بعد انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، إذ أمام الصحراء الغربية

¹-Tahar Eddine Ammari, « L'apport de l'arrêt du Tribunal de la C.J.U.E. du 10/12/2015 dans le règlement du conflit du Sahara Occidental », *La Revue Algérienne des Sciences Politiques et Juridiques*, N°02/2016, p220.

²- Ibid., p222.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

فرصة لاقتراح على الاتحاد الإفريقي مشروع تصفية الاستعمار في إفريقيا بإجبار المغرب على تطبيق استفتاء تقرير المصير الذي قبل به منذ بداية النزاع، بإشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

ولا يمكن للسيناريو الإيجابي أن يتحقق، إلا بتوفر إرادة قوية لدى الشعب الصحراوي وحده على تقرير مصيره بنفسه، وعلى منوال مقولة الشهيد الراحل العربي بن مهيدي "القوا الثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب"، يمكن القول على قضية الصحراء الغربية "اتركوا القضية للشعب الصحراوي فهو الوحيد الذي يعرف كيف يدافع عنها"، ولا أدلّ على ذلك من انتفاضة اكديم إيزيك. ومثلما فعل الشعب الفلسطيني المحاصر فوق الأرض لجأ إلى المقاومة من الخنادق¹، سوف لن يعدم الشعب الصحراوي الوسيلة في استرجاع حرّيته وكرامته.

ثالثاً: مستقبل دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية

إنّ مستقبل دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية مرتبط بمستقبل أحد الثوابت السيادية التي تستند عليها الجزائر في هندستها لسياستها الخارجية تجاه قضية الصحراء الغربية ألا وهو مستقبل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، في زمن تشويه المبادئ والتشويش عليها.

بعد 16 سنة من الكفاح و11 سنة من المفاوضات الدبلوماسية، بقي الوضع في الصحراء الغربية على ما هو عليه منذ خروج إسبانيا في 1976، يظلّ استقلال الصحراء الغربية مرهوناً باستفتاء تقرير المصير²، إلا أنّ الأمم المتحدة لم تستطع إلى يومنا هذا تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي. والجزائر من الدول الداعمة للشرعية الأممية، وبالتالي سيظلّ مستقبل دعمها للقضية مرهوناً بمستقبل دعم هذه الهيئة الأممية لقضية الصحراء الغربية.

إنّ دعم الجزائر لقرارات الأمم المتحدة مستمدّ من دعم دبلوماسية الثورة للشرعية الأممية، ولأدلّ على ذلك من إسهامات دبلوماسية الثورة في إقرار اللائحة الأممية 1514 سنة 1960. فالثورة عبارة عن إرادة شعبية جبّارة لنيل الحرّية وانتزاع الاستقلال³.

¹ - قال المرحوم الكاتب المصري الكبير في إحدى حصصه التلفزيونية لما استشاره الرئيس الراحل ياسر عرفات عندما تمّت محاصرتهم في لبنان ابق في الخندق ولا تذهب إلى أوصلو، لم يأخذ برأيه وذهب إلى أوصلو وأصبحت القضية يتباحث حولها في المنتجعات فجاء كأمب ديفيد وأنابوليس وغيرها.

² -Tomas Barbulo, La historia prohibida del Sahara Espagnol, p15.

³ - بن مهيدي محمد العربي، "ثورتنا وأهدافها الأساسية"، جريدة المجاهد، عدد 11، 1957، ص17.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

وكما نصّت جميع الدساتير الجزائرية على تبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه بما فيها مبدأ "حق الشعوب في تقرير المصير"، وبما أنّ الجزائر لا تخفي موقفها¹ المؤيّد لمطالب الشعب الصحراوي المشروعة في الحرية والاستقلال، فهي تدافع عن مبدأ "حق الشعوب في تقرير المصير" استنادًا إلى العديد من القرارات الدولية، فقضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية الاستعمار، ويجب أن تجد حلّها في إطار دولي (قرارات منظّمي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية).

وبما أنّ من المبادئ الأساسية لسياسة الجزائر الخارجية دعم حركات التحرير الوطنية في العالم، فإنّ دعمها لحركة التحرير الوطنية الصحراوية يتمثّل في المساعدة المادّية والمعنوية وبصورة علانية ولذلك فقد فتحت حدودها لآلاف اللاجئين الصحراويين منذ احتلال المغرب للإقليم الصحراوي، كما أعلنت عن اعترافها بالجمهورية الصحراوية رسميًا يوم 6 مارس 1976².

كما يتوجّب على الجزائر البدء في استراتيجية أمننة ثوابتها السيادية، وبداية بثابت "حق الشعوب في تقرير مصيرها" ضمن استراتيجية الدبلوماسية الوقائية، حتى تحمي ثوابتها السيادية من التشويه في جوارها الإقليمي وهو ما سعت إلى تحقيقه من خلال مساعيها الحميدة في الوساطة بين المالين والليبيين بتعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية على الدّول المعنية.

وبذلك فإنّ التكلم الناجح بالمبادئ والتمسك بها يؤدي إلى أمنتها³، وهذا ما ينطبق على مبدأ "حق تقرير المصير" للشعب الصحراوي، فعلى الرغم من مشاريع التسوية المعروضة من قبل عديد الفواعل الدولية يبقى تطبيق مبدأ "حق تقرير المصير" الأممي وحده كافيًا بإحقاق حق الصحراويين بتنظيم استفتاء تقرير المصير.

إنّ التكلم الناجح عن مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي يؤدي بالضرورة إلى التكلم الناجح عن تنظيم استفتاء تقرير المصير بتطبيق اللّوائح الأممية.

¹ - أشاد رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية محمد عبد العزيز بموقف الجزائر الثابت من قضية الصحراء الغربية وبالمساعدات التي لا تبخل بها الجزائر على الشعب الصحراوي الذي يعيش ظروفًا صعبة حيث أكد قائلاً: "الجزائر لم تضايقنا طيلة 30 سنة الماضية". مضيفًا "ساعدتنا دون أن تطمع في أرضنا أو فوسفاتنا أو بحرنا أو بترولنا أو موقعنا.. فقط تريد استقلالنا". ينظر: جريدة الشعب، بتاريخ: 11 أوت 2004، ص5.

² - صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية وسياسية)، ص201.

³ - لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأمننة ينظر: Buzan Barry, Ole Waver, de Wilde, A New Framework for Analysis, United Kingdom: Lynne Publishers, 1998, pp25-29.

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

فالاستقلال يؤخذ ولا يعطى. لذلك من الضروري إتباع إستراتيجية الأمنة التراتبية لاسترداد جميع الحقوق المغتصبة.

بدءًا باسترداد الحق التاريخي لإسبانيا في جبل طارق من بريطانيا،

واسترداد الحق التاريخي للمغرب في سبتة ومليلية من إسبانيا،

واسترداد الحق التاريخي للصحراء الغربية من المغرب.

فإذا ما رأت الدول الغربية أنّ مصالحها الحيوية بدأت تتهدد في المنفذ البحري الوحيد من الأطلسي باتجاه البحر المتوسط سيتم الضغط على الأمم المتحدة والمغرب والصحراء الغربية بضرورة تنظيم استفتاء "حق تقرير المصير" والاستقلال. الذي يشكل بدوره قاعدة صلبة لبناء هرم خماسي Pentagone لاتحاد المغرب العربي.

إنّ الصحراء الغربية تشكّل جغرافيًا منطقة لا يمكن الاستغناء عنها ضمن منظومة اتحاد المغرب العربي نظرًا لأهميتها الجيوستراتيجية وللثقل الذي يمكن أن تمنحه لدول اتحاد المغرب العربي كيف لا وهي التي ستشكّل قاعدة لإعادة بناء هرم خماسي لاتحاد المغرب العربي.

وهذا ما أكد عليه مرارًا وتكرارًا الرئيس الراحل هواري بومدين في قوله: "أما بالنسبة لمنطقتنا، فقد انتهجنا مع كلّ أشقائنا وجيراننا سياسة الأخوة وحسن الجوار والتعاون والتوافق، وعملنا كلّ ما في استطاعتنا لكي نبعد عن منطقتنا عوامل التفرقة، وكلّ العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار، أو حالة تتيح للقوات الأجنبية مبررًا للتدخل في شؤون المنطقة كلّ هذا ولا يزال هو خطنا وكانت الجزائر سبّاقة نحو جيرانها لتحقيق أهداف هذا الخطّ السياسي، وقلنا دائمًا بأنّه ليس هناك أيّ اختيار آخر وبأنّه محكوم علينا أن نعيش معًا في سلام وتوافق واطمئنان"¹.

والثبات على نفس الخطّ التكاملي الإقليمي يؤكّده قول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "نحن نواصل الجهود لتشديد المغرب العربي، الذي يظلّ في نظرنا، مطلبًا استراتيجيًا تملّيه التطلّعات المشروعة لشعوبنا، والظروف الدولية التي تفرض تكتلات إقليمية قوية من أجل رفع تحديات العولمة الجسم والتصدّي لأخطار التهميش المتولّدة منها والتي تترصد أصغر الكيانات وأضعفها.

¹ - في الذكرى العاشرة لانتفاضة 19 جوان، قصر الأمم، الجزائر، 19-6-1975، خطب الرئيس بومدين من 2 جانفي 1975 إلى 23 ديسمبر 1975، ص 126.

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

خلاصة الفصل:

إنّ الثابت السيادي الأساسي في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية هو استناد الجزائر على الشرعية الأممية القاضية بوجوب تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي الذي أكدته عديد اللوائح الأممية ذات الصلة، وخاصة اللائحة 1514 التي أسهمت دبلوماسية الثورة في انتزاعها.

يعود بقاء الصحراء الغربية آخر المستعمرات في إفريقيا إلى موقعها الاستراتيجي الهام وتمتعها بالموارد الطبيعية من جهة وتدخل القوى الكبرى من جهة أخرى حفاظاً على مصالحها في المنطقة. ولا أدلّ على ذلك من خلال التحليل الأفقي والعمودي لمصفوفة دور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، يمكن القول أنّه مهما يكن أصل المباحث، صحراوي صاحب قضية، سويدي مؤيد، ألماني براغماتي، وفرنسي معارض فإنّ القول بأنّ الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية كان شاملاً. ومهما كان جنس المباحث ذكراً أو أنثى أو سنّه شاباً أم كهلاً فإنّ ذلك لم يؤثر على نتائج البحث بقدر تأثير أصل المباحث وموقف بلده منها،

إذا كان مبدأ حلّ النزاعات بالطرق السلمية هو عماد هندسة الدبلوماسية الوقائية الجزائرية، فإنّ مبدأ حلّ النزاعات بالطرق السلمية هو أساس دعم حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير واستمرارية مبدأ دعم حركات التحرّر في العالم، وإيماناً منها بضرورة تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية ككلّ، تأتي هندسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية انطلاقاً من أنّ الصحراء الغربية هي بلد جار للجزائر شأنها في ذلك شأن جميع دول الجوار الأخرى. فالثوابت السيادية للجزائر تقضي بضرورة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية انسجاماً مع المبادئ الأممية.

وفي الأخير، يمكن القول أنّه انطلاقاً من مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين "الجزائر لا تساوم المبادئ" كما سبق الإشارة إليه، يمكن القول أنّ دعم الجزائر لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير هو مسألة مبدئية لا يمكنها التخلّي عنها أبداً مهما كانت الأحوال والظروف.

خاتمة

خاتمة:

لقد قادنا بحث هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجًا" في جانبه النظري والتطبيقي، إلى مجموعة من النتائج النظرية والإجرائية والميدانية، التي يمكن إبرازها في النقاط الآتية:

أولاً- النتائج النظرية:

لقد ارتبطت النتائج النظرية الخاصة بموضوع البحث ببناء مفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، إذ اتضح أنه يرتبط أفقياً بمفهوم الهندسة وفروعها العلمية المختلفة، وعمودياً بمفهوم السياسة الخارجية وأبعادها الداخلية والخارجية كالآتي:

1- لقد أسهم التأثير الأفقي لفروع الهندسة ومجالاتها في استثمار بعض مفاهيمها العلمية والمنطقية بالدرجة الأولى في بلورة مفهوم هندسة السياسة الخارجية مثل الهندسة الوراثية في العلوم الطبيعية والهندسة الرياضية في المنطق والهندسة المعمارية في علم العمران والمدنية والهندسة الحاسوبية في الإعلام الآلي.

- كما أسهم التأثير العمودي لمفهوم السياسة الخارجية في صياغة مفهوم هندسة السياسة الخارجية من خلال نقاط التقاطع المشتركة بين المفهومين التي أدت إلى القيام بعدة إسقاطات كالآتي:

- بما أنّ هندسة السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الخارجية فإنّه من المنطقي أن تكون هندسة السياسة الخارجية هي امتداد أيضاً للهندسة السياسية بعملياتها الأربع: الانتخابية، القانونية، الدستورية والمؤسّساتية.

- أدوات هندسة السياسة الخارجية هي نفسها أدوات السياسة الخارجية مع التركيز على هندسة الدبلوماسية باعتبارها الأداة المحركة لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية.

الأمر الذي أدى بنا إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أنّ هندسة السياسة الخارجية والسياسة الخارجية هما وجهان لورقة واحدة.

2- من منطلق أنّ هندسة السياسة الخارجية هي جزء من الهندسة السياسية بعملياتها الأربع؛ تمّ التوصل إلى أنّ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية هي ذلك الانتقال بين عمليتي الهندسة الدستورية والهندسة المؤسّساتية ضمن عمليات الهندسة السياسية، ولا أدلّ على ذلك من انعكاس هذا التحليل على النتائج الإجرائية .

3- لقد تمّ التطرّق إلى منطق وعملية هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية من منظور الثوابت السّيادية من خلال نماذج تطبيقية، بقياس فعالية هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية بالثوابت، وشرح فعاليتها بالنتائج.

ثانياً- النتائج الإجرائية:

لقد ارتبطت النتائج الإجرائية لموضوع هندسة السّياسة الخارجية في ضوء الثوابت السّيادية "قضية الصّحراء الغربية نموذجاً" بمفهوم الثوابت السّيادية التي تطلّب منا الرّجوع إلى الميدان لضبط مفهومها. ولقد تمثّلت النتائج الإجرائية الخاصّة بمفهوم الثوابت السّيادية في النتائج الإجرائية الآتية:

1- لقد نصّت جميع النصوص الثورية والنصوص الدّستورية بما فيها نصّ اليمين الدّستورية على الثوابت الوطنية أو ثوابت الأُمّة والسّيادة الوطنية، وتفرّعت عنها مبادئ السّياسة الخارجية الجزائرية الثابتة. وبناءً عليه، تمّت صياغة معادلة مفهوم الثوابت السّيادية بأنّها جداء الثوابت الوطنية والسّيادة الوطنية كالآتي:

$$\text{الثوابت الوطنية} \times \text{الثوابت السّيادية} = \text{الثوابت السّيادية (الوطنية)}^2$$

2- يتجسّد مفهوم الثوابت السّيادية في بيان أوّل نوفمبر 1954 الذي يعتبر إعلان ميلاد الدولة الجزائرية المتمثل في مثلث أضلاعه وحدة التراب وحدة الشعب والاستقلال؛ تتفرّع عن هذا المثلث الثابت جميع مبادئ هندسة السّياسة الخارجية المتفرّعة عن الثوابت السّيادية.

3- لقد أكّد 77% من المبحوثين الجزائريين أنّ مفهوم الثوابت السّيادية يشمل بالدرّجة الأولى المبادئ الآتية:

- عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال.

- حقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

- عدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية للدّول.

مع اعتبار أنّ مبدأ حسن الجوار هو تحصيل حاصل هذه المبادئ الثلاثة. وهذه المبادئ هي امتداد طبيعية للثوابت السّيادية التي هي بدورها امتداد لأركان الدّولة: الإقليم، الشعب والسّيادية، الثوابت السّيادية الدّاخلية المستمدّة منها هي: وحدة التراب، وحدة الشعب والاستقلال، التي بدورها تتفرّع عنها الثوابت السّيادية الخارجية المتمثلة في: عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية للدّول على الترتيب.

4- وبناءً عليه، إذا كانت هندسة السّياسة الخارجية هي امتداد ومرآة عاكسة لهندسة السّياسة الدّاخلية فإنّ الثوابت السّيادية الدّاخلية هي امتداد ومرآة عاكسة للثوابت السّيادية الخارجية؛ حيث تمثّل الثوابت الأولى القلب الصّلب لتماسك المجتمع الجزائري ووقوفه جداراً

منيعًا لمخططات التفكيك والتفتيت المجتمعي الذي تعاني منه معظم الدول العربية اليوم، في حين تمثل الثانية أي الثوابت السيادية الخارجية الحزام الواقي الذي يحيي الجزائر من التدخلات في شؤونها الداخلية، وكلاهما يندرجان ضمن إستراتيجية الانتقال من الاستقلال إلى المحافظة على الاستقلال.

ثالثًا- النتائج الميدانية:

ترتبط النتائج الميدانية الخاصة بموضوع البحث أساسًا في الجمع بين النتائج النظرية والنتائج الإجرائية وتطبيقاتهما على أرض الواقع من خلال بحث دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مبدئيًا وميدانيًا تجاه مختلف القضايا بشكل عامّ وتجاه قضية الصحراء الغربية بشكل خاصّ؛ فكانت النتائج كالآتي:

1- لقد قادنا المسح التاريخي لهندسة السياسة الخارجية في ضوء الثوابت السيادية تجاه مختلف القضايا ثبات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية ممثلة في هندسة الدبلوماسية في دعم قضايا التحرر في العالم، وحق الشعوب في تقرير مصيرها والدعوة إلى التسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2- إنّ منظور الصحراويين لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضيتهم متساوي النسب إيجابًا وسلبيًا، الأمر الذي انعكس سلبيًا على حالة البقاء على الوضع الراهن لأنّ شدة القوى المحركة والقوى الكابحة متساوية ومتعاكسة في الاتجاه على سطح خشن تميّزه الفوضى التي يعيشها الوطن العربي؛ ولا يمكن لها الخروج من حالة الوضع الراهن هذه إلاّ بإرادة شعبية شاملة تفوق بكثير شدة القوة الكابحة.

3- في حين اختلف منظور الأجانب لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ لقضية الصحراء الغربية من بلد إلى آخر، حيث أنّ حزم الألمان وصرامتهم انعكس على إجاباتهم النافية بنسبة مئة بالمائة 100% لقدرة الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية، وانتفاء صفة الوحدة أو القطرية على تحليل مصفوفاتهم، لأنّهم يرون أنّ تدخل القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا يحول دون أداء الأمم المتحدة لمهامها المنوطة بها.

4- في حين جاءت نتائج إجابات الفرنسيين والسويديين متقاربة، ففي فرنسا يرجع ذلك إلى تنوع العينة التي شملت طلبة من مختلف الجنسيات، الذي رأى 56% بأنّ الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية بتنظيمها لاستفتاء حرّ ونزيه، في حين رأى 44% من المبحوثين أنّ الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية لما للعامل الاقتصادي والجيوسياسي ومصالح القوى الكبرى من تأثير على القضية.

5- أمّا نتائج إجابات المبحوثين في السويد فجاءت متقاربة نفيًا وإيجابًا، مع تغليب النفي عن قدرة الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى تردّد المبحوثين في إبداء آرائهم حول الموضوع، ما يفسّر الارتباك والحيرة في مساندة القضية الأممية من أتباع مصالحهم بحكم الانتماء إلى أوروبا، وهو ما تعكسه إجابة البرفسور بول وراغ نفسه الذي رأى أنّ الأمم المتحدة لا يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية بسبب تدخّل القوى الكبرى وخصوصًا فرنسا.

6- هذا الإعفاء للأمم المتحدة من مسؤولياتها لا نجده عند الأجانب فقط، بل عند الصحراويين أنفسهم أصحاب القضية، الذين يتوجّب عليهم عدم إعفاء الأمم المتحدة من مسؤولياتها، والتمسك بتطبيق مبدأ تقرير المصير وفرضه على أرض الواقع بطريقة ذكية أين يمكن للأمم المتحدة أن تتبع الصحراويين في ذلك حفاظًا على مصداقيتها ووجودها. في ظلّ هذا الانسداد لماذا لا يجرب الصحراويون البدء في إجراءات تطبيق استفتاء تقرير المصير، كعامل محرّك للأمم المتحدة واستفزازي للاحتلال المغربي والقوى الكبرى المساندة له. يجب اتباع استراتيجية كشف تواطؤ الجميع بما فيهم الأمم المتحدة بوضعها أمام خيارين لا ثالث لهما يا إمّا تطبيق استفتاء تقرير المصير أو تطّقه جبهة البوليزاريو ميدانيًا.

7- في حين أنّ ثبات الجزائريين في دعمهم للشرعية الأممية بتطبيق الأمم المتحدة لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ظاهر للعيان، إذ لا يكاد يخلو أيّ تصريح أو بيان أو خطاب في الموضوع بضرورة الرّجوع دائمًا إلى الشرعية الأممية بتطبيق استفتاء تقرير المصير الذي أقرّته جميع لوائح الأمم المتحدة ذات الصّلة.

8- يبدأ التكلّم بنجاح عن حقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير بالكتابات العلمية الأكاديمية وتوسيع انتشارها على مستوى مكاتب العالم لإسماع صوت الصحراء الغربية المحتلّة منذ 132 سنة، وبذلك يتمّ نقل المعركة الفكرية إلى بلدان الدّول الكبرى المعرّقة لمسار التسوية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب:

- (1) ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب. بيروت: دار صادر، المجلد السادس.
- (2) ابن باديس، عبد الحميد، آثار ابن باديس، مقالات اجتماعية تربوية أخلاقية دينية سياسية، (إعداد وتصنيف: عمار الطالبي)، الجزء الثاني من المجلد الثاني، الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 2016.
- (3) أبو القاسم، سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: عالم المعرفة، الجزائر: دار الرائد، المجلد الثاني، طبعة خاصة، 2009.
- (4) _____، _____، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال. الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، والجزائر: دار الرائد، طبعة خاصة، مج: 01، 2009.
- (5) أبو عيانة، فتحي محمد، الجغرافيا السياسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- (6) أحمد عوض، محمد، الإدارة الاستراتيجية: الأصول والأسس العلمية، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000.
- (7) أحمد، مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2008.
- (8) الأقداحي، هشام محمود، علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، الاسكندرية: مؤسسه شباب الجامعة، 2010.
- (9) امحمد، يزيد: "ذكريات من العمل الدبلوماسي"، ضمن: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات وبحوث حول تطوير الدبلوماسية الجزائرية، طبعة ثانية منقحة ومزودة 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- (10) الذكرى السابعة والأربعون لاستشهاد الشهيد محمد العربي بن مهيدي، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- (11) بالحبيب، عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظلّ الأزمة 1992-1997. عمان: دار الرّاية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- (12) البخاري، بن حمّانة، فلسفة الثورة الجزائرية. الجزائر: مخبر الأبعاد القيمة للتحوّلات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
- (13) بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، 1972.
- (14) _____، _____، مرسى (ليلي أمين)، وغيرهم، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية. القاهرة: المكتبة المصرية للطبع و النشر، 2003.
- (15) بلعيد، عبد السلام، هل الوحدة الاقتصادية المغربية ممكنة؟ عودة إلى أصول الوحدة المغربية، الجزائر: دار الخطاب، 2014.

- 16) بن أحمد، الطاهر، حماية الأقليات في ظلّ النزاعات المسلّحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني-دراسة مقارنة. الطبعة الأولى، مؤسّسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 17) بن أشهو، عبد اللطيف، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، الجزائر: وزارة الثقافة، 2004.
- 18) بن القبي، صالح، "الدبلوماسية بين أمس واليوم"، ضمن كتاب: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، الجزائر، مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998.
- 19) بن جديد، الشاذلي، مذكرات، الجزء: 1، 1929-1979، دار القصبه للنشر، 2011.
- 20) بن شريّط، عبد الرّحمان، الدّولة الوطنيّة بين متطلّبات السيّادة وتحديّات العولمة، مؤسّسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1432هـ-2011م.
- 21) بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
- 22) بن نبي، مالك، المسلم في عالم الاقتصاد. بيروت: دار الشروق، 1976، ص/ 17 وما بعدها.
- 23) —، —، بين الرّشاد والتّيه، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1978.
- 24) —، —، وجهة العالم الإسلامي، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 1981.
- 25) بن يوسف، بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2010، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.
- 26) —، —، مفاوضات إيقيان، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- 27) بهلول، نسيم، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدّفاع الوطني، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- 28) بوحوش، عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006.
- 29) —، —، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1427هـ-2007م.
- 30) بوقارة، حسين، السّياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النّظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، 2012.
- 31) بوراس، عبد القادر: التدخّل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيّادة الوطنية، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009.
- 32) بوسلطان، محمد، مبادئ القانون الدولي العام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطّبعة الأولى، السّنة 1994.
- 33) بوشعير، سعيد، القانون الدّستوري والنظم السّياسية المقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 10، 2009.

- (34) —، —، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني: النظم السياسية، طرق ممارسة السلطة، أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة منقحة ومحسنة.
- (35) بوشيجي، شيخ، الحركة الوطنية والثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، تحت إشراف: جاسم المغازي، جامعة وهران، 2002-2003.
- (36) بوعزيز، يحي، سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائر (1830-1954م). الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.
- (37) بوعشة، محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإريترية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت-لبنان، ط: 01، ت: 1424هـ-2004م.
- (38) بوقارة، حسين، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل. الجزائر: دار هومة، 2012.
- (39) بوقفة، عبد الله، الوجيز في القانون الدستوري: الدستور الجزائري- نشأة- فقها- تشريعاً دراسة تحليلية نظرية وتطبيقية، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011.
- (40) بن نبي، مالك، شروط النهضة، (ترجمة: عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين)، قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 1986.
- (41) تومي، عبد القادر، أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث: مدعمة بنصوص مختارة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011.
- (42) ثامر، كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
- (43) الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية. بيروت- لبنان: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
- (44) جبر، محمد، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990.
- (45) جغاية، محمد، بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
- (46) حاجي، فريد، "مقاربة مشروع المؤسسة"، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- (47) حافظ، عبد الرحيم، وآخرين، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (56)، تشرين الثاني/نوفمبر 2006.
- (48) حامد، ربيع، مذكرات في نظرية الدعاية الخارجية، مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، 1970.
- (49) حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية. لبنان: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971.
- (50) حسني، بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 1423هـ-2003م، ص 82-85.

- 51) حماد، مجدي، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.
- 52) خضر، حامد الأحمد، الأسس المعاصرة للهندسة التحليلية: مع مقدمة في الهندسة غير الإقليدية، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1418-1997.
- 53) خلف، محمود، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. عمان: دارزهران، 1996.
- 54) درواز، الهادي، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 55) رخيلا، عامر، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني. 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 56) رشاد القصبي، عبد الغفار، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الطبعة الثانية، 2003.
- 57) زغدود، علي، الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1984.
- 58) زكي فاضل، محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية. بغداد: مطبعة شفيق، 1975.
- 59) سعد الله، عمر، المطول في القانون الدولي للحدود، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 60) سعداوي، سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه. الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
- 61) سفير، لخضر، حرب الخليج بنظرة جزائري، الجزائر: منشورات التبيين/الجاحظية، 2000.
- 62) سلطان، فهد، إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) نقلة جذرية في مفاهيم وتقنية الإدارة، الرياض، 1998.
- 63) السلطان، فهد بن صالح، إعادة هندسة نظم العمل BPR: النظرية والتطبيق.
- 64) سلمان قادم، آدم فضل: حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات إريتريا-الصّحراء الغربية-جنوب السودان، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد78، الطبعة الأولى، 2002.
- 65) السويدي، محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- 66) السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.
- 67) الشامي، علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، لبنان، دار الكلمة للنشر، 1980.
- 68) شحاته، حسين، النظام الاقتصادي العالمي واتفاقيات الجات. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 1998.
- 69) شرقي عاشور، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم، الجزائر: دار القصة للنشر ومنشورات. ANEP، 2009.

- 70) صاري، جيلالي، بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850-1950). منشورات ANEP، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2007.
- 71) صالح زهرة، عطا محمد، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م.
- 72) طالب الإبراهيمي، أحمد، مذكرات جزائري، الجزائر: دار القصة للنشر، الجزء الثاني، ط1، 2008.
- 73) طاهر، مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، الطبعة الأولى، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، دمشق، 1998.
- 74) الطبطبائي، عادل، الأسئلة البرلمانية: نشأتها، أنواعها، وظائفها، الكويت: جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1987.
- 75) العبادي، علي يوسف، ما بين مبدأي الوحدة الدولة وتقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بيروت العربية، بيروت-لبنان، 2003.
- 76) عباس، محمد، الأعمال الكاملة لمحمد عباس، النخبة والفاشي (مشكلة النخبة المستلبة)-يرحل الاستعمار .. ويبقى المستعمر (الاندماجيون الجدد)، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثامن، 2013.
- 77) فؤاد الأهواني، أحمد، إيساغوجي لفرفوروس الصوري نقل أبي عثمان الدمشقي: مع حياة فرفوروس وفلسفته وصلة مدخله بمدخل ابن سينا بمناسبة عيد الألفي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1371هـ-1952م.
- 78) فوق العادة، سموي، الدبلوماسية الحديثة، بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1973.
- 79) قربان، ملحم، المنهجية والسياسة. بيروت-لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.
- 80) الكتاب، مصطفى، وبادي، محمد، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق. سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
- 81) كنعان، أحمد، الموسوعة الطبية الفقهية: (موسوعة جامعة لأحكام الفقهية في الصحة والمرض والممارسات الطبية)، (تقديم الخياط، محمد هيثم)، بيروت: دار النفائس، ط1، 1420 هـ / 2000 م.
- 82) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، ص 387.
- 83) لونيبي، راجح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة. الجزائر: دار المعرفة، طبعة مزيدة ومنقحة، 2001.
- 84) محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

- (85) مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، (ترجمة: محمد المعراجي)، منشورات ANEP
- (86) مرعي، نجلاء، العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكاليف الأمريكي على السودان. العربي للنشر والتوزيع، 2016.
- (87) معارف، اسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحديث عن الشرعية الدولية. الجزائر: دار هومة، 2010.
- (88) مقلد، صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، كلية التجارة والعلوم السياسية، مطبوعات جامعة الكويت، عام 1971.
- (89) ملوح، محمد، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات وبحوث حول تطوير الدبلوماسية الجزائرية، طبعة ثانية منقحة ومزودة 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- (90) مولود قاسم، نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبته العالمية قبل سنة 1830. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007.
- (91) ناجي، عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. الجزائر: مديرية النشر، جامعة قلمة، 2006.
- (92) النبراوي، فتحية، مهنا، محمد نصر، أصول العلاقات السياسية الدولية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985.
- (93) النشار، مصطفى، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.
- (94) النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- (95) —، —، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا. عمان: دار زهران، الطبعة الأولى، 2011.
- (96) وافي، أحمد، و بوكرا، إدريس، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري، في ظل دستور 1989. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992.
- (97) ولد خليفة، محمد العربي، مدخل لدراسة توصيفية عن معاناة شعبنا ومقاومته البطولية، نصوص مختارة - كرونولوجيا جزئية- وثائق أساسية. الجزائر، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م.

ب- الكتب المترجمة:

- (1) أرنو، سير، رحلة في الجمهورية الصحراوية. تعريب: أنطوان صيداوي، دار الفرابي، بيروت-لبنان، 1978.
- (2) ألفن، وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، (تعريب: صلاح عبد الله)، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.

- (3) ايفانز، غراهام، ونوينهام، جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.
- (4) جوزيف، فرانكل، العلاقات الدولية، (ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي)، جدة: المملكة العربية السعودية، ط2، 1980.
- (5) جيمس، دورتي وروبرت، بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (ترجمة: وليد عبد الحي)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1406هـ-1985م.
- (6) رستون ولتر ب.، أقول السيادة كيف تحوّل ثورة المعلومات عالمنا، (ترجمة: سمير عزّت نصّار وجورج خوري)، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1994.
- (7) رينيه، ديكرت، مقال عن المنهج، (ترجمة: محمود محمد الخضير)، مراجعة الدكتور: مصطفى حلبي، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
- (8) الشيخ، سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية. (ترجمة: محمد، فاضل الجمالي)، بيروت: الدار المصرية-اللبنانية، ط1، 2003.
- (9) الشيخ، سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلّحة، (ترجمة: حافظ، محمد الجمالي، و حاج مسعود، مسعود)، الجزائر: دار القصة للنشر، دط، ت: 2002.
- (10) فرانكل، جوزيف، العلاقات الدوليّة. (ترجمة: غازي عبد الرّحمان القصيبي)، مطبوعات تهامة، جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1404هـ-1984م.
- (11) فرتنك، بيبي، معجم بلاكويل للعلوم السياسيّة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتّحدة، الطبعة الأولى، 2004.
- (12) فيليب، تيلور، قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، (ترجمة: سامي خشبة)، الكويت، عالم المعرفة، أبريل 2000.
- (13) ايفانز، غراهام، ونوينهام، جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، 2004.
- (14) لويد، جنسن، تفسير السياسة الخارجية. (ترجمة: محمد بن احمد، مفتي)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.
- (15) ماكس، جيجر: هندسة التحويلات والهندسة التآلفية، (ترجمة: محمد، عادل سودان، وموفق، دعبول، ومحمد، سعيد البرني)، مؤسّسة الرّسالة، سوريا، الطبعة الثانية، 1414هـ-1993.
- (16) مايكل، هامر، وستيفن، ستانتر، ثورة إعادة الهندسة دليلك إلى ثورة إعادة هندسة العمليات الإدارية، (ترجمة: حسين الفلاح)، الرياض: المملكة العربية السعودية، آفاق الإبداع للنشر والإعلام، سلسلة آفاق الإدارة والأعمال 11، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000.
- (17) ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدوليّة، (ترجمة: حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1986.

المقالات:

- (1) اتفاقيات السلام بإيفيان، مجلة الخمسينية، وزارة الشؤون الخارجية.
- (2) أحمد، عبد الله، "السيادة الوطنية في ظلّ التغيرات العالمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 123، السنة: 32.
- (3) بقاح، مليكة، "الصّحراء الغربية تاريخ وثروات"، مجلّة الجيش، عدد: 620، مارس 2015، جمادى الأولى 1436هـ.
- (4) بن القبي، صالح، "سياسة الجزائر الخارجية"، مجلة المجاهدين.
- (5) —، —، "مراحل الدبلوماسية الجزائرية"، مجلة المجاهدين، لسان حال وزارة المجاهدين، العدد: 04، جانفي هشام محمود الأقداحي.
- (6) بن مهدي، محمد العربي: "ثورتنا وأهدافها الأساسية"، جريدة المجاهد، عدد 11، 1957.
- (7) بن نعمان، أحمد، "عامل الوحدة الوطنية في نجاح الثورة التحريرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد: 86، محرم 1408هـ/أوت 1987.
- (8) بوغرارة، عبد الحكيم: "القضية الصحراوية في 2007: نجاح المؤتمر 12 للبوليزاريو أهمّ المكتسبات"، جريدة الشعب، العدد: 14461، 21 ذو الحجة 1428هـ/30 ديسمبر 2007.
- (9) بونقطة، محمد مسعود، "دور الفواعل الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة فكر ومجتمع، العدد الثالث والعشرون، يناير/كانون الثاني 2015.
- (10) تصريح الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد لمجلة "المستقبل العربي"، نقلاً عن جريدة الشعب، الصادرة بتاريخ: 1980/02/26.
- (11) جريد الشعب، العدد: 13000، 19 محرم 1424هـ الموافق لـ: 22 مارس 2003.
- (12) جريدة الشعب، 2003/04/14.
- (13) جريدة الشعب، العدد: 13008، 28 محرم 1424هـ الموافق لـ: 31 مارس 2003.
- (14) جريدة الشعب، العدد: 14400، 5 شوال 1428هـ/17 أكتوبر 2007.
- (15) جريدة الشعب، العدد: 16040، 17 ربيع الثاني 1434هـ/27 فيفري 2013.
- (16) جعبوب، محمد، "السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2009): دراسة في موضوع القيادة السياسية"، مجلة فكر ومجتمع، العدد الثالث والعشرون، يناير/كانون الثاني 2015.
- (17) الحسيني، محمد الهادي، "الثمر الداني من محاضرات الشيخ أحمد حماني"، جريدة الشروق اليومي، العدد: 5378، 26 جمادى الأولى 1438هـ الموافق لـ: 23 فيفري 2017م، ص: 17.
- (18) خلفي، علي، و خليل، عبد القادر، "قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته-دراسة اقتصادية حول الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، العدد 02، 2009.

- 19) رزاق بارة، محمد كمال، "الحقيقة (غير الإنتقائية) والعدالة (غير العقابية) في تفعيل ميثاق السّلم والمصالحة الوطنية"، مداخلة مقدّمة لليوم الدّراسي البرلماني حول "السّلم والمصالحة الوطنية والتنمية في الجزائر" يوم: 29 سبتمبر 2015، 14/04/2017، www.apn.dz
- 20) زايد، كمال، و بوباكير، عبد العزيز، في ماي 2012، ونشر في جريدة الخبر الأسبوعي، العدد: 114، www.benbadis.org
- 21) زغيدي، محمد لحسن، "بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده"، مجلّة الدّراسات التاريخية، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية" جامعة الجزائر 2، العدد: 14، السّنة: 1433هـ-2012م.
- 22) سعداوي، عمر عبد الكريم، "التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.
- 23) السيّد، عزّت سعد، حماية الأقليات في ظلّ التنظيم الدّولي المعاصر، المجلّة المصرية للقانون الدّولي، العدد 42، السنة 1986.
- 24) طالب الإبراهيمي، أحمد، "من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدّولية، العدد: 06، الفصل الثاني 1987، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 25) عز العرب، محمد، "الدولة الربعية"، المركز الدّولي للدّراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد: 65، السنة السادسة، مايو 2010.
- 26) عكاش، فضيلة، "الحوار الاجتماعي والدّولة الربعية في الجزائر"، المجلّة الجزائرية "السياسات العامّة"، جامعة الجزائر، العدد: 01، سبتمبر 2011.
- 27) عكوشي، هدى، "مشروع المجتمع الجزائري: دراسة في النظرية والتأسيس"، فكر ومجتمع، العدد: 21، يوليو/تموز 2014.
- 28) العلوي، محمد الطيب، "قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر 1954"، مجلة الذّاكرة، مجلة للدّراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها دورياً المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية، العدد الثاني، ربيع 1995.
- 29) العماري، الطيب، "التحوّلات السّوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاصّ بالملتقى الدّولي حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظلّ التحوّلات السّوسيوثقافية في المجتمع الجزائري.
- 30) غريب، حكيم، "مكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001 التدابير والآليات"، مجلة فكر ومجتمع، ع: 18، أكتوبر 2013، الجزائر: طاكسيج.كوم الدراسات والنشر والتوزيع.
- 31) فضة، محمد ابراهيم، "أثر عامل الشخصية في صنع السّياسة الخارجية"، مجلة السّياسة الدّولية، العدد: 74، أكتوبر 1983.
- 32) كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة يوم العلم، يومية الشعب، 2003/04/17.

- (33) مجلة الجزائر والأحداث الدولية، العدد: 53، جويلية-أوت-سبتمبر 1987.
- (34) مجلة الجزائر والأحداث الدولية، عدد: 54 (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1987)
- (35) مجموعة الحوارات الخاصة لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية لجريدة **le jeune indépendant** يومي 20 جويلية و30 أفريل 2003، ضمن: آفاق الجزائر 2010، التنمية والديمقراطية.
- (36) مجلة الجيش، العدد 54، جانفي 2013.
- (37) مكتبة السياسة الدولية: عملية صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد 85، يناير 1984.
- (38) ولد خليفة، محمد العربي، مقدّمات التحوّل الحضاري من غرب العالم إلى شرقه: المنطقة العربية والإسلامية من الغياب الحضاري إلى الإضعاف والتفكك"، الحلقة 1، جريدة الشعب، 10-01-2017.

الوثائق الرسمية:

- (1) أحمد بن بلة، خطاب ساحة الشهداء، يوم: 01 نوفمبر 1962.
- (2) برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس الصّحراوي محمد عبد العزيز في الذكرى 37 لإعلان ميلاد الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطيّة.
- (3) البصائر 17 ماي 1948.
- (4) بيان أوّل نوفمبر، ميثاق الصّومام 56، وبرنامج طرابلس 1962م.
- (5) الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 03 الصّادرة في 16 نوفمبر 2008.
- (6) الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 25 الصّادرة بتاريخ 2002/04/14.
- (7) الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، رقم: 79، الصّادرة بتاريخ 01 ديسمبر 2002.
- (8) الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 79، 2002/12/01.
- (9) الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 79، 2002/12/01.
- (10) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم: 40 الصّادرة بتاريخ: 2001/07/25.
- (11) جغابة، محمد، بيان أوّل نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان.
- (12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.
- (13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
- (14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.
- (15) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
- (16) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016.
- (17) حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1979.
- (18) خطاب فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح أشغال الملتقى الدّولي في "العولمة وأثرها في الثقافة الإسلامية"، المجلس الإسلامي الأعلى، 2005.

- 19) خطابات الرئيس هواري بومدين، الرئاسة، مديرية الإعلام، خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء، الجزائر، 2 أبريل 1993، ن.18/1.
- 20) خطب الرئيس بومدين من 2 جانفي 1975 إلى 23 ديسمبر 1975، الجزء السادس.
- 21) الخولي، لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974.
- 22) الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسّساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2007.
- 23) رسالة الرئيس بوتفليقة التي وجهها إلى الأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر 2014 بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني 29 نوفمبر من كل سنة.
- 24) رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403.
- 25) رئاسة الدولة، خطب رئيس الدولة اليمين زروال، بيانات، 7 جانفي – 16 سبتمبر 1995.
- 26) الرئاسة مديرية الاعلام، خطاب الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس الوزراء، الجزائر، 2 أبريل 1973.
- 27) سنتنصر الثورة الاشتراكية، وزارة الارشاد القومي، ن.03/1.
- 28) عباس، محمد الشريف، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لاندلاع الثورة التحريرية.
- 29) عبد العزيز بوتفليقة، تصريحات وأحاديث صحفية.
- 30) عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، أبوظبي، الخميس: 2000/02/17.
- 31) عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل جانفي - جوان 2006، ج1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، وحدة روبية، الجزائر، 2007.
- 32) القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين.
- 33) قنان، جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، منشورات وزارة المجاهدين، المجلد الثالث.
- 34) مقطعات من خطب الرئيس أحمد بن بلة حول الاشتراكية، رئاسة مجلس الوزراء قسم الشؤون العربية.
- 35) نص الخطاب التاريخي الذي ألقاه رئيس الجمهورية يوم 15/10/1963.
- 36) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، منشورات ANEP، 2008.
- 37) وثيقة بيان أول نوفمبر 1954، إعداد: المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2014.

المواد غير المنشورة:

- (1) آيت عباس، مصطفى، وضع وتوجيه السياسة الخارجية في الجزائر، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، قسم: القانون العام، فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، إشراف الأستاذة الدكتورة: سعاد الغوثي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
- (2) بداني، أحمد، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس -05 جويلية 1962، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإنسانية، قيم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: أ.د. عبد المجيد بن نعيمة، الموسم الجامعي: 2012-2013.
- (3) بوخنوفة، عبد الوهاب، نشوء وتطوير البيروقراطية الدولة في الجزائر، 1963، 1979، (رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1990).
- (4) بوشامة، كمال، محاضرة بعنوان "جزائريو بلاد الشام"، يوم: 28-02-2016 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1954).
- (5) بوطورة، مصطفى، سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان، 2015/03/21 www.ech_chaab.com
- (6) خان، أحلام، أهمية إعادة هندسة الموارد البشرية في تحسين الأداء البشري في المؤسسة الاقتصادية، إشراف الأستاذة الدكتورة: يحيى مفيدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014-2015.
- (7) الذهبية، أمين الشيخ امبارك، عملية حفظ السلام الأممية-دراسة حالة بعثة المينورسو في الصحراء الغربية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف، الجزائر، 2007.
- (8) شنعان، مسعود، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.
- (9) العايب، سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. إشراف الأستاذ الدكتور: بن عنتر عبد النور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
- (10) العايب، معمر، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، إشراف الأستاذ الدكتور: يوسف مناصرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2008-2009.
- (11) عديلة، محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، إشراف الأستاذ الدكتور: حسين بوقارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 1425-1426هـ/2004-2005م.

- (12) قايد، بشير، "علاقات الجزائر الخارجية في عهد الشاذلي بن جديد من خلال رسالة دكتوراه عراقية"، الرئيس الشاذلي بن جديد رحمه الله المجاهد المناضل، بمناسبة الذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية وتخرّج الدفعة السادسة والعشرين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة-الجزائر، 25 شعبان 1434هـ/04 جويلية 2013م.
- (13) كروم، محمد صالح: سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير، الجزائر: 2011.
- (14) لخضاري منصور، المؤسسة العسكرية والتحوّل الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير في تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، إشراف الأستاذ: محمد رضا مزوي، 2005-2004.
- (15) مسيح الدين، تسعديت، "الدبلوماسية الجزائرية من الفعل الجريء إلى رد الفعل الضمني"، مداخلة مقدّمة في الملتقى الدولي الأول حول دور الجزائر الإقليمي المحدّات والأبعاد من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة تبسة بالتنسيق مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية يومي: 28، 29 أفريل 2014.
- (16) —، —، دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية للفترة 1997-2002، رسالة ماجستير في تخصص: علاقات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، إشراف الأستاذ: سعود صالح، ماي 2003.
- (17) محاضرة "الدبلوماسية الجزائرية.. من دبلوماسية تقرير المصير.. إلى دبلوماسية تصدير السلام" يوم: 30 أكتوبر 2016 بمجلس الأمة.
- (18) ندوة جريدة الشعب حول: "التجربة الجزائرية في نزع وتفكيك الألغام التي زرعتها الاستعمار الفرنسي على طول حدودنا الشرقية والغربية" من تنشيط خبير من سلاح هندسة القتال بالجيش الوطني الشعبي، يوم: 31-01-2017.

مواقع الأنترنت:

- (1) برقوق، امحمد، الهندسة السياسية مقارنة إستراتيجية www.berkoukmand.maktoobblog.com, 08/02/2011.
- (2) برقوق، امحمد، الهندسة السياسية، www.30dz.justgoo.com
- (3) ختاوي، محمد، دور الدبلوماسية إبان الثورة الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرّر في العالم الثالث، www.essalamonline.com
- (4) دليل البرلمان العربي لضبط الفساد، موقع: <http://www.pogar.com>
- (5) محمد بالروين: من مفهوم الهندسة السياسية، www.mohamedbetween.blogspot.com

A- Livres:

- 1) Albine Gael : **Sur un nouveau principe général du droit internationale : L'uti-possidetis**, directeur de thèse : M. Kharad Rahim, Laboratoire Angevin de Recherches sur les actes juridiques (LARAJ), Université d'Angers, 2006 .
- 2) Boudon P. et Borillon M., **Cognition et création : Explorations cognitives des processus de conception**, Belgique : Pierre Mardaga, 2002.
- 3) Charles Hermann, **“Instruments of foreign policy.**
- 4) CHRIS BROWN, **Understanding International Relations**, LONDON: Palgrave publishers, 2nd ed., 2001.
- 5) David Lake, **The New Sovereignty in International Relations**.Devemport, T, Process Innovation: **Reengineering work through information technology**, Harvard Business School Press, Boston, 1993.
- 6) Donald G. Newman, Ted G. Eshenbach, Jerome P. Lavelle, **Engineering Economic Analysis**, London: Oxford University Press, 9th editions, 2004.
- 7) El-Ounma 1^{er} septembre 1997, cité par collot (Claude, le PPA (1937-1947)R.A.S.J.E.P.N. 1mard 1971,
- 8) Frankel,Joseeph,**the Making of Foreign Policy**,London, Oxford University Press,1965.
- 9) Frantz Fanon, **The Wretched of the Earth**, New York: Grove Press, 1996.
- 10) Frédéric Morin, **La politique étrangère, théories, méthodes et références.**
- 11) George Bugliarello, **Engineering, Foreign Policy, and Global Challenges** (editorial),
- 12) Granguillhome Jesus Contreras : **La Indipendencia del Sahara Occidental (Un pais nace en el desierto)**, Facultas de Ciencias Politicas Y Sociales, Universidad National Autonoma de Mexico, 1. 1983.
- 13) Isabelle Werenfels, **Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995**, London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 1st published, 2007.
- 14)J. Parker, « **An ABC guide to Business process re-inventing** » Industrial engineering (ray)1993.
- 15) James Rosenau, **Comparing Foreign Policies**, Halsted Press, New York.
- 16) Jean-Frédéric Morin, **La politique étrangère, théorie, méthodes et références**, Paris : Armand Colin, 2013.
- 17) Jean-Frédéric Morin, **La politique étrangère, théories, méthodes et références**, Armand Colin, Paris-France, 2013.
- 18) John Ruedy, **Modern Algeria the origin and development of a Nation**, Indiana University Press, Bloomington-Indiana Polis, 2nd editions, 2005.
- 19) Les Seigneurs du crime, les nouvelles mafias contre la démocratie, le Seuil, 1998
- 20) Lincoln P. Bloomfield, **The foreign Policy Process**, U.S.A: Prentice Hall Inc, 1982.
- 21) Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme Algérien (1919-1951) T. 1**
- 22) Marcel, Merle, **La politique étrangère**, Paris : Presses Universitaire de France, 1^{er} édition, 1984.

- 23) Maxime Rodinson, **Marxisme et Monde Musulman**, Paris : Editions du Seuil, 1972.
- 24) Melissen, J. , **The new public diplomacy and soft power in international relations**, New York: Palgrave Macmillan, 2005.
- 25) Mohamed Dahmani, **L'Algérie légitimité historique et continuité politique**, Editions Le Sycomore, Paris-France, 1979.
- 26) Nassim Mokrani :**Les nouvelles diplomaties-genèse, qualification et accompagnement.**
- 27) Nicole Grimaud, **la politique extérieure de l'Algérie**, Algérie : Editions RAHMA, 1994.
- 28) Pal Wrangé, « **La position suédoise a l'égard du conflit au Sahara occidental et du droit international** », in : Vincent Chapaux et autres, Le droit internationale et la question du Sahara Occidental, Publié par : International Platform of Jurists for East Timor, 1^{er} publication en Français, 2009.
- 29) Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance, le pilotage par les processus et les compétence**, Edition d'organisation, 2^{ème} éditions, Paris, France, 2001.
- 30) Robert Rezette : **Le Sahara Occidental et les frontières marocaines**, nouvelle éditions latines, Paris, France, 1965.
- 31) Salah Mouhoubi, **Les choix de l'Algérie le passé toujours présent**, OPU, 2011.
- 32) ——— ———, **Les vulnérabilités cas de l'Algérie**, ENAG, 2002.
- 33) Salih Benkobi, **Une époque pas comme les autres ou la sort d'une génération.**
Sous la direction de Pierre Pasallon : **Les zones grises dans le monde aujourd'hui le non-droit gangnière-t-il la planète ?**, L'Harmattan, Paris-France, 2006.
- 34) Tomas Barbulo, **La historia prohibida del Sahara Espagnol.**
- 35) Touafek Rabah, **La sureté et la sécurité aéronautique une priorité internationale**, Editions Houma, Alger, 2003.

B- Articles :

- 1) Hartumt Elsenhans, « **L'Algérie acculée à vendre l'intégrité environnementale sans obtenir une rente** », El-Watan, 26 janvier 2015.
- 2) Isabelle Beaulieu, «Etat Rentier, Gouvernance et développement : le cas de la Malaise », www.ccg.umontreal.ca
- 3) Kal Renganathan Sharma, **Fundamentals of Engineering Economics**, www.cognella.com
- 4) La Suisse, l'or et les morts, Le Seuil, 1997.
- 5) LEHTINEN Terhi: “**The Sanctitu of Borders and the Question of Western Sahara**”, www.fpif.org, 16.08.2013,13:56h.
- 6) Najmedin Meshkati, “**Engineering Diplomacy: An Underutilized Tool in Foreign Policy**”, Revue: Science & Diplomacy, Vol. 1, N. 2, 2 June 2012, www.sciencediplomacy.org.
- 7) Philip-Zelikow: “**Foreign policy engineering: From theory to practice and back again**”, International Security, Vol. 18, N° 4 (Spring 1994).

- 8) René Galissot, « Classification Sociale en Système Précapitaliste : L'Exemple Algérien », **Cahier du Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes** , N° 60, 1968.
- 9) Richard Falk : « **Sovereignty and Human Rights : The Search of Reconciliation** », Issues of Democracy, vo. 5, no. 1 (May 2000), <http://www.globalpolicy.org/nations/future/0312falk.htm>.
- 10) Tahar Eddine Ammari, « **L'apport de l'arrêt du Tribunal de la C.J.U.E. du 10/12/2015 dans le règlement du conflit du Sahara Occidental** », La Revue Algérienne des Sciences Politiques et Juridiques, N°02/2016.
- 11) Theofilopoulou, A.: "**The United Nations and Western Sahara: Never-Ending Affairs**", Washington, United States Institute of Peace, Special Report, No. 166.

ملاحق

ملاحق الأطروحة

تشتمل ملاحق الأطروحة على ثلاثة أنواع من الملاحق، ملاحق البحث النظري، ملاحق البحث التطبيقي، ملاحق البحث الميداني وفقًا للتسلسل الآتي:

الملحق رقم 01: ملاحق البحث النظري، وتشتمل على الملاحق الآتية:

1-1- ملحق تعريف رؤساء الجزائر.

2-1- ملحق مراحل تطوّر الدبلوماسية الجزائرية من خلال كتابات الجزائريين.

3-1- ملحق الأشكال والجداول والخرائط.

الملحق رقم 02: ملاحق البحث الميداني الخاصّ بضبط مفهوم الثوابت السيادية، ويشتمل على الملاحق الآتية:

1-2- ملحق عيّنة من إجابات المبحوثين على سؤال الاستمارة الاستبائية.

2-2- ملحق جداول أماكن توزيع الاستمارات الاستبائية.

3-2- ملحق مصفوفة الثوابت السيادية.

الملحق رقم 03: ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية، ويشتمل على الملاحق الآتية:

1-3- ملاحق منظور الصحراويين

1-1-3- ملحق عينة من إجابات المبحوثين الصحراويين على سؤال الاستمارة الاستبائية

2-1-3- ملحق مصفوفة منظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة

2-3- ملاحق منظور الأجانب

1-2-3- منظور الأجانب في جامعة لايبزيغ بألمانيا

أ-ملحق عينة من إجابات المبحوثين الأجانب في ألمانيا على سؤال الاستمارة الاستبائية

ب-ملحق مصفوفة منظور الأجانب في ألمانيا لدور الأمم المتحدة

3-2-2-منظور الأجانب في معهد العلوم السياسية باريس بفرنسا

أ-ملحق عينة من إجابات المبحوثين الأجانب في فرنسا على سؤال الاستمارة الاستبائية

ب-ملحق مصفوفة منظور الأجانب في فرنسا لدور الأمم المتحدة

3-2-3-منظور الأجانب في معهدي العلوم السياسية والعلوم القانونية بجامعة ستوكهولم بالسويد

أ- ملحق عينة من إجابات المبحوثين الأجانب في السويد على سؤال الاستمارة الاستبائية

ب-ملحق مصفوفة منظور الأجانب في السويد لدور الأمم المتحدة.

يشتمل الملحق رقم: 01 ملاحق البحث النظري المتمثلة أساساً في الملاحق الآتية:

- 1-1- ملحق تعاريف رؤساء الجزائر
- 2-1- ملحق مراحل تطوّر الدبلوماسية الجزائرية من خلال كتابات الجزائريين.
- 3-1- ملحق الأشكال، الجداول والخرائط.

1-1-ملحق تعاريف رؤساء الجزائر:

تمّ الاعتماد على موسوعة: عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم، الجزائر: دار القصة للنشر ومنتشورات. ANEP، 2009، في إيراد تعاريف رؤساء الجزائر كالاتي:

أولاً: أحمد بن بلة:

أحد قادة الثورة التحريرية الكبرى، ولد في 25 ديسمبر 1918 بمغنية، ينتمي إلى الثورة إلى عائلة فلاحين فقراء. كان أبوه، المتوفى في 1929، فلاحاً يشتغل في حقل بالقرب من مغنية. تلقى دروسه الثانوية بتلمسان ثم أدى الخدمة العسكرية عام 1937. وسرّح عام 1940، ليعاد استدعاؤه عام 1943. شارك برتبة (ص 235) مساعد في الطابور (فيلق) ضمن الفرقة الرابعة عشر للقناصة الجزائريين، شارك في جميع الحملات في فرنسا وإيطاليا، وبرز بالخصوص في مونت كاسينو. وبعد عودته إلى الجزائر عام 1945 دهش لما رأى من قمع مسلط على البلاد، بعد أحداث ماي 1945. غادر الجيش وانضمّ إلى حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة، ونظرًا لما كان يميّز به من حماس متدفّق فقد تسلّق بسرعة درجات هذا التنظيم الوطني. هو مستشار بلدي في مغنية في أكتوبر 1947، ثمّ مرشّح في هذه الدائرة الانتخابية أثناء انتخابات 4 أفريل 1948 للجمعية الجزائرية. مسؤول المنظّمة الخاصّة على القطار الوهراني، قام إلى جانب آيت أحمد بالسّطو على بريد وهران عام 1949، عضو اللّجنة المركزيّة في حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة، خلف آيت أحمد في 1949 على رأس المنظّمة الخاصّة. ألقى عليه القبض في ماي 1950 بالعاصمة، وحكمت عليه المحكمة المدنية بباتنة، بعد عامين من الانتظار، بسبع سنوات سجناً بتهمة المساس بأمن الدّولة. فرّ في 16 مارس 1952 من سجن البليدة برفقة علي محساس خلافاً لإرادة قيادة حزبه. التحق بالقاهرة وصار عضواً في البعثة الخارجية لحركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة مع آيت أحمد وخيضر. تخصّص، ضمن هذا الفريق، بسرعة في القضايا العسكرية، وتكوين المغاوير وتسريب الأسلحة. في العاصمة المصرية كان أحد أبرز الرّعاء الجزائريين الأكثر اتّصلاً بعيد النّاصر ومساعديه. كان يسافر تحت أسماء كثيرة التّنوع

(مسعود، عبد القادر مبتوش)، كاد يغتال على أيدي منظمة اليد الحمراء، في القاهرة ثم في طرابلس. وهو على خلاف مع بعض قرارات مؤتمر الصومام/ اعتقل بن بلة يوم 22 أكتوبر 1956، بعد عملية الاختطاف التي تعرّضت لها طائفة الخطوط الجوية المغربية أطلس من طرف الجيش الفرنسي. سجن في لاسانتي، في ليل داكس، في قصر تور كوان، وأخيرًا في أولنوا، خلال اعتقاله لم يكن يشارك قادة جبهة التحرير الوطني وجهات النظر حول مسألة التحالفات وتسيير الحزب.

عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962)، نائب رئيس الحكومة (1960)، أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، أيد قيادة أركان الجيش وعارض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي طردها من العاصمة بفضل بومدين وانتخب عام 1962 رئيسًا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

عزل في 1965 من طرف مجلس الثورة برئاسة بومدين، أطلق الشاذلي بن جديد سراحه في 1980، ليصبح بعدها في المعارضة. يلخص شارل هنري لافرود مساره بعد الاستقلال بهذه العبارة: "رئيس قليلًا، سجين كثيرًا، منفي بلا مرارة" (ص236)

ثانيًا: هواري بومدين:

الرئيس الثاني للجمهورية الجزائرية (1965-1978) اسمه الحقيقي هو محمد بوخروبة، بينما هواري بومدين اسم تبناه خلال الثورة التحريرية (لتطابقه مع اسمي وليين صالحين، سيدي الهواري، ولي وهران، وسيدي بومدين، ولي تلمسان). ولد في 23 أوت 1932 في مشتي بني عدي على بعد 15 كلم من قالمة في عائلة متواضعة من سبعة أطفال، طان أبوه إبراهيم بن عبد الله ملاكًا صغيرًا للأرض، تعود أصوله إلى بني خطاب (بالجبال الجيجلية). بعد دراسته في الكتاب، دخل المدرسة الابتدائية بمسقط رأسه لتعلم الفرنسية، ثم رحل إلى قسنطينة حيث التحق بالكتانية (1946-1949)، ثم تونس حيث زاول الدراسة بالزيتونة وأخيرًا بالقاهرة (ابتداء من 1951) حيث دخل الأزهر. ليس هناك ما يؤكد أنه انضم إلى التشكيلة الوطنية الرئيسية لحزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل رحيله إلى العاصمة المصرية، إلا أنه بدأ النضال في صفوف القوميين الجزائريين والمغاربة المتواجدين في القاهرة وخاصة "مكتب المغرب العربي"، كما يمكن أن يكون قد شارك في مجموعة من 15 طالبًا جزائريًا في حصص تدريبية بالمدرسة الحربية بالإسكندرية. برز في المقاومة، لأول مرة، في فيفري 1955، خلال عملية إنزال أسلحة على شاطئ غرب وهران على متن "دينا"، وهو يخب "استعير" من ملكة الأردن. وهناك اختاره بوصوف، الذي كان قائد الولاية الخامسة، كمساعد له

باعتبار فعاليته الكتومة. وما أن وصل إلى لجنة التنسيق والتنفيذ حتى عينه قائد الولاية. وهكذا أصبح بومدين أصغر عقيد لجيش التحرير الوطني. وفي السنة اللاحقة أوكل إليه قيادة كل الجبهة الغربية. ثم حوّل إلى القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في لحظة الانقلاب الذي دبّره العقداً الأربعة المنشقين حيث ترأس جلسة محاكمتهم. كان يبدو دائماً، بوجهه الغريب ذي الخدين الغائرين والوجنتين البارزتين وشعره الكث، وعينيه الخضراوين مع نظرة حادة وقاسية وشاربيه الرقيقين، بمظهر رزين، مبدئياً جدية كبيرة في بحث الشؤون الحربية خاصة من زاوية التنظيم. تميّز بذكاء حادّ وبارد، حيث يقال إنّه لم يكن يخرج من موقفه الكتوم والمتحفّظ إلاّ لي طرح أسئلة وأنّ تعطّشه للاطلاع كان لا يرتوي. كان رجلاً بلا أهواء عدا تعاطيه التدخين بكثرة. كان غير مبال تماماً بالعلاقات الإنسانية. ولم يكن مركز قيادته العامّة الصّارم مزيناً إلاّ بصورة للأمير عبد القادر. كان يعمل بدون توقّف، يتميّز بالنّظرة الفاحصة وتذكّر التفاصيل شأنه شأن ضابط قيادة في الهندسة، وقد تركت موهبته التنظيمية أثرها على الولاية الخامسة وعلى الجبهة الغربية، وهو عمل نادر في جيش التحرير الوطني. (ص 397)

بعد إعدام العقداً "المتمردين"، في مارس 1959، كلف بومدين بالمهمة العملاقة، مهمة إعادة الانضباط إلى الجيش وإعادة التنظيم بتونس. من أحد إبداعاته التكتيكية وقف الهجمات المكثفة ضدّ خط موريس، وعلى مدار السنة 1959 برز شيئاً فشيئاً وبوضوح أنّه قد أصبح العسكري الأكثر نفوذاً في جيش التحرير الوطني، وفي المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في جانفي 1960، أبقى في منصبه كأقوى قائد للأركان العامّة لجيش التحرير الوطني. وهو المنصب الذي تولاه منذ أربعة أشهر. في جوان 1962، انفجر النزاع الكامن بين قيادة الأركان العامّة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في وضوح النّهار. قرّرت هذه الأخيرة، في جدول أعمال خاصّ بجيش التحرير الوطني، تجريد بومدين من رتبته وكذا مساعديه في هيئة الأركان، الرّائد علي منجلي وسليمان (قائد أحمد). إثر هذا "الأمر" غادر بومدين مركز قيادته في غار الدّماء ولجأ إلى الولاية الأولى عند الطّاهر زبيري الذي كان قائداً لها. في 16 جويلية 1962، التحق بجماعة تلمسان، وعلى رأس هذه المجموعة ساعد بن بلة في دخول العاصمة في 9 سبتمبر 1962. نائب رئيس المجلس ووزير الدّفاع في الحكومة الأولى للجزائر المستقلّة، أطاح بن بلة يوم 19 جوان 1965. وكريّس مجلس الثورة، فرض العقيد الشاب نفسه سريعاً على رأس الدّولة إلى غاية موته يوم 27 ديسمبر 1978. (ص 398)

ثالثاً: الشاذلي بن جديد

ثالث رئيس للجمهورية الجزائرية (1979-1992). ينحدر من أسرة ريفية ميسورة الحال، أصله من منطقة السباع بالقرب من عنابة، ولد في 14 أفريل 1929 ببوثلجة (الطارف). لا نعرف شيئاً عن

دراسته ومرحلة شبابه سوى أنه كان منذ أواخر 1955 بجيش التحرير الوطني (الولاية الثانية، الناحية القسنطينية)، سلك مسار عسكري أكيد أوصله إلى غاية منصب القاضي الأول للبلاد. قائد الناحية العسكرية الخامسة في 1963، وفي جوان 1964 قائد للناحية العسكرية الثانية (منطقة وهران) والتي بقي على رأسها بدون انقطاع لمدة 15 سنة (1964-1979). إذا كان قد أصبح عضواً في مجلس الثورة المنبثق عن الانقلاب العسكري 19 جوان 1965، فإنه كان بعيداً عن القرارات السياسية الكبرى. رقي إلى رتبة عقيد في 1969، ركز كل سلطته ومصالحته على الناحية الغربية للوطن حيث لا يتم إقرار أي أمر دون موافقته. عند مرافقته لرئيس الدولة أثناء زيارته للمغرب كرم بوسام من قبل الملك الحسن الثاني. خلال فترة مرض الرئيس بومدين من أكتوبر إلى ديسمبر 1978 ضمن التنسيق بين وزارة الدفاع والعقيد بلهوشات.

اختير من قبل الجيش لخلافة الرئيس المتوفى. في 22 ديسمبر 1988 أعيد انتخابه لعهدة ثالثة. انتهج سياسة براغماتية في التحرير التدريجي للاقتصاد والانفتاح على المجتمع المدني والعالم الغربي قبل أن يززع الهبوط المفاجئ لأسعار البترول في 1986 وأحداث أكتوبر 1988 النظام. بعد تردد كبير وضع حداً لهيمنة الحزب الوحيد بتنظيم استفتاء حول الدستور الجديد، 23 فبراير 1989، مسهلاً بذلك ظهور المجتمع التعددي. فشل في تسيير الإضراب المفتوح الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية بصفة عامة وهي الأحداث التي دفعته إلى الاستقالة في 11 جانفي 1992، في وقت كانت البلاد تتخبط فيه مأساة نتج عنها ما بين 150000 و200000 ضحية. (ص242)

رابعاً: محمد بوضياف: (1919-1992)

أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني (1945). ولد في 23 جوان 1919 بالمسيلة، بالحضنة، ينتمي إلى عائلة رفيعة العماد بين الرحل لكنها عرفت الانكسار جزئياً بمجيء الاستعمار. خلال دراسات بمعهد بوسعادة كان يأمل دخول مدرسة ترشيح المعلمين ليتخرج مدرّساً، لكن صحته المتدهورة (أصيب صغيراً بمرض السل) حالت دون ذلك. تخلّى عن دراسته وأصبح كاتب مساعد محاسبة في مصلحة الضرائب. وقبل ذهابه إلى الخدمة العسكرية حيث رقي إلى رتبة مساعد Adjudant، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، ثم مسؤول عن ناحية سطيف 1947، وأسّس المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة، تمكّن من الإفلات من مطاردة الشرطة خلال سنة 1950، حيث حكم عليه غيابياً بثماني سنوات سجنًا، ثم بعثر سنوات. بعد قرار حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD حول المنظمة الخاصة، كلف بإجراء جرد لما بقي من الأسلحة (الأسلحة، عدد المناضلين) بعد موجة القمع. عين عضواً متفرغاً ومسؤولاً في تنظيم فدرالية فرنسا (جوان-1953 فيفري 1954)، ندّد

بسياسة (وأساليب) مصالي الحاج في أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTL، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، حصل على ثقة "مجموعة 22" التي كلفته باختيار القيادة الوطنية لجهة التحرير الوطني. غادر الجزائر في 25 أكتوبر 1954 وتولى المسؤولية السياسية والعسكرية للغرب في مقرها بالتناظر. كلف بمهمة الإمداد لجهة التحرير الوطني، فسافر في 1956 إلى مصر، ثم أقام بتطوان من أجل تدبير الأسلحة للمقاومة الوهرانية، التي لاقى صعوبات في التموقع. استعاد دوره كمبعوث بين البعثة الخارجية في القاهرة وقادة الولايات.

اعتقل في الطائرة المختطفة التابعة للخطوط الجوية المغربية أطلس في 22 أكتوبر 1956، عين محمد بوضياف عضوًا في جميع المجالس الوطنية للثورة الجزائرية CNRA، ووزير دولة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA (1958-1961)، ونائب رئيس المجلس (سبتمبر ص373) 1961، وقاد مباشرة من السجن، فدرالية فرنسا لجهة التحرير الوطني. أطلق سراحه في 1962، ودخل سريعًا في صراع مع بن بلة خلال مواجهة بوغاري، بين القوات العائدة من الحدود وقوات الولاية الرابعة. عارض هيمنة الجيش وزعامة بن بلة، أسس حزب الثورة الاشتراكية PRS في سبتمبر 1962 وأيد تمرّد شعباني في 1964 قبل أن يهاجر إلى المغرب. دعاه قادة الجيش الوطني الشعبي ANP، فعاد إلى الجزائر في 16 جانفي 1992 كرئيس دولة بعد 28 سنة من المنفى، يغتال بعد ذلك بستّة أشهر، يوم 29 جوان 1992 بعنابة. (ص376)

خامسًا: اليمين زروال (1941)

رئيس الجمهورية الجزائرية (1994-1999)، ولد في 3 جويلية سنة 1941 بباتنة، وسط عائلة متواضعة، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في سن 16 سنة، بعد أن تلقى تكوينًا في القاهرة، شارك في ثورة التحرير في سنة 1958 إلى 1962، دبلوم من الكلية العسكرية بموسكو ومدرسة الحرب في باريس، مارس عدّة مهامّ في الجيش الوطني الشعبي، رائد الكلية العسكرية بباتنة (1974-1981)، رائد المجموعات المظلية (1980-1981)، رائد الكلية العسكرية بشرشال (1981-1982)، كما تقلد في العديد من المناصب العسكرية من 1982 إلى 198، إثر خلاف مع الرئيس الشاذلي بن جديد عين سفيرًا برومانيا من 1990 إلى 1991، ثمّ وزيرًا للدفاع 1993، ثمّ عين سنة 1994 من طرف المجلس الأعلى للدولة، رئيسًا للجمهورية لتسيير المرحلة الإنتقالية التي لا تتجاوز ثلاث سنوات. حاول إقامة حوار مع بعض قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سياق دولي مفعم بالتساؤلات ومخاوف الدول الغربية، من الوضع في الجزائر. في جانفي 1995 ظهرت كتلة معارضة بدعم من الجمعية الكاثوليكية سانت إيجيديو، وللإجابة على هذا الفشل، نظمت انتخابات رئاسية، حملت اليمين زروال إلى سدّة الحكم

يوم 16 نوفمبر 1995، فهي انتخابات ضدّ العنف، ومن أجل السّلم، لكن هذه العهدة كانت مخيّبة للأمال، وسادت حالة من الجمود في الرّقابة السّياسية والسّياسة الحالية حفاظًا على السّلم. حاول خلق فعالية سياسية، اضطلع بها مستشاره الجنرال بتشين، لكتّها باءت بالفشل، وخاصّة بعد اغتيال أحد الفاعلين في السّياسة عبد الحق بن حمودة/ الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، بعد عطلة مرضية دامت ثلاثة أشهر استأنف نشاطه في أفريل 1998، مشاكله الضحية تزامنت مع المشاكل التي هزّت منطقة القبائل إثر اغتيال معطوب الوناس، فشنت حملة واسعة ضدّ مستشاره بتشين، وانتهى المطاف بذهاب الاثنين معًا. في 11 سبتمبر 1998، قرّر تقليص عهده وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، ضمن خطاب موجّه للأمة. في 15 أفريل 1999، ترك الرّئيس مكانه ليخلفه الرّئيس بوتفليقة، بقي اسمه ملازمًا للحوار الأهمّ طيلة عام، مع قادة جبهة الإنقاذ المسجونين، لكن حدثت عدّة تغيرات على المستوى السّياسي وتواصلت العمليات الواسعة ضدّ الجماعات الإسلامية المسلّحة، وظلّ شبح الإرهاب يهدّد عودة السّلم في البلاد التي كانت أحد الأهداف الإستراتيجية لبرنامج، كما سجّلت هذه العهدة تطبيق لبرنامج إعادة الهيكلة المالية الذي فرضه صندوق النقد الدّولي، فأسفر في ظرف سنتين على فصل 200000 عامل، لكن مع ذلك يظلّ (ص769) زروال رجل حوار وإجماع، وليس رجل مواجهة، وإيمانًا منه بمبدأ التداول على السّلطة انسحب من إدارة الشؤون العمومية للبلاد، ليستقرّ بمسقط رأسه بباتنة.

سادسًا: عبد العزيز بوتفليقة

ولد في 1937 من عائلة تلمسانية، ولد في 2 مارس 1937 بوجدة (المغرب) حيث كان لأبويه حمام. وما أنهى دراسته الثانوية حتى تقرر إضراب الطلبة من طرف جبهة التحرير الوطني في 1956، وهي الفترة التي التحق فيها بجيش التحرير الوطني في الحدود الجزائرية المغربية في الولاية الخامسة حيث كلف بمهمة المراقب العام (1957-1958). ضابط في المنطقة الرّابعة والسابعة، ثمّ ملحق بمركز القيادة في القيادة العسكرية الغربية، ثمّ بمركز قيادة الأركان الغربية وفي مركز قيادة الأركان العامّة الذي أداره تحت سلطة العقيد بومدين. في 1960، كلف سي عبد القادر -الاسم الحربي له- بتوسيع الكفاح المسلّح عن طريق فتح جبهة مالية كان الهدف من فتحها إفضال محاولات تقسيم البلاد من قبل القوة المستعمرة. من أجل هذا قام بتنقلات في العديد من البلدان الإفريقية، خاصّة إلى مالي وغينيا، وبوصفه من مساعدي بومدين المقرّبين فقد قام، عام 1961، بمهمّة تقصي لصالح هذا الأخير لدى الرّعاء التاريخيين المعتقلين في أولنواي Aulnoy، بغية ضمان تحالفهم في السّباق نحو السّلطة مع اقتراب الاستقلال. إنّ بوتفليقة هو، إذن، من مدّ الجسور بين بن بلة وبومدين لمعارضة الحكومة

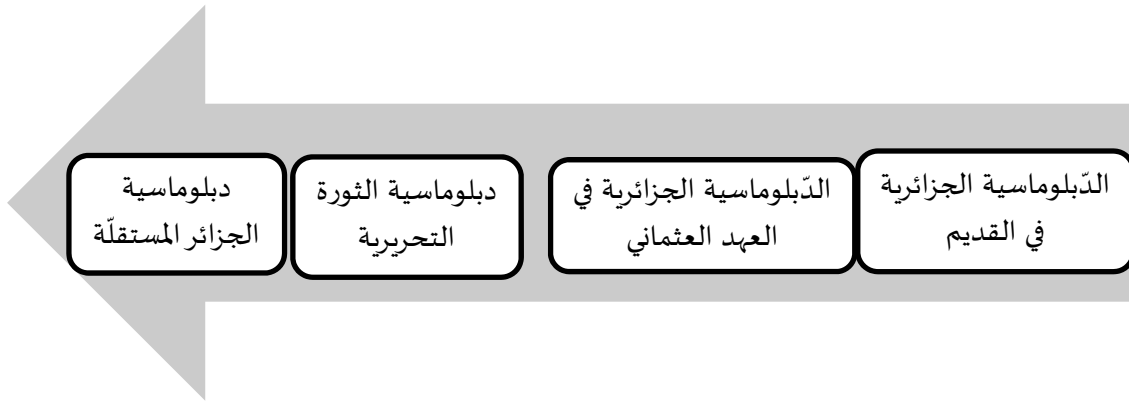
المؤقتة للجمهورية الجزائرية. نائب في 1962، وزير الشبيبة والرياضة والسياحة (27 سبتمبر 1962)، وزير الشؤون الخارجية (1963-1979) ثمّ رئيس الجمهورية (منذ 1999). (ص336)

1-2- ملحق مراحل تطوّر الدبلوماسية الجزائرية من خلال كتابات الجزائريين

يرتبط هذا الملحق ارتباطاً عضوياً بما سبقه، نظراً لأنّ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في الأصل موكلة إلى رؤساء الجمهورية، فقد تمّ التعرف عليهم، ليتمّ التعرف بعد ذلك على مختلف تصنيفات الدبلوماسية الجزائرية كالآتي:

أولاً: تصنيف المجاهد صالح بن قبي

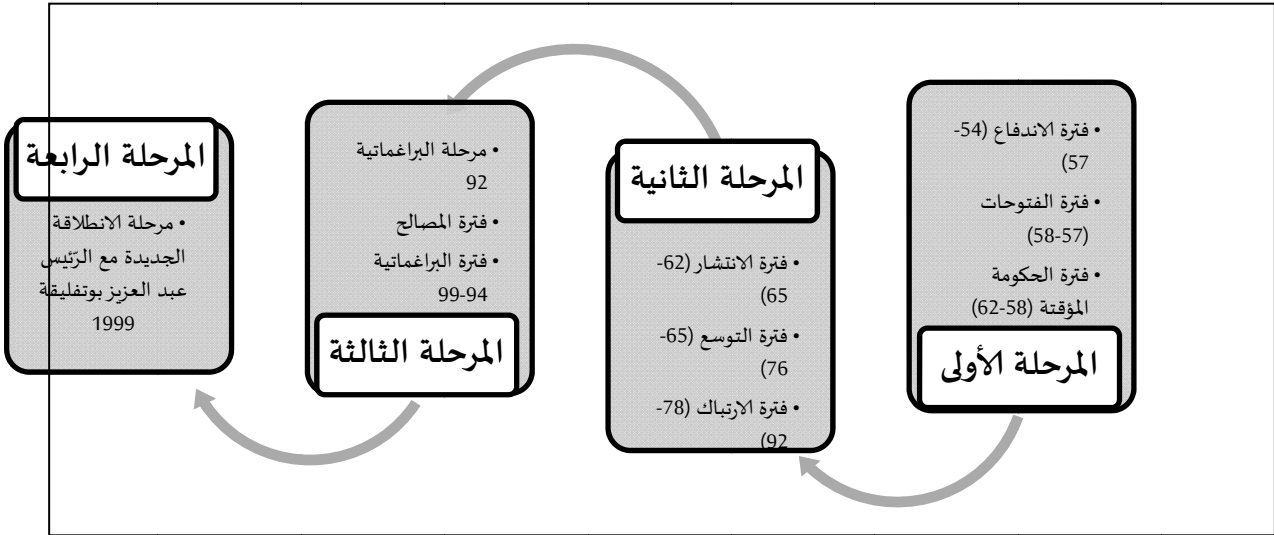
يصنّف المجاهد صالح بن قبي في مقاله: "سياسة الجزائر الخارجية"¹ المراحل التي مرّ بها السياسة الخارجية الجزائرية ومن خلالها الدبلوماسية إلى المراحل الآتية:



ثانياً: تصنيف السّفير محمد ملوح

صنّف السّفير محمد ملوح في مقاله "لمحة عن الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال" مراحل السياسة الخارجية الجزائرية إلى أربع مراحل كما هي موضّحة في المخطط الآتي:

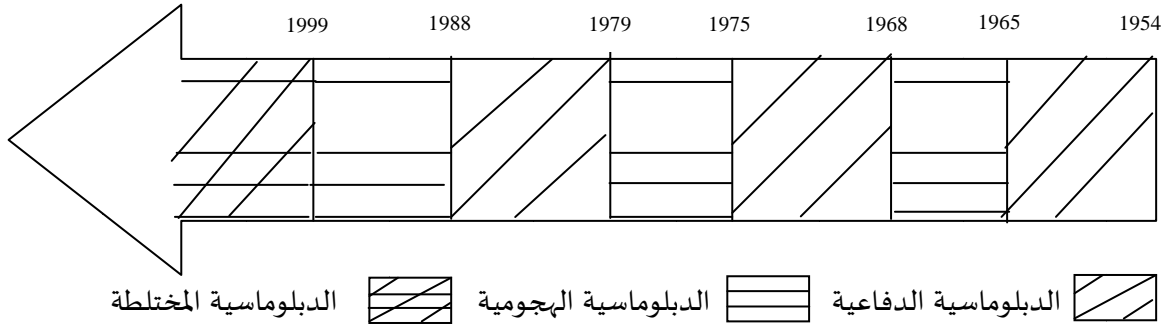
¹ - صالح بن قبي: "مراحل الدبلوماسية الجزائرية"، مجلة المجاهدين، لسان حال وزارة المجاهدين، العدد: 04، جانفي هشام محمود الأقداحي، ص: 26.2016.



المصدر: إعداد الطالبة مستوحى من المرجع².

ثالثاً: تصنيف الأستاذ محمد بوعشة

لقد صنّف الأستاذ محمد بوعشة في كتابه "الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإريتيرية، مراحل الدبلوماسية الجزائرية إلى عدّة مراحل تراوحت بين الدبلوماسية الدفاعية والدبلوماسية الهجومية ومن ثمّ الدبلوماسية المختلطة.



• رابعاً: تصنيف الكاتب نسيم مقراني:

لقد صنّف الكاتب نسيم مقراني في كتابه: "الدبلوماسية الجديدة، أصولها، تكييفاتها ومواكبتها"، الدبلوماسية الجزائرية إلى ثلاث مراحل كما هي موضّحة في الشكل الآتي:

² - محمد ملوح، "لمحة عن الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال"، ص: 213.

تطور الدبلوماسية الجزائرية	الدبلوماسية النوفمبرية	دبلوماسية الجزائر المستقلة
1830-1954: تتمثل في دبلوماسية الأمير عبد القادر، دبلوماسية الحاج أحمد باي، دبلوماسية حمدان خوجة، دبلوماسية الأمير خالد، دبلوماسية محمد شريف ساحلي.	1954-1962: تتمثل في دبلوماسية المفاوضات السرية والعلنية بين جهة التحرير الوطني والاحتلال الفرنسي، ثم بين وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والاحتلال الفرنسي.	1962-2009: تمثلت الدبلوماسية في هذه المرحلة في الآتي: -دبلوماسية عدم الانحياز. -دبلوماسية مكافحة الإرهاب. -دبلوماسية ما بعد 11 سبتمبر 2001.

3-1-ملحق الأشكال، الجداول والخرائط:

أولاً: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تفكيك مفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية	14
02	علاقة السياسة الخارجية بمفاهيم مجاورة	20
03	دائرة تشكيل السياسات الخارجية	21
04	مخطط توضيحي للهندسة السياسية	35
05	مختلف المصطلحات المرتبطة بمفهوم السياسة الخارجية	39
06	مقاربة مصطلحات الهندسة لعمليات الهندسة السياسية	40
07	العلاقة الانعكاسية للسياسة الداخلية على السياسة الخارجية	42
08	عناصر إعادة الهندسة الإدارية	44
09	هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين الهندسة والهندرة	45
10	أثر عامل الشخصية على فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية	77
11	السمات الشخصية لصانع القرار في الجزائر	79
12	معلم ثلاثي الأبعاد لمؤسسات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية	91
13	الثوابت السيادية في بيان أول نوفمبر	105
14	مثلث الثوابت السيادية الجزائرية	106
15	مثلث النصوص المؤسسة للثوابت السيادية الجزائرية	111
16	البعد الثالث للثوابت السيادية الجزائرية	127
17	مقارنة ومقاربة الثوابت السيادية للثورات السيادية	128
18	الثوابت السيادية الجزائرية داخليًا وخارجيًا	139

ثانياً: قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	إسقاط قواعد المنهج الديكارتى على موضوع البحث	01
41	الحقول العلمية لمفهوم الهندسة	02
80	السّمات الشخصية لرؤساء الجزائر	03
124	النسب المثوية لإجابات المبحوثين عن السّؤال الخاصّ بالثوابت السيادية	04
138	محاولات تشويه الثوابت السيادية	05
140	الوساطة الجزائرية في حلّ مختلف التّزاعات	06
179	تكرار الكلمات المفتاحية الخاصة بقضية الصحراء الغربية	07
183	أماكن توزيع الاستثمارات الاستبائية لدعم الأمم المتحدة للقضية الصحراوية	08
185	نسب إجابات المبحوثين عن قدرة الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية	09
188	أماكن توزيع الاستثمارات في الخارج لدعم الأمم المتحدة للقضية الصحراوية	10

ثالثاً: قائمة الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
57	الموقع الجغرافي للجزائر	01
145	حدود الدّم في مواجهة خطوط النار المتقطّعة	02
157	الموقع الاستراتيجي للصحراء الغربية	03
161	اقتسام الاحتلال المغربي والموريطاني للصحراء الغربية	04

يشتمل الملحق رقم: 02 ملاحق البحث الميداني الخاص بضبط مفهوم الثوابت السيادية،
المتمثلة أساسًا في الملاحق الآتية:

1-2- ملحق عيّنة من إجابات المبحوثين على سؤال الاستمارة الاستبيان.

2-2- ملحق جدول أماكن توزيع الاستمارات الاستبيان.

3-2- ملحق مصفوفة الثوابت السيادية.

1-2- ملحق عيّنة من إجابات المبحوثين على سؤال الاستمارة الاستبيان.

- بحوث خاصة : 30 / 10 / 2016 .

سَيِّدِي / سَيِّدِي ،

إنّ إجابتكم عن السؤال المطروح ستساعدني في ضبط مفهوم "الثوابت السيادية"، المندرج ضمن أطروحة
الدكتوراه الموسومة بـ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية
نموذجًا".

س: هل يشمل مفهوم الثوابت السيادية المبادئ الآتية:

عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من وقت الاستعمار	<input checked="" type="checkbox"/>
حسن الجوار	<input checked="" type="checkbox"/>
حق الشعوب في تقرير مصيرها	<input checked="" type="checkbox"/>
عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول	<input checked="" type="checkbox"/>

إذا كانت هناك مبادئ أخرى، رجاء أضيفها:

الثقة العربية - الدينية الإسلامية (الهدوء والألمعية الجارية).

وصدء الجرضن - وصدء الشعب.

شكرًا جزيلًا لتعاونكم

101

2016/11/30

سيدي/ سيدي.

إن إجابتيكم عن السؤال المطروح ستساعدني في ضبط مفهوم "الثوابت السيادية"، المندرج ضمن أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية" قضية الصحراء الغربية نموذجاً".

س: هل يشمل مفهوم الثوابت السيادية المبادئ الآتية:

- | | |
|---|-------------------------------------|
| عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من وقت الاستعمار | <input checked="" type="checkbox"/> |
| حسن الجوار | <input checked="" type="checkbox"/> |
| حق الشعوب في تقرير مصيرها | <input checked="" type="checkbox"/> |
| عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول | <input checked="" type="checkbox"/> |

إذا كانت هناك مبادئ أخرى، رجاء إضافتها:

.....
.....

شكراً جزيلاً لتعاونكم

د/مي الزدي عميجور
/49/

20 DEC. 2016

سيدي/ سيدي.

إن إجابتيكم عن السؤال المطروح ستساعدني في ضبط مفهوم "الثوابت السيادية"، المندرج ضمن أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية" قضية الصحراء الغربية نموذجاً".

س: هل يشمل مفهوم الثوابت السيادية المبادئ الآتية:

- | | |
|---|-------------------------------------|
| عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من وقت الاستعمار | <input checked="" type="checkbox"/> |
| حسن الجوار | <input checked="" type="checkbox"/> |
| حق الشعوب في تقرير مصيرها | <input checked="" type="checkbox"/> |
| عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول | <input checked="" type="checkbox"/> |

إذا كانت هناك مبادئ أخرى، رجاء أضيفها:

.....
.....

شكراً جزيلاً لتعاونكم

/49/

31 JAN. 2017

سيديتي/ سيدي،

إنّ إجابتيكم عن السؤال المطروح ستساعدني في ضبط مفهوم "الثوابت السيادية"، المدرج ضمن أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجاً".

س: هل يشمل مفهوم الثوابت السيادية المبادئ الآتية:

- عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من وقت الاستعمار
- حسن الجوار
- حق الشعوب في تقرير مصيرها
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

إذا كانت هناك مبادئ أخرى، رجاءً أضفها:

أرى أن المبادئ الأخرى هي: سيادة / ضبط الثوابت الأصلية للمنتمين
مختار

شكراً جزيلاً لتعاونكم

21

2-2-ملحق جدول أماكن توزيع الاستمارات الاستبائية:

عدد الإستمارات	المحاضرة	المكان	التاريخ
02	الأمن الغذائي في الجزائر، من تقديم معالي الوزير عبد اللّوي عيسى.	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	2016-10-27
01	« Ou va la Syrie ? Genèse d'un conflit, scénarios d'avenir » من تقديم السيّد ماجد نعمة: رئيس تحرير مجلة إفريقيا-آسيا.	المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإعلام والاتصال	2016-10-28
01	الرّهانات الجيوسياسية للقوى العظمى في العالم المعاصر من تقديم الأستاذ الدكتور: عمار بلحيمر.	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	2016-10-29
03	الدبلوماسية الجزائرية .. من دبلوماسية تقرير المصير .. إلى دبلوماسية تصدير السلام.	مجلس الأمة	2016-10-30
12	فضاء مفتوح عن الثورة التحريرية حصّة فاشهدوا لرشيده منصف.	منتدى عيسى مسعودي بالإذاعة الوطنية القناة الثالثة	2016-10-31
01	نقاش موضوع الأطروحة مع الأستاذ: أحمد طراد، أستاذ في القانون الدولي.	فضاء المكفوفين بمكتبة الحامة	2016-11-06
06	بمناسبة الذكرى الـ 41 لاحتلال الأراضي الصحراوية (المسيرة الخضراء)، سفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالجزائر	مقرّ جريدة الشعب	2016-11-07

	السيد: بشرايا حمودي بيون. ندوة نقاش حول آخر مستجدّات القضية الصحراوية.		
14	محاضرة عن الشهيد عبان رمضان، من تقديم بلعيد عبان ومن تنشيط معالي الوزير محمد لمين بشيشي، والسيدة عميرات حرم المرحوم سليمان عميرات.	قصر الثقافة مفدي زكريا	2016-11-12
04	"أي مستقبل للدولة الفلسطينية في ظلّ المستجدّات العالمية" من تقديم: سفير دولة فلسطين بالجزائر الدكتور لؤي عيسى.	مقرّ جريدة الشعب	2016-11-14
01	"إجتماع فينا الأوبيب تراهن على اتفاق الجزائر لإعادة التوازن لأسواق النفط" من تقديم الخبير الدولي في مجال الطاقة مراد برور.	مقرّ جريدة الشعب	2016-11-29
07	دور التاريخ في بناء الشخصية الوطنية من تقديم المجاهد محمد كشود والدكتور عبد الستار، وتقديم الدكتور محي الدين عميمور	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	2016-11-30
09	دور التاريخ في بناء الشخصية الوطنية من تقديم الدبلوماسي السابق بغدادي عامر، وتنشيط الدكتور محي الدين عميمور.	جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة	2016-12-07
01	برلماني	المطبعة الرسمية	2016-12-20
01	أستاذ من جمعية الجاحظية جمال الدين	مركز الإعلام للصحراء الغربية	2016-12-27
01	مستشار إعلامي بالمركز، وصحافي سابق بجريدة المجاهد.	المركز الوطني للوثائق والصحافة والإعلام	2017-01-08
	المرجعية الدينية للجزائر ودورها في الحفاظ على الوحدة الوطنية ومكافحة العنف والتطرف من تقديم الدكتور بوعبد الله غلام الله رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.	يومية الشعب	2017-01-17
01	مقابلة رئيس المركز الدكتور جمال الدين ميعادي.	مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.	2017-01-23
03	مقابلة رئيسة مصلحة التظاهرات العلمية، السيدة: سامية خامس.	مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.	2017-01-24
04	يوم إعلامي من تنشيط سعادة سفير الجزائر السيد عبد العزيز رحابي، الدبلوماسي الجزائري	مركز الإعلام للصحراء الغربية	2017-01-24

الملحق رقم: 02 ————— ملاحق البحث الميداني الخاص بضبط مفهوم الثوابت السيادية

	وزير الاتصالات السابق، والأستاذ: طاهر الدين عماري أستاذ القانون بجامعة تيزي وزو.		
03	الخطاب الوطني: التاريخ والمسار من تقديم الدكتور: فاضلي إدريس.	جمعية الجاحظية	2017-01-28
05	التجربة الجزائرية في نزع وتفكيك الألغام التي زرعها الاستعمار الفرنسي على طول حدودنا الشرقية والغربية، من تنشيط خبير من سلاح هندسة القتال بالجيش الوطني الشعبي.	جريدة الشعب	2017-01-31

3-2- ملحق مصفوفة الثوابت السيادية:

المجموعة	الرقم	الجنس	السن	ترميز الإجابة	الاستقلال	وحدة الشعب	وحدة التراب
01	1	ذ	50≤	01	1	0	0
	2	ذ	50≤	02	1	1	0
	3	ذ	50≤	05	1	1	1
	4	ذ	50≤	06	1	1	1
02	5	أ	50≤	10	1	0	0
	6	أ	50>	11	1	1	0
	7	أ	50>	13	1	0	0
03	8	أ	50≤	17	1	0	0
	9	ذ	50≤	18	1	1	1
	10	ذ	50>	20	1	1	0
04	11	ذ	50≤	22	1	1	1
	12	ذ	50≤	23	1	0	0
	13	ذ	50≤	24	1	0	0
	14	ذ	50≤	25	1	1	1
05	15	أ	50≤	26	1	1	1
	16	ذ	50≤	27	1	1	1
	17	ذ	50≤	28	1	1	0
	18	ذ	50≤	29	1	1	1
06	19	أ	50≤	30	1	1	0
	20	أ	50>	31	1	0	0
	21	ذ	50≤	34	1	1	0
07	22	ذ	50≤	35	1	0	0
	23	ذ	50≤	37	1	1	1
	24	ذ	50≤	38	1	0	0

الملحق رقم: 02 ————— ملاحق البحث الميداني الخاص بضبط مفهوم الثوابت السيادية

0	0	1	39	50≤	ذ	25	09		
0	0	1	40	50≤	ذ	26			
0	0	1	41	50>	ذ	27			
0	0	1	42	50≤	ذ	28			
0	0	1	43	50≤	ذ	29			
1	1	1	44	50≤	ذ	30			
1	1	1	45	50≤	ذ	31	10		
1	1	1	46	50≤	ذ	32			
0	1	0	47	50>	ذ	33			
1	1	1	49	50≤	ذ	34			
0	1	0	50	50≤	ذ	35			
0	0	1	51	50>	أ	36	11		
1	0	1	52	50>	ذ	37			
1	0	1	53	50≤	ذ	38			
0	1	1	56	50≤	ذ	39	12		
0	0	1	58	50≤	ذ	40			
1	1	1	59	50>	أ	41			
0	0	1	60	50>	ذ	42	13		
0	0	1	63	50≤	ذ	43			
0	0	1	64	50≤	ذ	44			
0	0	1	65	50≤	ذ	45			
1	1	1	66	50≤	ذ	46			
1	1	1	70	50≤	ذ	47	14		
0	0	1	71	50>	ذ	48			
1	1	1	72	50≤	ذ	49			
0	0	1	73	50≤	ذ	50			
0	0	1	75	50≤	ذ	51	15		
1	1	1	77	50≤	ذ	52			
1	1	1	80	50≤	ذ	53			
1	1	1	81	50≤	ذ	54			
21	30	52	54	>	≤	!	ذ	54	المجموع
%38,88	%55,55	%96,29	%100	10	43	09	45	%100	%

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

يشتمل الملحق رقم 03 على ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حل

عادل لقضية الصحراء الغربية، ويشتمل على الملاحق الآتية:

1-3-1 ملاحق منظور الصحراويين

1-1-3-1 ملحق عينة من إجابات المبحوثين الصحراويين على سؤال الاستمارة الاستبائية

31 JAN. 2017

سيدي/ سيدي، إنّ إجابتكم عن السؤال المطروح ستساعدني في إنجاز أطروحة الدكتوراه الموسومة
بـ"هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية-قضية الصحراء الغربية نموذجًا".
س: هل تعتقد أنّ الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية؟

-نعم
-لا

-إذا كانت إجابتكم نعم، وضّح كيف ذلك؟

.....

.....

.....

.....

-إذا كانت إجابتكم لا، وضّح لماذا؟

لا. الأمم المتحدة لم تنجح في إيجاد حلّ أيّ قضية
تصبية استعمارية

شكرًا جزيلاً لتعاونكم

243

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

22 JAN. 2017

سيدي/ سيدي، إنّ إجابتك عن السؤال المطروح ستساعدني في إنجاز أطروحة الدكتوراه الموسومة

بـ"هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية-قضية الصحراء الغربية نموذجًا"-

س: هل تعتقد أنّ الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية؟

-نعم

✗

إذا كانت إجابتك نعم، وضح كيف ذلك؟

لا أعتقد أنّ الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية. هذا لأنّ الأمم المتحدة ليست لها سلطة على الصحراء الغربية، بل هي منظمة دولية. كما أنّ الأمم المتحدة ليست لها سلطة على الصحراء الغربية، بل هي منظمة دولية. كما أنّ الأمم المتحدة ليست لها سلطة على الصحراء الغربية، بل هي منظمة دولية.

شكرًا جزيلاً لتعاونكم

/31/

(31)

18 JAN. 2017

سيدي/ سيدي، إنّ إجابتك عن السؤال المطروح ستساعدني في إنجاز أطروحة الدكتوراه الموسومة

بـ"هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية-قضية الصحراء الغربية نموذجًا"-

س: هل تعتقد أنّ الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية؟

-نعم

-لا

إذا كانت إجابتك نعم، وضح كيف ذلك؟

نعم، إذا تمّ تطبيق قرارات الأمم المتحدة (مثل قرار 1325) وبتشجيع من كل الأطراف، فإنّ هذا الإجراء القانوني كفيلٌ بإيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية.

شكرًا جزيلاً لتعاونكم

/29/

(29)

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

18 JAN. 2017

سيّدتي/ سيّدتي، إنّ إجابتك عن السؤال المطروح ستساعدني في إنجاز أطروحة الدكتوراه الموسومة
بـ"هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية-قضية الصحراء الغربية نموذجًا"-
س: هل تعتقد أنّ الأمم المتحدة يمكنها إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية؟

-نعم

-لا

-إذا كانت إجابتك نعم، وضح كيف ذلك؟

هذه لجة واضحة عن صحراويين

أحرار وسينتهي أحرار إن شاء الله

-إذا كانت إجابتك لا، وضح لماذا؟

لأنهم لا يعطونا هذه القضية أي

إحتمال

شكرًا جزيلاً لتعاونكم

/25/

25

3-1-2-ملحق مصفوفة منظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة:

المجموعة	الرقم	الجنس	السن	نعم: بتطبيق استفتاء تقرير المصير	لا: بسبب تدخّل القوى الكبرى (الفيديو الفرنسي)
01	01	ذ	50≤	1	0
	02	ذ	50≤	1	0
	03	ذ	50≤	1	0
	04	ذ	50≤	1	0
	05	ذ	50≤	1	0
	06	ذ	50≤	1	0
02	07	ذ	50≤	1	0
	08	ذ	50≤	1	0
03	09	ذ	50≥	1	0
	10	ذ	50≤	0	1
	11	ذ	50≥	1	0

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

0	1	50≤	ذ	12	
0	1	50≤	ذ	13	
0	1	50≥	ذ	14	
1	0	50≥	ذ	15	04
0	1	50≥	ذ	16	
0	1	50≥	ذ	17	
1	0	50≥	ذ	18	
1	0	50≥	ذ	19	
0	1	50≥	أ	20	
0	1	50≥	ذ	21	
1	0	50≥	أ	22	
1	1	50≥	أ	23	
0	1	50≥	أ	24	
1	0	50≥	أ	25	
1	0	50≥	أ	26	
0	1	50≥	ذ	27	
1	0	50≥	أ	28	
1	1	50≥	ذ	29	
1	0	50≥	ذ	30	
0	1	50≤	ذ	31	
1	0	50≤	ذ	32	
1	0	50≤	ذ	33	
1	0	50≥	ذ	34	
0	1	50≥	ذ	35	
1	0	50≥	ذ	36	
1	0	50≥	ذ	37	
1	0	50≤	ذ	38	
0	1	50≤	ذ	39	
1	0	50≤	ذ	40	
1	0	50≥	ذ	41	
1	0	50≥	ذ	42	
1	0	50≤	ذ	43	
1	0	50≤	ذ	44	
1	1	50≤	ذ	45	

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

0	1	50≥	ذ	46	
1	0	50≥	ذ	47	
1	0	50≥	ذ	48	
0	1	50≥	ذ	49	
1	0	50≥	ذ	50	
1	0	50≥	ذ	51	
1	0	50≥	ذ	52	
1	0	50≤	ذ	53	
0	1	50≥	ذ	54	
0	1	50≤	ذ	55	
1	0	50≤	ذ	56	
1	0	50≥	ذ	57	
0	1	50≥	ذ	58	
1	0	50≥	ذ	59	
1	0	50≥	ذ	60	
30	30				

2-3- ملاحق منظور الأجانب

1-2-3-منظور الأجانب في جامعة لايبزيغ بألمانيا

أ-ملحق عينة من إجابات المبحوثين الأجانب في ألمانيا على سؤال الاستمارة الاستبائية

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

2016/05/27
Please,

you can answer in German or in English.

This question will help me in my PHD thesis. I'm verry thankful.

-Do you think that the United Nations could resolve Western Sahara's question?

-Yes

- No

-If yes, explain how?

.....
.....
.....

-If no, explain why?

Sezession ist (meines Wissens) nach dem Völkerrecht
nicht ohne Weiteres möglich. UN kann nicht beschließen, dass
Marokko Land abtritt.
Wie gesagt, bin dazu nicht gut informiert.

④

2016/05/27
Please,

you can answer in German or in English.

This question will help me in my PHD thesis. I'm verry thankful.

-Do you think that the United Nations could resolve Western Sahara's question?

-Yes

- No

-If yes, explain how?

Ich komme nicht zu häufig aus um das schwierige
Thema speziell zu beantworten.

-If no, explain why?

.....
.....
.....

⑤

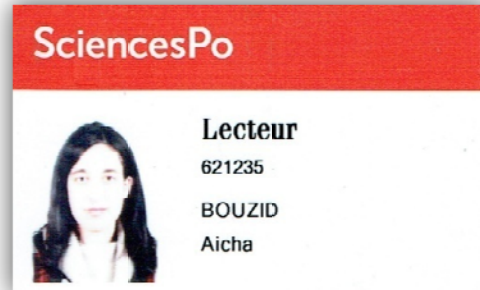
ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية
ب-ملحق مصفوفة منظور الأجانب في ألمانيا لدور الأمم المتحدة:

المجموعة	الرقم	الجنس	السن	نعم: بتطبيق استفتاء تقرير المصير	لا: بسبب تدخّل القوى الكبرى خاصة الفيتو الفرنسي
01	01	ذ	25>	0	1
	02	ذ	25>	0	1
	03	ذ	25>	0	1
02	04	ذ	30≥	0	1
	05	أ	30≥	0	1
	06	ذ	30≥	0	1
	07	ذ	80≤	0	1
	08	ذ	25>	0	1
	09	ذ	25>	0	1
المجموع				0	9

3-2-2-2-منظور الأجانب في معهد العلوم السياسية باريس بفرنسا

أ-ملحق عينة من إجابات المبحوثين الأجانب في فرنسا على سؤال الاستمارة الاستبائية

صور بطاقة مكتبة معهد العلوم السياسية باريس بفرنسا



ملاحق البحث الميداني الخاص بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

03 09 SEP. 2016

Je vous serais reconnaissante si vous répondez à cet question. Votre repense m'aidera dans mon travail de recherche.

Pensez vous que les Nations Unis pourrait-elle résoudre la question du Sahara Occidentale ?

- Oui
- Non

Si oui, expliquez comment?

Il me semble que la question du Sahara Occidental aurait pu être réglée il y a longtemps, si la France n'utilisait pas son veto pour bloquer les décisions du Conseil de Sécurité.

Si non, expliquez pourquoi ?

.....

43

51

02 SEP. 2016

Je vous serais reconnaissante si vous répondez à cet question. Votre repense m'aidera dans mon travail de recherche.

Pensez vous que les Nations Unis pourrait-elle résoudre la question du Sahara Occidentale ?

- Oui
- Non

Si oui, expliquez comment?

Et penser que les Nations Unies ont l'origine d'un la capacité de résoudre ce conflit, mais vu les intérêts divers et les tensions actuelles au Maroc, ainsi que les intérêts divers entrant en jeu dans la résolution du conflit, il manque la volonté politique

Si non, expliquez pourquoi ?

réussir à faire bouger les lignes et à imposer au Maroc le résultat d'un référendum qui sera de toute façon puru comme il y a la question n'est donc de rester en suspense encore pour quelques décennies, non vraiment.

ملاحق البحث الميداني الخاص بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

(02) 02 SEP. 2016

Je vous serais reconnaissante si vous répondez à cet question. Votre repense m'aidera dans mon travail de recherche.

Pensez vous que les Nations Unis pourrait-elle résoudre la question du Sahara Occidentale ?

Oui, et non

- Oui
- Non

Si **oui**, expliquez comment?

Je pense que l'intervention de l'ONU doit arriver
 ds un 2d temps
 → il faut d'abord un accord de la discussion entre les acteurs
 et les parties prenantes (acc. avec l'ONU).

Si **non**, expliquez pourquoi ?

.....

6 04 09 SEP. 2016

Je vous serais reconnaissante si vous répondez à cet question. Votre repense m'aidera dans mon travail de recherche.

Pensez vous que les Nations Unis pourrait-elle résoudre la question du Sahara Occidentale ?

- Oui
- Non ✓

Si **oui**, expliquez comment?

.....

Si **non**, expliquez pourquoi ?

Malheureusement je ne pense pas que l'ONU ait l'autorité
 et la force militaire nécessaire pour intervenir seule sur
 Sahara Occidental, même si il s'agit certainement de la
 plus qualifiée

(44)

ملاحق البحث الميداني الخاص بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

F 02

09 SEP. 2016

Je vous serais reconnaissante si vous répondez à cet question. Votre repense m'aidera dans mon travail de recherche.

Pensez vous que les Nations Unis pourrait-elle résoudre la question du Sahara Occidentale ?

- **Qui** C'est compliqué, il faut peser les pour et les contre!
- **Non**

Si oui, expliquez comment?

Si un référendum est organisé au Sahara occidental, en vertu du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, l'ONU peut veiller à ce qu'il se déroule en pratique et au respect du résultat. Les résolutions de l'ONU vont dans ce sens et le Maroc fait partie de la minorité. Il faut également que une résolution soit prise spécifiquement sur le statut du Sahara Occidental.

Si non, expliquez pourquoi ?

Il est très difficile pour l'ONU de garantir l'exécution du référendum et de son respect (liberté des candidats, surveillance...). La Ligue Arabe qui reconnaît l'appartenance du Sahara occidental au Maroc, est un facteur de tension très important.

(42)

ب-ملحق مصفوفة منظور الأجانب في فرنسا لدور الأمم المتحدة:

المجموعة	الرقم	الجنس	السن	نعم: بتطبيق استفتاء تقرير المصير	لا: بسبب تدخل القوى الكبرى (الفييتو الفرنسي)
01	01	ذ	25>	0	1
	02	ذ	25>	1	0
	03	ذ	25>	0	1
	04	ذ	25>	1	0
	05	ذ	25>	1	0
	06	ذ	25>	1	0
02	07	ذ	25>	1	0
	08	ذ	25>	1	0
	09	أ	25>	1	0
	10	أ	25>	0	1
	11	ذ	25>	1	0

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

0	1	25<	ذ	12	03
0	1	25<	ذ	13	
0	1	25>	أ	14	
0	1	25>	أ	15	
1	0	25>	أ	16	
0	1	25>	أ	17	04
1	0	25>	أ	18	
0	1	25>	أ	19	
1	0	25≥	أ	20	
1	0	25>	أ	21	
0	1	25>	أ	22	05
1	0	25>	أ	23	
1	0	25>	ذ	24	
1	0	25>	ذ	25	
1	0	25>	أ	26	
		25>	ذ	27	06
0	1	25>	ذ	28	
1	0	25≥	أ	29	
0	1	25>	ذ	30	
1	0	25>	أ	31	
1	0	25>	أ	32	
0	1	25>	أ	33	
1	0	25>	أ	34	07
0	1	25>	ذ	35	
0	1	25>	أ	36	
1	0	25>	أ	37	
0	1	25>	أ	38	08
0	1	25>	أ	39	
		25<	ذ	40	09
1	0	25>	أ	41	
0	1	25>	أ	42	
0	1	25>	ذ	43	
1	0	25>	ذ	44	
1	0	25>	أ	45	

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

0	1	25>	أ	46	
0	1	25>	أ	47	
1	0	25>	ذ	48	
22	26				المجموع

3-2-3- منظور الأجنبي في معهدي العلوم السياسية والعلوم القانونية بجامعة ستوكهولم بالسويد

أ- ملحق عينة من إجابات الباحثين الأجانب في السويد على سؤال الاستمارة الاستبائية

صور بطاقة المكتبة بجامعة ستوكهولم



06 SEP. 2016 (6)

Please,
You can answer in Swedish or in English.
This question will help me in my PHD thesis, I am very thankful.

- Do you think that the United Nation could resolve Western Sahara's question?
-Yes
 -No

- If yes, explain how?
.....
.....
.....

- If no, explain why?
My knowledge of the situation is limited, but it seems as if the conflict has remained unsolved for a long time. So, apparently, the UN has been unsuccessful so far, why should they succeed now? It seems it would take initiatives from other actors/orgs. to resolve the conflict.
(5)

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

10

06 SEP. 2016

Please,
You can answer in Swedish or in English.
This question will help me in my PHD thesis, I am very thankful.

- Do you think that the United Nation could resolve Western Sahara's question?

-Yes
 -No

- If yes, explain how?

.....

.....

.....

- If no, explain why?

The personal interest in the UN paralyzes them, and makes them unable to accomplish things that from the beginning were their purpose

3

06 SEP. 2016

Student of Law
Master

06 SEP. 2016

1

Please,
You can answer in Swedish or in English.
This question will help me in my PHD thesis, I am very thankful.

- Do you think that the United Nation could resolve Western Sahara's question?

-Yes *
-No

- If yes, explain how?

* Although the UN has not particularly had the best nor most successful influence on matters regarding territory, I believe it is an issue of self-determination which is entirely supported by international law. At the same time I am not very well-versed or kept up to date with this matter. I am all for the opinion of letting people in the territory decide for themselves as I do not believe in borders or nationalism. In conclusion I think that the UN CAN, but whether or not it is going to be done in an unbiased and sincere way is a completely different issue.

1

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

Please,

07 SEP. 2016

You can answer in Swedish or in English.

This question will help me in my PHD thesis, I am very thankful.

- Do you think that the United Nation could resolve Western Sahara's question?

-Yes
-No

- If yes, explain how?

stop trade agreements between France & Morocco accept WS as a sovereign state. Let Morocco become member of AU and increase trade with African states to let go of occupation. Send peace-keeping troops to WS to make them able to defend their own territory. Discontinue Morocco's trade agreements with U.S.A, EU, and AU as political leverage to abandon WS. :-)

12

10

Please,

06 SEP. 2016

You can answer in Swedish or in English.

This question will help me in my PHD thesis, I am very thankful.

- Do you think that the United Nation could resolve Western Sahara's question?

-Yes
-No

- If yes, explain how?

.....

.....

.....

- If no, explain why?

The personal interest in the UN paralyzes them, and makes them unable to accomplish things that from the beginning were their purpose

9

ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية

ب-ملحق مصفوفة منظور الأجانب في السويد لدور الأمم المتحدة:

المجموعة	الرقم	الجنس	السن	نعم: بتطبيق استفتاء تقرير المصير	لا: بسبب تدخل القوى الكبرى (الفييتو الفرنسي)
01	01	ذ	25>	1	0
	02	أ	25>	0	1
	03	ذ	25>	0	1
	04	ذ	25>	1	1
	05	ذ	25>	0	1
	06	ذ	50<	0	1
	07	ذ	25<	1	1
	08	ذ	25<	1	1
	09	ذ	50<	0	1
	10	ذ	25<		
	11	ذ	25>	0	1
	12	أ	25>	1	0
	13	أ	25>	1	0
	14	أ	25>	0	1
	15	ذ	25>	1	0
	16	ذ	25<	0	1
	17	ذ	25>	1	0
	18	ذ	25>	0	1
المجموع				08	12

فہرس

فهرس

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الفرنسية

ملخص باللغة الإنغليزية

01.....مقدمة

الفصل الأول:

المرجعية النظرية لهندسة السياسة الخارجية

14.....المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها

15.....المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

22.....المطلب الثاني: أدوات صنع السياسة الخارجية وخصائصها

26.....المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

31.....المبحث الثاني: الهندسة السياسية وهندسة السياسة

31.....المطلب الأول: علم الهندسة وعلم السياسة

33.....المطلب الثاني: تعريف الهندسة السياسية

36.....المطلب الثالث: عمليات الهندسة السياسية

38.....المبحث الثالث: مفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

39.....المطلب الأول: علاقة الهندسة بالسياسة الخارجية

41.....المطلب الثاني: هندسة السياسة الخارجية الجزائرية انعكاس لهندسة السياسة الداخلية

43.....المطلب الثالث: علاقة الهندرة وهندسة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية

الفصل الثاني:

هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

المبحث الأول: محددات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.....53

- المطلب الأول: ثنائية المحددات التاريخية والجغرافية.....53

- المطلب الثاني: ثنائية المحددات السياسية والاقتصادية.....58

- المطلب الثالث: ثنائية المحددات الاجتماعية والشخصية.....70

المبحث الثاني: ورشات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.....81

- المطلب الأول: دور رئيس الجمهورية في هندسة السياسة الخارجية.....82

- المطلب الثاني: دور البرلمان بغرفتيه مؤسسة السلطة التشريعية.....84

- المطلب الثالث: دور الوزارات السيادية في هندسة السياسة الخارجية.....86

المبحث الثالث: مراحل تطور هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.....91

- المطلب الأول: مرحلة ما قبل استقلال الجزائر.....91

- المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال.....94

- المطلب الثالث: من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة.....97

الفصل الثالث:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مبدئيًا وميدانيًا

المبحث الأول: التأصيل لمفهوم الثوابت السيادية.....101

- المطلب الأول: الثوابت السيادية ضمن النصوص الثورية.....101

- المطلب الثاني: الثوابت السيادية ضمن النصوص الدستورية.....110

- المطلب الثالث: مفهوم الثوابت السيادية محصّلة للثوابت الوطنية والسيادة الوطنية.....117

المبحث الثاني: العناصر العملية للثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.....127

- المطلب الأول: عدم المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال.....129

- المطلب الثاني: حق الشعوب في تقرير مصيرها.....131

- 135.....المطلب الثالث: عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول.....
- 138.....المطلب الرابع: حلّ النزاعات بالطرق السلمية.....
- المبحث الثالث: تقييم دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية.....140
- 141.....المطلب الأول: فرص تعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية.....
- 143.....المطلب الثاني: رهانات تعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية.....
- 145.....المطلب الثالث: فرص تعميم مشروع مكافحة الرّاديكالية والتطرّف العنيف.....

الفصل الرابع:

دور الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية تجاه قضية الصحراء الغربية

- المبحث الأول: الصحراء الغربية 132 سنة من الاحتلال.....150
- 151.....المطلب الأول: الصحراء الغربية بين حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا.....
- 158.....المطلب الثاني: مراحل مقاومة الصحراويين للاحتلال.....
- 162.....المطلب الثالث: مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.....
- المبحث الثاني: الثوابت السيادية في دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية.....170
- 170.....المطلب الأول: دعم الجزائر لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.....
- 174.....المطلب الثاني: الأسانيد المدعّمة لموقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية.....
- 178.....المطلب الثالث: قضية الصحراء الغربية من خلال موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.....
- المبحث الثالث: تقييم دور الأمم المتّحدة في إيجاد حلّ عادل لقضية الصحراء الغربية.....181
- 181.....المطلب الأول: تحليل مصفوفة منظور الصحراويين لدور الأمم المتحدة.....
- 186.....المطلب الثاني: تحليل مصفوفة منظور الأجانب لدور الأمم المتحدة.....
- 193.....المطلب الثالث: استشراف مستقبل قضية الصحراء الغربية.....
- خاتمة.....203
- قائمة المراجع.....209
- ملاحق الأطروحة.....226

228.....	ملحق رقم: 01 ملحق البحث النظري.....
228.....	1-1-ملحق تعاريف رؤساء الجزائر.....
234.....	2-1-ملحق مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية من خلال كتابات الجزائريين.....
236.....	3-1-ملحق الأشكال، الجداول والخرائط.....
	ملحق رقم: 02 ملاحق البحث الميداني الخاصّ بضبط مفهوم الثوابت السيادية
238.....	1-2-ملحق عيّنة من إجابات المبحوثين على سؤال الاستمارة الاستبائية.....
241.....	2-2-ملحق جدول أماكن توزيع الاستثمارات الاستبائية.....
243.....	3-2- ملحق مصفوفة الثوابت السيادية.....
	محق رقم: 03 ملاحق البحث الميداني الخاصّ بدور الأمم المتحدة في إيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية
245.....	1-3-ملاحق منظور الصحراويين.....
	2-3-ملاحق منظور الأجانب:
250.....	- في جامعة لايبزيغ بألمانيا.....
252.....	- في معهد العلوم السياسية باريس بفرنسا.....
257.....	- في معهد العلوم السياسية والعلوم القانونية بجامعة ستوكهولم.....
260.....	فهرس.....